

الملف العربي في القرن العشرين

الجزء السادس

د. سليمان المدني

المنارة

الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨

الواقع إن الأحداث التي جرت في لبنان عام ١٩٥٨، نبتت جذورها من ظروفها السياسية والاجتماعية والطائفية التي تعطي للبنان نكهة مميزة عن باقي الدول العربية. ولذا ينبغي على المرء حينما يقيم أحداث لبنان أن ينظر إليها من هذه الزاوية. ولا يتغافل عن تلك العوامل.

كان شمعون في ذلك الوقت رئيساً للبنان، وكان يعتبر نفسه زعيماً لمجتمع مسيحي هدته النزاعات الطائفية سواء داخل المسيحيين أو بين المسلمين الذين تتنازعهم أيضاً الخلافات المذهبية.

وكان شمعون تزعجه سياسات عبد الناصر الخارجية المتعلقة بالشؤون العربية، ويظن أن عبد الناصر يهدف إلى تدمير النفوذ المسيحي في لبنان لمصلحة المسلمين، مما جعل شمعون يكن العداء لأي مد عربي، ولا يكتزث بتهديد الشيوعية الدولية في المدى الطويل.

ويقينا إن شمعون كان ينحاز إلى الغرب بالرغم من محاولاته التدثر بمسوح الحياد، في الوقت الذي كان لا يميل فيه إلى الملك حسين أو نوري العراق خشية التكتل الإسلامي.

ويؤكد هذا الرأي أن شمعون لم يعارض قط حلف بغداد، أو يقاوم أية دولة عربية انضمت إليه، طالما كانت الولايات المتحدة وراء مثل هذه التكتلات.

وساعد شمعون في سياساته «شارل مالك» وزير خارجيته الذي كان يكن كراهية شديدة للشيوعية، ويجذب انضمام لبنان إلى أي تحالف ضد السوفيت، وكان ينظر إلى مبدأ ايزنهاور كغيث من السماء يحمي لبنان، ويهيئ الفرص لحصول لبنان على معونات غير محدودة.

ولم تكن موسكو هي «البيع» الوحيد لمالك فحسب. بل كان معادياً أيضاً للقاهرة منذ شبابه حينما عمل في ميدان الصحافة بالقاهرة. وكان رأيه المعلن آنذاك أن أي تجمع عربي يهدف إلى قيام إمبراطورية إسلامية تمتد من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي. تصبح بموجبه الأقليات المسيحية داخلها تتلقى الإحسان والغفران من حكامهم المسلمين.

وهكذا كان يرى في قيام وحدة مصر - سوريا بداية لهذا المخطط، وأن الوحدة سوف تعمل على تنفيذ هذا المخطط على قرب سوريا من لبنان.

وزاد التيار اشتعالاً، قيام إذاعة القاهرة منذ عام ١٩٥٥ بحملة هجوم مستعرة على لبنان، وبخاصة أثناء العدوان الثلاثي. ذلك أن لبنان كانت الدولة الوحيدة التي رفضت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع لندن وباريس خلال العدوان الثلاثي، بحجة أنها كانت لا تزال ترتبط مع فرنسا بعلاقات وثيقة، كما أبدت أنها كانت مدينة بكثير لبريطانيا التي ساعدتها في الحصول على استقلالها.

ولذا لم يكن مفاجئاً أن تصبح لبنان في أوائل عام ١٩٥٨ الدولة الوحيدة التي قبلت المعونة الأمريكية في ظل مبدأ ايزنهاور، بحجة أن هذه المعونة تحمي لبنان من الشيوعية الدولية، أو «العربية الدولية»!

كان شمعون يعتقد أن السبيل الوحيد لحماية لبنان من الشيوعية الدولية والمد العربي هو أن يحتمي في ظل قوة أمريكا المطلقة، ولذا كان لهذا العامل اثر فعال في توجيه سياسته التي أدت بلبنان في النهاية إلى ما يقرب من الحرب الأهلية.

وجاءت زيارة عبد الناصر إلى الإتحاد السوفيتي في أواخر شهر إبريل عام ١٩٥٨، لتزيد هواجس شمعون ووزير خارجيته من عواقب تقارب عبد الناصر وموسكو، فقرر أن السبيل الوحيد لإنقاذ لبنان من هذا التحالف هو اللجوء إلى الولايات المتحدة.

وكان شمعون على وشك أن تنتهي مدة رئاسته الثابتة بعد أشهر، وبطمح بصورة ما أن يرشح نفسه لمدة ثانية ، وكان هذا الأمر يحرمه دستور لبنان.

وأعد مالك خطة لتنفيذ ذلك، فأسرع إلى واشنطن وعرض مشروعه على الخارجية الأمريكية والمخابرات المركزية. وبين لها الخطر الذي يهدد لبنان، وأخذ يذكر الأمريكيين أن لبنان كانت الدولة الوحيدة التي اشتركت في مشروع ايزنهاور. وأن المنطقة العربية بدون شمعون سوف تعرضها للغزو الشيوعي.

وكان ثمة خطورة تهدد المجتمع اللبناني نتيجة محاولة شمعون إعادة ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة. ذلك أن هذا التحرك سوف يستعدي العناصر الموالية

لعبد الناصر، والتي كانت منتشرة بين غالبية المسلمين، فضلاً عن أن هذا الأمر سيؤدي إلى تشقق المجتمع المسيحي في لبنان نتيجة النزاع الذي سينشأ بين أتباعه وبين أتباع منافسه البطريرك المعوشي.

ومع أن الولايات المتحدة أبدت تعاطفاً إزاء إقترح مالك بمد مدة رئاسة شمعون لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، فإن الخارجية الأمريكية لم تعط وعوداً مفتوحة لهذا الإقترح.

وتردد شمعون في اتخاذ قرار حاسم نتيجة للظروف السابقة، ولكن شارل مالك وزير خارجيته نشر نشاطه في الأوساط اللبنانية لاكتساب تأييد شمعون، وسرعان ما انتشرت الشائعات على نطاق واسع تقول بأن شمعون يعمل على تجديد رئاسته، وأن البرلمان اللبناني سوف يطلب منه تقريباً أن يصادق على التعديلات الضرورية للدستور، التي تتيح لشمعون فرصة تنفيذ مخططه.

وعلى الفور تكتلت الكتل الإسلامية معارضة له، ومتعاونة مع أتباع البطريرك المعوشي، لمقاومة هذه المناورة.

وصاحب هذه الظروف اغتيال الصحفي اللبناني نسيب المتني في بيروت وذلك في الثامن من مايو عام ١٩٥٨، وكان هذا الصحفي من الموالين لعبد الناصر. كان هذا الحادث بمثابة الشرارة التي أشعلت الوقود الكامن في لبنان، وبدأت أعمال المقاومة المسلحة.

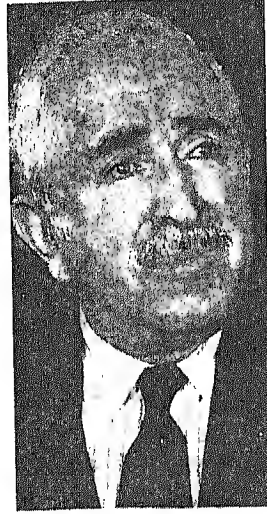
وتناسى المسلمون في المدن - سنيون وشيعة - خلافتهم المذهبية، واتحدوا على



صائب سلام

شمعون تحت رئاسة رشيد كرامي وصائب سلام الذي كان قد استقال من رئاسة الحكومة عقب خلافاته مع شمعون لرفضه قطع العلاقات الدبلوماسية مع لندن وباريس في ٦ نوفمبر عام ١٩٥٦.

أما في المناطق الجبلية الريفية فقد تركزت



رشيد كرامي

المقاومة حول كمال جنبلاط الزعيم اللبناني الاشتراكي بواسطة أتباعه من الدروز.

في خضم هذه الظروف وجد عبد الناصر أنه لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي. ومن ثم لم يتردد في معاونة المقاومة اللبنانية بالسلاح والمال والدعاية.

وقام عبد الحميد السراج بمعاونة المكتب الثاني السوري بهذه المهمة، فاتصل السراج بصائب سلام وكرامي وعرض عليهما مساعدة الجمهورية العربية

المتحدة فقبلا على الفور، وكان برهان أدهم ضابط المخابرات في المكتب الثاني السوري محور هذا النشاط.

ومن ناحية أخرى خرج دروز كمال جنبلاط من مخابثهم في الجبال وسيطروا على الحدود اللبنانية - السورية، ومن ثم قاموا بتأمين تدفق السلاح من سوريا إلى رجال كرامي وسلام، كذا إلى مخابث الدروز السرية.

وفضلاً عن ذلك فقد قام السفير المصري عبد الحميد غالب في بيروت بنشاط آخر في الإتصال بزعماء المعارضة وتوزيع الأموال، والنشاط الدعائي.

وفي ١٣ مايو ١٩٥٨ استدعى شمعون سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأبلغهم أن لبنان واقع تحت هجوم أجنبي ومادي ودعائي من مصر.

ولم يحل نهاية مايو حتى كانت إذاعة كل من القاهرة ودمشق تحرض المسلمين على الثورة. وسادت أعمال العنف كل أنحاء لبنان، وحاولت أن تتدخل الجامعة العربية ل تهدئة الموقف، ولكنها أخفقت في إرضاء بيروت، فتوجه شارل مالك وزير خارجية شمعون إلى نيويورك حيث اتهم عبد الناصر أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتدبير قمرود على السلطة الشرعية، وذلك بقيامه بإمداد المتمردين بالسلاح، وتدريب ما أطلق عليهم إسم «الإرهابيين».

وقامت الأمم المتحدة بتعيين فريق من المراقبين ضم ممثلين من الهند والنرويج واكوادور، وسافر المراقبون إلى لبنان لبحث شكوى لبنان، ولكن نظراً لعدم إمكان المراقبين التحرك ليلاً لدواعي الأمن - حيث كانت تتم عمليات شحن

السلاح من سوريا، فإن المراقبين لم يستطيعوا أن يتنبهوا حقيقة الأشياء، فكتبوا إلى همرشولد سكرتير الأمم المتحدة تقريراً جاء به انهم لم يجدوا أي دليل على شحن أسلحة على مستوى كبير.

ومن ثم قام همرشولد بعد ذلك بزيارة لبنان بنفسه وذلك في منتصف شهر يونيو، وعاد إلى نيويورك مقتنعاً بما كتبه المراقبون من قبل، ورسخ في ذهنه أن اتهامات مالك كان مبالغاً فيها.

وصدم شمعون من موقف همرشولد، فأعلن أنه سوف يبحث عن المساعدة من أي جهة أجنبية أخرى بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وفعلاً اتصل بالولايات المتحدة لتقديم معونة عاجلة تتضمن إرسال قوات مسلحة، لمعاونة لبنان في محنتها.

والواقع أن أمريكا لم ترحب كثيراً بطلب شمعون، ويبدو أنها تذكرت عواقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فنصحت شمعون بالثريث والبحث عن حلول أخرى، وطلبت منه أن يكون إرسال القوات الأمريكية إلى لبنان بمثابة الحل الأخير للضرورة.

واستمرت المناوشات بين حكومة شمعون التي كانت تدعي الغالبية من المسيحيين، وبين الثوار المسلمين والدروز تدعمهم أقلية مسيحية.. كان الموقف أقرب لنوع غريب من الحرب الأهلية.

ولم يشترك الجيش اللبناني تحت قيادة فؤاد شهاب في هذا الصراع،
عدا بعض الإشتباكات العنيفة التي دارت بين الثوار وقوات الجندرية،
حينما قام الثوار بتدمير نقط الحدود الواقعة عند شتورة، والتي أدت إلى
قتل جميع رجال الجندرية بها.

واستمرت المناوشات، حتى وهنت في بداية يوليو ١٩٥٨، إذ وجد
شمعون في مقاومة المسلمين إصراراً عنيفاً، كما رأى المسيحيين منقسمين
إلى شيع متناحرة، فقرر فجأة أن يتخلى عن فكرة التجديد. وفي ٣٠ من
يونيو عام ١٩٥٨ أعلن ذلك رسمياً.

الخلاف العراقي الكويتي عام ١٩٦١

كان ارتقاء الكويت إلى كيان الدولة في سنة ١٩٦١ مرحلة مهمة أخرى في تطور البلدان العربية من كيان إتكالي دولي. وكانت إسمياً ولاية عثمانية سابقة تقع على رأس الخليج العربي ولا تزيد مساحتها على ٦,٠٠٠ ميل مربع معظمها أرض صحراوية، وازداد عدد سكانها بسرعة بعد الحرب العالمية الثانية بحيث أصبح ٣٥٠,٠٠٠ نسمة. ولم تكد الأسرة الدولية ترحب بهذه الدولة الجديدة في المنطقة العربية وفي العالم أجمع حتى طالب عبد الكريم قاسم بها دون سابق إنذار، وأعلن في مؤتمر صحفي عقده في ٢٥ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦١ أنها جزء لا يتجزأ من العراق. وبعد أن أفضى ببيان مفصل عن ارتباط الكويت التاريخي بالعراق قال:

«إن جمهورية العراق قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها الإستعمار بصورة تعسفية، والتي تخص العراق بوصفها جزءاً من محافظة البصرة... وسنصدر وفقاً لذلك مرسوماً نعين بموجبه شيخ الكويت قائم المقام بالكويت في بيانات عدة أخرى عامة، وأوضح بصورة لا تقبل الشك، انه لا يعتزم استخدام القوة وأنه سيلجأ إلى الوسائل السلمية، مع أنه صرح بأن في استطاعته تحقيق غايته بالقوة. ولو أراد استعمال القوة لحرك

قواته واستولى على البلاد بشكل مباغت، كما اقترح عليه بعض مستشاريه. غير أن الشيء الذي يصعب تصديقه هو أن يدعن شيخ الكويت أو بريطانيا لمشينة عبد الكريم قاسم ويتركاه يستولي على البلاد بالقوة. ظل عبد الكريم قاسم، حتى نهاية حكمه، يؤكد حق العراق في الكويت ويصر على أنه سيصل إلى هذا الحق بالوسائل السلمية.

ومع ذلك فإن مطالبة قاسم بالكويت لم تكن شيئاً جديداً فالرابطة الوثيقة بين شعبي الكويت والعراق ومصالحهما المشتركة تشير طبعاً إلى أن البلدين قد يحققان فوائد متبادلة في حال اتحادهما. فقبل اكتشاف النفط في الكويت أوعزت بعض الشخصيات الكويتية للملك غازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩) بالمطالبة بضمها في بيانات عامة، وحاول الملك إثارة الكويتيين على حاكمهم بواسطة محطة إذاعة خاصة من قصره. وفي أوائل سنة ١٩٥٨ حين أنشئ الاتحاد العربي بين العراق والأردن دعا الجنرال نوري شيخ الكويت إلى الانضمام إلى الاتحاد دون إكراه ودون أن يحدث ذلك تغييراً في شؤون الكويت الداخلية أو الخارجية. وقد استندت مطالبة العراق من جهة إلى التصاق الحدود الجغرافية، ومن جهة ثانية إلى أسباب عرقية واقتصادية. غير أن حجة قاسم الرئيسية استندت إلى اعتبارات تاريخية وقانونية، وربما لأن الكويت كان يحكمها في العهد العثماني قائم مقام كان يخضع إدارياً لوالي البصرة. وكان قاسم يرى أن الاتفاق بين الكويت وبريطانيا في ٢٣ كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٩٩ باطل المفعول، لأنه عقد سراً ودون تفويض مسبق من السلطان. وكان يرى كذلك أن الكويت بحسب القانون جزء لا يتجزأ من العراق.

وتحولت الكويت كغيرها من الولايات العثمانية السابقة من مدينة صغيرة بناها مؤسس الأسرة الحاكمة في منتصف القرن الثامن عشر إلى قضاء كامل يتمتع بحكم ذاتي. ولم يكد القرن التاسع عشر يشرف على نهايته حتى كان لها كيان مستقل وبات الشيخ يتمتع بحرية كاملة تقريباً في عقد اتفاقيات مع جاراته ثم مع الحكومة البريطانية. ورأى قاسم أن الشيخ لم يكن يتمتع بصلاحيات عقد اتفاق مع بريطانيا دون تفويض مسبق من السلطان العثماني، وألقى بعض المؤلفين شكاً على شرعية اتفاق سنة ١٨٩٩ وفاعليته. غير أن ممارسة حق حاكم في عقد اتفاقيات مع بلدان أجنبية لم يكن أمر مستحدثاً في العهد العثماني، كما يشهد على ذلك ما صنعه محمد علي وغيره من حكام شمالي إفريقيا. ويبدو أن تركيا اعترفت ضمناً بفاعلية اتفاق سنة ١٨٩٩ في وثيقة وقعتها مع بريطانيا سنة ١٩١٣ على الرغم من أن هذه الوثيقة ظلت دون إبرام.

ولابد عند التحليل الأخير من اعتبار هذه الاتفاقيات جميعها خارجة عن الموضوع إذا استعيض عنها بمعاهدات صلح بعد الحرب، تخلت تركيا بموجبها عن جميع حقوق سيادتها على الأراضي التي سلخت عنها بعد الحرب العالمية الأولى. وقد تخلت تركيا في معاهدة سيفر (١٩٢٠)، وتكرر ذلك في معاهدة لوزان (١٩٢٣) عن جميع حقوقها وسيادتها على جميع الأراضي التي كانت ملكاً لها خارج الحدود التي نصت عليها هاتان المعاهدتان. وألف العراق دولة من ثلاث ولايات سلخت عن تركيا هي الموصل وبغداد والبصرة. غير أن الكويت لم تكن ضمن ولاية البصرة بشكل واضح، ذلك لأن تركيا كانت قد منحت السلطة التي

استولت على الكويت حق السيادة الكاملة. ولما كان العراق من الدول الوارثة فانه لا يجوز له أن يطالب بحق السيادة على أرض لم تتنازل تركيا عنها. ولذلك لم يكن في مقدور عبد الكريم قاسم أن يبرر طلبه بالإستناد إلى القانون، وظلت مطالبته بالكويت تتراوح بين اعتبارات قانونية وأخرى تاريخية وسياسية.

أما ما هو الدافع الذي جعل عبد الكريم قاسم يطالب بالكويت؟ فقد كان عبد الكريم قاسم، بصفته قائداً عسكرياً، يصدر أوامر إلى رؤوسه المدنيين والعسكريين على السواء. ويعاقب كل من يتمرد على هذه الأوامر أما بالسجن أو الإعدام. وإذا كان مثل هذا الأسلوب أمراً يتحمله شعب لا يستطيع تحدي سلطته، فهو مرفوض قطعاً في العلاقات الخارجية بين الدول. وجاءت مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت في الوقت الذي ظهر فيه الإنقسام واضحاً في صفوف الشعب العراقي، واعتقاداً منه أن الشعب سيقف وراءه في هذه المطالبة، فقد حاول أن يحول اهتمام بلد منقسم على نفسه عن الشؤون الداخلية إلى الشؤون الخارجية.

وهناك سبب آخر لا يقل أهمية عن السبب الأول طبعاً، وهو موارد النفط الغنية في الكويت. فالكويت لم تكن تملك ١٥ بالمئة من احتياطي النفط الثابت في العالم وحسب، بل إن إنتاج النفط هناك كان يتم على أسهل وجه. وفي سنة ١٩٣٤ منحت شركة نفط الكويت التي أنشئت بعد توحيد شركة النفط الإنكليزية - الفارسية (التي كانت تملك فيها بريطانيا حصة الأسد) وشركة

نفت الخليج الأمريكية حقوق امتياز شاملة. ومنذ سنة ١٩٥١، ونتيجة لخطوة إيران في تأمين صناعة النفط، تم الإتفاق بين الكويت والشركة على اقتسام الأرباح الفعلية على أساس الأسعار المعلنة. وارتفعت صادرات الكويت في غضون ذلك من ١٧,٠١٨,٦٦٠ طناً في سنة ١٩٥٠ إلى ٣٧,٠٤٢,٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٢.

وفي سنة ١٩٦٠ بلغ مجموع الإنتاج رقماً خيالياً هو ٨٠,٥٧٣,٦٢٧ طناً وأثارت هذه الإيرادات حسداً في العالم العربي وفتحت عيون الغيرة عند الزعماء العرب الذين كانوا يسعون لتحقيق أهداف قومية عربية عن طريق التوسع الإقليمي.

ولم يكن العراق الوحيد الذي طمع في الكويت، بل كذلك المملكة العربية السعودية وعبد الناصر الذي كان ينادي باسم القومية العربية بوحدة عربية من المحيط إلى الخليج، حتى يتمكن العرب من أن يلعبوا دوراً رئيسياً في شؤون العالم. وتستطيع الكويت بمواردها الغنية تحقيق هذا الهدف الجوهري إن هي دارت في فلك نفوذه. وفي الوقت الذي كانت تتحرك فيه الكويت نحو وضع جديد في علاقاتها مع بريطانيا كان من الطبيعي أن يذهب القوميون العرب إلى القول بأن الكويت بصفتها بلداً عربياً يجب أن تتحمل مسؤوليتها نحو البلاد العربية الأخرى. وساد القلق النفوس أثر شائعة تقول بأن بريطانيا تفكر في إدخال الكويت بعد استقلالها حظيرة الكومنولث. ولا يبعد أن يكون قاسم قد فكر في ضم

الكويت إلى العراق في ذلك الحين لأنه ندد بالشائعة في خطاب ألقاه في ٣٠ نيسان (إبريل) سنة ١٩٦١. وحث شيخ الكويت على مقاومة هذه المشاريع الإستعمارية واعداء إياه بتأييد العراقيين بوصفهم إخواناً عرباً ضد أية تهديدات خارجية، لأنه لا توجد حدود بيننا وبين الشعب الكويتي. وأوضح عبد الناصر بدوره أنه يتطلع بقلق إلى احتمال إدخال الكويت دائرة النفوذ البريطاني. وقيل أنه إذا كان لا بد للكويت من أن تنضم إلى وحدة إقليمية فعليها أن تنضم إلى وحدة عربية لا أن تدور في فلك بريطانيا.

ولكن قاسم كان أول من تحرك، فما أن أنهت بريطانيا حمايتها على الكويت في ١٩ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦١ حتى أعلن قاسم مطالبة بلاده بها. وتقدمت الكويت بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية وتلقت التهاني بمناسبة استقلالها من عدة بلدان عربية. وبعث قاسم ببرقية في ٢٠ حزيران (يونيو) يقول فيها أنه ليسعه أن يعلم أن بريطانيا أنهت اتفاق سنة ١٨٩٩ الذي عقد بصورة غير مشروعة مع الشيخ مبارك الصباح «دون علم إخوانه في الكويت أو علم السلطات الشرعية في العراق حينذاك». وأثار عدم ورود أية كلمة تهنئة في هذه البرقية شكوك الشيخ، مما حمله على استشارة السير وليام لوس المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي. ويقال أن السير وليام قال «إن الحاكم أوضح لي حينذاك أنه إذا رأى أن هذه التهديدات ستؤدي إلى تطور ما

فانه سيطلب تنفيذ الفقرة د». ونصت الرسائل المتبادلة بين الكويت وبريطانيا في ١٩ حزيران (يونيو) استناداً إلى الفقرة «د» على انه «ليس هناك في هذه الإتفاقات ما يؤثر في استعداد حكومة صاحبة الجلالة لمساعدة حكومة الكويت إذا ما طلبت هذه الأخيرة مثل هذه المساعدة».

ولعل صوت قاسم عالياً دون أن يأتي بأية حركة رغم ما تردد من شائعات عن حشد قوات. واستناداً إلى تلك الأنباء غير الموثوقة بعث شيخ الكويت في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦١ يطلب مساعدة بريطانيا العسكرية، وأبلغ الحكومات العربية بما فعل. وفي أول تموز (يوليو) حطت قوات بريطانيا في الكويت كانت وصلت في حاملة بريطانية. ولم تندفع بريطانيا إلى هذا العمل بسبب التزامها ببنود المعاهدة وحسب، بل بسبب ماها من مصالح في الكويت كذلك، فضلاً عما للكويت من موقع استراتيجي في الخليج، والتقصير في الدفاع عن الكويت إضعاف لذلك الموقع. وفي الثاني من تموز (يوليو) طلبت بريطانيا عقد اجتماع لمجلس الأمن دعيت الكويت إلى حضورها وتقدمت بشكوى ضد العراق لتهديده استقلالها. وطلب العراق بدوره اجتماعاً مماثلاً حيث تقدم بشكوى ضد بريطانيا لتهديدها «استقلال العراق وأمنه». غير أن المباحثات انتهت دون تبني مشروع رسمي. ومن المشكوك فيه أن تكون بريطانيا قد توقعت حلاً في الأمم المتحدة، بل لعلها أرادت أن تشرح للرأي العام الأسباب التي حملتها على إنزال قواتها في الكويت.

وفي الجامعة العربية، التي طلبت الكويت الدخول في عضويتها اتخذت مقررات خطيرة لحل المشكلة. ودارت مباحثات تمهيدية قبل انعقاد مجلس الجامعة في ٢٠ تموز (يوليو) تركزت في نقطتين رئيسيتين هما سحب عبد الكريم قاسم طلبه ضم الكويت، وتشكيل قوة عربية تحل محل القوة البريطانية. ولما لم يظهر أي دليل يشير إلى استعداد قاسم لسحب طلبه فقد كان من الطبيعي أن تركز المباحثات في النقطة الثانية. وتبنى مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه في ٢٠ تموز (يوليو)، الذي رفض العراق حضوره، القرار التالي الذي أعدته اللجنة السياسية:

أولاً: (أ) - تتعهد الحكومة الكويتية بطلب سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن.

(ب) - تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت إلى العراق.

(ج) - تؤيد الجامعة العربية أية رغبة تبديها الكويت في الوحدة (أو الاتحاد) مع أية دولة أخرى عضو في الجامعة.

ثانياً: (أ) - ترحب (الجامعة) بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.

(ب) - تؤيد الدول العربية طلب دولة الكويت الإنضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ثالثاً: تتعهد الدول العربية بناء على طلب الكويت بتقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال الكويت والدفاع عن استقلالها. ويخول المجلس الأمين العام صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن.

أدخلت الكويت عضواً في جامعة الدول العربية وحضر السيد عبد العزيز حسين سفيرها لدى مصر ومثلها لدى الجامعة اجتماع الجامعة المنعقد في ٢٠ تموز (يوليو) وأعلن عن استعداد بلاده لتنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق .

وأنيطت مسؤولية تقديم المساعدة للكويت، وفقاً لقرار المجلس، بالسيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة. وكانت الكويت قد وجهت مذكرة إلى الجامعة في ١٨ تموز (يوليو) تشير فيها إلى رغبتها في أن تحل قوة عربية محل القوة البريطانية. وفي ١٢ آب (أغسطس) تم اتفاق بين شيخ الكويت والأمين العام للجامعة على الطيعة الفنية للقوة المقترحة. وفي اليوم ذاته طلب شيخ الكويت من بريطانيا سحب قواتها لتحل محلها قوة عربية. وكان مجموع القوة التي وصلت ثلاثة آلاف جندي معظمهم من المملكة العربية السعودية والباقي من الجمهورية

العربية المتحدة وسوريا والأردن. وفي ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) أعلنت الكويت انتهاء انسحاب القوة البريطانية.. وبعد مضي يومين قررت الجمهورية العربية المتحدة سحب قواتها من الكويت، بسبب خلافات بين الدول العربية. ولكن بقية القوات العربية ظلت في الكويت سنة أخرى قدمت خلالها دعماً معنوياً إن لم يكن دعماً عسكرياً فعالاً ضد أي هجوم. وعلى كل حال فإن عبد الكريم قاسم بالرغم من استمراره في ترديد مطالبته بالكويت، لم يأت بأية حركة يشتم منها على أنه ينوي استعمال القوة، إلا أنه قطع علاقاته مع البلدان التي اعترفت باستقلال الكويت منفذاً بذلك تحذير وزير خارجيته الذي أعلنه في نهاية شهر كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٦١. وهكذا فقد عزل نفسه بدلاً من أن يعزل تلك البلدان التي قصد إلحاق الضرر بها عن طريق العمل الدبلوماسي.

وانتهت مغامرة قاسم الكويتية بفشل ذريع، لأن البلد الذي طالب به وجد حماية فردية أو حماية جماعية. وكان من نتيجة تهديده أن منح شيخ الكويت شعبه حريات ديمقراطية مدلاً بذلك على أن ما يناله شعبه في ظل حكمه قد حرم منه شعب العراق. وفضلاً عن ذلك فقد أدرك الشيخ، وهو يبدي إعجابه بالقوى الجديدة التي دخلت بلاده، أن النظام السياسي في إمارته يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وما أن آل حكم قاسم سنة ١٩٦٣ إلى الزوال حتى بعث شيخ الكويت ببرقية إلى العقيد عبد السلام عارف الرئيس العراقي الجديد يهنئه فيها بسقوط حكم قاسم، ورد عارف على البرقية بلهجة مماثلة، واعتبر تبادل البرقيتين إعراباً عن رغبة البلدين في إعادة العلاقات الودية بينهما إلى سابق عهدها وفي ٤ تشرين الأول (أكتوبر) صدر بيان في أعقاب مفاوضات بين البلدين تضمن اعتراف العراق باستقلال الكويت كما نص على تعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين. وفي الرابع من أيار (مايو) ١٩٦٣ أدخلت الكويت حظيرة الأمم المتحدة.

المشكلة الكردية

شددت السياسة البريطانية في العراق قبل استقلاله وإرضاء للوطنيين العراقيين، على تطوير دولة مركزية موحدة خلافاً للسياسة الفرنسية في سوريا ولبنان التي كانت تشجع على اللامركزية والحكم الذاتي المحلي. فقد اعتمد الفرنسيون على الأقليات للمحافظة على وضعهم بينما التمس البريطانيون نفوذهم بالتحالف مع الطبقة الحاكمة على الرغم من أن الأكراد كانوا يعتبرون في الأصل من صنائعهم. ويبدو أن البريطانيين كانوا يعتقدون أن العرب والأكراد والأقليات الأخرى قد ينصهرون في بوتقة واحدة ليخرجوا منها بهوية قومية جديدة تقوم على المفهوم الإقليمي لدولة عراقية جديدة تربطهم فيها المصالح المشتركة. وكانت بريطانيا تعتقد أن نخبة جديدة من الأكراد والعرب هي التي تؤلف طبقة حاكمة تحاول بريطانيا الإبقاء على علاقات ودية معها بعد الإستقلال تعتمد عليها وحدة البلاد في المستقبل.

ولكن لا القومية المشتركة الجديدة ولا الإستقرار الداخلي الذي اعتمدت عليه علاقات بريطانيا الودية برز إلى عالم الوجود. ولعل الأكراد والعرب على السواء كانوا مستعدين للإنصهار في قومية واحدة لو بذل جهد صادق لخلق هوية قومية جديدة. وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض العوامل التي أهابت

بالعرب - على غير قصد منهم - أن لا يتحركوا بسرعة نحو تحقيق مثل هذا الهدف. ونذكر هنا عاملين، الأول: هو أن المجتمع العربي المنقسم إلى سنة وشيعة لأسباب تاريخية ودينية، مجتمع أقوى من أن يتقبل هوية قومية جديدة. فقد رأى الشيعة وهم يمثلون نصف سكان البلاد تقريباً أن أنصار الأكراد وهم طائفة سنية متعصبة مع العرب السنيين يزعمون كيانهم فقاوموه. أما العامل الثاني: فهو أن السنيين أنفسهم عزفوا عن الإنصهار مع الأكراد بسبب مد القومية العربية، على الرغم من حرصهم البالغ على المحافظة على وحدة البلاد الإقليمية. وفوجئ العرب العراقيون بعد الاستقلال بحركة الوحدة العربية الشاملة التي كانت تهدف إلى تحقيق وحدة عربية تنهض على أسس إتحادية أو وحدوية. وهذه الحركة جعلت الأكراد يحجمون عن الإتحاد مع شعب ليس عنده استعداد للإبقاء على استقلال البلاد السياسي أو المحافظة على الجنسية التي يحملها، وهكذا حال هذا التناقض دون تطوير قومية عراقية صحيحة.

لا شك أن إخفاق العرب في خلق هوية وطنية جديدة تتميز عن القومية العربية كان السبب الرئيسي في اعتماد الأكراد على القومية الكردية من أجل البقاء. وبدأت القومية الكردية، التي كانت تتفاعل قبل وجود الدولة العراقية، بالنمو وقد وجدت الحافز في ما كانت تشهد من نمو القومية العربية دون أن تبدر من أحد أية محاولة للحد من أي من الإتجاهين أو لإفهام العرب والأكراد على السواء معنى التمسك بسمو الهوية القومية العراقية. بل لقد كان الأمر في الواقع على العكس من ذلك إذ حاولت الحكومة عمداً في كثير من الأحيان الحد من القومية الكردية أو قمعها عن طريق فرض قيود إدارية معينة بينما

سمحت بنشر الدعاية للوحدة العربية الشاملة و كانت النتيجة أن راح الأكراد يبدون باستمرار تحفظات على سياسة الحكومة كما أنهم لم يستطيعوا اعتبار الهوية الوطنية العراقية بديلاً عن القومية الكردية.

لقد كان في الإمكان أن يتحسن الوضع بعد الحرب العالمية الثانية لو أن الحكومة عمدت إلى تخفيف القيود على الأحزاب السياسية وانتهجت سياسة متسامحة. ذلك لأن العرب والأكراد على السواء، كانوا يتطلعون، وكلهم أمل، إلى نظام حكم يتمتع فيه الجانبان بالحريات الديمقراطية التي وعدا بها خلال الحرب. وطلب الأكراد في سنة ١٩٥٦ السماح لهم بإنشاء حزب سياسي كردي، ولكن طلبهم رفض بحجة أن مثل هذا الحزب «قومي» ولا يتجانس مع الأحزاب الأخرى في البلاد. ولما كان حزب الإستقلال والأحزاب الأخرى تشدد على القومية العربية فقد كان من الطبيعي أن يفسر رفض الطلب الكردي بأنه انتقاص من الحقوق الكردية. وهكذا لم يستطع الأكراد الإشتراك إلا في الأحزاب اليسارية، سواء المرخص منها أو غير المرخص دون أن يضطروا إلى التخلي عن طابعهم القومي. واجتذبت هذه الأحزاب الشبان الأكراد بينما لم تكن الأفكار اليسارية لتستطيع ذلك قبل الحرب العالمية الثانية، وهكذا انتشرت الأفكار الاشتراكية والشيوعية بينهم بصورة أوسع بعد الحرب، ولما كان أمام الشبان العرب مجال للإختيار بين الأحزاب اليمينية، التي تنادي بالوحدة الشاملة، وبين الأحزاب اليسارية - الاشتراكية والشيوعية - فإن الأكراد لم يكن أمامهم إلا التعاون مع الأحزاب اليسارية، مع أن بعضهم أيد الحركات السرية التي كانت تنادي بالقومية الكردية. وقد اتخذت الإنتفاضات الكردية قبل

الحرب العالمية الثانية وخلالها شكل اضطرابات قبلية، إلا ان السلطات كانت تقمعها بالقوة باعتبار أنها حركات تمرد يتزعمها قائد قبلي يتحدى سلطة الحكومة المركزية. ومع هذا فإنه لم يتخذ أي إجراء بناء لكسب ثقة الأكراد وظل مصدر التذمر الأساسي قائماً بالفعل.

وكانت ثورة قموز (يوليو) موضع ترحيب من جانب الشبان العرب والشبان الأكراد على السواء، حتى الجيل القديم من الأكراد الذين كان في مقدورهم انتهاز الفرصة وإعلان التمرد قبل أن يتمكن نظام الحكم الجديد من السيطرة على البلاد انضموا إلى تأييد النظام الثوري. وعطف الضباط الأحرار على الأكراد، وعرض عبد الكريم قاسم التعاون مع قادتهم بوصفهم شركاء العرب في إطار الوحدة العراقية، ولم يقف الأمر عند تعيين كبار الأكراد في مناصب عالية بل أعيدت إليهم بعض الإمتيازات. فسمح لعدد كبير من الأكراد المبعدين بالعودة، وأفرج عمن كان منهم في السجن. وأهم من هذا كله السماح بعودة الملا مصطفى البرزاني من روسيا في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٥٨ حيث بقي في المنفى منذ سنة ١٩٤٦ على أثر انهيار ثورته. وكان قد بعث فور بلوغه نبأ ثورة قموز ببرقية تهنئة إلى قاسم يطلب إليه فيها السماح له ولرفاقه بالعودة إلى البلاد - وسارع قاسم من ساعته إلى إصدار الأوامر اللازمة لضمان عودة جميع المبعدين السياسيين على نفقة الحكومة العراقية، بمن فيهم الشيوعيون الذين كانوا قد جردوا من جنسيتهم. وكان في استقبال الملا مصطفى في المطار لدى عودته إلى

بغداد وزراء وضباط وعدد كبير من أصدقائه، ونزل في العاصمة ضيفا على الحكومة. ومنحت له ولأفراد عائلته والمقربين من أنصاره علاوات شهرية. وظلت الوفود ترد طوال عدة أيام من مختلف أنحاء البلاد للترحيب بالملأ مصطفى والسلام عليه. وقام الملا مصطفى بعدد من زيارات المجاملة للزعيم قاسم هنأه فيها بنجاح الثورة وشكره على مبادرته بالسماح للمبعدين بالعودة إلى وطنهم. وكان واضحاً أن الاثنين قد توصلا إلى تفاهم تام حول شؤون التعاون بين العرب والأكراد. لقد أظهر قاسم عناية كبيرة بالملأ مصطفى بوصفه حليفاً لنظام حكمه إلا أنه أخفق في تفهم قوى القومية الكردية.

ولم يمض طويل وقت حتى نشط الشبان الأكراد في بغداد وعمد كثير منهم، ممن كانوا يتعاطفون مع الحركة الشيوعية، أما إلى الانضمام إلى الحزب الشيوعي أو إلى التعاون معه. وكان هؤلاء يرون أن القومية الكردية والشيوعية ليستا عنصريين متناقضين متضاربين، حتى أن إحدى المجلات الشهرية المعروفة باسم (هوا) فسرت القومية الكردية علناً بعبارات ماركسية، ولم يمض زمن حتى ظهرت صحف كردية أخرى كصحيفة (خباط) التي أظهر صاحبها اهتماماً كبيراً باللغة والثقافة الكرديتين. وفي غضون ذلك راح الشبان الأكراد في أوروبا والغرب يؤيدون التعاون العربي - الكردي. وعقدت اجتماعات ومؤتمرات اتخذت فيها قرارات تؤيد النظام الشوري الجديد إلا أنه كانت قرارات مبطنة بلهجة تشدد على الثقافة الكردية واللغة الكردية، ومع هذا فإنها لم تخل قط من التطلعات والأمانى السياسية.

وبدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني، كغيره من الأحزاب، العمل قبل أن يرخص له في سنة ١٩٦٠، وكان بعض أعضائه على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي إلا أنه كوحدة سياسية كان يؤكد في الدرجة الأولى على الأمانى القومية الكردية، التي لا يخلو تعدادها بإيجاز من فائدة. لقد كانت الشخصية الرئيسية في الحزب، قبل أن يصبح الملا مصطفى رئيساً له، إبراهيم أحمد. وأما منصبه الرسمي فهو منصب الأمين العام للحزب، ولكنه أثبت كذلك أنه أكثر أعضاء الحزب نشاطاً. ولد إبراهيم أحمد سنة ١٩٢٠ في السليمانية في عائلة متوسطة الحال، وهناك تلقى تعليمه الابتدائي. ثم توجه إلى بغداد حيث أنهى تعليمه الثانوي ثم دخل بعد ذلك كلية الحقوق. وانهمك، كالكثير من أبناء جيله، في النشاط الوطني قبل تخرجه حتى أنه اصطدم وهو ما زال فتى يافعاً سنة ١٩٣٧ مع السلطات الرسمية. وقد أمضى مرة ثلاث سنوات في السجن خرج بعدها ليصبح أميناً عاماً للحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان ذلك في سنة ١٩٢٥. وشارك الشبان العرب من أبناء جيله تدميرهم واستيائهم من طبقة الحكام المستبدة ونادى مع غيره من المتحررين بوجوب إقامة نظام ديمقراطي صحيح. وكانت مثل هذه الأفكار تعتبر في العهد السابق أفكاراً شيوعية، ولا بد أن حكام العراق رأوا في ميول إبراهيم الاشتراكية راديكالية متطرفة. أما بالنسبة إلى الشيوعيين فكان إبراهيم في نظرهم برجوازيّاً ذا نظرة كردية ضيقة. وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني كنظيره الحزب الوطني الديمقراطي زميلاً في جبهة وطنية متحدة وليس حزباً شيوعياً حقيقياً.

ويبدو ان لا عبد الكريم قاسم ولا نظام الحكم الجديد حاول تنفيذ ما ورد في الدستور المؤقت من أن الأكراد سيمنحون الحرية وسيعاملون على قدم المساواة مع إخوانهم العرب. وظن الأكراد أن ذلك يعني حكماً ذاتياً في كردستان ونصباً أوفى في مشاريع التنمية الاقتصادية والشؤون الاجتماعية وتعزيز اللغة الكردية والثقافة الكردية. ولكن النظام الثوري لم يفعل شيئاً لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في كردستان. وهكذا زال وهم الأكراد وخاب رجاءهم، ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يدع إلى الثورة من أجل تحقيق أهدافه. أما نشوب الحرب الكردية بعد مرور سنتين على الثورة فيعود إلى عوامل أخرى لم يكن للحزب الديمقراطي الكردستاني يد فيها.

ولما كان الملا مصطفى الذي اختير على كره من بعض الأعضاء من الشبان، زعيماً للحزب الديمقراطي الكردستاني، ولما كان أبوه شيخ قبيلة يدين أفرادها بالولاء القبلي فقد جاءت آراؤه في القومية الكردية مختلفة عن آراء الشبان الأكراد. وفضلاً عن ذلك فانه كان قد درس الدين مما جعله أهلاً لأن يحمل لقب «الملا». إلا أن زيارته لإيران وإقامته الطويلة منفياً في الإتحاد السوفياتي حيث منح رتبة جنرال فخريّة، لا بد وأن تكونا قد وسعتا من مداركه وأثرتا في نظراته إلى الشؤون العامة. وبعد رجوعه من روسيا وكان ذلك أبان انبعاث القومية الكردية، ارتفع مقامه الوطني على الرغم من خلفيته القبلية الضيقة. وكان من الطبيعي أن ينتظر منه الأكراد تحسين العلاقات بينهم وبين العرب. غير أن الزعيم قاسم لم يستطع إنعاش آمال الأكراد بالنسبة لمستقبل مشرق، ولا تحقيق تطلعاتهم نحو الحكم الثوري الجديد في تحقيق هذه الآمال.

وما أن عاد الملا مصطفى إلى برزان حتى بدأ يعزز موقفه بين أفراد قبيلته، وحاول قاسم كسب تأييد الأكراد من خلال زعيمهم، إلا أن سياسته لم تكن أبداً سياسة يطمئن إليها الأكراد. وبدأ الملا مصطفى، بعد أن توافرت لديه الموارد، يثبت نفوذه السياسي على حساب مشايخ قبائل أخرى، وعلى الأخص قبائل الزبيري أعداء البرازنيين التقليديين. ولا بد أن تكون تلك التصرفات قد أثارت فرع قاسم الذي رأى في زعامة الملا تحدياً لنفوذه في المحافظات الكردية.

وفي سنة ١٩٦٠ قبل الملا مصطفى دعوة من الاتحاد السوفياتي لحضور الإحتفال بذكرى أكتوبر في موسكو، وعاد إلى العراق في شهر آذار (مارس) من سنة ١٩٦١ بعد أن مكث هناك زهاء أربعة أشهر. وخلال غيابه سحب قاسم بعض منافسي الملا مصطفى وبينهم أخوه الشيخ أحمد إلى بغداد ليعلموا ولاءهم للزعيم الأوحده. ولدى عودة الملا مصطفى أعلن هؤلاء الزعماء بصراحة عدم موافقتهم على زعامته، ولهذا قرر الملا في سبيل ترسيخ قوته قهر خصومه وتكريس جهوده وطاقاته لمواجهة الخطر الذي يتهده من موقف الزعيم قاسم. وفي شهر تموز (يوليو) بدأ بالقوة يوسع نفوذه في المحافظات الشمالية، حتى أنه لم يتورع في سبيل ذلك عن الإشتباك مع رجال الشرطة العراقيين. وأول ما بدأ به كان مهاجمة قبائل الزبيري وأنصارها وكان ذلك في أوائل سنة ١٩٥٩ حين علم أن هذه القبائل تستعد بتشجيع من حكومة بغداد إلى ضرب قبائل البرزاني. وهزمت قبائل الزبيري بعد أن منيت بخسائر فادحة وفر كثيرون من أفرادها إلى تركيا. ولم يجد الملا مصطفى صعوبة في فرض نفوذه وسلطانه على منطقة امتدت

من الحدود التركية إلى السليمانية منتهزاً بذلك فرصة انشغال قاسم بالأزمة الكويتية، ورأى قاسم في هذا العمل خطراً ماحقاً يهدد نظام حكمه.

أما السبب المباشر لنشوب القتال فكان حادثاً تافهاً وقع في بلدة رانية الكردية الصغيرة في أعقاب شكاوى من تصرفات موظفي الحكومة ورجال الشرطة، رفعت مذكرة إلى الحكومة نشرتها الصحف وعلقت عليها. وبدلاً من أن يحاول الزعيم قاسم التحقيق في أسباب الشكاوى الكردية عمد إلى إصدار أوامره إلى رجال الشرطة لمعالجة الموقف بحزم. كما أمر قواته بقمع ما اعتبره تمرداً على الدولة. وقد جر الملا مصطفى، الذي لم يكن له علاقة بحادث رانية، إلى النزاع لأنه كان ملزماً بتأييد الزعماء الأكراد في تلك المنطقة. وفي نهاية شهر آب (أغسطس) بعث مذكرة إلى قاسم يطلب إليه فيها إعادة الحريات الديمقراطية والاعتراف بالحكم الذاتي لكردستان.

وفيما كانت هذه الأحداث تدور في الشمال امتنع زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد، على الرغم من تعاطفهم مع الملا مصطفى، عن الإشتراك في الحرب. وكانوا قد تقدموا في أوائل حزيران (يونيو) سنة ١٩٦١ بسلسلة من المطالب إلى قاسم مستندين فيها إلى الدستور المؤقت. وقد تناولت تلك المطالب أموراً معينة، كتوفير المدارس والتوسع في استخدام اللغة الكردية، وشق الطرق، وبناء المستشفيات. وكان رد قاسم، وخصوصاً بعد بدء الصراع المسلح مع الملا مصطفى، تعطيل الصحف الكردية، وأعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني حزباً غير مشروع، وأمر باعتقال الزعماء الأكراد. فاختلف بعضهم أول الأمر

كإبراهيم أحمد، بيد أن معظمهم فروا في وقت لاحق إلى المحافظات الكردية. ومن المفيد أن نذكر هنا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كان ينادي بالوسائل السلمية في الماضي، مال الآن إلى تأييد حركة الملا مصطفى. وظهر الملا مصطفى، الذي لم يكن سياسياً، على حقيقته، وعزم على تحقيق الحكم الذاتي للأكراد بالقوة، مادام الزعيم عبد الكريم قاسم قد أهمل تنفيذ الوعد الذي قطعه على نفسه.

ترى ما هي آراء الملا مصطفى وأهدافه السياسية؟ لقد سأله مراسل إحدى الصحف إن كان هو رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني فأجاب الملا «أنا لست رئيساً للحزب الديمقراطي». ويبدو من الواضح أنه كان على خلاف مع هيئات الحزب التي وصفها بأنها كانت أكسل من أن تستطيع تحمل المسؤولية في ما يتعلق بوسائل تحقيق الحكم الذاتي، إلا أن ذلك لم يكن يعني بالضرورة أنه كان معارضاً لسياسة الحزب أو أهدافه المطلقة. وبدأ الملا مصطفى يعتبر نفسه، بعد صراعه مع قاسم، زعيماً للشعب الكردي كله، وليس مجرد زعيم لمنظمة معينة. وتشبها بالضباط الأحرار، ظن أنه يقود حركة «ثورية» ستحقق الأمان القومي الكردية. وكان هدفه المباشر تحقيق «الحكم الذاتي» أما هدفه الفاصل فلم يكن واضحاً لأن مفهومه للحكم الذاتي لم يشرح بعد بالتفصيل. إنه (كما يقول ادامسون) يتصور كردستان تفوز بثلاث عائدات العراق من النفط - وهي حصة تتفق ونسبة سكان كردستان - وبحصة مماثلة في مقاعد المجلس الجديد في بغداد، على أن تترك الإدارة الذاتية وشؤون

المال والتنمية والتعليم في المنطقة للحكومة المحلية. كما ترك لها شؤون الشرطة وقواعد دفاعها الخاصة.

ومع أن الحكم الذاتي، وفقاً لهذه الشروط العريضة، قد يكون قريباً من الإستقلال، إلا أن الملا مصطفى كان يصر على أنه سيقنع بالحكم الذاتي. أما ما الذي يعنيه الحكم الذاتي على وجه التحديد عند التنفيذ، فأمر لم يوضحه الملا مصطفى، إلا أن مطالبه كما يبدو كانت تزداد بعد نجاح كل خطوة، إن هدف الملا مصطفى المباشر، بصفته زعيماً ثورياً، هو تحقيق الحكم الذاتي، ولكن بوصفه رجلاً عملياً فإنه يدرك كذلك أن تحقيق هذا الهدف قد يستغرق وقتاً طويلاً. ومع هذا فإنه لم يضع خططاً محدودة للمستقبل. وسئل عما سيعمل في حال تحقيق الحكم الذاتي فأجاب بأنه سيعتزل. ثم أن البرزاني الذي يتمنى من صميم قلبه الإلتزام بالشكل التقليدي للسلطة، يدرك أن القومية الكردية تعتمد في النهاية على الجيل الصاعد، ويبدو مستعداً للتخلي عن الشؤون الكردية العامة لقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. إلا أن قادة الحزب لا يرضون أن يتولوا زعامة الحركة بدل الملا مصطفى، ذلك لأن زعامته باتت شيئاً له أهمية عظمى بالنسبة إلى الأكراد. ويمكن القول بأن أهداف الحزب الديمقراطي الكردستاني قد تضمنتها مقترحات زعمائه الذين بدأوا، بعد الإطاحة بقاسم في سنة ١٩٦٣، يعدونها ويصيغونها في مذكرات رسمية وبيانات شعبية.

لم يكن في المستطاع التفكير في تسوية خلال وجود قاسم في الحكم على الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية تقدمت بمقترحات لحل سلمي، ذلك لأن قاسماً كان قد عقد العزم على سحق الملا مصطفى، ولكن يظهر أنه أساء تقدير قوة الأكراد القومية التي جعلتهم يلتفون حول زعيمهم. واستمرت العمليات العسكرية طوال سنتين ألحق فيها الملا مصطفى خلال المراحل الأولى من القتال، وفي فصل الشتاء بوجه خاص، خسائر فادحة بالجيش العراقي. غير أن الجيش أرغم قوات الملا مصطفى على الانسحاب إلى المناطق الجبلية الوعرة وساد العمليات العسكرية جو من التحفز والجمود. وهنا لا بد من القول بأن الحرب وإن كانت خطراً على قاسم إلا أنها أتاحت له الفرصة للتخلص من العسكريين الذين كان يشك فيهم وذلك بتوجيههم إلى منطقة القتال. إلا أن الحرب في الوقت ذاته استنزفت إقتصاد البلاد وأثارت نقمة شعب فقد ما كان يؤمله في العهد الجديد وزعيمه، وهذا شجع العناصر المعادية لقاسم على التحرك بسرعة للإحاطة به إدراكاً منها بأن الشعب ليس معه. ولذلك يمكن اعتبار الحرب الكردية من الأسباب المهمة التي أدت إلى سقوط عبد الكريم قاسم.

سقوط عبد الكريم قاسم^(١)

تم وضع خطة القضاء على عبد الكريم قاسم بتنسيق مشترك بين المدنيين والعسكريين وكان الهدف هو الإستيلاء على الإذاعة ووزارة الدفاع حيث كان يقيم قاسم معظم الوقت فيما يشبه حصناً يضم ٣ كتائب مشاة، ١٨ مدفعاً مضاداً للدبابات، ومدفعية مضادة للطائرات.

نقطة الإنطلاق كانت من الحبانية وساعة الصفر كانت التاسعة صباحاً وهو توقيت يتناسب مع أسلوب عبد الكريم قاسم الذي كان لا ينام إلا في الخامسة صباحاً.

وفي يوم ٨ فبراير الموافق ١٤ رمضان وهو يوم جمعة كان عبد الكريم قاسم نائماً في منزل والدته.

وفي الثامنة والنصف صباحاً، اندفع بعض الضباط إلى منزل الزعيم (الاميرالاي) الأوقاتي قائد القوات الجوية وقتلوه أمام أولاده.. وفي نفس الوقت تحركت بعض المدرعات الخفيفة حيث احتلت الإذاعة، وقصفت الطائرات مبنى وزارة الدفاع بالصواريخ.

(١) ثورة ٢٣ يوليو أحمد حمروش ج ١

أعلنت القوات التي احتلت الإذاعة في التاسعة والأربعين دقيقة صباحاً خبر إعدام عبد الكريم قاسم بعد أن شوهد يعبر شوارع بغداد من منزل والدته حيث كان ينام، إلى مبنى وزارة الدفاع والناس تصفق له في الشارع.

وبدأت معركة بين المعتصمين في مبنى وزارة الدفاع بقيادة قاسم وبين الزاحفين على بغداد من الخارج... ولم يقف إلى جانب قاسم إلا الشيوعيون الذين حاول تمزيق وحدتهم ولم يتعاون معهم في إخلاص كامل... واطلقوا نداءات إلى جماهيرهم تقول (إلى السلاح للقضاء على مؤامرة الإمبريالية والرجعية... استقلالنا الوطني ومنجزات ثورتنا في خطر جسيم... خذوا السلاح من مراكز الشرطة أو من أي مكان واضربوا المتآمرين عملاء الإستعمار).

المعركة مستمرة بين قوات الجيش الزاحفة والمدافعة... ومستمرة أيضاً بين مليشيا الشيوعيين وحرس قومي البعثيين وخاصة في الأحياء الشعبية.

سقوط الإذاعة جعلها تثير الفزع في نفوس الجماهير إذ تعلن أن المجلس الوطني لقيادة الثورة يطالب بإبادة الشيوعيين.. والإذاعة المصرية تذيع بيانات المجلس الوطني الجديد في حماس شديد.

الحرب الأهلية المحدودة لم تكن كافية لحسم الموقف.... قوات الجيش وحدها هي القادرة.. والقتال يشتد في الشوارع وفي وزارة الدفاع.

الثوار معهم عبد السلام عارف الذي أفرج عنه عبد الكريم قاسم بعد تخفيف حكم الإعدام إلى المؤبد. وكان قد أمضى ليلة الجمعة في منزله ثم خرج في الثامنة صباحاً إلى معسكر أبو غريب حيث ركب هو وأحمد حسن البكر دبابة في قيادة الطابور المدرع كما تقول بعض الأخبار التي نشرت، بينما يقول البعثيون أنه خرج من منزله في الحادية عشرة صباحاً دون أن يكون على علم كامل بما يدور.

وفي المساء اتصل قاسم تليفونياً بعبد السلام عارف وأبلغه استعدادده للتسليم على أن يخرج بملابسه العسكرية من وزارة الدفاع ليغادر العراق... ولكن عارف طالبه بتسليم غير مشروط.

كان قاسم يريد أن يحتفظ بكرامته العسكرية إلى اللحظة الأخيرة. ولكن عارف قال له أنه لن يكون مثل تشومبي ولن تكون العراق مثل الكنفو.

واستمرت المقاومة طوال يوم الجمعة وليلة السبت.. وفي الصباح اتصل عبد الكريم قاسم بعبد السلام عارف وتم الاتفاق بينهما على أن يكون التسليم في مبنى مجلس الشعب الملاصق لوزارة الدفاع.

ووصل قاسم إلى الإذاعة في مدرعة ومن خلفه في سيارة مصفحة فاضل المهداوي وطه الشيخ أحمد مدير المخابرات وضابط رابع.

وحدثت مواجهة بين عبد الكريم قاسم وزملائه وبين عبد السلام عارف وأعضاء المجلس القومي لقيادة الثورة، انتهت إلى صدور قرار بإعدامه وإطلاق

الرصاص على الأربعة في إحدى غرف الإذاعة، ونقل صورة الجثث إلى المشاهدين في التلفزيون. وعندما وصلت الصور إلى القاهرة وظهرت على شاشة التلفزيون أصدر جمال عبد الناصر أمراً بوقف إذاعتها لبعدها عن الإنسانية.

المجلس الوطني لقيادة الثورة يستمر في الحكم من الإذاعة لمدة ثلاثة أيام ثم ينتقل إلى الجامعة ومنها إلى المجلس الوطني.

عين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية، وأحمد حسن البكر رئيساً للوزراء، والمقدم مهدي صالح عملاً وزيراً للدفاع وهم جميعاً من العسكريين.. وعين على صالح السعدي أحد قادة البعث نائباً لرئيس الوزراء واللواء طاهر يحيى رئيساً لأركان الحرب وعلى رشيد مصليح حاكماً عسكرياً.

فرض المجلس الوطني الذي لم تعلن أسماء أعضائه منذ البداية حظر التجول من الثالثة مساءً حتى الفجر واستمرت الفترة تتناقص حتى ألغى الحظر في أول مارس ١٩٦٣.

عمليات تصفية واعتقال الشيوعيين مستمرة والإذاعة تطالب بإطلاق النار عليهم في كل مكان.. واعتقل عزيز شريف الحائز لجائزة لينين للسلام عام ١٩٦٠.. ونشرت برافدا بياناً تهاجم فيه قمع الشيوعيين في العراق، وثارت المنظمات العالمية والصحافة التقدمية والأحزاب الشيوعية والإشتراكية ضد ما يدور في العراق.

البعث يحكم العراق:

كان انعكاس الموقف في مصر تأييداً كاملاً وسريعاً للموقف.. واعترفت سوريا والأردن بعد ذلك، رغم الشعور بأن نظام الحكم الجديد في العراق يظهر في مظهر متعارض مع نظام الحكم في البلدين وقتئذ.

أول خطاب لعبد الناصر بعد الثورة كان في عيد الوحدة ٢١ فبراير ١٩٦٣ وظهر ما نشيت الأهرام (الحمد لله) بخط أحمر كبير... فهكذا بدأ جمال عبد الناصر خطبته، وكرر نفس التعبير وهو يتحدث عن انتصارات ثورة اليمن والجزائر ثم العراق بعد الانفصال.

وحضر من العراق وفد برئاسة علي صالح السعدي وصالح عماش وطالب شبيب وزير الخارجية وفؤاد عارف (كردي) وعقيد خالد مكّي الهاشمي معاون رئيس أركان الحرب ومقدم جوي حردان التكريتي..

وحضر أيضاً وفد شعبي عراقي برئاسة حسين جميل.

خطب في عيد الوحدة على صالح السعدي، ثم سافر الوفد العراقي إلى الجزائر لمدة ليلة واحدة عاد بعدها إلى القاهرة.

وطلب على صالح السعدي من جمال عبد الناصر أن يناقش مع الأكراد الحاضرين مع الوفد الشعبي مشكلتهم... وبعد عودته من الجزائر أبلغه عبد الناصر بأنه يرى أن يكون هناك تفكير في نوع ما من الحكم الذاتي.

واعتبر على صالح السعدي بينه وبين زملائه أن ذلك نوع من التفكير الإنقشامي.

وأهدى عبد الناصر إلى الحرس القومي الذي كان يرأسه على صالح السعدي ٢٠,٠٠٠ مدفع رشاش مصري سافرت فوراً إلى العراق لتسليح الحرس القومي بعد أن بدأ يلعب دوراً هاماً وبارزاً في إشاعة الإرهاب بين الجماهير.

كان الحرس القومي تنظيمًا عسكرياً بلا ضبط ولا ربط... تولى قيادته منذر الونداوي أحد قادة البعث.

وصدر قرار بتعيين أمين هويدي سفير مصر في الرباط سفيراً في العراق وكان قد سبق له أن عمل نائباً لرئيس المخابرات ثم قدم استقالته لتناقضات في التفكير والأسلوب بينه وبين صلاح نصر، وبقي في منزله ستة شهور قبل تعيينه سفيراً في المغرب.

وكان تعيين أمين هويدي وهو واحد من الضباط الأحرار الذين وثق بهم عبد الناصر دليلاً على الإهتمام بالعراق في مرحلته الجديدة.

المجلس الوطني لقيادة الثورة كان يضم ١١ منهم ٩ بعثيين وعبد السلام عارف وطاهر يحيى.. وكان عارف في البداية يؤدي دوراً قريب الشبه من الدور الذي قام به محمد نجيب في ثورة يوليو.

وتشكلت الوزارة من ١١ بعثياً، ٩ قوميين مستقلين، ٢ من الأكراد.

كان البعث هو العنصر المسيطر في الحركة، ولكن كانت هناك عناصر أخرى من خارج البعث سبق لها أن ارتبطت بالعمل السياسي.

اللجنة الأولى للحركة كانت مشكلة من الضباط أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وحردان التكريتي وصبحي عبد الحميد وعبد الستار عبد اللطيف وابراهيم جاسم وخالد حسن فريد وخالد مكّي الهاشمي وعبد الكريم فرحان.

انسحب صبحي عبد الحميد من هذه المجموعة في نهاية عام ١٩٦٢ وكون تنظيمًا آخر كانت قيادته منه ومن عارف عبد الرزاق ومحمد مجيد وعبد الكريم فرحان وجاسم الغمراوي وهادي خماس وعرفان وجدي وعدنان أيوب صبري وفاروق صبري.. وحددت آخر رمضان توقيتًا للإنتقال.

عين المجلس الوطني لقيادة الثورة صبحي عبد الحميد مديراً للتحركات في الجيش وهو من المناصب الهامة بينما أحال عارف عبد الرزاق إلى المعاش رغم ما قدمه من مساعدة بالطيران من قاعدة الحبانية.

كان انتصار ثورة البعث في العراق باعثاً في سوريا على الحركة وضرب الانفصال فكانت حركة ٨ آذار... وبادرت العراق بإرسال وفد برئاسة علي صالح السعدي إلى دمشق للتهنئة.. بينما لم ترسل مصر وفداً.

بعد ذلك بدأت مباحثات الوحدة الثانية بالقاهرة...

كان جمال عبد الناصر يرغب في أن تكون خطوات الوحدة مع جبهة تمثل الشعب كله وليس مع البعث وحده.. وكان قادة العراق يرسمون خططهم على أساس انفراد البعث بالحكم، ولذا فانهم لم يرتاحوا لإصرار القاهرة على زيادة العناصر القومية في اللجان المختلفة.

عندما حاول فؤاد الركابي العودة إلى العراق يوم ٢٣ مارس أعيد من مطار بغداد.



محمد حسنين هيكل

وعندما نشر محمد حسنين هيكل مقالاً في الأهرام بعنوان (اني اعترض) دعي أمين هويدي لمقابلة عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وطالب شبيب في الواحدة بعد منتصف الليل، حيث استمر الاجتماع إلى الرابعة صباحاً، وكانت الدعوة من أجل الإحتجاج على المقال لنشره هجوماً على البعث.

وشعر القوميون بضعف موقفهم في حركة النظام فأثر بعضهم الإستقالة، وأعيد تشكيل الوزارة، وأصبح علي صالح السعدي وزيراً للإرشاد بدلاً من الداخلية، وتألفت وزارة لشئون الوحدة.

وفي يوم ٢٠ مايو قرر جمال عبد الناصر أن يلقي خطاباً يهاجم فيه بعض تصرفات سوريا، ولما علم عبد السلام عارف بذلك اتصل به تلفونياً ورجاه تأجيل ذلك، فاستجاب عبد الناصر.. ولكن لم تكد تمضي عدة أيام حتى أعلن عن مؤامرة في مايو اعتقل فيها كثير من القوميين.

المقاومة للنظام الجديد مستمرة أيضاً من جانب الشيوعيين الذين حاول بعضهم يوم ٣ يوليو الإستيلاء على معسكر الرشيد واقتحام السجن رقم (١) للإفراج عن ٣٠٠٠ سجين... وأثناء المحاولة التي قتل فيها ٢٣ شخصاً واعتقل المئات في النادي الأولمبي وصل عبد السلام عارف بنفسه حيث انتهت المحاولة.

ويقول أمين هويدي أنه عند الإحتفال بعيد الثورة في سفارة الجمهورية حضر جميع المدعويين عدا الضباط الذين تنبه عليهم بذلك.

وكان القتال مع الأكراد قد استؤنف في شهر يونيو وأعلنت الحكومة أن الهدوء يعود إلى الشمال في نهاية الخريف... ولكن ذلك كان حتماً وخيالاً.. فقد طلب وزير الدفاع صالح مهدي عمّاش في شهر سبتمبر معونة عسكرية من سوريا، وأعد مشروع لوحدة عسكرية بين البلدين تعقبها وحدة دستورية بعد شهرين أو ثلاثة... وعندما عرض المشروع على اجتماع مشترك للمجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء طلب وزير الصناعة ضرورة عرض الأمر على جمال عبد الناصر، وسافر إلى مصر يوم ٢ أكتوبر وفد برئاسة محمود شبيب خطاب وعضوية صبحي عبد الحميد وحردان التكريتي، ولكن عبد الناصر كان غاضباً

من إصدار البعث لبيان يوم ١٧ سبتمبر يتهم فيه مصر بالإنفصالية وهو اليوم الذي كان محدوداً لإستفتاء الإتحاد.

كانت إذاعة صوت الجماهير العراقية تتبادل الهجمات مع إذاعة صوت العرب.. واستدعى السفير المصري إلى القاهرة.

ويوم ٨ أكتوبر ١٩٦٣ أعلن عبد السلام عارف الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق وتشكيل مجلس دفاع أعلى مؤلف من القائد العام للجيش الموحد الذي تولى منصبه صالح مهدي عماش، وثلاثة من كل قطر واتخذت دمشق مقراً للقيادة العامة.

ووصلت إلى العراق فعلا قوات سورية محدودة بقيادة المقدم فهد الشاعر.

لم تكن مشكلة الأكراد والحرب معهم هي الهم الوحيد لنظام الحكم في العراق... تكاثفت الهموم في التناقضات المتزايدة مع القوميين والمقاومة المستمرة من الشيوعيين، والخلاف المتزايد وتبادل الحملات الإعلامية مع مصر.

الإنقضااض على البعث:

ولم تكن هذه هي الهموم الوحيدة أيضاً.. نبتت في صفوف البعث نفسه تناقضات حادة تجسّمت بين الجيش والحرس القومي.

ونظام الحكم كان يحاول أن يخلق جيشاً عقائدياً عن طريق إلحاق دفعات كاملة من الطلبة البعثيين بالكلية الحربية، وترقية الضباط البعثيين وتوليّتهم المراكز القيادية، فقد فصل عارف عبد الرزاق الذي أسهم في ضرب وزارة الدفاع بالطائرات، وعين بدلاً منه حردان التكريتي لأنه بعثي.. كما كانت تمنح الرتب العسكرية لبعض المدنيين.

ولكن الفترة لم تكن كافية لتكوين عقائدي. وظروف الجيش تختلف عن الحرس، حيث يسود في الجيش الانضباط والضبط والربط والتقاليد العسكرية... أما في الحرس القومي الذي أعطيت له مهمتان رئيسيتان هما معاونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن وصيانة الأمن الداخلي فإن الأمور كانت تمضي بطريقة عفوية إرتجالة تستهدف إرهاب الناس وتجميع عناصر تتدفق في تيار المولاة للحزب بلا فكر ولا وعي عميق.

وبدأت الخلافات تنمو بين الجيش والحرس القومي حتى أرسل صالح مهدي عمّاش برقية في ١١ يونيو ١٩٦٣ يمنع فيها منعاً باتاً تدخل الحرس القومي في أي قضية إطلاقاً مهما كان موضوعها إلا إذا طلب

منه ذلك.. وكان ذلك رداً على إجبار الحرس القومي لبعض مديري البلديات على الاستقالة ورفض الوزير لذلك.

وأصدر الحاكم العسكري الزعيم رشيد مصلح بياناً في ١٩ أكتوبر ٦٣ يقول فيه (كثرت الشكايات من جراء التصرفات اللا قانونية من قبل التحقيق الخاص للحرس القومي).

كان هذا تعبيراً عن الإنقسام داخل حزب البعث... علي صالح السعدي يعتمد على منذر الوندائي والحرس القومي.. وحازم جواد يعتمد على الجيش.

وكانت انتخابات القيادة للبعث تجري يوم ١١ نوفمبر عندما هجم ٢٠ ضابطاً من سرية الإنضباط العسكري واقتحموا قاعة الانتخابات مهاجمين علي صالح السعدي.

كان هؤلاء الضباط يتحركون بتعليمات من حازم جواد وطالب شبيب ومعرفة صامته من عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وطاهر يحيى.

وكانت نتيجة الإقتحام ترحيل علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي وعبد المطلب الهاشمي أعضاء القيادة القطرية للحزب إلى مدريد.

كانت الظروف تخدم عبد السلام عارف دون جهد.

حزب البعث يمزق نفسه بتناقضاته وصراعاته الداخلية.

عندما علم الحرس القومي بترحيل علي صالح السعدي وزملائه خرج إلى الشوارع بأسلحته واحتل الكباري والجسور، وحاصر قاعدة الحباينة مصرحاً للقوات بالتحرك منها إلى بغداد معترضاً طريق المتحركين إلى القاعدة من بغداد... وتطورت الأمور إلى حد قصف وزارة الدفاع والقصر الجمهوري ومعسكر الرشيد وإحراق طائرات ميغ ١٩.

إنقلاب على إنقلاب... والموقف في الجيش لم يعد يحتمل تحركات الحرس القومي.. وعبد السلام عارف يصدر قراراً بمنع التجول في بغداد وحل الحرس القومي وتجيده من السلاح ونزول الجيش إلى الشوارع.

رفض صالح مهدي عماش تنفيذ الأمر طالباً عرضه على أحمد حسن البكر الذي اتصل بقيادة الحزب في بغداد التي أصرت على إبعاد كل من حازم جواد وطالب شبيب كشرط لإعادة الحرس القومي إلى مقره.

وافق عبد السلام عارف وأبعد الإثنين إلى بيروت تحت وعد منه بعودتهم بعد أيام.

وهرع إلى بغداد يوم ١٣ نوفمبر كل من ميشيل عفلق وأمين لحافظ وصالح جديد ونسيم مجدلاني وأدانوا حازم جواد وطالب شبيب.

كانت الفرصة متاحة أمام عبد السلام عارف لضرب ضربته وامتلاك السلطة بين يديه، وإبعاد سيطرة حزب البعث... فكلّف صبحي عبد الحميد مدير التحركات العسكرية بوضع خطة تدخل الجيش تحت إسم

كودي - (سلام) وافق عليها طاهر يحيى وعين حردان التكريتي وسعيد صليبي آمر الانضباط العسكري.

تم اعتقال صالح مهدي وعماش في مكتبه بوزارة الدفاع بواسطة سعيد صليبي وسكرتيه الخاص... وعين عارف نفسه رئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة وقائداً عاماً للقوات المسلحة وشكل وزارة برئاسة طاهر يحيى وعين حردان التكريتي نائباً للقائد العام.. وأصدر أمراً بحل الحرس القومي وكافة الأنظمة والتعليمات التي أصدرها... ومصادرة الأسلحة التي كانت في يده والتي صنعت في مصر باسم رشاش بورسعيد.

واعتقد حازم جواد وطالب شبيب أن الفرصة قد عادت لهما فرجعا من بيروت ولكنهما أعيدا على نفس الطائرة.

وانتهت صفحة في تاريخ ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣.

وانتهت أيضاً للمرة الثانية مشاركة حزب البعث في حكم العراق. وتشتت أعضاؤه انقسامات وخلافات.

وحزب البعث في حياة المشرق العربي السياسية يشكل المصدر الذي تفرعت منه التنظيمات المسماة بالقومية... معظم المنشقين عليه لم يطلقوا السياسة وإنما شكلوا تنظيمات متعددة اعتمدت أساساً على جماهير الحزب.

وأصبحت الحياة السياسية منقسمة تقريباً إلى ثلاثة أقسام.. أحزاب تقليدية تأسست على أفكار وطنية بلا مضمون إجتماعي مثل حزب الشعب والحزب

الوطني في سوريا وحزب الإستقلال في العراق. وأحزاب قومية في مقدمتها البعث.. وأخيراً الأحزاب الشيوعية واليسارية.

وما كاد الحكم يستقر لعبد السلام عارف رئيساً لمجلس قيادة الثورة حتى سعى على إنهاء دور البعثيين الذين تعاون معهم... فأقال حردان التكريتي كوزير للدفاع وعينه سفيراً في السويد.

ولم يركن حزب البعث إلى السكون... بدأت محاولات جديدة لتكوين الحزب بعد عشرة شهور في مايو ١٩٦٤ عندما أعيد تكوين القيادة القطرية بعبد الكريم الشихلي أميناً عاماً للسر وصدام حسين عضواً ومسؤولاً عن الجناح العسكري وحسن العامري عضواً عن فرع بغداد. اتجهت القيادة الجديدة إلى الجيش وركزت عليه بعدة تنظيمات: مكتب عسكري مركزي، وتنظيم للضباط ذوي الرتب الكبيرة، وتنظيم ثالث للضباط ذوي الرتب الصغيرة، ثم تنظيم لضباط الإحتياط يضم الضباط الإحتياط المسرحين وطلبة الكلية العسكرية المطرودين.

اكتشف الحزب أن الطعنة قد وجهت إليه من الجيش الذي ما زال يعيش في ظل النظام والعقلية السابقة... وأن فرصتهم المتاحة في الحكم لم تكن كافية لتحويله إلى عقائدي لنفور أغلبية الضباط من الإلتزام بأي تنظيم خلاف الجيش... ولاقتناع معظمهم بأن دورهم الرئيسي في العسكرية وليس في السياسة، وأخيراً لما تعرض له الجيش من صدامات مسلحة بذرت في النفوس نفوراً من السبب الذي يدفع إلى ذلك.

حكم عبد السلام عارف:

وخلال فترة محاولة البعث إعادة تنظيم قوته، بدأت التنظيمات القومية التي طفت على السطح تحاول تشكيل جبهة موحدة ثم انتهى الأمر إلى تشكيل الإتحاد الاشتراكي في اجتماع عقد بقاعة الخلد في بغداد في الفترة من ١٤ إلى ٢٤ يوليو ١٩٦٤.

تولى الأمانة العامة عسكري هو عبد الكريم فرحان، وانتخب فؤاد الركابي أميناً مساعداً.. وصدر له ميثاق يكاد يكون صورة طبق الأصل من ميثاق مصر.

وبدأ الإتحاد الاشتراكي العربي في العراق نشاطه بلقاء مع الإتحاد الاشتراكي في مصر خلال إبريل ١٩٦٥... كان الوفد المصري مشكلاً من أربعة من العسكريين هم كمال رفعت رئيساً وشعراوي جمعة وكمال الحناوي وفتحي الديب وأربعة من المدنيين هم الدكتور حسين خلاف والدكتور إبراهيم سعد الدين وعلي السيد علي وجميعهم أعضاء في الأمانة العامة ثم أحمد بهاء الدين عضو أمانة الصحافة.

كان تنظيم الإتحاد الاشتراكي شكلياً وغير مؤثر وعاجزاً عن توحيد التنظيمات القومية التي كانت تتشردم وتتضاعف مع مرور الوقت.

كان عبد السلام عارف يحاول الإعتماد على شخصيته دون الإعتماد الجدي على التنظيمات مكتفياً بسيطرته على الجيش والشرطة وأجهزة الأمن ولو أنه لم يبالغ نسبياً في استخدامها.

كما أن عبد السلام عارف كان يتعثر في خطواته نحو الوحدة وهو الذي هرع يروج لها في الأيام الأولى من ثورة ١٤ يوليو. صحيح أنه بدأ تنسيق سياسي بين مصر والعراق يوم ٢٦ مايو ١٩٦٤ بعد زيارة عارف لمصر لحضور احتفال تحويل مجرى النيل عند السد العالي في أسوان مع خروشوف وأحمد بن بيلا وهي الزيارة التي تهجم فيها خروشوف على عارف متهماً إياه بشنق الشيوعيين، وما تبع ذلك من حوار طويل عن قضية وحدة الطبقة العاملة والوحدة العربية كلها كما روى محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم).

وصحيح أنه شكل لذلك مجلس رئاسة من جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف كان مفروضاً أن يجتمع مرة كل ٣ شهور... وكان الأعضاء من الجانب المصري هم عبد الحكيم عامر وعلي صبري والدكتور محمود فوزي ومحمود رياض وأمين هويدي (وهم جميعاً عسكريين عدا واحداً فقط) ومن الجانب العراقي صبحي عبد الحميد وعبد الرزاق محي الدين وشكري صالح زكي (وهم جميعاً عسكريون).

كما عين ٣ وزراء للوحدة مع العراق... من مصر شعراوي جمعة وكمال الحناوي وعلي السيد علي.. ومن العراق ناجي طالب وأديب الجادر وعبد الستار الحسين... وعين فتحي الديب أميناً عاماً للمجلس.

وفي ١٦ أكتوبر انبثقت قيادة سياسية موحدة من رئيسي الجمهوريتين.

ولكن ظلت هذه التنظيمات شكلية المظهر محدودة الأثر... الوحدة الوطنية في العراق لم تكتمل.

عدم اعتماد نظام الحكم على حزب ثوري، والتمزق الذي شمل القوميين، والضعف النسبي لشخصية عبد السلام عارف، واشتعال العداء ضده من جانب الحزب الشيوعي وحزب البعث... كل هذه العوامل أخرت تحقيق الوحدة الوطنية، وكانت بالتالي دافعاً إلى شكلية إجراءات الوحدة مع مصر. ولم يقف الخلاف والتناقض بين عبد السلام عارف وأعدائه من جهة والمختلفين معه من جهة أخرى.. وإنما امتد إلى دائرة السلطة، تماماً كما حدث مع البعث ولكن بصورة أخرى.

كان عبد السلام عارف قد تأخر متعمداً في تشكيل مجلس قيادة الثورة، الأمر الذي أثار حفيظة المقربين إليه.

وعندما قرر عبد السلام عارف تعيين شقيقه عبد الرحمن رئيساً للأركان اعترض على ذلك كل من صبحي عبد الحميد وعارف عبد الرزاق وعبد الكريم فرحان وهادي قماش (رئيس المخابرات) لأنه لم يكن مؤهلاً أو حاصلاً

على شهادة كلية أركان الحرب. وزادت التناقضات بين الشخصيات الملتفة حول عارف... واستقال وزير الإعلام عبد الكريم فرحان فيما سمي بأزمة الإذاعة عندما رفض مدير الإذاعة عمل دعاية سافرة لعبد السلام عارف وتضامن معه الوزير.

سافر عبد الكريم فرحان إلى مصر يوم ٣٠ يونيو واستقال تضامناً معه ودون وجود أية رابطة تنظيمية كل من صبحي عبد الحميد وزير الداخلية، وأديب الجادر وزير الصناعة وفؤاد الركابي وزير الشؤون البلدية وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد وعبد الستار الحسين وزير العدل.

لم يكن هذا التضامن قائماً على أسس تنظيمية وإنما كان عفويّاً وحماسياً.

وعندما رفض المستقيلون العودة شكل عبد السلام عارف وزارة جديدة برئاسة طاهر يحيى يوم ١١ يوليو ١٩٦٥.

ولم يلبث عبد السلام عارف أن كلف عارف عبد الرزاق بتشكيل وزارة جديدة مستهدفاً إبعاده عن قيادة القوات الجوية أولاً وعزله عن الفئات القومية ثم تصفيته ثانياً.

رفضت التنظيمات القومية الإشتراك في وزارته.

وكان عارف عبد الرزاق قد قرر القيام بانقلاب ضد عبد السلام عارف، ولذا قبل الوزارة واستجاب لطلبات عبد السلام عارف بنقل عدد من الضباط خارج بغداد وذلك تفادياً للاصطدام، وكشف خطة الانقلاب مبكراً.

ولكن استمرار نقل الضباط كان يعني ابتعاد العناصر التي يمكن الاعتماد عليها، ولذا قرر الإسراع بالانقلاب ليكون ليلة ١٤ - ١٥ سبتمبر ١٩٦٥ أثناء وجود عبد السلام عارف في الدار البيضاء بالمغرب بعد أسبوع واحد من تعيينه.

كانت شخصية عارف عبد الرزاق لا تؤهله لمثل هذا العمل رغم أنه كان رئيساً للوزراء.. فهو لم يبلغ صبحي عبد الحميد، وأفرج عن سعيد صليبي أمر الإنضباط العسكري بعد صدور الأمر باعتقاله... الأمر الذي كتل ضده قوات الإنضباط، وعزله عن أصدقائه الذين انفرد دونهم بالعمل.

وعندما شعر عارف عبد الرزاق بفشل خطته ركب طائرة حربية صباح يوم ١٥ سبتمبر وهرب إلى القاهرة. لم يكن عبد السلام عارف يعرف شيئاً عما يدور في بغداد إلا بعد أن أبلغه جمال عبد الناصر من القاهرة.

ورتب السفير المصري أمين هويدي إجراءات عودة عبد السلام عارف إلى العراق في طائرة حربية... ويقول أمين هويدي أنه لم يبلغ عبد الرحمن بخير عودة شقيقه إلا في المطار عند وصوله عصر يوم ١٦.

أول قرار لعبد السلام عارف كان تحديد إقامة صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان في منزليهما وتكليف الدكتور عبد الرحمن البزاز بتشكيل الوزارة الجديدة.

كانت هذه التغييرات قد أضعفت قدرة النظام في نظر الجماهير ولم تعد له شعبية مطلقاً... التنظيمات القومية مشغولة بخلافاتها الخاصة... الحزب الشيوعي يحاول استجماع قوته ومواصلة نضاله.. وحزب البعث يعيد تنظيم نفسه وخاصة بعد الضربة التي وجهتها له أجهزة الأمن في سبتمبر ١٩٦٤، عندما اكتشفت محاولة إعادة تنظيم الحزب واعتقال عدد كبير من الأعضاء.

كان موقف القاهرة من عبد السلام عارف موقف التأييد المصحوب بالحيرة، فهو في تصرفاته الداخلية يتناقض مع بقية القوميين ويعطى الفرصة لضعف النظام لإعدائه وأعداء القاهرة.

وحدث انقلاب عسكري في سوريا في فبراير ١٩٦٦ أطاح بأمين الحافظ، وأصبح نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية ويوسف زعين رئيساً للوزراء وإبراهيم ماحوس وزيراً للخارجية وحافظ الأسد وزيراً للدفاع.

وكان الانقلاب في حقيقته انفجاراً داخل حزب البعث وتغلياً للاتجاه الحزبي.. وقد انعكس ذلك على حزب البعث في العراق فاضعف من موقفه، وخلق له جناحين، الضعيف منهما مرتبط بسوريا وعطل بالتالي فرصة انقضاضه على النظام الضعيف.

مصرع عبد السلام عارف

ولم تكد تمضى عدة أسابيع حتى لقي عبد السلام عارف حتفه في حادث سقوط طائرة هيلوكوبتر في إبريل ١٩٦٦ أثناء جولة فوق منطقة البصرة، وانتهت حياة الرجل الذي بدأ مع ثورة يوليو نائباً لرئيس مجلس الثورة ثم أمضى قي السجن ثلاث سنين وعشرين يوماً بعد تغيير حكم الإعدام حتى عاد رئيساً للجمهورية مع ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣. كان اختفاء عبد السلام عارف صدمة مفاجئة لجمال عبد الناصر وضعت النظام كله في وضع حرج، وتحملت القاهرة جانباً من مسؤولية استمرار النظام فقد كانت هناك قوات عسكرية مصرية استدعاها عبد السلام عارف. وبلغت حوالي ١٢٠ طقماً كاملاً للدبابات ولواء مشاة من الطيارين.

وتقرر سفر بعثة مصرية للعزاء يرأسها المشير عبد الحكيم عامر وتضم عبد الحميد السراج وأمين هويدى وعبد المجيد فريد. وحدد جمال عبد الناصر موعداً يلتقي فيه بالمشير والسفير بالعراق أمين هويدى الذي أصبح وزيراً للإعلام... ولكن المشير لم يحضر في الموعد، رغم انتظار جمال عبد الناصر وهويدى لمدة تزيد على الساعة.

انتهت المقابلة دون حضور المشير وعبد الناصر يردد (أعمل ايه المشير بتاعكم ده... حتى المواعيد لا يحترمها).

كانت هذه ظاهرة من الظواهر التي توضح مناهضة المشير للرئيس ودخوله مرحلة عدم الإكتراث وفرض سلطته الذاتية.

سافر الوفد إلى العراق بغير خطة منسقة.

وكان موضوع خلافة عبد السلام عارف في قائمة الموضوعات المطروحة.

واستقر رأي المشير والسراج على تعيين عارف عبد الرزاق رئيساً لجمهورية العراق... وأرسل المشير برقية إلى القاهرة يطلب إرساله على طائرة خاصة حيث كان يقيم فيها بعد انقلابه الفاشل.

ولم يكن هذا الرأي متفقاً مع تفكير السفير السابق أمين هويدي لاعتقاده أن عارف عبد الرزاق عاجز عن إدارة الدولة إلى جانب أنه رجعي ويميني بالسليقة... فبادر بإرسال برقية إلى عبد الناصر يحذر فيها من هذا التعيين ويوضح أخطاره ويطلب عدم إرسال عارف عبد الرزاق تفادياً لحدوث كارثة على حد تعبيره.

وافق عبد الناصر على فكرة أمين هويدي التي عرضت عليه بعد نومه في الثانية بعد منتصف الليل. وبعد أن كان سامي شرف قد أبلغ عارف عبد الرزاق الذي استعد فعلاً للسفر عاد فراجع عن الإتصال به.

ووافق جمال عبد الناصر أيضاً على تعيين عبد الرحمن عارف في منصب شقيقه.

وعندما بلغ المشير عامر ثار وقرر مغادرة بغداد قبل وصول عبد الرحمن عارف من موسكو حيث كان في زيارة لها... وعند وصوله إلى مطار بغداد أبلغه عبد المجيد فريد عضو بعثة العزاء المصرية أنه مرشح للرئاسة، فغادر المطار إلى القصر الجمهوري فوراً.

وهكذا انتهت صفحة عبد السلام عارف الذي لم تعلن دمشق وتونس الحداد عليه من بين كل الدول العربية.

وبدأت صفحة جديدة في حياة الجمهورية العراقية... كانت أكثر ضعفاً... فشخصية عبد الرحمن كانت أقل لمعناً من شخصية شقيقه.

دور مصر المؤثر خلال هذه المرحلة على السياسة العراقية كان ناتجاً من ضعف رؤساء الجمهورية وعدم اعتمادهم على تأييد شعبي جارف أو تنظيم حزبي صلب... ووجود تناقضات وخلافات حادة بين جهاز الحكم وبين الأحزاب والتنظيمات الثورية مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث... وعدم القدرة على ربط كافة الخيوط في قيادة واحدة متماسكة... الأمر الذي اقتضى وجود قوات عسكرية مصرية في العراق، لم يقبل جمال عبد الناصر أن تشترك في أي عمليات ضد الأكراد في الشمال، كما أنه أعطى لها تعليمات بالألا تستفز مشاعر

المواطنين بالظهور بالملابس الرسمية أو الإقامة في معسكرات داخل بغداد... ولكنها في النهاية كانت تحت تصرف رئيس الجمهورية لحمايته.

هكذا كانت العلاقة وثيقة بين السلطة في القاهرة والسلطة في بغداد، ولكنها كانت تعتمد على جسر عسكري وليس على جسر تنظيم شعبي.

لم يكن سهلاً عقد صلة تنظيمية من أي نوع بين مصر والعراق، فان شرذمة وتمزق التنظيمات القومية كان قد وصل إلى حد مذهل إذ بلغت ٢٨ تنظيماً مختلفاً حتى أصبح اختيار الأسماء لها عملية معقدة متشابكة... والحساسية من البعث مازالت قائمة... والعداء للحزب الشيوعي لم يتغير.

أيام الوحدة السورية المصرية



صلاح الدين البيطار

بعدما تم التوقيع على اتفاقية الوحدة السورية المصرية كما ذكرنا سابقاً تقرر أن يلقي جمال عبد الناصر وشكري القوتلي بيانين أمام مجلس الأمة المصرية ومجلس النواب السوري لشرح أسس الوحدة على أن يتم الإستفتاء عليها خلال ثلاثين يوماً... وقد كتب البيانين صلاح البيطار وفتحي رضوان وعفيف البزري.

ولذا أسرع الملك سعود بمحاولة وقف الوحدة قبل إتمامها وهدمها قبل إعلانها والاستفتاء عليها. واتصل الملك سعود بعبد الحميد السراج يغريه بأي مبلغ يطلبه ليمنع الإستفتاء على الوحدة.

ولم يكن هذا هو الإتصال الأول في محاولة إقامة نظام موال للغرب.

اتصل يوسف ياسين مستشار الملك سعود بالرئيس شكري القوتلي يعرض عليه إقامة حلف إسلامي والابتعاد عن الإتحاد السوفييتي. وكان القوتلي على علاقة طيبة مع السعوديين وخاصة في فترة ابتعاده عن رئاسة الجمهورية.

لم يستجب القوتلي لذلك فقد كان الأمر أقوى من الرغبة الشخصية، وتيار التحول الوطني الجارف كان يلتقي مع الدول الاشتراكية في مسار واحد... وسوريا كانت قد عقدت - بعد مصر - صفقة من الأسلحة السوفيتية في ربيع ١٩٥٦ ووقف الإتحاد السوفييتي إلى جانبها وقفة حازمة أثناء الحشود التركية على حدودها.

وبعد عرض يوسف ياسين اتصل الملحق العسكري الأمريكي بعبد الحميد السراج وأبلغه أن حكومة الولايات المتحدة قد زهقت من الأحزاب.

وربط السراج هذه الخيوط ببعضها البعض وعندما أبلغ صلاح البيطار بذلك نصحه بمقابلة جمال عبد الناصر فسافر إلى مصر في خريف ١٩٥٥.

ومع ذلك لم يصدق جمال عبد الناصر في البداية محاولة الملك سعود الأخيرة والتي علم بها عن طريق تقرير حمله رسول خاص من السراج وصل إلى القاهرة يوم توقيع شكري القوتلي وعبد الناصر على بيان الوحدة. كان الملك سعود قد كتب شيكاً لعبد الحميد السراج رقم ٨٥٩٠٢ مسحوباً على البنك العربي بالرياض بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ بمبلغ مليون جنيه إسترليني.

وطلب عبد الناصر من السراج صرف المبلغ فعلاً فصرفه ووضعه في البنك العربي بدمشق وصرف شيكين آخرين رقم ٨٥٩٠٣ بمبلغ ٧٠٠ ألف جينه إسترليني، ٨٥٩٠٤ بمبلغ ٢٠٠ ألف إسترليني.

وكانت فضيحة للنظام السعودي المتآمر بالمال.

محاولة لم تمنع الإستفتاء... ولم تمنع الوحدة.

تم الإستفتاء يوم الجمعة ٢١ فبراير ١٩٥٨ على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية... وكانت النتيجة الموافقة بنسبة تتجاوز ٩٨٪ على الوحدة... وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً... وأصبح شكري القوتلي المواطن الأول.

وزار جمال عبد الناصر سوريا يوم ٢٤ فبراير لأول مرة، وكان استقباله فيها تعبيراً قوياً عن الإرادة الشعبية الجارفة نحو الوحدة.

ولم يكن خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي موجوداً بدمشق عند زيارة عبد الناصر لها.. كان قد غادر سوريا بعد جلسة مجلس النواب السوري التي استعرض فيها مشروع الوحدة، والذي وجد الشيوعيون فيه تنافراً شديداً مع أفكارهم ومعتقداتهم عن الوحدة.

قال خالد بكداش مجيباً على تساؤل عن موقف الحزب الشيوعي السوري من قضية الوحدة:

- لقد أبدى حزبنا منذ زمن طويل رأيه بأن شعار الوحدة العربية ليس وليد نشاط أو دعاية حزب من الأحزاب... بل هو منبثق من الواقع الموضوعي للبلدان العربية، فتحليل الوضع في العالم العربي على أساس الماركسية اللينينية يؤدي حتماً إلى اعتناق شعار الوحدة العربية... فهو إذن شعار قلمه علينا مبادئنا نفسها... وكل ادعاء آخر حول موقفنا نحن الشيوعيون من الوحدة العربية هو كلام باطل.

ويمكن تلخيص رأي الشيوعيين السوريين في قضية الوحدة بما قاله خالد بكداش أيضاً:

- لقد دعونا دائماً إلى أن تؤخذ في كل مشروع أو سعي إلى الوحدة الظروف الموضوعية في كل بلد عربي بعين الاعتبار... ولا نزال عند رأينا. فحتى بعد إزالة الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة من الحكم تبقى لكل بلد ظروفه الموضوعية وإن تغير محتواها، أو طرأ عليه بعض التعديل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية... وعلى كل حال يجب التمهيد للوحدة العربية لإقامة علاقات إجتماعية أخوية بين البلدان العربية المتحررة تخلق جواً من الثقة المتبادلة التي يجب أن تتعاضد خلال التعاون السياسي والثقافي والإقتصادي.

إنتماء الوحدة بين مصر وسوريا تم في عجلة شديدة تحت ضغط العسكريين السوريين المدفوعين بالروح الوجدانية والذين تأثر بعضهم بمعتقدات حزب البعث والذين اتفقت آراؤهم مع اختلاف وجهات أنظارهم على أن الوحدة فيها تحقيق لهدف تتطلع إليه الجماهير.

وفي فترة الإتفاق على الوحدة كانت مصر وسوريا تعيشان في ظل النظام الرأسمالي مع فوراق محدودة.

ولم تكن مصر قد تجاوزت مرحلة الحيرة والبحث عن الطريق الجديد، ولم تكن قد لجأت إلى أية إجراءات تحد من النمو الرأسمالي.

كل الإجراءات التي اتخذت حتى ذلك الوقت كانت تقصير الشركات الإنجليزية والفرنسية والتركية.

كانت الاشتراكية الديمقراطية التعاونية هي شعار المرفوع. وكانت المصالحة الإجتماعية وحشد كل الطبقات في تنظيم الإتحاد القومي هي الوسيلة السائدة.

ومع ذلك لم توظف البرجوازية المصرية أموالها في التصنيع لما ملسته من تصميم العسكريين على احتكار السلطة وتوجيهها ووضعها تحت وصايتهم... وذلك بعد إنشاء وزارة الصناعة ومجلس التخطيط الأعلى والمؤسسة الإقتصادية ولجنة التخطيط القومي.

كان هناك تهيب فرضته السلطة حال دون انطلاق البرجوازية المصرية في التصنيع والاستثمار.

أما سوريا فان فرص البرجوازية كانت متاحة ومطلقة إلى أبعد الحدود... والأحزاب الحاكمة (الشعب الوطني) لم يكن التغيير الإجتماعي وأراد في برامجها... وحزب البعث رغم زيادة نفوذه وتولي قاداته بعض المراكز الرئيسية في الدولة (رئاسة المجلس النيابي ووزارة الخارجية) إلا أنه كان بعيداً عن النفوذ الحقيقي القادر عل توجيه السلطة.

تمت الوحدة في وقت كانت البرجوازية المصرية فيه تميل إلى الانكماش..
بينما البرجوازية السورية لم تعرف بعد أية قيود.

والنظرة إلى الواقع الاجتماعي في مصر وسوريا كانت تشير إلى العراقة
النسبية للبرجوازية المصرية وقدرتها العالية على التصنيع والتي وصلت مع
طلعت حرب وبنك مصر إلى مستوى إقتصادي لم تصل إليه البرجوازية السورية.

الإمكانات المتاحة للبرجوازية المصرية من الأموال والسوق والخبرة كانت
أكثر توافراً، ولكن البرجوازية السورية وجدت في الوحدة فرصة للنشاط في
سوق كبير... حيث أعطيت تسهيلات كبيرة في العمل بمصر، وانتهزت فرصة
إلغاء الجمارك وتحديد سعر تشجيعي للعملة «الجنيه المصري والليرة السورية»
وغزت أسواق القاهرة بمنتاجاتها وزاحمت بذلك البرجوازية المصرية.. والغريب
أن مجموعة من أصحاب المصانع العاملين في مصر قد توجهوا إلى الدكتور عبد
المنعم القيسوني مطالبين بتكافؤ الفرص في التعامل والحصول على التسهيلات
المنوحة للبرجوازية السورية النشطة.

وتبين أن المعارضين والمطالبين بحقوق متساوية هم من العائلات السورية التي
بدأت نشاطها الصناعي في مصر قبل الثورة مثل سماقية والشوربجي وقباني
وأخرون.

والواقع أن الفرصة التي أتاحت لنشاط البرجوازية السورية كانت دافعاً لها
على التسلل إلى مصر بينما لم تتحه البرجوازية المصرية إلى أي نشاط في سوريا.

ومع ذلك فإن مستوى دخل الفرد في سوريا كان مرتفعاً عن مستوى دخله في مصر، كان مرتب خريج الجامعة في سوريا يصل إلى حوالي ضعف مرتب زميله الخريج في مصر... ولذلك كانت الفروق الاجتماعية في سوريا أقل حدة وأقل وضوحاً عنها في مصر.

وهموم السلطة الثورية في مصر من ناحية التغير كانت تؤثر في حركتها وفي قراراتها... بينما لم تكن هذه قد استولت على أحد بعد في سوريا.

منهاج الوحدة ترك للدستور الذي فُوض جمال عبد الناصر لوضعه وكان البعث يرى في عبد الناصر الزعيم الذي نقل الوحدة العربية من الفكرة النظرية إلى الواقع التطبيقي.

ولذلك قبل حزب البعث أن يحل نفسه تنظيمياً في سوريا. وكان هذا أمراً جديداً في تاريخه.. إذ لم تكد تمضي سبع سنوات على دمج وتأسيس الحزب حقق فيها انتصارات واضحة في مجال السياسة الداخلية حتى جابه موقفاً يفرض عليه انتهاء وضعه التنظيمي.

وقال أكرم الحوراني رداً على سؤال عن الأسباب التي دفعته إلى التضحية بالكيان التنظيمي لحزب البعث، أنه وزملاءه قد قبلوا حل الحزب في سوريا لثقتهم الشديدة بعبد الناصر واقتناعهم بأن خطوة الوحدة أثمن من أن تنهض أمامها أية عراقيل.

ولم يقبل الحزب الشيوعي السوري مبدأ حل التنظيمات وهو الذي يتحرك
سرياً بواجهة علنية.. وسافر خالد بكداش إلى الخارج فور إقرار الوحدة تحاشياً
لصدام مباشر مع السلطة الجديدة وتمسكاً بتنظيم الحزب و دوره.

وكان قد سبق له أن سافر في فترة
إنقلاب حسني الزعيم.



المشير عبد الحكيم عامر

الوزارة الجديدة للجمهورية العربية
المتحدة التي شكلت يوم ٦ مارس ١٩٥٨
ضمت أربعة نواب لرئيس الجمهورية:
مصريان هما عبد اللطيف البغدادي وعبد
الحكيم عامر وسوريان وهما أكرم الحوراني
وصبري العسلي.

كانت وزارة الوحدة بداية لعهد جديد
تغيرت فيه سبع وزارات خلال أربع سنوات بالتحديد منذ خروج الشيشكلي.

وهكذا ومنذ الوزارة الأولى للوحدة بدأ العسكريون السوريون الذين كانوا
بعيدين عن السلطة التنفيذية وعن مناصب الوزراء حتى ذلك الوقت يدخلون
إلى قمة السلطة.

ثم أصبح الموقف في سوريا امتداداً للموقف في مصر... اختيار العسكريين
لممارسة أعمال سياسية وإدارية ليسوا مؤهلين لها... وما يعتقد أن ضباط الجيش
كانوا أقدر من يتولى مسؤولية الشؤون الاجتماعية أو الشؤون البلدية أو

المواصلات أو غيرها. والضباط الذين دعوا للوحدة وتحمسوا لها من مواقعهم السياسية المختلفة، كانوا أشد حرصاً على تحقيقها كهدف وطني أكثر من حرصهم أو تطلعهم إلى المناصب الوزارية.

ولكن أسلوب اختيار الطريق الأسهل والإعتماد الرئيسي على الضباط في تسير المجتمع هو الذي أدى إلى سلوك هذا السبيل. وعندما يفرغ المجتمع من التنظيمات السياسية وتلغى الأحزاب، بسبب تكوين الكادر السياسي القادر على القيادة، يصبح الإعتماد على العسكريين هو الطريق الأسهل. وما دام بعض العسكريين قد وصل إلى منصب الوزارة فلا بد من إرضاء الآخرين... وأعد عبد الحكيم عامر نشرة عسكرية يرقى فيها الضباط، أعضاء المجلس الثوري السوري الذين لم يعينوا وزراء، ترقية استثنائية إلى رتبة عميد مثل (أكرم ديري وطعمة العودة الله وأحمد جنيدي وجادو عز الدين وعبد العني قنوت وغيرهم)... ولكن الضباط أقنعوا عبد الحكيم عامر بعدم ضرورة ذلك.

وتضمنت النشرة أيضاً تسريح ٩٤ ضابطاً سورياً.

وهكذا سرت عدوى التخلص من الضباط غير الموالين.

والولاء مسألة نسبية تبعاً للظروف وتتحدد تبعاً للحركة السياسية... كان حزب البعث - كما يقول أكرم ديري - وراء تحديد أسماء هؤلاء الضباط الذين تقرر تسريحهم. وكان مصطفى حمدون قد أعد كشفاً للتسريحات يتخلص فيه من الضباط غير البعثيين ويقسم الضباط إلى كتل شيوعية وإخوان مسلمين وشوام وحليين وعلويين.

كانت قد تشكلت لجنة ضباط للجيش الأول (تعبيراً عن الجيش السوري) من ضباط سوريين ومعهم العميد عبد المحسن أبو النور حيث كان يعمل معاوناً لقائد الجيوش بعد أن كان ملحقاً عسكرياً لمصر في سوريا.

وحدث صدام بين عبد الحكيم عامر وعفيف البزري قائد الجيش الأول عندما اعترض المشير على نشرة تنقلات للضباط بناء على تقرير رفعه عبد المحسن أبو النور وقال فيه أن النشرة تضع ٢٠ ضابطاً شيوعياً في أماكن قيادية.

لم يكن الأمر صحيحاً على إطلاقه، فلم يكن هناك ٢٠ ضابطاً شيوعياً في سوريا ممن يمكن أن يعينوا في مراكز قيادية... ولكن القضية كانت تتلخص في رغبة ضباط البعث - وهم منتشرون في الجيش - في أهمية التواجد في المراكز القيادية. وتكمن أيضاً في رغبة مندوب القيادة المصرية في أن يكون متواجداً عند كل قرار ذي دور نافذ في التوجيه.

رفض عفيف البزري أي تغير في نشرة التنقلات واحتج على المشير غاضباً.. ولكنه فوجئ في صباح اليوم التالي بخبر تعينه مستشاراً في شؤون التخطيط مكتوباً في الصفحات الأولى واستقبله عبد الناصر في محاولة لترضيته ولكن الطعنة كانت أقوى من أن تبرا بكلمات فقط تركت أثراً في تصرفاته دفعته في النهاية إلى الخروج من سورية و الذهاب إلى العراق بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨

أمكن التغلب، اذن، على قيادة الجيش ذات الميول اليسارية وأصبح البعث بحكم كونه التنظيم الوحيد المتواجد داخل صفوف الجيش، صاحب تأثير فعال في تحريك الأمور .

و كانت ثورة العراق التي انفجرت بعد خمسة شهور من الوحدة وأطاحت نهائياً بالعرش الهاشمي ذات تأثير كبير على الموقف في سوريا ودفعت إلى الحذر من نمو الأفكار الاشتراكية الحقيقية، وخاصة بعد أن لعب الحزب الشيوعي العراقي دوراً عملياً في الحياة السياسية العراقية .

وقد تفاقمت هذه الحساسية ونمت خلال تقارير أجهزة الأمن وانتهت إلى اعتقال الشيوعيين السوريين في حريف ١٩٥٨ .

ولم يقف تأثير الموقف في العراق عند هذا الحد، ولكنه تجاوزه إلى ما كشفت عنه محاكمات بغداد من أن صبري العسلي نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة كان قد تقاضى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه من حكومة نوري السعيد .

نشر صبري العسلي بياناً قال فيه أنه قبض المبلغ عام ١٩٥٤ (وفي ظروف مقاومة حكم أديب الشيشكلي وتدبير الثورة ضده) وتقدم إلى جمال عبد الناصر يطلب إعفائه من منصبه حتى تنتهي اللجنة التي شكلت لدراسة حلف بغداد من مهمتها .

وتشكلت حكومة جديدة ذات ثلاثة مجالس في أكتوبر ١٩٥٨ .. حكومة مركزية في القاهرة تضم ٣ نواب لرئيس الجمهورية هم عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وأكرم الحوراني .. وعدد الضباط فيها ١٢ من مجموع أعضائها ٢٤ - ومجلس تنفيذي في سوريا يرأسه نور الدين كحالة وهو غير بعثي وتضم ٦ ضباط من مجموع أعضائها .. ومجلس تنفيذي في مصر يرأسه الدكتور نور الدين طراف ويضم ٥ ضباط من مجموع أعضائها ١٥ .

زاد عدد أعضاء الضباط السوريين في المناصب الوزارية، وانتهى تواجد الأحزاب السورية القديمة، ولم يقبض البعث على السلطة الحقيقية.

كان حل الحزب قد تم من الوجهة القانونية والتنظيمية فعلاً ولكن زمالة الماضي كانت تجمع بين الأعضاء السابقين للحزب مما دفع عبد الحميد السراج وزير الداخلية إلى ملاحقتهم، واشتكى صلاح البيطار إلى جمال عبد الناصر فاستدعى السراج من دمشق وعقدوا اجتماعاً ثلاثياً لتصفية الخلافات والحساسيات.

ولكن الأمور لم تمض كما تخيل قادة حزب البعث عند إعلان الوحدة.

كان هو الحزب الوحيد المؤهل من وجهة نظره للمشاركة الفعلية في السلطة، فهو صاحب الإنقلاب الذي أطاح بالشيشكلي، وهو صاحب الإغلبية في المجلس الثوري للضباط، وهو الحزب الذي يرفع الوحدة العربية شعاراً يتحمس لها ويعمل من أجلها.

وقد نجح خلال شهور الوحدة الأولى في إزاحة عفيف البزري من قيادة الجيش وتولى بعض المناصب الوزارية.

المناصب الوزارية لم تكن جديدة على أعضاء الحزب.. فصلاح البيطار مثلاً كان وزيراً للخارجية وأكرم الحوراني كان رئيساً لمجلس الشعب.

وجهات نظر.. وخلافات

ولكن أعضاء الحكومة المركزية الذين كان لهم نظراء في الإقليمين لم تكن لهم عملية تنفيذية، وقد اشتكى من ذلك أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية ووزير العدل، وصلاح البيطار وزير الثقافة والإرشاد، وكانت الوزارة المركزية قد احتلت مبنى فندق (هليوبوليس بالاس) الكبير في ضاحية مصر الجديدة بعيداً عن مكاتب العمل للوزارات المختلفة.

وفي لقاء مع جمال عبد الناصر اقترح أكرم الحوراني تشكيل قيادة سياسية للجمهورية العربية المتحدة من ثلاثة سوريين رشح لها ميشيل عفلق وصلاح البيطار وهو. وثلاثة مصريين ويختارهم جمال عبد الناصر على أن تكون قيادة غير معلنة.

كانت هناك لجنة شكلت برئاسة عبد اللطيف البغدادي وعضوية زكريا محي الدين وأكرم الحوراني لقيادة سوريا، ولكنها ظلت لا تعمل لأنها كانت بلا سلطات.

استهدف أكرم الحوراني من ذلك خلق شعور بالمشاركة الفعالة في مركز السلطة وإتاحة فرصة عودة النبض لتنظيمات حزب البعث.. ولكن جمال عبد الناصر الذي كان ينفرد بالحكم والتوجيه في قمة السلطة رفض هذا التشكيل غير المعلن الذي يفرض نوعاً من المشاركة غير المرغوب فيها.

وكان حزب البعث نفسه قد أسهم في إطلاق يد جمال عبد الناصر في تشكيل مجلس الأمة بناء على التفويض الممنوح له في المادة ١٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادرة في إبريل ١٩٥٨.

ولم يتم تشكيل المجلس خلال الشهور الأولى للوحدة

رفض إقتراح القيادة السياسية غير المعلنة الذي تقدم به أكرم الحوراني بذور بذور الخلاف المستمر بين القيادة ممثلة في جمال عبد الناصر وبين حزب البعث.. وتجددت الخلافات في عدة نقاط رئيسية:

أولاً: عضوية الإتحاد القومي.

كانت العضوية مفتوحة للجميع وكان من رأي البعث أن تحرم العضوية على الرجعيين والعملاء.

ثانياً: تعيينات الضباط.

كانت تعيينات الضباط في المراكز القيادية الحساسة محل اعتراض الضباط البعثيين أو ذوي الميول البعثية... ومثلاً عندما صدر قرار بتعيين المقدم عبد الكريم النحلاوي في إدارة كاتم أسرار الجيش الأول اعترض على ذلك مصطفى حمدون وكان وزير الإصلاح الزراعي. ولكن عبد المحسن أبو النور قال للمشير عامر أنه ليس حزياً، ومتدين... وكانت هذه هي الصفات التي تعتبر جواز مرور للمراكز القيادية.

ثالثاً: تحويل مجرى نهر الأردن.

اختلفت وجهات نظر جمال عبد الناصر وحزب البعث في هذه القضية اختلافاً كبيراً.

كان البعث يرى ضرورة التصدي لإسرائيل ومنعها بقوة السلاح من تحويل مجرى النهر، وخاصة أن الجيش السوري سبق له أن قام بذلك قبل الوحدة عام ١٩٥٣ ومنع إسرائيل فعلاً من عملية التحويل التي تتم على بعد ٦ كيلو مترات فقط من الحدود في المنطقة المجردة من السلاح.. وكان جمال عبد الناصر يخشى أن يتحول الصدام المحدود إلى حرب كبيرة، كان يرى أن قواته المسلحة ليست مهيأة لها.

كان جمال عبد الناصر يفرق بين التصدي لإسرائيل إذا حاولت تحويل مجرى النهر، وبالنسبة للمنطقة المجردة من السلاح كان الجيش الأول السوري عنده تعليمات صريحة بأن يقاوم بالقوة كل محاولة لتحويل مجرى نهر الأردن من المنطقة المجردة عند جسر بنات يعقوب. وهي نفس المنطقة التي أطلق عليها الجيش السوري مدافعه عام ١٩٥٣ الأمر الذي جعل كبير المراقبين يتدخل ومجلس الأمن يقرر وقف أعمال التحويل.

أما إذا حاولت إسرائيل تحويل مجرى النهر من داخل أراضيها فإن الأمر عندئذ يختلف لأنه سوف يكون بعيداً عن المنطقة المجردة وهي حالة لا تنطبق على اتفاقية الهدنة.

وتشكلت لجنة فرعية لبحث الموضوع وتقديم تقرير بذلك.. من البغدادي والخوراني والبيطار وعلي صبري والشرباصي وأحمد عبد الكريم ومحمود رياض وصلاح الطرزي... وعقد بعد ذلك اجتماع أخير للرئيس ونواب الرئيس والوزراء.. وارتفعت فيه حرارة الجدل بين أكرم الخوراني الذي تحدث عن مشروع جونستون ووقوف سوريا ضده حتى رفض نهائياً، وبين جمال عبد الناصر الذي أراد أن يفرق بين إطلاق النار على المنطقة المجردة وبين القيام بعمليات محدودة غير محسوبة بدقة، كما طالب الخوراني مؤيداً رأيه بأن مجلس الأمن سوف يتدخل ويمنع التحويل كما حدث في عام ١٩٥٣.

وارتفعت حرارة المناقشات حتى اختلط الحديث وأخذ طابعاً إقليمياً إستفزازياً وخاصة عندما ألح جمال عبد الناصر إلى احتمال ضرب دمشق بالطائرات. وانبرى أمين النفوري مؤكداً أن دمشق لم تهب أبداً قصف طائرات العدو وأنها مستعدة لتحمل كل التضحيات... وعندئذ قال جمال عبد الناصر

(والله يا أخ عبد الحكيم إذا كان البحث يجري على هذا النحو فلتقم قواتك بالهجوم على إسرائيل منذ الغد).

انتهت الجلسة بعد مناقشات عاصفة لم يضع أثرها من النفوس ولا شك أن وقوع هذا الخلاف في عام ١٩٥٩ وهو العام الذي ساد فيه الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي... أو بين جمال عبد الناصر وخروشوف شخصياً. كان عاملاً من العوامل الهامة التي أثرت في تقدير جمال

عبد الناصر للموقف.. إذ أنه كان في وقت كانت فيه علاقاته مع الأصدقاء يشوبها التوتر، وعلاقته مع الأعداء لم تتحسن...

وتجمعت هذه الخلافات لتظهر في موقف إيجابي اتخذه مصطفى حمدون... الذي كان وزيراً للإصلاح الزراعي، وكانت له وجهة نظر في أن الملاك لا يجوز لهم تحديد أرضهم المطبق عليها القانون في أكثر من موقعين وهي بحد أقصى ٤٠٠٠ دونم سوري، ويقول مصطفى حمدون أن جمال عبد الناصر كان يؤيد في الرأي بينما كان عامر وزكريا محيي الدين يعارضان رأيه.

وأعطى مصطفى حمدون تصريحاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط بوجهة نظره... واعتبر عامر ذلك تحدياً له، فسافر إلى القاهرة وغاب أسبوعاً ثم عاد إلى دمشق لينشر في جريدة الأيام أن لجنة برئاسة مصطفى حمدون وعضوية ٣ وزراء سوف تناقش مشاكل الإصلاح الزراعي.

اعتبر ذلك حمدون إهانة له. وأصر على تقديم استقالته، فقال له المشير عامر أن الإستقالة تعني مؤامرة على الوحدة.

كان المشير قد عين نائباً وحيداً لرئيس الجمهورية في سوريا بصلاحيات الرئيس في أكتوبر ١٩٥٩.

ولم يستقل مصطفى حمدون وحده... وإنما استقال عبد الغني قنوت أيضاً.

واستدعاهما جمال عبد الناصر لمقابلته في القاهرة.

عندما حضر الإثنان لم يكن في استقباليهما أحد في مطار القاهرة.

ويقول مصطفى حمدون أنهما وقفا أمام ضباط الجوازات في صف الركاب حتى تنبه لأنهما من الوزراء.

وليس معروفاً ما إذا كانت القاهرة قد علمت بموعد حضورهما، وما إذا كان الموقف متعمداً أو غير متعمد، ولكن الحساسية كانت قد تأججت في النفوس.

وفي صباح يوم وصولهما كان أكرم الحوراني وصلاح البيطار قد أرسلوا أيضاً خطابات استقالتيهما لجمال عبد الناصر، رغم أنهما كانا معا في احتفالات الجلاء ببور سعيد، وتناولوا الغداء معا في القطار أثناء عودتهم... وكانت مفاجأة لعبد الناصر.

وجد أكرم الحوراني وصلاح البيطار أنه يجب اتخاذ موقف التضامن مع الزملاء العسكريين في الحزب.

ووجد جمال عبد الناصر أمامه إستقالة جماعية من أربعة وزراء... وبعد أن كان مصرأ على رفض استقالة حمدون وقنوت... قرر أن يلتقي بالمستقلين واحداً بعد الآخر... ويوم بعد يوم.

ودارت في المقابلات مناقشات عن الأوضاع، أساساً حول الخلافات المشار إليها.

ثم انتهى الأمر بقبول استقالة الوزراء البعثيين الأربعة في ٣١ ديسمبر ١٩٥٩.

يقول مصطفى حمدون أن اللقاء الأخير مع عبد الناصر كان جياشاً بالعواطف التي دفعتهم إلى البكاء.

وعاد الوزراء إلى دمشق مواطنين عاديين... وكان طلبهم الأخير من عبد الناصر أن يستدعيهم إليه إذا ما شوهت تقارير أجهزة الأمن صورتهم لديه.

وهكذا انطوت صحيفة البعث في حياة الجمهورية العربية المتحدة... وتمزق الحلم الذي راود قاداته وجماهيره، في أداء دور فعال لدعم دولة الوحدة الأولى.

ويقتضى الموقف تفسير العلاقة بين البعث وبين القادة في مصر.

ليس من شك في أن البعث كان حزباً جماهيرياً، فرض نفسه على الجماهير العربية مع الحرب العالمية الثانية، عندما قدم أفكاراً قومية واجتماعية أثارت الإلتباه والإهتمام وجذبت طموح الناس إلى حياة أفضل.

وليس من شك أيضاً في أن الحزب كان يمثل تياراً جديداً في الحياة السياسية العربية يشق طريقه وسط أحزاب رجعية ثم ديكتاتوريات عسكرية في ظروف كانت بالغة الصعوبة أحياناً. ولكن حزب البعث كان يتبنى عقيدة كونه الحزب الوحيد المؤهل لقيادة الأمة العربية... يرفض الأحزاب والأنظمة الحاكمة لأنها رجعية.

ويرفض التيارات اليسارية والشيوعية بمنطق أنها ترتوى من نبع غير عربي.... وهو منطق لم تثبت الأيام صحته على مدى التجارب التاريخية.

هذه العقيدة جعلته يحاول فرض نفسه بها على الأمة العربية وحده... ولكن فكرته لم تنتشر إلا في المشرق العربي (سوريا والأردن والعراق ولبنان)... وبقيت قيادته القومية بعيدة عن تمثيل شعب مصر والسودان وشعوب المغرب العربي.

البعث والعسكريين المصريين:

لم يحدث اتصال حقيقي بين البعث وبين الشعب المصري... فقد كانت هناك أحزاب وطنية تقود النضال الوطني مثل حزب الوفد، وأحزاب أخرى تبشر بأفكار إجتماعية تقدمية مثل الحزب الاشتراكي والوطني الجديد إلى جانب التنظيمات الشيوعية التي استقطبت أنصار التقدم الإجتماعي.

لم تكن فرصة البعث سهلة في الوصول إلى مصر لأن هذه الأحزاب المصرية سبقت تكوين البعث في أواخر الأربعينات كحزبين أو في أوائل الخمسينيات كحزب موحد.

ويبدو أن تركيز قادة البعث كان قاصراً على المشرق العربي.... إن أكرم الحوراني زار مصر للمرة الأولى ضمن الوفد البرلماني السوري الذي مهد للوحدة في ديسمبر ١٩٥٧... ولم يفكر في الإقتراب سياسياً من العسكريين أو السياسيين المصريين الذين التقى بهم.

أول اتصال لأكرم الحوراني مع العسكريين المصريين كان في معسكر قطنة عام ١٩٤٨ مع اللواء صالح حرب الذي ذهب إلى هناك لدراسة إمكانيات المساهمة في حرب فلسطين.

ويقول أكرم الحوراني أن صالح حرب قد استلقت نظره بتقشفه ونومه على الأرض مثل العساكر في البرد القارس.

والتقى أكرم الحوراني أيضاً بأحمد حسين زعيم مصر الفتاة في ذلك الوقت ولكنه لم يتناقش معه في فكرة التعاون السياسي، ولهذا فقد بقي البعث بعيداً في المشرق العربي لم تجذبه أحداث مصر كما جذبته أحداث العراق مثلاً عندما قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني وانضم إليها عدد من السوريين كان في مقدمتهم أكرم الحوراني أيضاً والضباط توفيق شانيلا ومحمد صفا الذين سلكوا طريق الصحراء، واستقبلوا في العراق استقبالاً طيباً، لأنهم كانوا قادرين على استخدام الأسلحة الفرنسية التي أمدتهم بها حكومة فيشي بناء على أوامر من ألمانيا النازية.

وبعد فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني وعودتهم إلى سوريا اعتقلتهم القوات الفرنسية في دير الزور مع بعض ضباط الجيش العراقي ثم نقلوا إلى حلب حيث أطلق سراحهم بعد انهيار حكومة فيشي واقتراب البريطانيين.

ومضت حرب فلسطين أيضاً دون أن تعقد صلة بين البعث ومصر... ويقول
أكرم الحوراني (أن فرصة العمر قد ضاعت لأننا لم نتصل بالضباط المصريين في
الجنوب) وذلك لأن السوريين كانوا في الجليل.

الصلة غائبة بين البعث والحركة الشعبية المصرية... وقد أيد الحزب ثورة ٢٣
يوليو ١٩٥٢ ولكنه عارض خطواتها غير الديمقراطية في ضرب الأحزاب
الوطنية وقسوتها في محاكمات الإخوان... وكان الحزب ينظر إليها نظرتة إلى
أديب الشيشكلي ونظامه وخاصة بعد استقباله والتزحيب به في القاهرة. وكان
أول لقاء بين ثورة يوليو والبعث بمبادرة مصرية من جمال عبد الناصر الذي
أرسل كمال رفعت وأكد للدول العربية خلال معركته ضد حلف بغداد...
وهناك تم أول لقاء بين قادة البعث ومندوبي قيادة مصر. وكانوا من العسكريين.

بعد زيارة الحوراني الأولى لمصر تكررت زيارته وتعدد معارفه ونشطت
محاولاته للتأثير في الحياة السياسية المصرية.

وكان الحزب يكسو تفكيره دائماً رداء قومي... ولذا فانهم عندما فكروا في
تقديم الإستقالة لم يرغبوا في أن تكون إقليمية الطابع بل أرادوا لها أن تكون
قومية المظهر... فاتصل ميشيل عفلق مع الصاغ داوود عويس من مكتب المشير
عامر بمصر (وهو ضابط بدا صاحب افكار يسارية من المرشحين لقسم الضباط
في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ثم مضى به التيار وحده) وقال داوود
عويس لميشيل عفلق أنه يمكن اقتناع عباس رضوان وتوفيق عبد الفتاح
بالإستقالة المشتركة.. ولكن هذا كان جوحاً وراء السراب... فإن العسكريين

المصريين ماكانوا ليستقبلوا من أجل البعث أولاً، وليس من أسلوبهم الإستقالة
ثانياً.

فقد كانت لهم طبيعة الموظفين أكثر من طبيعة الثوريين. وكما صدرت
نشرات فصل بعض الضباط من الجيش بتهمة الشيوعية، بدأت تظهر نشرات
فصل بتهمة الإلتقاء لحزب البعث.

الضباط المصريون:

العجلة تدور... والأحزاب مرفوضة... وسلطة الجيش هي الوحيدة التي
تشكل مصدر الخطر.

الإتحاد القومي تنظيم من ورق.

الضباط المصريون يتولون مناصب قيادية في الجيش السوري... اللواء أنور
القاضي رئيساً لأركان حرب الجيش، والعميد أحمد علوي كاتم أسرار الجيش
والعميد أحمد زكي عبد الحميد مسئولاً عن التنظيم والإدارة.

لم يكن تعيين الضباط المصريين في الجيش السوري خطأ من ناحية المبدأ فهم
مؤهلون لذلك عسكرياً ولهم زملاء من الجيش السوري درسوا معهم في كلية
أركان الحرب بالقاهرة قبل الوحدة مثل مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت
وأحمد عبد الكريم وغيرهم كثيرون.

والمفروض أن تتدرج الوحدة حتى يتم الدمج.

ولكن حركة تنقلات الضباط المصريين أضعفت من ثقة زملائهم السوريين بهم، فبعد أن كان الانتداب إلى سوريا قاصراً على أصحاب الكفاءات تجاوز ذلك بعد الوحدة إلى الوساطة كمساعدة مادية لظروف الزواج أو عذر مالي مما جعل بعض الضباط من رتبة الملازم ثان ينتقلوا إلى سوريا.

وكانت هذه التنقلات سواء من سوريا إلى مصر أو من مصر إلى سوريا تكلف الكثير.

قال أحمد كامل رئيس المخابرات السابق وقائد وحدة مدفعية مضادة للطائرات في حلب عام ١٩٥٩ أن الرائد المصري في سوريا كان يحصل على ١٥٠٠ ليرة شهرياً كبديل سفر والرائد السوري في مصر يحصل على مرتب ٢٠٠ جنيه شهرياً، وبدأ بعض الضباط المصريين يتمركزون في مراكز القيادة وتطعم وحداتهم بضباط مصريين... عبد المحسن أبو النور مثلاً أصبح نائب قائد الجيش الأول ومطلق الصلاحيات وزاد من شعور الجفاء للضباط المصريين وضع علامات خاصة على عربات الضباط المصريين مما جعل حركتهم مرصودة في المجتمع.

وكذلك فإن أفراد عبد الحكيم عامر بالسلطة في سوريا إلى جانب عمله قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للحربية، كان يشكل استمراراً للأسلوب القديم الذي يزداد الإعتماد فيه على الشخص كلما زاد قربته من الزعيم، وتأكدت ثقة الزعيم في ولائه.

تتعدد مناصب الشخص بما يفوق طاقته ويتجاوز حدود قدراته دون النظر إلى ذلك على المصلحة العامة.

طلب أحمد كامل مقابلة المشير عامر في نوفمبر ١٩٥٩ وشرح الأخطاء التي تشكل في مجموعها خطراً يهدد الوحدة... واستمع المشير إليه ثم قال له (يبدو أن أعصابك مرهقة) وأصدر قراراً بتعيينه ملحقاً عسكرياً في باكستان.

وعبد الحكيم عامر بحكم طيبة شخصيته والتجارب التي مر بها تثبت أنه لم يكن عسكرياً من الطراز القادر على إحداث ثوري في صفوف الجيش، أحاط نفسه بعدد من الضباط الذين استمرأوا السلطة والفساد وانتهزوا طيبته فولغوا في الأموال العامة بلا حساب. وانحرفوا نتيجة ذلك إلى جانب بعيد عن الحس الشعبي الصحيح، وقريب من الحياة الناعمة اللاهية التي يسهل توافرها في سوريا.

كان أفراد عامر بالسلطة امتداد لأسلوب تعيينه مشرفاً على اللجنة الاقتصادية والسد العالي والطرق الصوفية كما حدث يوم ١٨ مارس ١٩٥٥، وامتداداً أيضاً لتولي كمال الدين حسين في نفس الفترة مسئولية تسعة مناصب في وقت واحد.

الإعتماد على العسكريين هو الطريق الأسهل... وتركيز المناصب في شخص واحد أسلوب لم يتغير. القضية لم تكن في تواجد الضباط المصريين في الجيش

السوري وإنما كانت في نوعية هؤلاء الضباط الذين كانت تدفعهم الظروف المحيطة دفعاً إلى الفساد والانحلال.

ليس هذا موقفاً أخلاقياً... لأنه كانت له انعكاسات سياسية سهلت لبعض الضباط من ذوي الميول الرجعية والحفاظة فرصة التسرب للمراكز القيادية الحساسة تحت شعار بعدهم عن التنظيمات السياسية وأن بعضهم متدينون كما سبق أن قال عبد المحسن أبو النور للمشير عامر.

مطاردة البعث:

العلاقة بين القيادة في مصر وبين البعث لم تنته في سلام.

تبادل الاتهامات مستمر.

أصبحت العناصر البعثية مطاردة، تماماً كما هو الحال مع العناصر الشيوعية التي مازالت خلف قضبان السجون والمعتقلات منذ خريف ١٩٥٨.

عبد الحميد السراج وزير داخلية الإقليم السوري ينفرد بسلطة تكاد تكون مطلقة في أعمال الأمن... ويرتكب بعض رجاله جرائم بشعة منكورة... أشدها هولاً وإثماً قتل المناضل الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو وإذابة جثته في الحامض بعد إخراجها من القبر حتى لا تترك عليه أو على رجاله أثراً أو دليلاً.

الإعتقالات تلحق بعض البعثيين... والموقف الذي اتخذوه في عدااء الحزب الشيوعي ارتد عليهم.

لم يدركوا في هذه المرحلة طبيعة الحلفاء والأعداء... ولم يعتقدوا أن تغيير المجتمع يحتاج إلى جبهة تحالف من كل القوى وتنظيمات التقدم التي تمثل البرجوازية الصغيرة والفلاحين والطبقة العاملة...

وإذا كان عبد الكريم النحلاوي قد وصل إلى مركز قيادة الجيش في مكتب المشير عامر... فإن مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب في عهد الشيشكلي ورئيس الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد هرب الشيشكلي قد أصبح أميناً عاماً للإتحاد القومي في مدينة دمشق.

عبد الحميد السراج وزير الداخلية كان رجلاً وطنياً بلا نظرة إجتماعية تستهدف تغيير المجتمع إلى أفضل... وكان قادراً على الإستماع إلى ديبب النمل كما كان الناس يقولون في سوريا... ولكنه لم يستشعر الخطر في الرجعية التي لعبت دور النفاق والمداينة والتربص.

تغيرت الحكومة بعد خروج البعثيين بالإستقالة.. تولى نور الدين كحالة رئاسة المجلس التنفيذي في سوريا، ودخل عدد آخر من الضباط السوريين في مناصب الوزراء (أحمد جنيدي للإصلاح الزراعي وأكرم ديري للإقتصاد والعمل وجادو عز الدين وزير دولة وجمال الصوفي وزيراً للتموين).

القوات المسلحة مازالت مصدراً رئيسياً لتوريد الوزراء.

وبعد خروج البعث، صدر قرار بتشكيل مجلس الأمة من ٤٠٠ عضو مصري، ٢٠٠ عضو سوري، وانتخب أنور السادات رئيساً له ومحمد فؤاد

جلال وكيلاً مصرياً، وراتب الحسامي وكيلاً سورياً... وعقدت الجلسة الأولى للمجلس عام ١٩٦٠.

الإنتماء للأحزاب غير موجود في المجلس... النواب جميعاً أعضاء في الإتحاد القومي الذي تتسع ساحته لكل الإجهات.

الشيوعيون والبعثيون لم يعد لهم صوت في مؤسسات الدولة الرسمية.. والمدافعون عن الوحدة والحرية والإشتراكية لجأوا إلى الإتصالات السرية.

الحزب الشيوعي ظل محتفظاً بقواعده السرية وأسلوب عمله الذي اعتاد عليه في ظل فترات الضغط.

حزب البعث لم يشكل رسمياً من جديد... ولكن لم تتوقف الإتصالات..

عبد الحميد السراج الذي كان ياوراً لحسني الزعيم ومقرباً من الشيشكلي يقبض على الدولة بيد من حديد.. وعدد المعتقلين يزداد.

العسكريون أيضاً يسيطرون على الإتحاد القومي. ولجنته العليا في سوريا كانت تضم عبد الحميد السراج وأكرم ديري.

وخلت الحياة السياسية في هذه الفترة من أي تنظيم قادر على ملء الفراغ... ولكن قدرة جمال عبد الناصر على التأثير في الجماهير ظلت قائمة.. عن طريق كلماته المباشرة. عندما زار سوريا يوم ١٤ فبراير ١٩٦٠ بعد إقصاء البعث خطب ٢٣ خطبة في ٢٣ يوماً قضاها هناك بمعدل خطبة واحدة في اليوم

في اللاذقية والحسكة والقامشلي ودير الزور وحلب وحمص ودمشق وقطنة
والشيخ مسكين.

كان جمال عبد الناصر يعرض وجهات نظره على الجماهير مباشرة ويعتمد
على تأثير أجهزة الإعلام أكثر مما يعتمد على تنظيم الأحزاب... ولذا كانت
صلته بالجماهير لا سلكية وليست سلكية. الجماهير تنفض بعد الخطب.. ولا
أحد يتابع الإتصال بها في مثابة وإخلاص.

القوانين الاشتراكية:

واقرب جمال عبد الناصر بعد ذلك من الفترة التي شعر فيها بمحصار
البرجوازية التي لم تكتف بالاستقرار الذي هيأه لها الحكم العسكري وإنما أرادت
المشاركة في السلطة ووقف تدخل الدولة.

واستقر رأي جمال عبد الناصر على إصدار القوانين الاشتراكية كما أطلق
عليها.

كان الاشتراكيون الحقيقيون مطاردين وفي السجون والمعتقلات، ولكنه
استدعى أكرم ديري باعتباره وزيراً للإقتصاد وناقش معه تأميم الشركة
الخماسية التي بلغ رأس مالها ٣٠ مليون جنيه وأخذت من البنك المركزي ١٨
مليون جنيه وتسيطر على خمس الإقتصاد السوري.

كانت مفاجأة لأكرم ديري.

الإشترابية لم تكن مطروحة في فترة الوحدة بطريقة عملية. وكان الحديث لا يتجاوز حدود العدالة الإجتماعية... أما شعار الإشترابية الديمقراطية التعاونية فلم يكن له صدى مؤثر في سوريا، وعندما لمس جمال عبد الناصر أن هناك تساؤلات من الوزراء السوريين، طلب إلى العسكريين منهم الإجتماع معه ومع المشير عبد الحكيم عامر، وفي هذه الجلسة دارت المناقشات حرة.

اعترض عبد الحميد السراج على فكرة التأميم أصلاً وتساءل البعض عما إذا كانت الظروف الراهنة هي أنسب الظروف لزيادة معسكر المعارضين.

وتساءل آخرون عن السبب في تحديد الحد الأقصى من الدخل صناعياً بمبلغ مليون ليرة سنوياً بينما لم يحدد من ناحية الزراعة، وقال جمال عبد الناصر (أنا كان عندي ١٠ - ١٢ مليونير أصبحوا حوالي ٣٠٠ - ٤٠٠ والبرجوازية في مصر اتسعت قاعدتها ولا بد من ضربها).

وعقدت في فندق شبرد بالقاهرة جلسة امتدت ست ساعات بين الوزراء السوريين واستقروا فيها على تعديلات فيما يتعلق بقوانين التأميم صدرت بها دون تغيير.

ومع ذلك حدثت بعض المفارقات... فقد أعاد البنك المركزي مبلغ ٤ ملايين ليرة للبنك الصناعي بعد تأميمه حيث ثبت أنها أموال المواطنين التي كانت تستثمر بـ ٤ في المائة.

ولم تستقبل البرجوازية السورية قرارات يوليو بالتفوق والإنكماش كما حدث في مصر... فأنها لم تتعرض لضربات الحكم العسكري كما حدث في ثورة يوليو... ولم تفتح المعتقلات والسجون لرجال الأحزاب القديمة، وإنما فتحت لليسار من الشيوعيين ثم البعثيين.

كانت البرجوازية السورية أكثر نشاطاً وتشعباً في حياة المجتمع، وكان الإعتماد على التجار مصدراً رئيسياً من مصادر الرزق.. ونسبة التجارة تفوق نظائرها في مصر.

وخلال فترة الوحدة لم يصل إلى سوريا تجار مصريون ولم تستثمر فيها أموال مصرية خاصة... وعلى العكس من ذلك حدث تماماً في مصر... فقد هاجرت رؤوس أموال سورية كثيرة للاستثمار في مصر حيث السوق الإستهلاكي متوافراً، وفتحت محلات تجارية كثيرة وأنشئت شركات ومصانع خاصة.

عندما حاول بعض المصريين الفقراء بيع بعض المنتجات المصرية على الأرصفة في دمشق ثار التجار هناك وأبلغوا المشير عامر الذي قرر ترحيلهم لمصر، فاعتقلوا ووضعوا في السجن حتى تم ترحيلهم على طائرات حربية.

قانون ١١٧ للتأمين لم يؤمم في سوريا سوى ٣ شركات: الخماسية، وشركة الأخشاب الأسمية، وشركة الحرير في حلب، وكان الفارق كبير جداً بين عدد الشركات التي تأممت في مصر وعدد الشركات التي تأممت في سوريا. ومع ذلك كان التيار المضاد للتأمين قوياً في سوريا، وكانت مشاكل أخرى قد بدأت تظهر في طريق الوحدة.

بوادر ذلك ظهرت خلال رحلة عبد الناصر إلى سوريا في عيد الوحدة الثالث ٢١ فبراير ١٩٦١، خطب في اللاذقية وهاجم الذين يعترضون على قرارات كانت قد صدرت بحظر خروج النقد من سوريا، وحظر الإستيراد إلا بشروط.

كان التيار المضاد لهذه القرارات قوياً وواضحاً. فمعظم نشاط الحياة السورية يعتمد على التجار... وحظر خروج النقد يتيح الفرصة للتهريب، وقال جمال عبد الناصر في خطبته أنه يستهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، وإنه لن يتوقف عن تنفيذ ذلك (أما المضاربون والمهربون فلا دعوة لنا بهم) وكان ذلك بعداً عن الواقع، فقد زادت المقاومة لهذه العملية... وكانت قصة مدير الجمرك السوري الذي تحده تاجر لبناني في أن يشتري منه ثلاثة في الصباح ليجدها في منزله بدمشق بعد الظهر بلا قيد ولا جبرك قصة حقيقية ومتداولة... كما كان تصرف بعض الضباط يؤدي إلى الإساءة إلى العسكريين بتهريب بعض المواد والأجهزة في طائرة المشير الشخصية مسألة معروفة يتندر بها الجميع في سهراتهم الخاصة.

الحدود بين سوريا ولبنان تجعل تنفيذ هذه القوانين عملية بالغة الصعوبة وخاصة في ظروف تتطاحن فيها أجهزة الأمن، واعتماد بعض العسكريين في قمة القيادة على الحياة الناعمة البعيدة عن القيم، وخلال هذه المرحلة التي خطب فيها جمال عبد الناصر ١٠ مرات في ١٢ يوماً.

هاجم أنور السادات في اللاذقية الذين أسماهم باسم أعداء الوحدة. وناشد جمال عبد الناصر بالقضاء عليهم قاتلاً (اسحقهم يا جمال).

أساسة الانفصال

كان الموقف في سوريا ينبىء بحدث ما... التناقضات تزيد في كل اتجاه بين النظام الحاكم والتنظيمات المعارضة من بعثيين وشيوعيين فتحت لهم المعتقلات، بين السلطة القائمة والبرجوازية التي زحفت عليها. التأميمات... بين المشير عامر وعبد الحميد السراج والإثنان نواب لرئيس الجمهورية... بين العسكريين المصريين والعسكريين السوريين.

كانت هناك علامات تشير إلى أن خطر حقيقياً يهدد تجربة الوحدة، ولكن الإجراءات التي اتخذت لم تكن كافية لإزالة التناقضات... ولم تتوافر القدرة على وضع حلول جذرية للمشاكل.

كانت الصورة معروفة عند جمال عبد الناصر.

فقد قال أمين شاکر أنه كان في زيارة لسوريا بصفته رئيساً لجمعية الأمن القومي... وهناك سمع من الدكتور نور الدين حاطوم عن تصرفات بعض الضباط فأبلغ ذلك للمشير عامر الموجود في دمشق، فهاج عليه وهدده بالضرب، وأخرجه من مكتبه... فاستدعاه جمال عبد الناصر وسمع منه ما قاله للمشير... وكان الصمت هو التعليق الوحيد.

حسين عرفة مدير المباحث الجنائية العسكرية قال أنه التقى بأحد الضباط البعثيين في القاهرة الذي نبه لإحتمال حدوث انقلاب في سوريا... وأسرع حسين عرفة فاتصل لاسلكياً بعلي شفيق في دمشق. الذي أخذ الموضوع باستخفاف منكراً قدرة أحد على الحركة. ومنهياً حديثه بسؤال حسين عرفة عما إذا كان يطلب شيئاً من دمشق!

كل شيء متوفراً عند علي شفيق... وكان معروفاً أن عربات رسمية تنقل كل شيء مطلوب وغير مطلوب من بيروت... وأن الطائرات الحربية غالباً ما كانت تحمل شحنات خاصة من الثلجات والسخانات وغيرها.

وكانت المخابرات العامة توضح الصورة أيضاً... وفي هذه الفترة قدم أمين هويدي أحد نواب مدير المخابرات الثلاثة (طلعت خيرى وشعراوي جمعة وأمين هويدي) استقالته وبقي في منزله ٦ شهور بلا عمل أو ارتباط بالإدارة.

ومكتب الإتصال المصري في دمشق استشعر الخطر قبل وقوعه. واتصل بهم ضابط سوري مجهول عن طريق مفتش وحدوي في وزارة الداخلية السورية وأبلغهم أن هناك خطة مدبرة للإنقلاب بتحريك القوات من معسكر قطنة واعتقال المشير كرهينة لفرض إرادتهم وتنفيذ أغراضهم.

حمل العقيد محمود الحمزاوي ومعه الرائد أحمد رشدي من المباحث العامة التقرير إلى استراحة المشير حوالي منتصف الليل... وقابلهما أحمد علوي وعلي شفيق وهما ضابطان من قيادة المشير وأظهرا استخفافاً بما ورد في التقرير من

معلومات... وكانت كل رغبتهما كامنة في معرفة إسم المصدر الذي رفض الحمزاوي أن يفضح عنه.

ودخل التقرير إلى المشير وعاد وعليه تأشيرة تقول (من هو المصدر)؟!

المعلومات تتجمع بأن شيئاً ما في الأفق

ولكن القدرة على مقاومة العاصفة كانت محدودة.

التناقضات الثانوية بين الأشخاص طغت على التناقض الرئيسي بين الوحدة وأعدائها.

كان جمال عبد الناصر قد استشعر الخطر... وجمع الوزراء السوريين والمصريين في استراحته بالإسكندرية حيث صارحهم قائلاً أنه لا يستطيع أن يترك الأحوال في الإقليم السوري تمضي على ما هي عليه.

وقال لهم في هذه الجلسة صراحة أن تناقضات دعاة الوحدة وخلافاتهم تسبب له المتاعب أكثر مما يسبب له أعداء الوحدة.

وأعلن أيضاً أنه سيعيد تشكيل أجهزة الحكم ليكون له الإشراف الكامل على ما يحدث في سوريا.

ودخل شكل الحكم تجربة جديدة يوم ٦ أغسطس ١٩٦١. أصبح هناك ٧ نواب لرئيس الجمهورية... عبد اللطيف البغدادي للتخطيط وعبد الحكيم عامر

للحربية، ونور الدين كحالة للإنتاج، وزكريا محي الدين للمؤسسات العامة، وحسين الشافعي للمؤسسات العامة أيضاً، وكمال الدين حسين للإدارة المحلية، وعبد الحميد السراج للداخلية. وزارة واحدة مقرها القاهرة حيث يستقر الوزراء جميعاً. نواب الرئيس جميعاً من العسكريين عدا نور الدين كحالة.

عبد الحكيم عامر استمر نائباً لرئيس الجمهورية مسئولاً عن سوريا. وعبد الحميد السراج غادر مكتبه في دمشق لأول مرة منذ الوحدة.

ولم يحقق هذا التغيير أثره المطلوب.... بل بدأت تلاحقه تناقضات جديدة... فقد كان الوزراء السوريون عموماً والعسكريون خصوصاً ضد هذا النوع من الحكم المركزي.

كانت تجارب تنفيذ لمجابهة مواقف شخصية... دون دراسة موضوعية... وكان ذلك نابعاً من الاعتماد على عناصر من العسكريين دون الإهتمام بتكوين جهاز دولة وجهاز سياسي سليم.

السحب تتكاثف والجو يبدو شديد العتامة... وأخطاء التجربة تكاد تعصف بها.. وأعداء الوحدة يجسمون التناقضات ويبذرون الخلافات.

أثاروا الشكوك حول الضباط المصريين في سوريا الذين بلغ عددهم حوالي ٥٨٠ ضابطاً... وصورا ذلك كأنه نوع من الإحتلال... كما أثاروا الشكوك في نفس الوقت من وجود عدد من الضباط السوريين في مصر وقد تجاوز عددهم ٢٠٠ ضابطاً وصوروا الأمر كأنه إبعاداً لهم.

والحقيقة أن الجيش السوري كان يحتاج لعدد من الضباط المصريين بعد التسريحات التي تمت فيه... وأن بعض الضباط السوريين في مصر كانوا يؤدون دوراً هاماً في قيادة القوات المسلحة.

ولكن تصرفات بعض الضباط في المراكز القيادية هي التي أساءت إلى وضع الضباط عامة، ومنهم من أمضى وقته في الجبهة أمام إسرائيل ومنهم من أدى دوراً بارزاً في التدريب.

لعبة العسكريين لم تتوقف طوال عهد الوحدة... كل العناصر التي برز خطرهما، أو ظهر انتماءها لتنظيمات سياسية، أو اتضحت اتجاهاتها الفكرية سرحت من القوات المسلحة أو أبعدت عنها إلى مناصب مدنية... تماماً كما حدث في الجيش المصري خلال السنوات الأولى لثورة يوليو حيث تجاوز عدد الخارجين من الجيش ١٠٠٠ ضابط.

ولم يعد خافياً على أحد أن هناك حساسيات تنمو وتزيد بين الضباط السوريين والقيادات التي يسيطر عليها مصريون.

وقد أسرعتنا تناقضات في الظهور والتجسيم بعد صدور القرارات الاشتراكية، وأثارت الرجعية حولها اتهامات بالتسرع.

ووصل الأمر ذروته بعد نقل الوزارة إلى القاهرة، وتصادم عبد الحميد السراج مع المشير عامر.

كانت أجهزة الأمن التابعة للداخلية قد خلقت خلال سنوات الوحدة جواً من الإرهاب الشديد... وجه أساساً إلى العناصر الشيوعية ثم البعثية... وأخيراً بدأت تحرك عناصر من التجار ضد القرارات الاشتراكية، كما روى أكرم ديري وزير الاقتصاد والخزانة في آخر وزارات الوحدة... وينطبق هذا على موقف السراج من قوانين التأمين قبل صدورها.

وكان انتقال عبد الحميد السراج من دمشق إلى القاهرة ضربة شديدة موجهة إلى نفوذه وسلطته... تحركت بعض العناصر البوليسية السورية، تقاوم هذا النقل عن طريق إثارة التجار وبعض العناصر السياسية.

وطلب جمال عبد الناصر من عبد الحميد السراج أن ينقل معه هذه العناصر إلى القاهرة، ولكنهم تلبكوا في تنفيذ القرار.

وأدرك جمال عبد الناصر أن قبلة الخطر التي تهدد الوحدة هي الثورة ضد الإرهاب... فطلب من المشير عامر أن يحسم هذه المشكلة. وخاصة أنه قد بدأت في مصر بعض الإفراجات عن عدد من الشيوعيين والإخوان المسلمين.

وأصدر المشير عامر في ١٨ سبتمبر ١٩٦١ قراراً نص على (توقيف اعتقال أي شخص إلا بمذكرة من النيابة العامة. أي انه لا يجوز لأي سلطة من سلطات الأمن توقيف أي مواطن إلا إذا كان هذا التوقيف عن طريق السلطة القضائية، أي النيابة العامة).

وفي نفس الوقت أصدر المشير عامر قراراً بتعيين وزير جديد للأمن العام بدلاً من العقيد مروان السباعي الذي كان السراج قد عينه ومنحه سلطات كبيرة تصل إلى حد الاعتقال لدواعي الأمن.

ولم يجد عبد الحميد السراج أمامه من سبيل الاستقالة التي قبلت يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦١ بعد محاولات متكررة من جمال عبد الناصر لإقناعه بالتراجع عنها وعين بدلاً منه في الداخلية عباس رضوان.

كان عبد الحميد السراج يريد أن ينفرد وحده بالإشراف على الأمن في سوريا، لا يشترك في ذلك أحد معه من مصر... سبق له أن طلب إبعاد العميد محمد سيف اليزل خليفة الذي كان يعمل مديراً لمكتب الإتصال المصري في دمشق ومعه خمسة ضباط شرطة مصريين... ولكن جمال عبد الناصر رفض ذلك هو وزكريا محي الدين حتى لا تكون هذه سابقة له يفرض من خلالها رأيه.

واستخدم السراج أسلوباً جديداً هو مراقبة تحركات واتصالات سيف اليزل حتى حدثت بينهما مشادة انتهت بسفر سيف اليزل للقاهرة وطلبه عدم العودة إلى سوريا... وافق زكريا على ذلك وأرسل بدلاً منه العقيد الحمزاوي في يوليو ١٩٥٩.

ورغم أن العلاقات بين السراج والحمزاوي لم تكن طيبة، وأن السراج قد صارحه بأنه لا يرغب في تعدد أجهزة الأمن ولا في وجود مصريين بشرطة سوريا ولو على هيئة مكتب اتصال.. إلا أن مكتب الإتصال المصري نفسه أعد تقريراً

عاجلاً خلاصته أن السراج هو الوحيد القادر على السير بسوريا وأنه يجب عودته وعدم قبول استقالته ضمناً لعدم حدوث إنقلاب.

وكانت أجهزة الإتحاد القومي تابعة تماماً لسيطرة السراج، وقد استخدمها لإحراج المشير عامر قبل سفره للقاهرة بإعداد مظاهرة من العربات يركبها المسؤولين في الإتحاد القومي ومعهم وكيل الداخلية اللواء محمد الحجاج لتقديم طلبات للمشير عامر.

التناطح بين المشير والسراج كان قد وصل نقطة اللا عودة... والخلافات بينهما عبرت عن وجود موقفين متعارضين يصعب الجمع بينهما.

أصبح الموقف مهياً تماماً لحركة مضادة للوحدة متخفية تحت شعار ضرب النفوذ المصري في سوريا... في وقت كانت الأخطاء فيه قد فرضت على المسؤولين أن يتخذوا خطوات العلاج.

تطورات الأزمة:

اعتبر عبد الكريم النحلاوي عودة السراج من القاهرة بعد استقالته تمثل ذلة سوريا أمام مصر، وأن الوحدة لم تعد شركة تضامنية وإنما أصبحت تحكما... وذلك حسب رواية لأكرم ديري بعد الانفصال بستة أشهر... هذا بينما يؤكد مصطفى حمدون أن هناك علاقة وثيقة كانت تربط بين عبد الحميد السراج وكل من عبد الكريم النحلاوي ومأمون الكزبري.

وبدا الانقلاب بفكرة ملحة على بعض الضباط السوريين... وتحول إلى حدث متوقع عند الجماهير.

وتجمع بعض الضباط... عبد الكريم النحلاوي مدير مكتب المشير عامر وموضع ثقته... حيدر الكزبري الشاويش السابق في الجيش الفرنسي والذي ترقى ضابطاً من غير طريق الكلية الحربية وعبد الغني الدهمان وموفق عصاصة من القوات الجوية.

ووصلت أنباء إلى المشير عامر من احتمال حدوث انقلاب... ولكنه لم يصارح بذلك الوزراء السوريين وإنما حصر مناقشة الأمر في دائرة محددة من ضباط القيادة... وطلب من أكرم ديري الذي كان موجوداً في دمشق لحضور مؤتمر النقد الدولي بعد مناقشة صريحة عن اضطراب الموقف في سوريا... طلب منه الإتصال بنقابات العمال بعد أن كان التوتر قد وصل إلى صفوفها على اعتبار أن استقالة السراج كانت تعبيراً عن خلاف عميق بين مصر وسوريا.

أمضى أكرم ديري مع قيادات العمال أربع ساعات حتى الثانية بعد منتصف الليل يوضح لهم أن الخلاف محصور بين السراج وعامر، وأن الأخير قد بدأ يتخذ خطوات لحماية أمن المواطن ومحاولة إصلاح الأخطاء السابقة.

كان عامر يحاول كسب الرأي العام... ولكن الوقت كان متأخراً... والمدبرون للانقلاب انتهزوا فرصة الخلاف، وقرروا توجيه ضربتهم.

قوات البادية التي يقودها حيدر الكزبري توجهت ليلة ٢٧/ ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ إلى القيادة تسأل عن المشير عامر، وقال لهم الحارس أنه في بيته فاتجهوا إلى هناك وانطلقت القذائف تدمر المنزل وتوقظ دمشق وتقتل الحراس.

ولكن المشير وقتها كان في القيادة العامة في قاعة الأركان مع بعض الضباط السوريين... وحول القيادة القوات المتمردة.

كان موجوداً مع المشير جاسم علوان بينما كانت قواته قد تحركت من قطنه بعد مغادرتها لها في الثانية بعد منتصف الليل، وهذا دليل على أن خطة الانقلاب كانت مدبرة من وقت وفي خفية عن القيادات المتمسكة بالوحدة.

طلب عامر من أكرم ديربي الذي كان قد حضر للقيادة بعد اجتماعاته مع العمال أن يقابلوا الضباط المتمردين... وذهب أكرم ديربي وجاسم علوان وأحمد زكي عبد الحميد فوجدوا عبد الكريم النحلاوي عند ناصية الشارع المقابل لمبنى الأركان.

ودارت مناقشة عنيفة كان محورها هو رأى أكرم ديربي في أنه ليس من حق هؤلاء الضباط فصم الوحدة بالدبابات... ورد المتمردون بأنهم ضد ضغط وتسلب الضباط المصريين.

واستمرت المناقشة نصف ساعة في الشارع، والمشير عامر ينتظر في مكتبه لا يتوقف عن التدخين ولا عن الحركة كالأسد الحبيس.

وتم الاتفاق مع النحلاوي وموفق عصاصة وزهير عقل على الصعود لمقابلة عامر وتقديم مطالبهم على أساس حل المشاكل العسكرية ضمن الجمهورية العربية... كانوا في خوف من الإعتقال أو القتل إذا ما دخلوا القيادة.

وفي نهاية المناقشة وصل حيدر الكزبري الذي ثار على الاتفاق وحدثت مشادة اتهمه فيها أكرم ديري بالخيانة، فأطلق دفعة من مدفعه الرشاش جرحت شظاياها رجل أكرم.

ودارت اتصالات تشبه المفاوضات بين المشير وضباط الإنقلاب تعالت خلالها إذاعة البيانات من الإذاعة السورية... وحاول أنور القاضي وأكرم ديري إعطاء تعليمات بتحريك وحدات من حمص التي كان يقودها العميد مطاع صفدي... ولكن عبد الكريم النحلاوي صارحهم أنه لن يتحرك أحد.

البيانات تتوالى من الإذاعة السورية... والخبر يصل إلى جمال عبد الناصر فيهرع بنفسه إلى مبنى الإذاعة المصرية لأول مرة منذ الثورة ويلقى في التاسعة صباحاً بياناً يدين فيه الانفصال... ويعد في نفس الوقت خطة لإرسال قوات نجدة إلى سوريا.

ودخلت المفاوضات إلى نقطة لقاء تشبث بالوحدة، وصدر البيان رقم ٩ يقول (أن القيادة الثورية العربية دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربي وحماسها للقومية العربية وتأييدها لها عن مقوماتها لتعلن أنها لا تنوي المساس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات ولتعلن أنها لمست عناصر مخربة

إنتهازية تريد الإساءة لقوميتنا فقامت بحركتها تلبية لرغبة الشعب، وإنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الذي تفهم الأمور على حقيقتها، واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لمصلحة الوحدة، وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة، وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعي استناداً على ثقته بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة.

كان مطلوباً أن يذاع البيان ليعلن انتهاء الأزمة، ولكن عبد الحكيم عامر رفض إذاعته بعد اتصاله بجمال عبد الناصر في القاهرة.

الإتصال بينهما لم ينقطع لحظة.

والسبب في رفض إذاعة البيان ولو كسبنا للوقت ومحاولة لرأب الصدع عبر عنه عبد الناصر الذي أذاعه في الساعة مساء نفس اليوم وهو أن المشير عامر كان تحت الحراسة، وأن الانفصاليين كانوا يسيطرون على القيادة.

ولا يمكن الآن تحديد النتائج التي كان يمكن أن تنجم عن إذاعة هذا البيان.

وهكذا لم تعد هناك نقطة لقاء... وتم الانفصال فعلاً.

الجماهير في الخارج مبللة... مظاهرات تهتف للوحدة... ومظاهرات تهتف لعبد الحميد السراج وتحمل صورته. وغالباً ما كانت من تدبير بقايا أجهزته بينما هو في منزله بعيد... ولعل ذلك كان سبباً في سرعة اعتقاله بسجن المزة.

رفض المشير لحل المشكلة كما أذيع في البيان رقم ٩ كان نتيجة لتوجيه جمال عبد الناصر الذي اعتبر أن ما حدث كان تحطيماً لفكرة الوحدة وانقلاباً يصعب معالجته إلا بالقوة، وخاصة بعد أن كان المشير عامر رقد أصدر خلال المفاوضات قراراً بحل لجنة الضباط التي أثارت تصرفاتها اعتراضات المتمردين، وشكل لجنة جديدة. كما قرر إعادة الضباط المصريين العاملين في الأركان. وأعادهم فعلاً للقاهرة بالطائرات تحت الحراسة.

المشير عامر أصبح محاصراً وحده تقريباً، رغم وجود وحدات كثيرة من الجيش المصري وكثير أيضاً من الضباط المصريين... ولكن الصلة كانت مقطوعة ولا حركة في الجيش دون أمر أو تعليمات، كما أن وحدات الانقلاب كانت قد تنهت لذلك فحاصرت بعض الوحدات التي يسيطر عليها المصريون.

الظاهرة المؤكدة أن أحد من الضباط أو جنود البعث لم يسهم في الحركة الانفصالية... لم يكن لهم تنظيم قائم.

الموقف لم يعد يحتمل بقاء المشير وقادة الانقلاب الجديد في مكان واحد... وفي الثالثة مساء طلب منهم عبد الكريم النحلاوي أن يغادروا مبنى الأركان.

وخرج الوزراء السوريون العسكريون الذين تواجدوا هناك (أكرم ديري وطعمة العودة الله وأحمد جنيدي) وذهبوا إلى مطار دمشق مباشرة حيث وصلوا القاهرة في الخامسة والنصف مساء... ووصل عبد الحكيم عامر ومعه علي شفيق في السابعة والنصف حيث كان جمال عبد الناصر في انتظارهم بالمطار.

المأساة تبعث على الأسى... والكلمات التي قالها خروشوف لصالح سالم في موسكو يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٩ من أن عبد الحكيم عامر يجلس في سوريا على خازوق قد تحققت... وهو يعود اليوم مطروداً بعد أن كان في قمة السلطة.

وقد نشر محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم) رسالة كان خروشوف قد بعث بها إلى جمال عبد الناصر مع السفير كسليف في إبريل ١٩٥٩ جاء فيها:

«تذكرون أنكم في إحدى محادثاتنا أثناء زيارتكم الأخيرة لموسكو أعربتم عن الإستياء من حكومات الأقطار العربية المجاورة وسألتنني عما يجب عمله لتغيير الوضع الداخلي في تلك الأقطار التي تقف موقف العداء من الجمهورية العربية المتحدة وعن المعونة التي يمكن للإتحاد السوفييتي أن يقدمها إليكم في هذا الصدد.

وكما تذكرون فقد أجبتمكم بأنه يجب إظهار التسامح والإمتناع عن التدخل في شؤون البلاد الأخرى، إنما يجب التأثير في تلك الأقطار عن طريق القدوة الصالحة والمثل الطيب من جانب الجمهورية العربية المتحدة، وذلك برفع مستوى

اقتصاد شعب جمهوريتكم ومستوى ثقافته ورفاهيته وإنشاء نظام من شأنه تمكين كل القوى الوطنية ضمن الجمهورية من إظهار مبادأتها، وأشرت عليكم أن تسعوا إلى أن تقيموا في الجمهورية العربية المتحدة ذلك النوع من الكيان الإقتصادي والنظام الحكومي اللذين من شأنهما أن يستهويا الأقطار العربية الأخرى من أجل الفوز بالخطوة لدى الشعوب بهذا المدى الإيجابي.

وقد اتسمتم بعدئذ وقلتم إنني غير واقعي في استقرائي للوضع في الأقطار العربية وأضفتهم أن الأمر يتطلب تدابير أكثر حزمًا.

وأجبتكم حينئذ قائلاً «إن التدخل في شؤون الدول العربية هو شيء خطر جداً وأنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى الوحدة»، وإنما من شأنه على العكس أن يؤدي إلى تفكك جهود الأقطار العربية».

فشلت الجمهورية العربية المتحدة فعلاً في تكوين نموذج خاص يجذب إليه الأقطار العربية الأخرى وتلاشت قوة ثورة يوليو على أن تكون مغنطيساً جذاباً.

هاجمت قوات البادية بقيادة حيدر الكزبري منزل عبد الحميد السراج في الخامسة من مساء يوم ٢٨ سبتمبر بعد أن كانت بعض المظاهرات قد طافت به تهتف باسمه... وبعد أن كان الحرس المعين على منزله قد أخذ يرقص ويصفق... ولن السراج عاد إلى منزله بعد ساعتين عقب مقابله لقادة الانقلاب.

وفي حديث له بعد ذلك في سجن المزة مع العميد ماجد ميمش قائد كلية الضباط الإحتياط في حلب أجاب عن سبب اعتقاله بأنه في دهشة من ذلك لأنه

أيد الانقلاب وأبلغ الانفصاليين بأنه كان سيقوم بهذه الحركة إذا لم يكونوا هم
قد بادروا بها.

كان انعكاس الموقف في دمشق على المناطق السورية متبايناً... قوات حمص
وقفت مع الانفصال، وقوات قنيطرة كذلك... أما حلب فقد رفضت بعض
الوحدات فيها موقف الانفصاليين وأعلنت إذاعة حلب موقفها في ضرورة
التمسك بقيام الجمهورية العربية المتحدة، ولعب العميد ماجد ميمش قائد كلية
ضباط الإحتياط دوراً بارزاً في تجميع الضباط وإعلان الرفض في صورة بيانات
أيدتها قوات اللاذقية ودير الزور.

عاد المشير إلى القاهرة على استحياء.

وخطه الإنقاذ مازالت تحت التنفيذ.

محاولة لم تتم:

القوات المصرية والسورية المشتركة التي وضعت الخطة لإرسالها إلى اللاذقية
للهبوط جواً تأخرت في الذهاب لبطء إجراءات القوات الجوية... ويقول عبد
اللطيف البغدادي أنهم اعتبروا الفريق محمد صدقي محمود مسؤولاً عن هذا
التأخير.

اختلفت أفكار أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين في خطة إرسال القوات
إلى سوريا... ولكنها بعد أن تحركت جواً وبحراً وتحرك فيها كمال الدين حسين

وعبد المحسن أبو النور، صدرت إليها التعليمات بالعودة، من جمال عبد الناصر، بعد أن تبين أن حرباً أهلية لا يمكن أن تفرض الوحدة بالقوة، وأن مشاعر الكبت والضغط التي تعرضت لها بعض الفئات قد انفجرت مؤثرة في الجماهير.

جمال عبد الناصر يذيع بياناً ثانياً في السابعة من نفس اليوم يفسر فيه رفضه لما ورد في البيان رقم ٩، موضحاً أن المشير عامر وقائد الجيش الأول اللواء جمال فيصل كانا تحت الحراسة المسلحة... وأنه رفض إذاعة بيان بأن الأمور انتهت لأنه لا يقبل المساومة ولا الحلول الوسط.

كان جمال عبد الناصر صريحاً... أعلن رفضه لهذا المنطق وقال إن النضال عندما تدخل إليه المساومات يفقد كل قداسته.

المشير يصل إلى القاهرة بعد إذاعة البيان الثاني بنصف ساعة... والأوامر تصدر بعودة القوات بعد أن كانت بعض قوات المظلات قد هبطت في اللاذقية (قوات خمس طائرات).

هبطت القوات بعد أن كانت قوات الإنفصال قد عملت إنقلاباً ضد قائد البحرية واعتقلته في مغرب يوم ٢٨ سبتمبر.

وكان الموقف في حلب مازال متأرجحاً... بعض قوات حلب بقيادة العقيد جورج محصل استولت على دار الإذاعة في التاسعة مساءً وأعلنت تأييد الإنفصال... ولكن قوات أخرى هجمت على الإذاعة في الثانية بعد منتصف الليل وعادت تؤيد الوحدة من جديد.

معارك مسلحة حدثت بين القوات السورية في حلب وسقط حسب رواية العميد ماجد ميمش حوالي ١٢٠ قتيلاً، ٧٠٠ جريح.... وفي حماة أيضاً التي قاومت الانفصال حتى هبوط الليل سقط حوالي ٤٠ قتيلاً.

قائد قوات الصاعقة المصري جلال هريدي سلم نفسه لقوات حمص وتحول إلى داعية لها.

والواء عبد الكريم زهر الدين يتصل تليفونياً أكثر من مرة مع العميد ماجد ميمش ويطلب منه وقف المذبحة التي تقود إلى حرب أهلية... ويسلم ماجد القيادة ويغادر حلب التي حاصرتها قوات حمص المدرعة، ليصل إلى قيادة الأركان في دمشق حيث منها إلى سجن المزة وذلك تنفيذاً لوعده اللواء زهر الدين له بضمان سلامته.

ودخل سجن المزة ١٢٠ ضابطاً سورياً من قوات حلب.

وجمال عبد الناصر يلتقي مع الشعب للمرة الثالثة في يومين متتاليين. عقد مؤتمراً شعبياً بميدان الجمهورية في اليوم التالي للانفصال ٢٩ سبتمبر... وفسر في هذا المؤتمر قرار إرساله للقوات المصرية السورية المشتركة.... ثم قراره الثاني بعد نزول بعضها (١٢٠ جندياً) في اللاذقية بعدم الإشتباك وتسليم نفسها لقائد البحرية في الميناء.

عادت الطائرات التي اتجهت إلى سوريا للتدخل وانتهت مقاومة الوحدات... وحصلت قوات الانفصال على تأييد إذاعة حلب بعد هجوم عسكري عليها.

لكن الوحدة لم تتحول فوراً إلى جثة هامدة... عندما تكشف الأمور خرجت بعض المظاهرات في حلب ودير الزور واللاذقية وغيرها... ولكن الموقف كان قد تجدد... السلطة العسكرية الجديدة ضد الوحدة... إذاعات سوريا تدين الفترة بأنها كانت فترة طغيان وإرهاب... وفتحت المعتقلات للعناصر الوحشية النشطة.

مأمون الكزبري يعين رئيساً لوزراء سوريا... وهو الذي تولى منصب رئاسة الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد انقلاب الشيشكلي.... وهو الذي كان صديقاً عبد الحميد السراج وأميناً للإتحاد القومي في دمشق.

بدأت عودة الضباط المصريين من سوريا في طائرات حربية يوم أول أكتوبر... البعض منهم كان في ملابس الميدان على جبهة القتال... حوالي ٧٠٠ ضابط مصري أساء إليهم بعض عناصر الفساد في قمة القيادة... وأساء إليهم أيضاً ضباط الإنفصال المتمردين.

انتهت تجربة الوحدة العربية الأولى في القرن العشرين.... وتمزقت الجمهورية العربية المتحدة.

تم ذلك بانقلاب عسكري... كانت طبيعة الحكم والنظام تهين له الظروف المناسبة.

أول محاولة انقلابية ضد الوحدة نجحت... لم تكن هناك محاولات جادة سابقة ولم يحاكم ضابط بهذه التهمة.

لم يكن الأمر كما حدث مع ثورة يوليو التي استطاعت أن تقضي على عدد من الانقلابات في المهد قبل أن تتحرك القوات ويصدر البيان الأول.

الحذر الذي عاشت عليه القيادة العسكرية لثورة يوليو خوفاً من انقلابات سوريا، وجعلها تقضي على محاولات الانقلاب في الجيش المصري بوسائل مختلفة، وتفصل من الجيش كل الضباط الذين يمكن أن يشكلوا خطراً على النظام... هذا الحذر لم ينفع عندما تمت الوحدة مع سوريا نفسها.

والشرط الذي اشترطه جمال عبد الناصر بإبعاد الجيش السوري عن السياسة.. والخطوات التي اتخذها المشير عامر في سبيل ذلك لم تنفع في القضاء على ثورة الانقلابات العسكرية في سوريا.

الأعوام التي سبقت الانفصال في مصر وما صاحبها من إنجازات وانتصارات وطنية وقومية واجتماعية أضعفت فرص تفريخ الانقلابات العسكرية... ولكن أعوام الوحدة في سوريا لم تضعف هذه الفرص رغم إخراج الضباط الشيوعيين والبعثيين والمهتمين بالسياسة... لأنها تركت الجيش في فراغ كبير... معظم الضباط أو أغليبيتهم الساحقة من غير المهتمين بالعمل السياسي الذين اختاروا السلبية وغلبوا الإهتمامات الذاتية واستتر الخوف في نفوسهم من إعلان الرأي أو القيام بأية حركة إيجابية... وهذا الموقف له وجه آخر، هو إعطاء الفرصة لأية أقلية تستطيع التجمع سراً من فرض إرادتها على أغلبية القطيع بطريقة مفاجئة... كما حدث تماماً في انقلاب الانفصال الذي ركب موجة السخط على الإتجاهات الإرهابية. عدد الضباط الذين أسهموا في الانقلاب كان ٣٧ ضابطاً

فقط... وهي قلة ضئيلة جداً ما كان يمكن لها أن تنجح لو كان في الجيش ضباط ثوريون من ذوى المبادئ الوحدوية أو المعادين أصلاً لأسلوب الانقلابات العسكرية.

القضاء على ثورة الانقلابات العسكرية ثبت أنه لا يكون بوجود حكم عسكري... وإنما بتثبيت دعائم نظام يعتمد على تنظيم سياسي له إيديولوجية واضحة وتتوافر له كإدارات قيادية صالحة.

فكرة تسييس الجيش أو ربطه بالتنظيم السياسي لم تظهر في مصر إلا عام ١٩٦٢ مع صدور الميثاق، وتكوين الاتحاد الاشتراكي... ومع ذلك ظلت كلماته مدونة وغير مطبقة.

وثورة يوليو ظلت رغم الوحدة بعيدة عن اعتناق فكرة التنظيم السياسي.... اقتصر في حركتها الوحدوية على الاتحاد القومي وهو كما قلنا تنظيم هش من ورق.

قال جمال عبد الناصر بعد ذلك في محادثات الوحدة - الاجتماع الأول - ناقداً فكرة حل الأحزاب، « في الحقيقة سنة ١٩٥٨ العملية سارت بسرعة شديدة، تبين مثلاً، أننا بعد كده نقول أن عملية حل كل الأحزاب في سنة ١٩٥٨ ما كانت صعبة... كان لازم اتبعنا أسلوب آخر، وهو حل الأحزاب التي لا تتفق في الهدف ثم تجميع الأحزاب

الأخرى التي تجمعها وحدة الهدف... الأحزاب القومية تكون هي
الطلائع الثورية في جبهة قومية ثم تسير على هدف واحد».

الفراغ السياسي في المجتمع أو في الجيش، على قدر ما يعطى القيادة فرصة
الحكم والسيطرة، فانه يحمل بذور الخطر من وجود قلة تستطيع أن تثب إلى
السلطة عن طريق الانقلاب أو المؤامرة... بعيداً عن إرادة الشعب.

كان الانفصال أكبر ضربة سياسية وجهت ضد قيادة جمال عبد الناصر...
وكان تعبيراً عن أن قواعد النظام لم تستقر على أسس ثابتة... وتأكيداً بأن
الرجعيين الذين عارضوا قرارات يوليو قد رفضوا الإستكانة على الإستقرار
والنمو الذي أتاحه النظام للبرجوازية، فقرروا أن ينقضوا عليه.

وثبت بعد ذلك أن حيدر الكزبري كان على صلة وثيقة بالنظام
الأردني والملك حسين الذي أمده بالمال والتأييد... وعندما انكشف
ذلك قرر الذين خرجوا معه ليلة الانقلاب أن يعتقلوه... وتم ذلك عن
طريق خدعة قام بها عبد الكريم النحلاوي إذ قال له أن عبد الحميد
السراج يهدد بالانتحار في سجن المزة وإن أحداً لا يستطيع أن يقنعه
بغير ذلك سواء، لما يتهدده لو حدث هذا من خطر... ركب الكزبري
عربته ودخل سجن المزة ليقنع السراج ولكنه لم يخرج منه أبداً.

كان الانفصال صدمة للدول العربية عدا الأردن والسعودية... وكان صدمة
أيضاً للدول المتحررة.

عندما أرسل مأمون الكزبري برقية إلى غينيا يطلب الاعتراف بالنظام الجديد أرسل إليه سيكوتورى برقية تاريخية قال فيها:

(إنني لا أسمح لك أن توجه خطاباً إلي، وفيما يتعلق بي فإنني أعتبرك متمرداً وخائناً ولا يمكن أن تكون لنا أية علاقة إلا مع الحكومة الشرعية للجمهورية العربية المتحدة).

كان هذا موقف سيكوتورى.... ولكن بعض زعماء البعث لم يتخذوا هذا الموقف بل وقعوا على بيان الانفصال.... أكرم الحوراني وصلاح البيطار... وكان هذا خطأ سياسياً جسيماً أنهى دورهما الحزبي.... وإن أحداً من العسكريين في الحزب لم يشترك في عملية الانفصال، وجاهير الحزب كانت تعتنق الفكرة القومية والوحدية.

أنهى جمال عبد الناصر خطبه الخمس في أسبوع الانفصال ببيان أذيع يوم ٥ أكتوبر ١٩٦١ وقد ناقش البيان قبل إذاعته الوزراء السوريون الذين اقترح بعضهم رفع عبارات منه تشككاً فيما قدمه القيسوني من معلومات... ولكن جمال أصر على قراءته وأعلن فيه بقاء الجمهورية العربية المتحدة (رافعة أعلامها مرودة نشيدها مندفعة بكل قواها إلى بناء نفسها لتكون سنداً لكل كفاح عربي ولكل أمل عربي)... وطلب إلى الجامعة العربية تشكيل لجنة تحقيق للتأكد من:

أولاً: أن مصر قدمت لسوريا فور الوحدة مبلغ قدره ١٣,٥ مليون ليرة سورية لمواجهة عجز الميزانية السورية وأنها كانت تقدم ٣ ملايين جنيه سنوياً... كما قدمت تحويلات نقدية قيمتها ٩ ملايين جنيه إسترليني.

ثانياً: أن إعداد المعتقلين لم يتجاوز ٩٥ شخصاً وأنه حجب عن المحاكمة عدد من قضايا التآمر.

ثالثاً: التحقق من أن قوات المظلات التي هبطت في اللاذقية مساء يوم الخميس ٢٨ سبتمبر لم يكن معها ملايين الليرات المزيفة وإنما بضعة آلاف فقط من الليرات الصحيحة.

رابعاً: إن المصريين الذين ذهبوا إلى سوريا لم يستهدفوا الإستغلال وإنما ليسهموا في عجلة التطوير وكانت مصر هي التي تتحمل مرتباتهم.

واتخذ جمال عبد الناصر موقفاً سياسياً سليماً فوق كل عواطفه وجروحه الشخصية.... إذ نادى بأهمية الوحدة الوطنية في سوريا وأعلن أنه لن يقف في وجه قبول سوريا في هيئة الأمم المتحدة. وذكر جمال عبد الناصر في بيانه أيضاً أن مجموع الإتفاق الفعلي بوساطة الدول في سوريا من يوم إتمام الوحدة إلى نهاية السنة المالية الحالية بلغ ٢٨٦٢ مليون ليرة.

كانت سيول الإتهامات قد بدأت تتدفق من إذاعة دمشق وصحافة سوريا ضد تجربة الوحدة.

كانت صدمة الوحدة مفاجئة رغم أن المعلومات كانت متوافرة عن احتمالات الخطر... ولما كان الانفصال قد انطلق من معقل رجب في سوريا فان وزارة الداخلية في مصر بادرت باعتقال ٤٥ من السياسيين القدامى مثل فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج وسليمان غنام ولم يفرج عنهم إلا في فبراير ١٩٦٢.

وأصبح موقف الوزراء السوريين بعد الانفصال وبعد بيان ٥ أكتوبر حرجاً وليس له تبرير.. جمال عبد الناصر قال لهم (أنا مسؤول عنكم وعن مستقبلكم السياسي وهذا قرار اتخذته وأنا مسؤول عنه) وذلك كما روى لي ديري الذي رفض البقاء وزيرا حتى لا يساء موقفه في سوريا.

وقدم الوزراء السوريون جميعاً استقالتهم من الوزارة يوم ١٠ أكتوبر وشكلت وزارة مصرية جديدة وتولى زكريا محيى الدين وزارة الداخلية من جديد بعد عبد الحميد السراج وعباس رضوان.

الإتهامات المتبادلة بين صوت العرب وإذاعة دمشق تزداد حدة...

والمدهش أن أقرب الضباط إلى قلب المشير والذي عينه قائداً لفرق الصاعقة وهو الرائد جلال هريدي كان أول المتهجمين على مصر في الإذاعة السورية... سجلوا له أحاديث في جلسات خاصة فيها إساءة إلى جمال عبد الناصر شخصياً.

وكانت الإذاعة المصرية تتهم ضباط الإنقلاب بأنهم يسيتون معاملة الضباط المصريين ويعذبونهم... والواقعة غير صحيحة فلم يكن هناك ضرب ولا تعذيب، وإنما كانت ظروف اعتقال قاسية من ناحية الأكل والنوم والغسيل.

الوحيد الذي جرح كان طياراً مصرياً حاول أن يهرب إلى طائرته ويخلق بها فوق الأركان ليضربها من الجو ولكن طلقات بعض الجنود أوقفت العملية وأذاعت له الإذاعة حديثاً يشيد فيه بالمعاملة الطيبة في المستشفى وبجواره زوجته.

ثورة آذار في سوريا

في صبيحة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ استيقظ الشعب العربي في سوريا على الأناشيد الوطنية الحماسية المنطلقة من إذاعة دمشق التي كانت تبث البلاغات العسكرية بين وقت وآخر. وقد جاء في البيان الأول ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها المواطنون... أيها العرب في كل مكان:

لقد انطلق صوت الحق يعلن كلمة الحق في صبيحة هذا اليوم الأغر، فانهزم الباطل وتساقط دعائه على درب أمتنا الطويل، وانتصرت إرادة الجيش والشعب وانهزم عملاء الرجعية وإجراؤها، واندحر دعاة الانفصالية الذين حرفوا سورية عن طريق الوحدة الصحيح، وكرسوا الانفصال بكل مظاهره وأشخاصه، وحاولوا أن يحلوا الديمقراطية محل الوحدة، فكانت ديمقراطية أعداء الشعب ودعاة الشعوية والانتهازية.

لقد ظن حكم العمالة الذي انتهى بنهاية يوم أمس - إلى غير رجعة - أن إرادة الشعب ستقهر وأن الغلبة للباطل المسلح، فراح يسرح ضباط الجيش

الأشواوس ويقيم المحاكم السورية ليسوق إليها الضباط زرافات ووحدانا، ولبس ثوب الشرعية - شرعية أبي رمانة مهزلة التاريخ والديمقراطية - فنكل بالطلبة الأحرار وافتعل الحوادث معهم واستهان بكرامة المواطنين، فسرح من سرح من المعلمين والموظفين، ونقل من نقل، وحل النقابات العمالية ليقم على أنقاضها نقابات تأتمر بأمره، وشرد العمال وهجر الفلاحين وأفسد محاسن قانون الإصلاح الزراعي، وانقض على كل مكسب عمالي أو فلاحي، وسخر أجهزة إعلامه لخدمة مآربه، وأطلق للصحف الصفراء المأجورة ألسنتها خدمة لمآربه، فأفسد على الصحافة مهمتها وأغلق كل صحيفة حرة لا تأتمر بأمره، وأقفل المدارس والجامعات ليفسح له مجال التآمر بعيداً عن عيون شبابنا وطلائع زحفنا، وأخرج إخواننا العرب من بلدنا - بل بلدهم - خلافا لكل عرف ولكل مبدأ قومي وعقيدة عربية وخلق ربيع، فمس بهذا كبرياء الشعب وكرامته واستهان بكل تقليد عربي، وتنكر للعروبة بالقول الفعل، وبدا انطلاقته الشعبوية لتجميد النضال الوجدوي، ولضرب فكرة الوحدة الصحيحة وفكرة القومية العربية الصادقة.

واستنفرت حكومة الاستنفار الصحافية والانتهازية السياسية ورأس المال الإحتكاري في سبيل الإغتناء والكسب والتسلط، ولجأت إلى التلويح لشبح الناصرية، في كل مناسبة جاعلة منه قميص عثمان لتدعيم حكمها وسلطانها وتعزيز فرديتها وديكتاتوريتها وإلهاء الشعب عن إدراك حقيقتها وحقيقة أهدافها، وعن متابعة الأزمة السياسية العميقة التي تعيشها. ولكن أسطورة

الحكومة القومية المنحلة لم تستطع أن تخفي حقيقتها، فكانت كالنعامة التي تخفي وجهها في التراب هرباً من الصياد.

ولكن الصياد، الشعب أدركها فقامت انتفاضة جيشه الباسل لتصحيح الأوضاع وتقوم الإنحراف وتضع سورية العربية في طريقها الصحيح، طريق الوحدة والحرية والإشراكية.

أيها المواطنون... أيها العرب في كل مكان...

لقد عانينا طويلاً وأفسحنا المجال أمام كل الحكومات التي تعاقبت بعد الانفصال لنعمل من أجل الشعب، فكانت المآسي التي عشناها، وكان الغلاء الذي اكتوى الشعب بناره، فقامت ثورتنا المظفرة، ثورة الجيش، ثورة العامل والفلاح، وثورة الطفل والشباب، ثورة المناضلين المكافحين، ثورة الثأر من حكم العملاء والمرتدين والمرتزقة.

وفي صبيحة اليوم الثاني للثورة وجه الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى مجلس قيادة الثورة في سوريا الرسالة التالية:

المجلس الوطني لقيادة الثورة - دمشق.

أحمد الله الذي نصر شعب سوريا وجيشها على كل باطل، وأزاح بهما كل ضلال، وأيد بهما الحق، ونصر بثورتهم حركة النضال العربي الشامل من أجل الحرية والإشراكية والوحدة... ولقد تحمل شعب الجمهورية العربية المتحدة كل

ما تحمل منذ مؤامرة الانفصال إنتظاراً لهذا اليوم، لا لشيء إلا ليرتفع صوت الشعب السوري وجيشه بالإرادة الحرة النابعة من أعماق الضمير الوطني السوري.

وأنا لنحمد الله أن شعب سوريا فرض قوته على كل إرهاب، وأعلى كرامته فوق كل سلاح، ومشى بإصرار على طريقه فوق كل الحواجز الانفصالية التي أقامتها الرجعية المتعاونة مع الإستعمار والإنتهازية المرتدة.

أن شعب الجمهورية العربية المتحدة الذي لم يتأثر إيمانه لحظة بمقدرة الشعب السوري وصلابته، والذي لم يتأثر إيمانه لحظة بحتمية الوحدة بين شعوب الأمة العربية يعتبر يوم الثامن من مارس ١٩٦٣ يوماً من أغلى أيام تاريخه. وإني لأعبر بأمانة عن شعب الجمهورية العربية المتحدة وعن ضميره وفكره إذا ما قلت هذه اللحظات أننا نعتبر أحداث دمشق التاريخية أمس رداً كاملاً وحاسماً على كل حملة السموم، التي شنتها علينا القوى التي تحكمت في دمشق الحبيبة من لحظة الانفصال إلى مأساة شتورة. وحتى آخر يوم من حكم النظام الرجعي الانفصالي والإنتهازي الذي توهم في نفسه القدرة على قهر الشعب السوري حتى صرعه يقين هذا الشعب العظيم وجيشه في ثورة الثامن من مارس ١٩٦٣.

ولقد كانت علي مسؤولية تقديم بيان في أعقاب مؤامرة الانفصال أذعته بنفسه إلى الأمة العربية كلها في يوم ٥ أكتوبر ١٩٦١ أوضحت فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة من كل ما جرى ويجري في ذلك الوقت.

وأنا لنعبر أن بيانات المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا ومواقف الشعب السوري العظيم مساندة لها قد وضعت الأمور في نصابها، وأجابت على كل سؤال، وبالتالي حددت لكل المؤمنين بوحدة الهدف العربي ووحدة المصير طريق الواجب.

وإنه لشرف لي، وأنا أقدم التهئة القلبية إلى شعب سورية وجيشها بنجاح الثورة، أن أنقل إعتراف الجمهورية العربية المتحدة بنظام الحكم الوطني الجديد في سوريا.

وأنا لنعبر ذلك انتصاراً مؤكداً لقضية الوحدة، لإيماننا العميق بها كما أكدته ميثاق العمل الذي أقره المؤتمر الوطني المنتخب ديمقراطياً لقوى الشعب العاملة بالجمهورية العربية المتحدة.

ولقد كانت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا كما قلت في بيان ٥ أكتوبر ١٩٦١ تجربة عملية رائدة استفدنا منها الكثير وسيكون ما استفدناه ذخيرة المستقبل العربي والوحدة العربية، وأنني لأعود مرة أخرى إلى حمد الله الذي حقق لنا الآن في هذه اللحظة من لحظات الفرح الكبير دعاءنا إليه في لحظة الألم العميق، وأنه بفضل وحكمته قد أعان سوريا الحبيبة على أمورها وسدد خطاها وبارك شعبها.

جمال عبد الناصر

رو المجلس الوطني لقيادة الثورة السورية على رسالة

الرئيس جمال عبد الناصر

دمشق ١٩٦٣/٣/٩ (الأهرام ١٩٦٣/٣/١٠)

السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة المحترم

في هذه الأيام التاريخية بعد أن استطاعت ثورة الشعب والجيش في سوريا الإطاحة بحكم الرجعية والانتهازية والخيانة، وأن تشار للإنفصال وتغسل عاره، وأن تعيد إلى سوريا وجهها العربي التقدمي الأصيل، يفخر المجلس الوطني لقيادة الثورة بأن يؤكد لسيادتكم أن حملات التضليل والتزوير التي شنّها الحكم الرجعي الانفصالي في سوريا لم تستطع أن تحجب الحقيقة عن أنظار الشعب العربي في هذا البلد، بل كشفت نوايا الإستعمار الرامية إلى تمزيق وحدة الأمة العربية وإلى قتل شعوره القومي. وعلى العكس من ذلك لقد عززت هذه الحملات إيمان الشعب بالوحدة والحرية والإشراكية.

إن الشعب العربي في سوريا يحمد الله في هذه اللحظات التاريخية من حياة الأمة العربية على أنه استطاع جنباً إلى جنب مع جيشه إحباط مؤامرات الإستعمار الرامية إلى تكريس الانفصال وتعميقه، وعلى أنه

عاد إلى طريقه الصحيح. الطريق الوجودي الاشتراكي مساهماً في حمل
راية النضال العربي الخفاقة.

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يؤكد لسيادتكم أن ما تحمله الشعب
العربي في الجمهورية العربية المتحدة هو عين ما تحمله الشعب السوري
من مرارة. ولكن الشعب العربي في سوريا وجيشه الباسل لم يفقدا
تفاؤلهما في لحظة من اللحظات ولم يستسلما لليأس، بل ظلا على
إصرارهما المطلق وإيمانهما العميق بجمعية الوحدة. وبأن نضال الشعب
العربي في جميع أقطاره سيؤدي قطعاً إلى تحقيق وحدته وبناء مجتمعه
الاشتراكي.

والمجلس الوطني لقيادة الثورة يشارككم الاعتقاد، بأن الوحدة، التي
حققتها إرادة الشعب العربي عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، كانت
خطوة ثورية رائدة، خدمت التجربة النضالية، في الأمة العربية، وأن نكبة
الإنفصال درس مليء بالعبر، ولئن حاول الاستعماريون وعملاؤهم
الرجعيون والإنفصاليون، أن يستغلوا كارثة الانفصال لتصفية التيار
الوجودي، وإدخال اليأس إلى النفوس.

فقد خرج الشعب من كارثة الانفصال، وهو أشد أيماناً بالوحدة،
غنيا بالخبرة التي تسد الخطى وتنير الطريق.

إن حملة التضليل اللئيم، والتدجيل الرخيص، التي عمدت إليها الرجعية المدعومة من الإستعمار لم تنطل أكاذيبها على شعبنا ولم تغفل عيون الجماهير العربية عن الجوهر الثوري، في الجمهورية العربية المتحدة.

وظلت الخيوط القوية التي تشد قلوب الشعب العربي في مصر إلى قلوب الشعب العربي في سوريا كما تشد قلوب أفراد الشعب العربي بعضها إلى بعض في جميع أقطاره كأقوى ما تكون.

فمن فوق الحواجز المصطنعة التي حاول الانفصاليون إقامتها كان يتطلع الشعب العربي بعضه إلى بعض، ويعد عدته ليوم النصر، الذي تستأنف فيه سوريا سيرها في طريق النضال العربي الموحد.

إن المجلس الوطني يعتبر الاعتراف بالحكم الوطني الجديد في سوريا بداية للقضاء على الانفصال واستئصال أسبابه من الجذور إلى الأبد وبناء وحدة عربية قوية الأركان، تقديمية المحتوى راسخة في جذورها الشعبية حاملة ضمانات حمايتها وتطويرها.

المجلس الوطني لقيادة الثورة

وفي نفس الوقت أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق عدة بلاغات عسكرية تأييداً لثورة الثامن من آذار وقد جاءت على النحو التالي:

البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي بتأييد ثورة ٨ آذار في سورية

بغداد ١٩٦٣/٣/٨

إيماناً بالحركة الثورية التي انبثقت فجر هذا اليوم في ٨ آذار، فقد استنفر الجيش العراقي يسانده الملايين من أبناء الشعب دفاعاً عن الثورة السورية وحمايتها من الأخطار.

وأن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعلن أن كل تدخل في شؤون سورية يعتبر عدواناً على العراق يرده بشدة ويعتبره إعلاناً للحرب على العراق.

البيان الثاني للمجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي بتأييد ثورة ٨ آذار في سورية

بغداد ١٩٦٣/٣/٨

وقوفاً على أهبة الاستعداد تلغى كافة إجازات الضباط وضباط الصف والجنود وتدخل كافة قطاعات الجيش بالإنذار لإسناد ثورة الشعب في سورية الحبيبة وتتهياً كافة القواعد الجوية والأسراب الفعالة وأسراب النقل والمواصلات على المدرج استعداداً للطيران.

البيان الثالث للمجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي بتأييد ثورة ٨ آذار في سورية

بغداد ١٩٦٣/٣/٨

إلحاقاً ببياننا المرقم ٢ الصادر صباح اليوم لقد تم استنفار كافة قطعات الجيش العراقي بقواته البرية والبحرية والجوية وأن الجيش العراقي على أتم الأهبة لتلبية نداء واجبه لإسناد ثورة الشعب في سوريا الحبيبة.

وإن المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق يخول المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا حق استخدام الجيش العراقي حسبما يراه مناسباً.

وبعد أيام قليلة. وتحديداً في ١٩/٥/١٩٦٣ أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في دمشق بياناً توضيحياً حول كيفية قيام الثورة جاء فيه:

أيها المواطنون

في هذه الفترة الحرجة الحاسمة من تاريخنا نرى لزماً علينا أن نوضح لكم الحقائق حتى لا نترككم في بحر من الشائعات والتضليل . لقد طولبنا بذلك أكثر من مرة فكنا نلجأ إلى الصمت حتى لا نثير أجواء نحن في غنى عنها، ولكننا نرى أن اللجوء إلى الصمت يعرض قضية الوطن الكبرى وقضية الثورة إلى الأخطار.

إن إلحاح الشعب على ضرورة إطلاعه على كل ما يحيط به إنما يدل على أنه يمسك بقضيته بكلتا يديه وأنه ضنين بها، يريد أن يعرف تفاصيلها حتى يكون إيمانه بصيرا واعيا ونحن مؤمنون بضرورة مشاركة الشعب، مؤمنون بأن معرفته بما يجري هو حق له، ومعاذ تاريخنا أن نضن على الشعب بحق من حقوقه.

لقد استثمرت فئات من أجل مصالحها بعض القضايا الداخلية للجيش فجعلت من سمعته بضاعة للمزايدة، ومحال علينا أن نسمح للمصالح الخاصة أن تنال من الجيش أو تمسه بأذى.

دفعنا للشائعات، وإيضاحاً للشعب نقدم هذا البيان الذي ستتلوه بيانات أخرى.

لم تقم ثورة الثامن من آذار باعتباطا، بل لم تكن مفاجأة لكل العسكريين الذين يعرفون جيشنا حق المعرفة.

لقد كانت نتيجة دراسة وتحضير طويل لكل الإمكانيات، وقبل كل هذا هي ثورة مبدأ لا انقلاباً مسروقاً كما يدعي المدعون.

إنها الثورة التي تعبر عن آماني الشعب في الوحدة والحرية والإشراكية. ولقد أعلنت ذلك منذ لحظاتها الأولى واعتبرت أن واجبها الأول هو في أن تخطو للوحدة مع الأقطار العربية الأخرى.

ولقد جابهت هذه الثورة منذ قيامها - بل قبل ولادتها - التآمر والمناورات. إلا أن الروح الثورية، وأقدام الثوار كانا ضماناً للنجاح وكفيلان بإيصال الشعب إلى أمانه وإليك أيها الشعب شيئاً عن قصة الثورة، وبعضاً من نضالها المستميت ضد أعداء يعملون في العلن وأعداء يعملون في الخفاء لقد بدأت الاتصالات السرية بين ضباط الجيش الأحرار منذ قيام العهد الانفصالي الأسود.

لقد اعتبروا أن الانفصال جريمة وطنية تلحق بالشرف العسكري، وهيئات أن ينصاع جيشنا للعار. إن موقفه البطولية في ساحات فلسطين، وضد المؤامرات الإستعمارية ووقفته إلى جانب الجيش المصري في معارك القنال - لا تسمح له أبداً أن يقف مكتوف اليدين من عار لحق بأمته من المحيط إلى الخليج، فكانت هناك حلقات تنظيمية شهدتها الجبهة والسويداء واللاذقية، ثم امتدت إلى كل المناطق الأخرى، وهي تستهدف غسل العار وإعادة سورية إلى وجهها العربي الأصيل وإقامة الوحدة ثانية مع مصر الشقيقة على أسس سليمة مدروسة متينة، يعيش تحت لوائها أجيالنا في ظل الحرية والاشتراكية. وكانت المحاولة الأولى في مطلع نيسان حيث تم الاتفاق بين هؤلاء الضباط وفق أسس وشروط معروفة على الوقوف في وجه انقلاب الثامن والعشرين من آذار الذي قام به النحلاوي ورفاقه.

وقامت حركة الإعتصام في حمص ودير الزور، وكانت مغامرة جريئة تليق بشعبنا العربي وانتهت هذه الحركة إلى مؤتمر حمص الذي اجتمع فيه ممثلوا القوى

المختلفة في الجيش، وخرجوا بقرارات تعالج الوضع العسكري والوضع السياسي.

وهذه البنود التي هي معروفة من الشعب . ولكن الفئات التي كانت تهمها مصالحها الذاتية رفضت مؤتمر حمص الذي أجمع عليه الجيش، ومكنت الفئات الرجعية من التنصل منه وحولت المعركة الرئيسية إلى معركة جانبية وتحولت المعركة من تنفيذ مؤتمر حمص إلى معركة الضباط الذين سجنوا وكيفية إخراجهم من السجون هذه العناصر هي نفسها التي كانت أيام وحدة ١٩٥٨ تحتل مكانة الصدارة في الجيش، وتزبغ على مواطن القوة فيه، والتي كانت لا تجرؤ على تنبيه المسؤولين عن الأخطاء التي كان يعاني منها العسكريون نفس هذه العناصر عجزت عن أن تحمي الوحدة عندما ضربتها الرجعية في ٢٨ أيلول. وإن الوحدات التي قادتها طوال أيام الوحدة كانت هي بالذات القوة التي قوضت الوحدة لأن هذه العناصر قصرت بواجبها عن توعية الوحدات وكانت أضعف من أن تسيطر عليها وأول شرط بالقائد أن يسيطر على وحداته، لقد وضعت تحت يد هذه العناصر كل الإمكانيات للدفاع ضد أعداء الوحدة، ولكنها فشلت في مهمتها وكانت أعجز من الإضطلاع به فباتت موضع سخرية الجيش بعد أن كانت موضع الثقة والتقدير، لقد شاركت هذه العناصر مشاركة فعلية في تخريب الوحدة لعدم إدراكها لمسؤولياتها ولقد ساهمت في ضرب مؤتمر حمص.

لقد تذرعت بالوحدة لأنها ترى في رفع هذا الشعار طريقاً للوصول إلى مغايم كثيرة والدليل على ذلك إنها لم تترك وسيلة لضرب ثورة آذار إلا ولجأت إليها مع أنها متأكدة من أن الثورة تشق طريق الوحدة بإيمان وإصرار.

لقد لعبت هذه العناصر في حركة أول نيسان دوراً عجبياً لقد فر قسم من المعركة وقسم آخر لم ينفذ المهام الموكولة إليه فتم بذلك توريط العناصر المؤمنة في عملية إجهاض واقتصرت في النهاية على منطقتي حلب ودير الزور وفي حلب قام البعض بنقض الإتفاقات ولم تتخلص البلاد من مجزرة دامية إلا بوجود قائد حكيم متزن هو الفريق لؤي الأناسي وكانت نتيجة كل ذلك أن زجت العناصر المؤمنة بالسجون واختفى أدعياء الوحدة والوحدة منهم براء.

وهرب قسم منهم إلى خارج القطر فاراً من المعركة وتحمل مسؤولياتها بينما اتفق قسم منهم بكل خور وجبن مع القيادة الانفصالية فمثلوا أمام المحاكم بشهادات مزيفة يندى لها جبين العسكري كانت الرجولة تقضي عليهم أن يقفوا موقف الرجال وأن يقولوا الكلمة الجريئة وأن يتحدوا ضد أعداء الشعب والجيش ولكنهم نفذوا رغبات القيادة الخائنة الانفصالية المزيفة والقوا بعبء المسؤولية على صغار الضباط.

رغم كل ذلك استمر النضال الثوري السري يشق طريق النصر بصبر وعناد غير آبه بالصعوبات وغير وجل ولا متردد. وفي الرابع عشر من رمضان ثار العراق الشقيق وطرح شعار الوحدة مع أول رصاصة أطلقتها ثورته وكان تفاعل الضباط والعسكريين مع تلك الثورة بالغاً أقصى درجاته واخذ ضغط

الضباط على قاداتهم يزداد يوماً بعد يوم لأن ثورة رمضان كسرت طوق العزلة عن العراق وشدته إلى بقية الأقطار العربية المتحررة برباط الوحدة والحرية والإشراكية فكان من البديهي أن يستقبل الشعب العربي في سورية وفي مقدمته الجيش تلك الثورة بما تستحقه من فرح وإعجاب وإيمان وبرزت فكرة الوحدة الثلاثية وتكونت ركائزها لدى الشعب والجيش. وقبل الثامن من آذار بأيام قلائل تم الإتفاق بين اللواء زياد الحريري في منطقة الجبهة وبين الفريق محمد الصوفي واللواء راشد قطيني على القيام بثورة حدد تاريخها في السابع من آذار وشرح اللواء زياد الحريري في اجتماع ضم الفريق الصوفي واللواء راشد قطيني والعميد جميل فياض في بيت اللواء راشد قطيني أن القوة هي الوسيلة الوحيدة لإصلاح الأوضاع وأن الجيش مهياً للتنفيذ وأن الخطة جاهزة للتنفيذ ووافق المجتمعون على ذلك. وبعد مدة طالب اللواء الحريري اللواء القطيني وكان ذلك خلال عيد الفطر السعيد واللواء القطيني يريد الذهاب إلى بلدته - بأن يمر بحمص ويؤكد على الفريق الصوفي قضية تنفيذ الثورة والاهتمام خاصة بمدينة حلب إذا دعت لذلك الضرورة، وبعد عودة اللواء القطيني من إجازته قابل اللواء الحريري وسأله عن النتيجة فأجابه أن الفريق الصوفي مستعد على أن تعلموه قبل ٢٤ ساعة من بدأ التنفيذ وذهب بعد ذلك اللواء القطيني إلى الأردن حيث كان ملحقاً عسكرياً ثم عاد بعد مدة ليستلم عمله في القيادة العامة رئيساً لشعبة المخابرات. وتم بعد ذلك الإتفاق على أن يتم التنفيذ صبيحة اليوم السابع من آذار المصادف يوم الخميس وفي صبيحة السادس منه هتف اللواء القطيني إلى اللواء حريري يدعوه إلى مقابلته في القيادة وتمت المقابلة ولشدة ما دهش اللواء الحريري عندما أنبأه اللواء القطيني أنه انسحب من الإتفاق وقال مخاطباً اللواء

الحريري أن الخطة كشفت وأنا أناشدك باسم الصداقة وباسم هذا اللباس وأشار إلى لباسه العسكري ألا تنفذ شيئاً فأجابه اللواء الحريري وهل تعتقد أن وجودك رئيساً للمخابرات ضمان للسير في طريق مستقيم وإصلاح الأوضاع فأجاب:

ليس إصلاحاً مائة في المائة ولكن ربما ٤٠ إلى ٥٠ ٪ وهكذا انسحب اللواء القطيني ومعه الفريق الصوفي بنفس الطريق التي انسحب به يوم أول نيسان ولقد أصر على ذلك الفريق محمد الصوفي رغم إلحاح الضباط عليه بتمسكه بموقفه من الإتفاق ولكنه أصر على الإنسحاب من مسؤولية الإشتراك بالثورة. وتبين في نفس اليوم أي يوم ٦ آذار أن كثيراً من أسماء ضباط الثورة قد كشف كما كشف بعض من مخططاتها واعتقل أحدهم فعلاً فعاشت الثورة أخطر لحظاتها. كانت أعواد المشانق قريبة من الرقاب وكان مصير الثورة على حافة الهاوية وكادت الآمال بالوحدة والحرية والإشترابية أن تنهار وهنا أعاد الثوار في الجبهة وعلى رأسهم اللواء الحريري النظر في خطتهم وقرروا تنفيذها بعد ٢٤ ساعة فقط من التوقيت السابق، بالرغم من انسحاب الآخرين وتخاذلهم وانطلقت جحافلهم المظفرة من الجبهة والسويداء واللاذقية مع مطلع الثامن من آذار ترفع لواء الوحدة والحرية والإشترابية وعندما تحقق النصر لم ينفرد اللذين تحملوا أعباء الثورة تخطيطاً وتنفيذاً وبذلوا أرواحهم في سبيل قضية الشعب وحدهم بالقيادة بل التفتوا إلى رفاق الأمس فذهبوا إلى اللذين يغطون في نوم عميق فأيقظوهم من ثباتهم وطلبوا إليهم الحضور ليشاركوا. بشرف المسؤولية، ولكن هؤلاء الضباط لجؤا منذ اللحظات الأولى إلى الطرق الملتوية محاولين تفريق ضباط الثورة الحقيقيين ليتسنى لهم السيطرة على القيادة، وعندما يتسوا

من الوصول إلى ذلك أخذوا يتآمرون، وقرروا أن ينقضوا على الثورة في يومها الثالث. نعم بعد ثلاثة أيام من قيام الثورة والأخطار ما زالت تجثم على صدر البلاد ومصير الوطن كله في مهب الرياح، قرروا قصف قيادة الجيش بالمدافع المضادة للطائرات إلا أن القيادة اكتشفت الأمر قبل وقوعه بساعات قليلة ونرجو ألا نضطر لذكر تفاصيل محرقة تدفعنا إلى مواقف نحن بغنى عنها.

كل ذلك وضع القيادة أمام الحل العملي الوحيد لإنقاذ الجيش والثورة من صدام مسلح أكيد فقررت إبعاد بعض الضباط من الجيش بنقلهم إلى الوزارات الأخرى بعد أن ضمنت لهم كل ما يؤمن مصلحتهم المادية والمعنوية لأنها رأت أن وحدة الجيش هي الأساس الأول في بيان هذا الوطن واستقراره والسبيل الوحيد لتحقيق الوحدة الثلاثية المرتقبة التي نص عليها ميثاق القاهرة.

أيها الأخوة المواطنون

هذا بيان عن قصة الثورة وهنالك أشياء نضرب الآن عن ذكرها لأنها قد تؤدي إلى نتائج لا نريدها، إننا لا نريد أن ندخل في تيه المهارات الذي لا يربح منه إلا الخط الإنفصالي لقد آلت الثورة على نفسها أن تحتل كثيراً في سبيل الوحدة والحرية والإشتركية ولن نتكر أبداً لهذه الدروب مهما قيل عنا. إننا سنسير في هذه الطريق فهي بالنسبة إلينا قضية حياة أو موت قضية شرف، لقد أقسمنا بالشرف العسكري أن نحقق الوحدة الثلاثية ومحال أن نتكر لهذا القسم أو نتخلى عنه.

إن نضالنا عبر سنوات طويلة هو مصير اخترناه لأنفسنا إنه رسالة الجيش أفراداً وصف ضباط وضباط. أننا نهيب بالفئات الحدودية أن لا تزج الجيش بمشاكلها السياسية وخلافاتها وألا تتخذ من الضباط المنقولين إلى الوزارات الأخرى مادة دعائية فلديهم ألف وسيلة غير هذه. إن تسريح الضباط ليس مشكلة وطنية، إن الأشخاص فانون ويبقى الوطن والجيش، والمهم أن نحافظ على وحدة الجيش ومثاقه وألا نتركه في مهب الريح أن القول بأن الوحدة مرهون تحقيقها بأشخاص هو خيانة لقضية الوحدة، إن الجيش مؤمن كله بمبادئ الثورة مصمم على تحقيقها وهو يلح على الفئات التي تؤمن بالثورة أن تعود إلى نفسها وتوحد جهودها للسير في طريق ثورة الثامن من آذار، ثورة الوحدة والحرية والإشراكية.

والله أكبر والعزة للعرب.

وكان قد سبق صدور هذا البيان محادثات حول الوحدة بين كل من سوريا ومصر والعراق ابتدأت من ١٤/٣/١٩٦٣ واستمرت حتى تاريخ ١٧/٤/١٩٦٣ خرجت باتفاق على إقامة الوحدة بين الأقطار الثلاثة حيث جاء البيان الختامي على النحو التالي:

باسم الله العلي القدير

وباسم الشعب العربي

التقت في القاهرة الوفود الممثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق.

وامتثالاً لإرادة الشعب العربي في الأقطار الثلاثة وفي الوطن العربي بدأت المباحثات الأخوية بين الوفود الثلاثة يوم السبت السادس من شهر إبريل (نيسان) وانتهت يوم الأربعاء السادس عشر من إبريل (نيسان) سنة ١٩٦٣.

لقد استلهمت الوفود في كل مباحثاتها الإيمان بأن الوحدة العربية هدف حتمي، يستمد مقوماته من وحدة اللغة التي تحمل الثقافة والفكر، ووحدة التاريخ التي تصنع الوجدان والضمير ووحدة الكفاح الشعبي التي تقرر وتحدد المصير، ووحدة القيم الروحية والإنسانية النابعة من رسالات السماء ووحدة المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الحرية والإشترابية.

واسترشدت بإرادة الجماهير الشعبية العربية التي تطلب الوحدة وتناضل لإدراكها وتضحي حماية لها وحفاظاً عليها، وهي تعلم أن نواة الوحدة الصلبة تتكون من توحيد أجزاء الوطن التي امتلكت حريتها واستقلالها وقامت فيها حكومات قومية عقدت عزمها على القضاء على تحالف الإقطاع ورأس المال والرجعية والإستعمار وتحرير القوى العاملة من أبناء الشعب لتقيم تحالفها وتعبر عن إرادتها الحقيقية.

لقد كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) نقطة تحول تاريخي اكتشف فيها الشعب العربي في مصر ذاته واستعاد إرادته فسلك طريق الحرية والعروبة والوحدة.

وجلت ثورة الرابع عشر من رمضان وجه العراق العربي الصريح وأنارت
سبيله إلى أفاق الوحدة التي استهدفها المخلصون في ثورة الرابع عشر من تموز،
ووضعت ثورة الثامن من آذار سورية في رحاب الوحدة التي اغتالتها ردة
الإنفصال الرجعي بعد أن حطمت هذه الثورة كل العقبات التي ركزها
الإنفصاليون والإستعمار بتصميم في طريق الوحدة.

والتقت الثورات الثلاث لقاءها هذا الذي أكد من جديد أن الوحدة عمل
ثوري يستمد مفاهيمه من إيمان الجماهير وقوتها من إرادتها وأهدافها من أمانيتها
في الحرية والاشتراكية إن الوحدة ثورة، ثورة لأنها شعبية لأنها تقدمية وثورة
لأنها اندفاع قوي في تيار الحضارة والوحدة خاصة ثورة لأنها مرتبطة ارتباطاً
عميقاً بقضية فلسطين والواجب القومي بتحريرها، فنكبة فلسطين هي التي
كشفت تأمر الطبقات الرجعية ورفضت خيانات الأحزاب الشعوبية العميلة
وتنكرها لأهداف الشعب وأمانيه وهي التي أظهرت ما في الأنظمة الإقتصادية
والإجتماعية التي كانت سائدة في البلاد من ضعف وتخلف، وهي التي فجرت
طاقات جماهير شعبنا الثورية وأيقظت روح التمرد على الإستعمار والظلم
والفقر والتخلف، وهي التي دلت بوضوح على طريق الخلاص وطريق الوحدة
والحرية والاشتراكية.

لقد كان ذلك ماثلاً أمام الوفود في مباحثاتها، فلئن كانت الوحدة هدفاً
مقدساً فهي أيضاً عدة النضال الشعبي ووسيلته لتحقيق أهدافه الكبرى في الحرية
والأمن وفي تحرير جميع أجزاء الوطن العربي وفي إرساء مجتمع الكفاية والعدل

مجتمع الإشرافية وفي استمرار التيار الثوري في اندفاعه دون انحراف أو انتكاس
وامتداده ليشمل الوطن العربي الكبير وفي الإسهام في تقدم الحضارة الإنسانية
ودعم السلام العالمي.

فاجتماع الرأي على أن تقوم الوحدة بين الأقطار الثلاثة كما يريد الشعب
العربي على أسس الديمقراطية والإشرافية وأن تكون وحدة حقيقية متينة
تراعي الظروف القطرية لتحكم عرى الوحدة على أساس من الفهم الواقعي، لا
لتكرس أسباب التجزئة والانفصال وتجعل من قوة كل قطر قوة للدولة الاتحادية
للوطن العربي ومن الدولة الاتحادية قوى لكل قطر فيه وللأمة العربية كلها.

فالوفود الثلاثة تعلن باسم الشعب العربي في مصر وسوريا والعراق إرادة
هذا الشعب في قيام الوحدة الاتحادية على الأسس التالية:

أولاً - في مجال العمل القومي

- وضع ميثاق للعمل القومي تلتقي عليه القوى الشعبية التقدمية الحدودية
يحدد لها المبادئ والأهداف والفلسفة الاجتماعية ويكون أساس لتعاونها
واتحادها.

- حرية تكوين المنظمات الشعبية في الأقطار الأعضاء:

لتجد الإرادة الشعبية الحرة تعبيراً عن نفسها منظماً، كل ذلك في إطار جبهة
سياسية تجمع هذه المنظمات الشعبية.

- توحيد القيادات السياسية على المستوى الإتحادي:

ضماناً لتنسيق نشاط المنظمات الشعبية وتوحيده لأن وحدة العمل السياسي والنضال الشعبي هي الكفيلة بحماية الوحدة وتوطيدها ونموها (دعم الأجهزة الإتحادية).

ثانياً - في بناء الدولة

- دعم الأجهزة الإتحادية لتؤكد قدرتها على التخطيط.

- المناهج التعليمية.

- ضمانات وحدة الفكر والإتجاه القومي العربي الوحدوي والإعداد الروحي والعلمي والأخلاقي للأجيال الصاعدة التي تبني الوحدة الشاملة وتقيم المجتمع العربي الاشتراكي الحر الموحد.

- إدارة المؤسسات الإتحادية لأي من شؤون التربية والتعليم والبحث.

العدل وتنسيق القوانين

أ - أسس موحدة للعدالة (وضع المبادئ الأساسية للقوانين مثل قوانين العقوبات والقانون المدني والقانون التجاري وقانون الإجراءات وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية... الخ).

ب - التنسيق بين القوانين بغية الوصول إلى توحيدها على مراحل.

ج - القضاء الإتحادي.

المواصلات الإتحادية

جميع طرق وسائل النقل والمواصلات الإتحادية والمشاركة البرية والبحرية والجوية كالسكك الحديدية والبواخر والطائرات والبريد والبرق والهاتف واللاسلكي والأرصاد على المستوى الإتحادي.

ما يستجد طبقا للطريقة التي يحددها دستور الدولة الإتحادية

أ - جميع الشؤون والمشروعات المشتركة بين الأقطار.

ب - السلطات الإستثنائية أثناء الحرب والطوارئ على الأقطار (طبقا لقانون إتحادي).

ج - إلزام الأقطار بتنفيذ القوانين والقرارات الإتحادية أو الوفاء بالتزام معين وإعطاء التعليمات للأقطار لضمان التنفيذ الجبري لقرار صادر من سلطة إتحادية.

د - الفصل فيما يقع بين الأقطار من خلاف.

هـ - المجالس المشتركة لأنواع الخدمات المختلفة طبقا لتشريع إتحادي.

و - حق العفو الشامل عن الجرائم تمارسه الدولة الاتحادية طبقا لقانون
إتحادي.

ز - حق العفو الخاص لرئيس الجمهورية.

ثالثاً - إختصاصات للأقطار

١ - يبقى في إختصاص الأقطار جميع السلطات التي لا تدخل في إختصاص
الدولة الاتحادية.

٢ - تفوض السلطات الإقليمية بقانون إتحادي في ممارسة بعض إختصاصات
السلطات الاتحادية لأجل معين وتكون الدولة الاتحادية مسؤلة حينئذ عن تصرف
الأقطار بغير حاجة إلى التصديق عليها، ويكون لسلطات الإتحاد الإشراف على
السلطات الإقليمية عند مباشرة هذه الإختصاصات.

٣ - يمكن الإتفاق على أن يوكل إلى السلطات الإقليمية أمر تنفيذ بعض
القوانين الاتحادية.

مؤامرة ١٨ تموز

لم تكد الثورة تستقر ومباحثات الوحدة تنتهي حتى تعرضت البلاد للمأساة الجديدة تمثلت بحركة إنقلابية فاشلة وصفها بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة على النحو التالي:

أيها الشعب الكريم إن المجلس الوطني لقيادة الثورة إيماناً منه بأن ثورة الثامن من آذار هي ثورة الشعب وأن من حق هذا الشعب أن يصل إلى الحقائق مهما كانت مريرة، وأن يعرف ما يدبر ضده من تأمر وغدر وخداع وتحريض وتخطيط للقتل والدمار وإغراق البلاد في فتنة هوجاء وفي بحر من الدماء، لهذا كله فإن المجلس الوطني لقيادة الثورة يضع أمام الشعب العربي كله هذه الوقائع الرهيبة التي هي خاتمة لسلسلة من المؤامرات بدأت في الساعات الأولى لقيام الثورة وانتهت ظهر أمس.

إن هذه المؤامرة لم تكن لتنفذ لو لم تعبأ لها وسائل الدعاية والنشر ولو لم يشترك في تخطيطها والتحريض عليها في داخل البلاد وخارجها أناس اعتادوا على المتاجرة بقضية الوحدة للقضاء على ثورة الشعب والجيش ثورة الثامن من

آذار، إليك يا شعبنا العربي، هذه الوقائع الصارخة التي تشرح حقيقة المؤامرة القذرة التي قضى عليها جيشنا الباسل.

في الساعة العاشرة والربع من صباح أمس بدأت تتوافد بعض العناصر المدنية وعلى رأسها النقيب المباحثي المسرح محمد نبهان إلى سرية خدمات الأشغال العسكرية بالتواطؤ مع عناصر من هذه السرية وزعت الأسلحة على هذه العناصر المدنية، كما تجمعت بنفس الوقت عناصر أخرى مسلحة من المدنيين وبعض العسكريين المسرحين في البساتين المقابلة لمبنى القيادة العامة من الجهة الشمالية الغربية وقامت هذه العناصر جميعاً بمهاجمة حراسة الأركان وبمهاجمة الإذاعة وسرية المراقبة كما كانت هنالك بعض العناصر العسكرية المأجورة في مدرسة الإشارة قامت بالتشويش واعتقال قادتها، وبناء على أوامر القيادة تمت الإجراءات التالية:

١ - قوبلت هذه العناصر بنيران حامية من سرية المراقبة وسرية دبابات الأركان بقيادة النقيب سليمان حداد والنقيب محمود حمرة ومن قبل عناصر المغاوير المتمركزة حول الإذاعة بقيادة النقيب سليم حاطوم ومنعوا العناصر المتآمرة من التسرب إلى الشوارع المؤدية إلى مبنى القيادة العامة والإذاعة.

٢ - وفي نفس الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الأعمال حول القيادة حاولت بعض العناصر الموتورة من الضباط المسرحين الدخول إلى معسكر المعظمية ومعسكر القابون فالقي القبض عليهم قبل تمكنهم من ذلك.

٣ - تحركت سرية دبابات من معسكر القابون بإمرة النقيب صبحي إبراهيم وتمكنت من القضاء على العناصر المتآمرة في مدرسة الإشارة.

٤ - كما تحركت كتيبة المغاوير ٢٢ بأمرة النقيب سليمان العلي وطوقت العناصر التي تجمعت في البساتين المذكورة سابقاً وتمكنت من إلقاء القبض عليها.

٥ - تحركت قوات من اللواء ٧٠ بقيادة الرائد علي مصطفى وتمكنت من القضاء على العناصر المتمردة في كتيبة الإشارة خلال دقائق معدودة. كما تحركت عناصر عسكرية أخرى للقيام بواجبها ونيل شرف الدفاع عن ثورة الثامن من آذار تساندها قوات الحرس القومي في دمشق.

هذا وقد كشفت التحقيقات الأولية أن وراء هذه المؤامرة فئات متعددة تبين منها حتى الآن المجرمون. جاسم علوان، محمد الجراح، يوسف مزاحم، ورائف المعري.

أيها الشعب الكريم لم تكن هذه هي المحاولة الأولى التي يقوم بها أعداء ثورة الثامن من آذار ولم تكن هذه أولى مؤامرات أذعياء الوحدة إلا أن تسامحنا ووساعة صدرنا ورغبتنا في حقن الدماء شجعت الخونة على القيام بهذه المؤامرة التي لم تدبر داخل سورية فقط وإنما اشتركت في التخطيط لها وفي تمويلها عناصر سورية هاربة مأجورة كالسراج وجماعته.

أيها الشعب العربي لقد زين للخونة المتآمرين خيالهم أنهم يسهل عليهم الانقلاب على ثورة الثامن من آذار وظنوا لغبائهم أنهم مازالوا في زمن

الإنفصاليين الجبناء أمثال النحلاوي وزمرته، ونسوا أن جيشنا العقائدي الباسل جيشنا المؤمن البطل وحرسنا القومي الظافر وكافة جماهير شعبنا ساهرة على حماية الثورة ومستبصلة في الدفاع عنها.

لقد ظن الخونة الأغبياء أنه يمكن تنفيذ انقلاب عن طريق مال مشبوه يقضون به على ثورة الثامن من آذار الجبارة الراسخة جذورها في أعماق الشعب المنظم، المحمية بسواعد الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين وثوريين، وكافة العناصر المؤمنة القائم على حراستها بجرأة ورجولة واستبسال جيشنا العظيم وحرسنا القومي الباسل.

لقد تناسى الخونة الأغبياء هذه الحقائق الصارخة فنالوا جزاء ما قدمت أيدهم ولطخوا جباههم إلى الأبد بوصمة الخيانة والانحراف، وكسب شعبنا العربي عندما فضح الخيانة وظهر صفوفه منها.

أيها الشعب إن كافة التسريجات التي تمت في الجيش لم تكن عبثاً أو تشفياً أو تحزباً وإنما كانت بعد افتضاح التآمر وتجنباً لسفك الدماء البريئة.

لقد بلغ حقد الخونة وطيشهم أنهم بدأوا التآمر منذ الساعات الأولى لقيام الثورة ولم يكفوا عن التآمر فغرروا ببعض صغار الضباط وبعض صف الضباط وعدد من طلبة الكلية العسكرية.

وعندما اتخذ المجلس الوطني لقيادة الثورة قرارات التسريح لم يكن ينبغي إلا حماية الثورة دون إراقة الدماء ولكن الخونة ظنوا أن التسامح ضعف منا، وأن

السكوت عنهم جهل بنواياهم الدينية فقاموا بمحاولتهم الأخيرة الفاشلة فكانت
نهايتهم العادلة.

أيها الشعب العربي العظيم إن ثورة الثامن من آذار لا تزال عند عهدها
أمامك وأمام الأجيال العربية وأمام تاريخ أمتنا المجيد في أن تصون الثورة من كل
عبث وأن تطهر الصفوف من كل خائن وأن تركز إلى الأبد رايات الوحدة
والحرية والإشراكية.

المجلس الوطني لقيادة الثورة

وفي اليوم التالي ١٩ / ٧ / ١٩٦٣ صدر بيان تنفيذ حكم الإعدام بعدد من
المشتركين في تلك المؤامرة جاء فيه:

قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً. إن حماية الشعب من أولى
مهام الثورة ورعاية أمنه وأمواله، وإن إقرار استقراره النفسي هو من أولى
واجبات الثورة أيضاً. لقد روعوا الأمن وعبثوا وتعابثوا، واستهزؤوا فحق عليهم
الجزاء.

إن وطننا العربي يحيا معركته القومية الكبرى ويعيش في نضاله وصراعه
الحقيقي هذه الأيام، ففي الجنوب تتوثب الصهيونية، وفي الشمال يخوض عراقنا
الحبيب معركة فاصلة مع الخونة البرزانيين، أفليس هذا اعتداء وتحالفاً مباشراً أو
غير مباشر مع الصهيونية والإستعمار وعملائهما أنهم يتشدقون بالوحدة

وبالعروبة وهم على حلف صريح مع أعداء الوحدة ومع أعداء العروبة، فحق فيهم القول واللعنة وخذ السيف.

لهذه الأسباب القومية مجتمعة وحماية لأهداف الشعب العربي في كل مكان وسعياً لتحقيق أهدافه في الوحدة والحرية والإشراكية وصوناً لكرامة العروبة من أديانها والمتآمرين عليها والمتحالفين مع أعدائها في أدق مرحلة تاريخية نضالية تخوضها الأمة العربية اليوم، فقد باشر المجلس العربي الذي شكله المجلس الوطني لقيادة الثورة والمنعقد في سجن المزة العسكري منذ فجر اليوم برئاسة المقدم صلاح الضللي باشر جلساته وأصدر حكماً بالإعدام رمياً بالرصاص على كل من العقيد هشام شبيب رئيس أركان سلاح الإشارة والمساعد بحري كلش، والمساعد شحادة مسعود والريقب سلطان محمد سلطان، والريقب جهاد الأطرش والمساعد حسين غنيم جميعهم من سلاح الإشارة وقد نفذت الأحكام بهؤلاء الخونة في تمام الساعة الثانية عشرة من هذا اليوم الموافق للتاسع عشر من تموز سنة ١٩٦٣.

وإن المجلس العربي ما يزال بحالة انعقاد دائم للنظر في بقية القضايا المعروضة والمتعلقة بالفتنة المسلحة ومحاولة التطاول على الثورة وعلى كرامة الشعب وأمن الجيش وسلامة الوطن العربي وإغراق البلاد بالفوضى والدماء وتعريض أبنائها للإقتال.

ألا فليعلم الكفرة المرتدين، وليعلم موقظو الفتنة ومنفذوها والنافخون في رمادها، أن الجيش العربي السوري بكافة أسلحته هو اليوم أشد قوة ومضاء،

وأكثر تماسكاً بمناقبه العسكرية وأعظم تمسكاً بتقاليده البطولية الموروثة من كل ما مضى مؤمناً بالله وبالوطن و برسالة العروبة يقظاً حذراً بطاشاً بتاراً للخونة مترصداً للمتآمرين.

اللواء أركان حرب أمين الحافظ

رئيس الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة نائب الحاكم العرفي.

بلاغ لاحق رقم ١ من نائب الحاكم العرفي

لقد أصدر المجلس العرفي المنعقد في سجن المزة العسكري حكمه بالإعدام على كل من المدنيين أحمد ياسين مفلح ويوسف محمد عطا الله، ولطفي محمود قادرية وعلي محمد أبو عيسى وجرى تنفيذ الأحكام فيهم بتمام الساعة الواحدة والرابع من ظهر هذا اليوم الموافق ١٩ تموز ١٩٦٣ وما زال المجلس العرفي بحالة انعقاد دائم للنظر في بقية القضايا المعروضة أمامه والمتعلقة بالفتنة المسلحة ومحاولة إغراق البلاد بالدماء وتعريض أبناء الشعب للإقتتال.

بلاغ لاحق رقم ٢ - براءة المتهم غازي يوسف

أصدر المجلس العرفي المنعقد في سجن المزة العسكري برئاسة المقدم صلاح الضللي حكمه ببراءة المتهم صلاح يوسف لعدم كفاية الأدلة.

بلاغ لاحق رقم ٣

أصدر المجلس العرفي المنعقد في سجن المزة العسكري برئاسة المقدم صلاح الضللي حكمه بالإعدام رميا بالرصاص، على كل من العسكريين المساعد محمد عبد الله اليوسف من السرية الإدارية بإدارة الأشغال العسكرية، والمساعد عمر إسماعيل برغلي من مكتب ٤٦٢، وقد نفذت الأحكام في الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة من بعد ظهر هذا اليوم الموافق في ١٩ تموز ١٩٦٣.

بلاغ لاحق رقم ٤

أصدر المجلس العرفي المنعقد في سجن المزة العسكري برئاسة المقدم صلاح الضللي حكمه ببراءة العسكريين والمدنيين الواردة أسماؤهم أدناه لعدم كفاية الأدلة وهم:

الملازم الأول إبراهيم بركة من مستودعات رقم ٤٣٠.

الملازم الأول حنين حاتم من فرع المخابرات شعبة التحقيق.

الملازم الأول إبراهيم الشعار من الفرقة ٩ الفوج ٢١١.

والمدنيون تيسير عقيل، فؤاد شحادة، عادل منجد، محمد نذير سادات، والسيدة نعمة فوق العادة.

بلاغ لاحق رقم ٥

أصدر المجلس العرفي المنعقد في سجن المزة العسكري حكمه بالإعدام رميا
بالرصاصة على كل من المدنيين:

سليمان محمود الأحمد، محمود محمد همدك، عيسى محمود عيسى، محمد أحمد
مصطفى، موسى خزاعي حمد، محمد عبد الهادي، علي قاسم دخل الله، صالح
شعبان.

وقد نفذ الحكم فيهم في الساعة الثالثة والنصف من تاريخ اليوم الواقع في
٦٣/٧/١٩

التوقيع: اللواء أركان حرب أمين الحافظ
رئيس الأركان العامة للجيش والقوات
المسلحة نائب الحاكم العرفي

وإثر وقوع هذه المؤامرة وإعدام عدد من القائمين فيها بدأت إذاعة دمشق
تتهم عبد الناصر بالوقوف مع المتآمرين وتحريضهم مما فتح صفحة جديدة من
الخلافات بين البلدين استمرت طيلة حكم أمين الحافظ.

انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦

وفي صبيحة الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٦٦ استيقظ الناس على البلاغات العسكرية من إذاعة دمشق وكانت حسب التسلسل التالي:

بلاغ رقم -١-

«يمنع التجول في كافة أنحاء القطر العربي السوري اعتباراً من الساعة السادسة من صباح اليوم الأربعاء ١٩٦٦/٢/٢٣ وحتى إشعار آخر».

بلاغ رقم -٢-

«تغلق الحدود والمطارات والموانئ البحرية في القطر العربي السوري اعتباراً من لحظة إذاعة هذا البلاغ وحتى إشعار آخر».

بلاغ رقم -٣-

في صبيحة هذا اليوم تم إلقاء القبض على كل من: أمين لحافظ، ميشيل عفلق، منيف لرزاز، محمد عمران، منصور الأطرش، صلاح البيطار، شبلي العيسى.

وسيقدمون لحاكمه أمام محكمة حزبية خاصة لحاكمتهم على ما اقترفوه بحق الحزب والثورة.

القرار رقم ٤ :

قررت القيادة المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣ مايلى:

مادة أولى: وقف العمل بالدستور المؤقت وحل المجلس الوطني للثورة.

مادة ثانية: يعين اللواء حافظ أسد وزيرا للدفاع ويباشر عمله فوراً.

مادة ثالثة: يرفع العقيد أحمد سويداني إلى رتبة، لواء ويعين رئيساً للأركان العامة ويباشر عمله فوراً.

بعد ذلك أصدرت القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي بياناً خاصاً بشرح الأسباب الداعية للإنتقلاب جاء فيه:

يا جماهير شعبنا الكادحة: أيها الرفاق المناضلون في كل مكان من أرجاء وطننا العربي الكبير.

قامت ثورة الشامن من آذار لتكون ثورة حقيقية على التخلف والتجزئة وحرباً على الإستعمار والرجعية وانتصاراً لإرادة جماهير الشعب الكادحة على مستغليها وتحقيقاً لأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

وإن حزب البعث العربي الاشتراكي الذي فجر هذه الثورة وخاض معارك قاسية مع أعداء الشعب لحمايتها كان يتوقع أن يلجأ أولئك الأعداء إلى التسلل خلف الصفوف والإستعانة بمن ركبوا المد الثوري دون قناعة أو إيمان.

ومن خلال نزعات التسلط والفردية ومن خلال المترددين الجبناء والمرتبطين فكريا وتاريخياً مع مدارس الإحتراف السياسي.

لقد حاولت قوى الرجعية والتخلف أن تنفذ إلى قلب الثورة لتحرّفها عن طريقها الحتمية وتقودها إلى هاوية الحكم الفردي وأسلوب المساومة والإرتقاء. وإن استطاعت هذه القوى أن تنفذ إلى الحزب عن طريق فردية أمين الحافظ وتخاذل محمد عمران ويمينية صلاح البيطار وأنانية ميشيل عفلق.

وتمكنت من جر الحزب خلال الأشهر الأخيرة إلى حافة التمزق والضياع فإن الحزب الذي حمى ثورته من كل خصومه لم يكن غافلاً عن تأمر هؤلاء. فبعد أن حذر ونبه وأنذر متبعاً في ذلك الأساليب الحزبية والدستورية الممكنة قرر أن يخوض المعركة معهم ويسحقهم إلى الأبد ليكونوا عبرة لكل من يفكر بضرب هذا الحزب أو تخريب ثورته سواء من الداخل أو الخارج.

لقد صبر الحزب على هؤلاء شهرين يحذر وينبه. قدمت إليهم المذكرات من جميع فروع الحزب المدنية والعسكرية داخل القطر وخارجه، فأصموا آذانهم عنها. طلب منهم عقد مؤتمر قطري لمعالجة ما اقدموا عليه فرفضوه وهددوا بفصل كل من يحضر المؤتمر.

طلب منهم عقد مؤتمر قومي كأعلى سلطة في الحزب فرفضوا، طلب منهم عقد دورة إستثنائية للمجلس الوطني، فرفضوا وكان جوابهم دائماً مزيداً من الإمعان في تخريب الحزب والثورة. مزيداً من الإمعان في العبث بمؤسسات الحزب ونظمه بل ازدادوا تأمراً وتخريباً. وبدأ كل من الحافظ وعمران على تناقضهما الأكيد يغذيان الطائفية والعشائرية والإقليمية في الجيش وقيمان التكتلات والتحالفات مع خصوم الثورة وأعدائها لضرب الثورة وحزبها القائد. لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الشعب في سبيل تحقيق أغراضهم. لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الجيش لتنفيذ مآربهم في تمزيق الثورة.

وازداد عفلق والبيطار تأمراً وتخريباً على الصعيد السياسي والشعبي فاتهموا الحزب وزرعوا التفرقة في صفوفه.

ومدوا يدهم الملوثة إلى كل انتهازي رخيص، أو عدو متآمر واستعانوا بهم على الحزب وثورته.

لقد ظنوا أنهم في تحالفهم قادرون على الإجهاز على الحزب. لقد ظن عفلق والبيطار أن عسكرية الحافظ وعمران قادرة على حمايتهم. وأنهم قادرون على تغطية الحافظ وعمران حزبياً فقاموا في الحزب تخريباً وتمزيقاً.

إن من يخون البعث لا بد أن يخون شعبه. إن من يستهزئ بإرادة شعبه ويفرط بمقدرات وطنه. أن من يخشى تطبيق الديمقراطية ضمن الحزب ومواجهة مؤثراته لا يستطيع أن يحقق الديمقراطية للشعب.

لقد ظن أمين الحافظ أنه قادر عن طريق المخابرات وحفنة من الإنتهازيين المرتزقة أن يضرب الحزب ويحقق حكماً دكتاتورياً عسكرياً.

لقد ظن أمين الحافظ أنه بجهاز المخابرات قادر على تشويه سمعة الحزب تهيداً لتأسيس الشعب من امتلاك حركته الثورية وضرب الحزب ومناضليه.

لقد نسي أمين الحافظ أن الحزب الذي آمن بالقيادة الجماعية قادر على تحطيم أي فرد تسول له نفسه إقامة حكم دكتاتوري فردي. لقد نسي أمين الحافظ أن الحزب الذي فجر ثورة آذار وحطم أعداء الشعب قادر على تحطيم كل منحرف أو متسلط.

لقد نسي أمين الحافظ أن من يخون الحزب الذي رعاه سيقود نفسه إلى المصير الأسود. لقد نسي أمين الحافظ أن الحزب لن يسمح بظهور عارف جديد فيه. لقد تجاهل كل هذا فحققت عليه لعنة الحزب وجماهيره الكادحة إلى الأبد.

أما محمد عمران الذي سبق وأدانته الحزب وأبعده عن القطر عندما مد يده ليساوم على الثورة والحزب ويخرب وحدة الجيش ويفسخها فقد وجد أعداؤه إمعاناً منهم في تحدي إرادة الحزب ومناضليه لينفذوا عن طريقه وينفذ بدوره عن طريقهم مخططات أعداء الحزب والثورة أعداء الشعب. ولكن الثورة كانت له بالمرصاد ولسوف يحصد ما زرعت يداها.

يا جماهير شعبنا الكادحة: لقد عانى الحزب في مسيرته النضالية صراعاً عنيفاً مع العقلية البيطارية التي كانت تحاول باستمرار الوقوف في وجه تطوره

ومسيرته الثورية بضرب مناضليه وإبعادهم. وبث روح الإستسلام والإنتهازية. والآن وبعد حدوث الإنشقاقات التي أعاقت مسيرتها سواء على الصعيد القومي أو الداخلي.

واليوم وقد تحققت هذه الثورة وانتصر الحزب على من تأمر عليه من داخله تمسكنا بوحدة الحزب القومية والعودة إلى الشرعية التي تجاوزتها العقلية العفلية وعبثت بها.

أيها العمال - أيها الفلاحين - يا جماهير شعبنا الكادحة: إن الثورة التي قامت من أجلكم في الثامن من آذار تقوم اليوم لتضرب من أراد خيانتكم والتآمر عليكم. لتضرب من مد يده إلى الرجعية الإقطاعية والرأسمالية التي كانت تستغلكم. إن الثورة إن لم تكن أدواتها العمال والفلاحون والحرفيون وصغار الكسبة لا يمكن أن تكون ثورة عدالة وتقديم.

إن الطبقة الكادحة مدعوة لخوض معركتها ضد مستغليها مدعوة لبناء مجتمعها الاشتراكي الديمقراطي مدعوة لتجديد نفسها لخوض معركتها القومية الكبرى. واليوم وقد وضع الحزب حداً نهائياً لكل من حاول أن يعيث بثورتكم يدعوكم لحمل أعباء الثورة ومسؤولياتها ويحذر مستغليكم مصاصي الدماء من أن أي تحرك يحاول عرقلة الثورة أو إثارة الشغب سوف يضرب بلا رحمة ولا شفقة.

يا جماهير شعبنا العربي: إن حزب البعث العربي الاشتراكي إنطلاقاً من مقررات مؤتمرات الحزب القومية والقطرية يعلن أن الثورة لن تكون إلا مع الطبقات الكادحة المحرومة ضد مستغليها. مع القوى الوجدوية ضد القوى الرجعية الانفصالية. مع القوى الثورية الاشتراكية ضد القوى الصهيونية الإستعمارية. وإن الحزب والثورة سيقفان بحزم ومهما تكن التضحيات ضد جميع الأحلاف التي تحاول تطويق الأنظمة التقدمية والحركات الثورية في الوطن العربي. إن حزب البعث العربي الاشتراكي إذ يطرح اللقاء الثوري بين جميع الحركات والمنظمات الثورية في الوطن العربي كحل لا بد منه لإنقاذ الأمة العربية من قوى الإستعمار والصهيونية وتحرير الأجزاء المغتصبة ومواجهة تحديات التخلف والتجزئة وبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد يطرحه بوعي وإيمان ويعمل له بكل ما يملك من طاقات ومبادأة وصبر. إن معركة قومية كبرى لا بد من خوضها لتحرير وتوحيد أمتنا العربية. وإن الانفصال العقائدي وانغلاق الحركات الثورية على نفسها وتخوفها من اللقاء وصب طاقاتها في المعركة سيكون سبباً رئيسياً في تفسيحها والقضاء عليها الواحدة تلو الأخرى. إن اللقاء القوى والمنظمات الثورية في الوطن العربي حول استراتيجية عربية توحد المعركة القومية وتحدد أسلوبها. تجعل الوحدة أمراً حتمياً بين الأقطار التي يتحقق النصر فيها.

إن القوى اليسارية في الوطن العربي مدعوة لتوحيد جبهتها وخوض معركة حاسمة ضد القوى الرجعية التي يساندها الإستعمار العالمي.

يا جماهير شعبنا العربي: إن حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان دائما ضد حكم الفرد بجميع صوره وأشكاله وضد أي تسلط عسكري مهما كان نوعه ولبوسه يعتبر أن الجيوش في البلدان المختلفة أما أن تكون جيوشاً محترفة تستخدمها الإحتكارات الأجنبية والمحلية لسحق تطلعات الجماهير وإما أن تحولها الحركات الثورية إلى جيوش شعبية ملتصقة بمصالح الجماهير. وإن تجربة الجيش العقائدي هي الحل الثوري لتحويل الجيش إلى طليعة مناضلة في سبيل تحقيق أهداف الأمة العربية وجماهيرها دون أن يكون ذلك سببا في انصرافه عن عسكريته وانضباطه والسبيل إلى ذلك لا يكون إلا بربط الجيش بالحزب ربطاً عضوياً مصيرياً يثبت من خلاله مفهوم ثوري جديد للإنضباط يقوم على أساس، الإيمان بالقيم لا الخوف من القتل.

أيها الاخوة أيها الرفاق: إن الثورة ليست أمراً طارئاً بحياتنا إنها مصيرنا وسبيلنا الوحيد لتحقيق أهداف أمتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية، إنها تتطلب من حزب الطليعة سلوكاً مثالياً وإيماناً ثورياً يبلغ حد التصوف لترى الجماهير من خلال هذا السلوك طيف المستقبل الرائع فتتخلى بذلك عن الكثير من مطالبها اليومية في سبيل القضية المصرية الكبرى قضية تحرير وبناء الوطن العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد قضية انتصار الكادحين العرب مرة واحدة وإلى الأبد على جميع مستغليهم ومظاهر الإستعمار القديم والحديث وعلى ركيخته الأساسية إسرائيل.

إن الثورة ليست مواقف بطولية وفردية عابرة وإنما هي توتر مستمر في النفس وإيمان واع صبور بقضية الشعب والتزام قاس بين السلوك والمبدأ ورفض طوعي من قبل المناضلين لجميع معطيات الحياة اليومية ومبادئها والتي تجوز للأناس العاديين والمغامرين ولكنها محرمة على أصحاب الرسالة. وإن الحزب بعد أن وضع حداً نهائياً لمن كان يحمي الإنتهازيين والوصوليين ولمن كان يحمي المنتفعين والمرتشين فإنه يعلن عزمه الأكيد على محاسبة كل من حاول الإساءة للشعب وكرامة المواطنين ومحاسبة كل من أساء للتحويل الإشتراكي أو أثرى على حساب الثورة.

يا جماهير شعبنا الكادحة أيها الرفاق: إن القيادة القطرية بعد أن تسلمت قيادة الثورة تعلن مايلي:

أولاً - التزامها التام بمقررات الحزب القومية والقطرية والمنهاج المرحلي والبيان الوزاري للحكومة السابقة.

ثانياً - محاسبة كل الذين أساءوا للثورة والشعب.

ثالثاً - إحالة المعتقلين إلى محكمة حزبية عليا خاصة.

رابعاً - المبادرة الفورية إلى معالجة الوضع الإقتصادي الذي أصابه الإهمال نتيجة التناقضات التي كانت قائمة في قيادة الثورة، وذلك بترسيخ وتطوير الخطوات الإشتراكية على أسس علمية مدروسة.

خامسا - إعتبار نفسها قيادة مؤقتة حتى انعقاد أول مؤتمر قطري يحدد موعد انعقاده مع أمناء فروع الحزب المدنية والعسكرية.

سادسا - دعوة ممثلي منظمات الحزب في الوطن العربي لعقد مؤتمر قومي يحدد مواعده من قبل لجنة تحضيرية منبثقة عن هذه المنظمات ولرسالتنا الخلود.

مؤامرة ٨ أيلول ١٩٦٦

في التاسع من أيلول عام ١٩٦٦ كشفت القيادة القطرية لحزب البعث النقباب عن مؤامرة إنقلابية جديدة أعد لها سليم حاطوم وقد جاء في البيان الذي أصدرته في ٩ ايلول ١٩٦٦ مايلي:

يا جماهير شعبنا الكادحة:

لقد كشفت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في بيانها منذ أيام أبعاد المؤامرة الرجعية اليمينية التي قام بها الخاقدون من الاستعماريين والرجعيين والمنحرفين عن الطريق الثوري لعرقلة المسيرة الجبارة التي خاضها حزبنا وطبقات شعبنا الكادحة في مختلف المجالات الاشتراكية والقومية والعالمية، وللغدر بمكاسب العمال والفلاحين.

والتزمت القيادة باسم الجماهير ومصالحها المقدسة أن تتابع خيوط التآمر المتشعبة وتكشفها وأن تضرب بيد الشعب الجبارة على الرؤوس

المديرة للجريمة. مما جعل العناصر المتآمرة تشعر بأن مصيرها قد تقرر وأن أمرها قد افتضح فلجأت إلى محاولة إجرامية يائسة لم تكن سوى الحلقة الأخيرة من المؤامرة السابقة الأساسية الفاشلة.

فتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ قام نفر من المغامرين على رأسهم سليم حاطوم بتدبير مكيده لبعض الرفاق العسكريين وقد ساعده في حبك المؤامرة والتحريض عليها نفر من الذين خانوا النضال النقابي والطبقي مثل هلال رسلان صاحب المآسي المعروفة في حلب وخالد الحكيم ذلك المنبوذ من الأوساط العمالية ونيل شويري الإنتهازي المخزف والمتلاعب بأموال التأمينات الإجتماعية. ومضى المغامرون في تحقيق خديعتهم بشقين:

الأول: إنهم استغلوا تلبية بعض الضباط لدعوة غداء في بيت زميل لهم ليغدروا بهم ويلقوا القبض عليهم وهم عزل من السلاح.

والثاني: إن المغامرين توجهوا إلى قاعة اجتماع حزبي وخرقوا حرمة وتناولوا على المجتمعين وفرقوا الاجتماع وكانت العملية في نظرهم نقطة انطلاق للتمركز والعصيان في السويداء تنفيذاً لجزء من المخطط الرجعي الإستعماري الذي تحركه وتحرض عليه وتموله الفئات الحاكمة العملية في كل أنحاء الوطن العربي ولا سيما في الأردن غير أنهم لم يحسبوا حساباً للإستجابة الثورية السريعة والحاسمة لمناضلي الحزب المدنيين والعسكريين ولقوى وكتائب العمال والفلاحين وسائر عناصر

الشعب التقدمية التي استند إليها جيشنا العقائدي ليحبط مؤامراتهم الفادرة الدنيئة فوراً وبدون شهر السلاح وبالاعتماد على روح الانضباط العالية التي يتمتع بها أفراد الجيش وضباط صفه وقادته.

وهكذا لم تلق تلك المغامرة المعزولة الجريمة إلا رداً ثورياً جارفاً واستكاراً شديداً وإدانة كاملة من جميع القوى الشريفة المناضلة وقد رافق ذلك استجابة خاطفة لقواتنا الباسلة التي خنقت المؤامرة في مهدها مما أدى إلى انهيار أعصاب المغامرين المتآمرين فألقى القبض على أكثرهم وفر بعض منهم باتجاه الأردن الوكر الرئيسي للتآمر الرجعي.

أيها الشعب العربي:

لم تكن تلك المحاولة المبتورة مفاجأة للثورة لأنها تدرك مع أبناء الطبقة الكادحة من شعبنا الإرتباطات القائمة بين الإستعمار وعملائه ومدى الحقد الإستعماري الرجعي على الثورة العربية الاشتراكية في القطر العربي السوري نتيجة للمكاسب الاشتراكية التي حققتها جماهيرنا وبسبب المواقف التحررية الحازمة سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد العربي والعالمي وبسبب الخط الوحودي التقدمي الذي رسخته ثورة آذار والقوى العربية التقدمية في الوطن العربي.

إن الإستعمار الذي فشل في استخدام أدواته إسرائيل لتهديد الجمهورية العربية السورية قد ركز على العناصر المغامرة والانتهازية

لاستخدامها كواجهة تقديمية كاذبة في محاولة يائسة للغدر بالثورة وقد خيل إليه أنه وجد ضالته المنشودة في أولئك الذين سقطوا على طريق الحزب بعد أن حاولوا امتهان كرامة الشعب والإساءة لجميع القيم الإنسانية بتصرفاتها الفردية ولكن الإستعمار لم يفتن إلى أنهم لم يسقطوا إلا بعد أن كشفتهم القواعد الحزبية للشعب وأصبحوا عاجزين عن تضليله. إن الزمرة الإنتهازية شعرت بخطر الخط الثوري الأخلاقي على ما خيل إليها أنه مكاسب فردية لها فأوقعها ذلك في حماة الإنحراف والمغامرة والتآمر ووصلت إلى أن جعلت من نفسها أداة منفذة للمؤامرة الأخيرة التي كشفتها القيادة قبل أيام، أداة مستترة وراء الطرح الكاذب للشعارات ومنفذة في الوقت نفسه للمخطط اليميني التقليدي في المنطقة، ذلك المخطط الذي يتآمر على قضايا العرب وفلسطين ويعمل على استرجاع النفوذ الإمبريالي كما هو واضح من خلال التحركات والحشود والمنطق الإعلامي لإسرائيل والرجعية الأردنية.

يا جماهيرنا الكادحة:

إن المناضلين الحزبيين المدنيين والعسكريين الأمناء على أهداف الحزب وأخلاقية النضال والملتزمين بمصالح الكادحين قد أصبحوا اليوم بتلاحمهم العضوي مع العمال والفلاحين والتقدميين الحقيقيين قاعدة

صلبة جبارة للثورة وتياراً كاسحاً لا يمكن أن تقف في وجهه أية قوة غادرة.

لقد استؤصلت تلك الجيوب من جسم الثورة وقضي على أطماع تلك الزمرة الإنتهازية المغامرة وبرهنت جماهير الحزب والثورة مرة أخرى على قدرتها على ضرب التآمر وتجاوز جميع الصعاب والأزمات بالتخطيط الثوري الدقيق وبالاعتماد الكامل على قوى الشعب الكادحة إن المؤامرات لن تزيد الثورة إلا قوة وعمقاً ووضوحاً ووعياً لذاتها ولصالح الجماهير، ليس ما برهنت عليه من قدرة في القضاة على جميع المؤامرات سوى دليل على مدى ارتباطها بالكادحين وصدق تعبيرها عن أهداف الشعب.

أيها الشعب العربي:

إن كل شيء الآن في حالته الطبيعية حيث يسود الأمن والاستقرار والنظام وسلطة الدولة والحكم الثوري وسوف يقدم المغامرون إلى المحاکمة وينالون العقاب الرادع ليكونوا عبرة لغيرهم ونهاية لعقلية المغامرة والإنتهاز.

والنصر والخلود لجماهير شعبنا المناضلة.

مؤتمرات القمة العربية

وهي اجتماعات سياسية على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية. تعقد لمعالجة مسائل ذات أهمية وطبيعة مشتركة في إطار الجامعة العربية وتحت إشرافها التنظيمي. وكان مؤتمر بيروت في ١٢ تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٩٥٦ لبحث آثار العدوان الثلاثي على مصر أول هذه الاجتماعات. أما المؤتمرات الأخرى فهي أما مؤتمرات محددة. أو على مستوى رؤساء الوزارات. ولكن الإتجاه السائد هو إطلاق تعبير مؤتمرات القمة على الاجتماعات التي جرت في إطار الجامعة العربية والتي بدأت في الستينات.

قمة القاهرة الأولى:

كان الكيان الصهيوني بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية قد قطعاً شوطاً كبيراً في الإعداد لمشروع استغلال مياه نهر الأردن وروافده. ويقضي هذا المشروع بإيجاد نوع من التعاون في تنفيذ المشروع بين الكيان الصهيوني، وبين الدول العربية الثلاث لبنان وسوريا والأردن.

وعرف هذا المشروع، باسم مشروع جونستون، نسبة إلى أريك جونستون، الذي حمله إلى المنطقة في تشرين الأول - أكتوبر عام ١٩٥٣.

وكانت أولى العقبات التي واجهها المشروع، رفض الدول العربية قبول مشاركة العدو في الإنتفاع من مياه النهر، سواء بصورة مبدئية، أو بصورة نهائية.

وأخذت الدول العربية الثلاث، تدرس المشاريع لتحويل روافد نهر الأردن، التي تنبع من أراضيها للإستفادة من مياهها في مشاريع الري داخل البلاد، والخلولة دون العدو وإمكانية الإستفادة من تلك المياه في مشاريعه. ويذكر أن صعوبات عديدة وقفت في وجه مشاريع تحويل مياه نهر الأردن منها ما هو مادي، ومنها ما قاله السيد فيليب تقلا وزير خارجية لبنان آنذاك في عام (١٩٦٤) (وهي عقبة حماية العمل عند حصوله).

وقامت لجان عربية بإعداد مشروع لوقف تدفق مياه رافدي بانياس واليرموك السوريين في الأردن، عبر الأراضي الإسرائيلية، فيما كان العمل جارياً في مشروع تحويل نهر اليرموك بالإشتراك بين الأردن وسوريا.

أما الصهاينة، فكانوا من جانبيهم مصممين على تحويل روافد نهر الأردن، وحاولوا امتصاص التوجه العربي عندما صرح ناطق بلسان مجلس الوزراء الإسرائيلي، بأن غولدمائير وزيرة الخارجية ستقوم بحملة دعائية، تستهدف طمأنة العرب، وإبعاد مخاوفهم بصدد مستقبل مياه نهر الأردن.

في هذه الأجواء المتوترة، دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر قمة عربي شامل في القاهرة، لتدارس التهديد الصهيوني، وانهقدت القمة العربية

الشاملة في العاصمة المصرية، في الفترة من (١٣) إلى (١٧) كانون الثاني - يناير ١٩٦٤ بعد أن وجه الرئيس عبد الناصر الدعوة إلى الزعماء العرب في خطاب له في مدينة بورسعيد أثناء الإحتفال بعيد الجلاء هناك.

وشاركت في المؤتمر (١٣) دولة عربية، والتأم شمل الملوك والرؤساء والأمراء العرب، في أول مؤتمر قمة شامل حسب التقويم الدارج حالياً.

وتنفيذاً لقرارات قمة القاهرة، عقد ممثلو الشعب الفلسطيني أول مؤتمر لهم في مدينة القدس في ٢٨ أيار - مايو ١٩٦٤. أي بعد أربعة أشهر من انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول. وأعلنت قمة القاهرة قيام منظمة التحرير الفلسطينية، التي ستكون مسؤولة عن نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير وطنه المحتل، وبالتعاون مع الدول والشعوب العربية، وتم إقرار الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجيش التحرير الفلسطيني.

وفي هذا المؤتمر، تمت تسوية الخلافات العربية، وأعيدت العلاقات التي كانت مقطوعة بين ثمانية دول عربية، واقترح الرئيس جمال عبد الناصر، أن تدفع الدول العربية نفقات الدعم العسكري لسوريا ولبنان والأردن.

هذا وكان المؤتمر قد أصدر بياناً ختامياً عن جدول أعماله على النحو التالي:

مقررات مؤتمر القمة العربية الأول

إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، في دورته الأولى المنعقدة بمقر الجامعة في القاهرة منذ الثالث عشر حتى السابع من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٤، بناء على اقتراح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

وقد تدارس التهديدات، وأعمال العدوان المتصلة التي مارستها إسرائيل منذ إخراجها الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، وقيامها قوة إحتلال إستعمارية لإراضية، تمارس التمييز العنصري ضد الأقلية العربية، وتتخذ سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لها، وتصر على التكرار لقرارات الأمم المتحدة المؤكدة لحق هذا الشعب الطبيعي في العودة إلى وطنه، وتستعين بالإدانات المتكررة التي سجلتها عليها أجهزة المنظمة العالمية.

وبعد أن بحث ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن، والإضرار البالغ بحقوق المتفعين بهذه المياه، استهدافا منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان، وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها وسلام العالم.

وقياما بواجب الدفاع المشروع.

وإيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره والتحرر من الإستعمار الصهيوني لوطنه، وبأن التضامن العربي هو السبيل إلى درء المطامع الإستعمارية وتحقيق المصالح العربية المشتركة، ورفع مستوى العيش للسواد الأعظم وتنفيذ برامج الإنشاء والإعمار.

وقد اتخذت القرارات العملية اللازمة لتفادي الخطر الصهيوني الماثل، سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره.

كما أسفرت إجتماعاته عن إجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتصفية الجحور العربي من جميع الشوائب وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام، وتوثيق العلاقات بين الدول العربية الشقيقة، ضماناً للتعاون البناء الجماعي، ودرءاً للمطامع التوسعية العدوانية التي تتهدد العرب جمعياً على السواء. ورأى أن عقد مزيد من هذه الإجتماعات على أعلى المستويات أمر تقضيه المصلحة العربية العليا. وقد قرر أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة في السنة على الأقل، على أن يكون الإجتماع المقبل في الإسكندرية في أغسطس (آب) ١٩٦٤. ويعلن الملوك والرؤساء العرب أن الأمة العربية تهيب بدول العالم وشعوبها التي تقدر حقوق الأفراد في أوطانها، والشعوب في الإنتفاع بمواردها وتقرير مصائرها، أن تكون خير عون لها في دفع العدوان الإسرائيلي الجديد.

وهم يؤكدون أن العرب في موقفهم الدفاعي العادل، سينظمون علاقاتهم السياسية والإقتصادية بالدول، على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي. ويأملون أن الدول الإفريقية والآسيوية التي آمنت بمبادئ باندونج وارتبطت بميثاق أديس أبابا، وضحت بالكثير في محاربة الإستعمار، وكافحت التمييز العنصري، وتعرضت ولا تزال للأخطار والمطامع الإستعمارية الصهيونية وخاصة في إفريقية — هذه الدول جميعاً ستقدم صادق التأييد والعون للعرب في نضالهم العادل.

كما يأملون تأييد جميع الدول الحرة المؤمنة بالسلام القائم على العدل.

كذلك يؤمنون بعدالة الكفاح العربي وواجب تأييده ضد الإستعمار في الجنوب اليمني المحتل وعمان، وبعادلة الكفاح الوطني في أنجولا وجنوب إفريقية وكل مكان بالعالم فقضايا الحرية والعدل وحدة لا تتجزأ.

ويؤكدون الإيمان بحل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وبالتعايش السلمي بين الدول.

وبوحي من هذا الإيمان ترحب الدول العربية باتفاقية موسكو للحظر الجزئي للتجارب النووية، ومبادرتها إلى التوقيع عليها، وتأييدها السعي

الحيث للوصول إلى نزع السلاح نوعاً شاملاً كاملاً بالطرق التي تحفظ السلام الدولي.

كذلك استوحت الدول العربية من وفاتها للسلام المبني على الحق والعدل، وتصميمها على المساهمة في تقدم اقتصاد العالم والقضاء على التخلف الإقتصادي والاجتماعي، أن قامت بدور رئيسي في مؤتمر التنمية الإقتصادية الذي عقد بالقاهرة في ربيع سنة ١٩٦٣، زيادة على أنها مقبلة بنفس الروح والعزم على مؤتمر التنمية والتجارة العالمي الذي سينعقد في هذا العام.

ويرحب الملوك والرؤساء العرب بميثاق الوحدة الإفريقية، ويرون فيه أملاً جديداً للسلام والحرية - والمساواة في إفريقيا والعالم.

ويؤكدون تصميمهم على تدعيم التعاون الآسيوي الإفريقي، الذي بدأ خاصة منذ مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥.

ويعبر الملوك والرؤساء العرب في كل هذا عن وفائهم لواجبهم نحو أمتهم العربية ونحو كرامة الأسرة البشرية وخدمة السلام والرفاهية في العالم.

قمة الإسكندرية

بعد ثمانية أشهر فقط من انعقاد قمة القاهرة عقد ثاني مؤتمر قمة عربي في مدينة الإسكندرية في الفترة ما بين ٥-١١ أيلول - سبتمبر ١٩٦٤ وذلك تنفيذاً للمادة السابعة من قرارات القمة الأولى التي نصت على «اجتماع مجلس الملوك ورؤساء جامعة الدول العربية مرة كل سنة على أن يكون الاجتماع القادم في شهر آب - أغسطس من عام ١٩٦٤ في الإسكندرية».

وثمة أمر آخر عجل في انعقاد القمة تمثل في تصميم الكيان الصهيوني على تحويل مجرى نهر الأردن بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ثاني مؤتمر يعقد لنفس السبب على مستوى الرؤساء والملوك الذين حضروا جميعاً لتدارس الوضع الجديد.

ونلاحظ مدى استعداد القادة العرب آنذاك للعمل العربي المشترك إذ شهد عام واحد فقط مؤتمري قمة وهو ما لم يحدث في تاريخ العرب الحديث.

وقد صدر عن المؤتمر المذكور البيان التالي:

بيان مؤتمر القمة العربي الثاني

إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، في دور اجتماعه الثاني بقصر المنتزه بالإسكندرية، منذ الثامن والعشرين من ربيع الثاني حتى الخامس من جمادى الأولى ١٣٨٤ هجرية، الموافق الخامس حتى الحادي عشر من سبتمبر أيلول ١٩٦٤ ميلادية. حيث التقى الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والسيد الباهي الأدغم نائباً عن فخامة رئيس الجمهورية التونسية، والرئيس أحمد بنبلا رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والرئيس إبراهيم عبود رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لجمهورية السودان والرئيس المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية، والأمير فيصل آل سعود نائب ملك المملكة العربية السعودية، والرئيس الفريق محمد أمين الحافظ رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة للجمهورية العربية السورية، والرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، والرئيس المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية، والأمير الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت، والرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب، والملك إدريس الأول ملك المملكة الليبية، والأمير عبد الله نائباً عن جلالة ملك المملكة المغربية، والسيد أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد تدارس المجلس تقرير الأمين العام، عن المبادئ والقرارات التي صدرت في الدورة الأولى، وسير تنفيذها ووسائل دعمها. وأعرب عن ارتياحه بوحدة كلمة العرب، والسير في تنفيذ المقررات السابقة، وبداية المشاركة في الأعمال البناءة الجماعية التي من شأنها كفالة تقدمهم، ونصرة قضايا الحرية التي يناضلون في سبيلها.

وحقق المجلس في هذه الدورة، إنجازات جديدة في دعم التضامن والعمل العربي المشترك، وأصدر قرارات تكمل قرارات الدورة السابقة وتزيدها قوة وفعالية.

وأجمع المجلس على تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الإستعمار الصهيوني وعلى الإلتزام بخطة للعمل العربي المشترك. سواء في المرحلة الحالية التي وضعت مخططاتها أو في المرحلة التالية التي تقرر الإعداد لها.

وأكد المجلس وجوب استخدام جميع إمكانيات العرب وحسب طاقتهم ومقدراتهم بمواجهة الإستعمار والصهيونية وإصرار إسرائيل على المضي في سياستها العدوانية والتكرار لحقوق عرب فلسطين في وطنهم

واتخذ المجلس القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية، وخاصة في الميدانين العسكري والفني. ومن بينها بداية العمل الفوري في المشروعات العربية باستغلال مياه نهر الأردن وروافده.

ورحب المجلس بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني،
وطليعة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين واعتمد قرار المنظمة إنشاء
جيش التحرير الفلسطيني. وعين التزام الدول الأعضاء لمعاونتها في ممارسة
مهامها.

وعني المجلس بالبحوث السياسية والإقتصادية الخاصة بعلاقات الدول العربية
بالدول الأجنبية، ونتائج رحلات وزراء الخارجية العرب. وأعرب عن التقدير
لمواقف الدول التي أبدت تأييدها للقضايا العربية وخاصة قضية فلسطين. وقرر
متابعة الاتصالات واستكمال الدراسات تمهيداً لتنفيذ المبدأ المقرر في الدورة
الأولى والمتضمن تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الأجنبية على أساس
مواقفها من قضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى .

وأكد المجلس الإرادة العربية في مواجهة القوى المناوئة للعرب. وفي مقدمتها
بريطانيا لاستعمارها لبعض المناطق العربية واستقلال ثرواتها وإعمال الإبادة
التي تمارسها في الجنوب المحتل متحدية ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، وحق
الشعوب في تقرير مصيرها وقرارات الجمعية العامة ولجنة تصفية الإستعمار.

وقرر المجلس مكافحة الإستعمار البريطاني في شبه جزيرة العرب. وتقديم
المساعدات لحركة التحرير في الجنوب المحتل وعمان.

كما عني المجلس بدعم العلاقات العربية الأخوية بإمارات الخليج العربي
كفالة للحرية العربية التي لا تتجزأ وتحقيقاً للمصالح المشتركة.

وبحث المجلس وسائل دعم العمل العربي الموحد في نطاق الجامعة سياسياً ودفاعياً واقتصادياً واجتماعياً وتكريس الجهود المشتركة لبناء التقدم العربي.

ووجه المجلس عناية خاصة إلى دعم التعاون الإقتصادي العربي وتنفيذ الإتفاقات الخاصة به بوصفه الأساس الأول للقوة والتقدم العربيين والمقدرة على مواجهة التحديات الأجنبية فضلاً عن أنه الهدف الأول للتجمعات الدولية المعاصرة.

وأكد ضرورة مضاعفة التعاون وزيادة الإسناد الإقتصادي لدول المغرب العربي، وقرر المجلس تأليف مجلس عربي مشترك للبحوث الذرية للأغراض السلمية في نطاق الجامعة وإنشاء محكمة العدل العربية. وأن يكون إجتماع مجلس الملوك والرؤساء العرب دورياً في شهر سبتمبر أيلول من كل عام.

كما قرر أن تستمر لجنة المتابعة في عملها بحيث تجتمع مرة كل شهر على المستويات الموجودة، على أن تجتمع كل أربعة أشهر على مستوى رؤساء الوزارات أو نواب الرؤساء في إحدى البلاد العربية وأن يكون هذا الإجتماع بمستوى رؤساء الوزارات أو نواب الرؤساء هيئة تنفيذية لمجلس الملوك والرؤساء بيت في الأمور العاجلة تمشياً مع قرارات الملوك والرؤساء العرب ويتولى مباشرة تنفيذ الخطط المقررة ورفعها.

كما يقوم بإعداد المقترحات التي تعرض على مؤتمر الملوك والرؤساء وله أن يطلب اجتماعاً استثنائياً للملوك والرؤساء إذا كانت هناك حالة عاجلة أو أي أحداث تستدعي اجتماعاً سريعاً.

ورحب بانضمام باقي الأعضاء إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك واستكمال المعاهدة أساس فعاليتها في الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج العربي.

وأكد الملوك والرؤساء العرب أن أي اعتداء على أي دولة عربية يعتبر اعتداء على الدول العربية كلها تلتزم جميعاً برده فوزاً.

والجلس في إيمانه بالتضامن الإفريقي الآسيوي يؤيد ما أسفر عنه مؤتمر القمة الإفريقي الثاني بالقاهرة في شهر يوليو الماضي، ويستبشر بنمو الوحدة الإفريقية، وبما كشفت عنه الأحداث من أن الإستعمار الجديد يتخذ من إسرائيل أداة لتحقيق مطامعه في الدول النامية محاربة لآمال هذه الدول في التقدم والقوة والوحدة وطمعاً في استمرار الإستغلات غير المشروعة.

وهو يؤكد أن قضايا الشعوب العادلة وحقوقها في الحرية وتقرير المصير والتخلص من الإستعمار والفرقة العنصرية كل لا يقبل التجزئة وأن التعاون العربي الإفريقي قاعدة للسياسة العربية بحكم التاريخ والموقع والمصالح والأهداف المشتركة.

ولهذا يؤيد المجلس كفاح شعوب أنجولا وموزمبيق وروديسيا الجنوبية وغينيا المسماة البرتغالية وجنوب إفريقيا للحرية كما يستنكر محاولات التدخل الأجنبي في الكونجو.

وإيماناً من الدول العربية بأن التعاون الدولي والسلام العالمي من القواعد الأساسية لرخاء العالم وسعادة البشرية يبدي المجلس أسفه لما نجم في الفترة

الأخيرة من التظاهر الإستعماري بالقوة والمناذاة باستخدامها في حل المنازعات الدولية خروجا على ما ساد الأعوام الأخيرة من اتجاه عالمي نحو تأكيد سياسة التعايش السلمي وتخفيف حدة التوتر الدولي.

وأكد المجلس ضرورة تصفية القواعد الإستعمارية التي تهدد أمن المنطقة العربية وسلامتها وخاصة في قبرص وعدن.

ويناشد المجلس الدول الكبرى أن تستلهم في سياستها وتصرفاتها إرادة الشعوب ومبادئ السلام القائم على العدل وحق الأمم في الإستقلال وتقرير المصير.

ويعلق المجلس أهمية على أعمال مؤتمر التجارة والتنمية الدولية راجياً أن يطرده التعاون الدولي في الميدان الإقتصادي لخير البشرية جمعاء.

وأن الملوك والرؤساء العرب، وقد تعاهدوا على العمل العربي الجماعي خدمة لقضايا الحرية والتقدم في الوطن العربي الكبير بالسلام والتعاون العالمين، ليهيئون في هذه المرحلة الحاسمة بكل مواطن عربي أن يؤدي واجبه. ويرجون الله أن يسدد خطأ أمتهم في نضالهم العادل المشروع وأن تعلق في العالم كلمة الحق والعدل والسلام.

وتلبية لدعوة جلالة الملك الحسن الثاني قرر المجلس عقد دورته المقبلة في شهر سبتمبر أيلول لعام ١٩٦٥ بالمملكة المغربية.

قمة الدار البيضاء

بعد ذلك انعقد مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء بالمغرب وحضره جميع ملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء في الجامعة باستثناء تونس.

وافتح جلسة المؤتمر الرئيس جمال عبد الناصر باعتبار أن رئاسة الدورة الحالية لمجلس الجامعة العربية هي للجمهورية العربية المتحدة، وقدم السيد عبد الحق حسونة أمين عام الجامعة الذي ألقى بدوره كلمة قصيرة أكد فيها أهمية المؤتمر وأشار إلى اتفاق جدة باعتباره بادرة جيدة، ولفت النظر إلى أن الاعتداءات المتزايدة على وحدة العمل العربي تقتضي استجابة عاجلة من الزعماء العرب ودعا إلى تنقية الجو العربي.

جيش التحرير الفلسطيني

شهد العمل الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٤ أوسع تحرك على نطاق العمل الجماعي العربي الرسمي منذ حرب ١٩٤٨. ففي ١٣/١/١٩٦٤ عقد أول مؤتمر قمة عربي - أثر خطاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر - لبحث الموقف الذي ينبغي أن تواجه به المؤامرة الإسرائيلية لتحويل مجرى مياه نهر الأردن.

وقد صدر عن هذا المؤتمر قراراً يقضي بتحويل السيد أحمد الشقيري، ممثل فلسطين في الجامعة العربية آنذاك، صلاحية الإتصال بالدول العربية وشعب فلسطين أينما وجد لبحث الطريقة المثلى لتنظيم هذا الشعب تمهيداً لإتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك.

وفي ١٩٦٤/٢/٢٠ بدأ الشقيري جولته العربية بزيارة عمان ثم دمشق وبغداد والكويت وبيروت، وفي ١٩٦٤/٥/٢٨ عقد في القدس مؤتمر فلسطيني وختم أعماله في ١٩٦٤/٦/٢ بإصدار عدة قرارات على الأصعدة العسكرية والإعلامية والتنظيمية. وكان من أهم القرارات المتعلقة بالناحية العسكرية:

المباشرة فوراً بفتح معسكرات لتدريب جميع القادرين على حمل السلاح من الشعب الفلسطيني رجالاً ونساء، وبصورة إلزامية ودائمة، تهيء إعداد كل فرد منهم ليكون على مستوى معركة التحرير. وتشكيل كتائب فلسطينية عسكرية نظامية وكتائب فدائية قادرة وفعالة.

وإنشاء جهاز عسكري متخصص في القيادة العربية الموحدة يساهم فيه الفلسطينيون لتنظيم الإفادة من طاقات الشعب الفلسطيني في الميدان العسكري على النطاق الواسع.

وقد تم بالفعل إنشاء أول معسكر للتدريب العسكري في شهر أيار سنة ١٩٦٤ في قطاع غزة، ثم أعلنت الجزائر عن افتتاح معسكر تدريب أبناء فلسطين. وقد اشتركت وحدات رمزية باسم جيش فلسطين لأول مرة في

العرض العسكري بمناسبة احتفالات عيد الثورة ٢٣ تموز (يوليو) سنة ١٩٦٤ في الجمهورية العربية المتحدة. وفي ١٩٦٤/٩/٥ عقد مؤتمر القمة العربي الثاني واتخذت فيه قرارات الموافقة على إنشاء منظمة التحرير، وقيام جيش فلسطيني تابع لها، ورصد ميزانية خاصة بهذا الجيش. وفي جلسة المؤتمر الختامية أعلنت ليبيا تبرعها بنصف مليون جنيه لميزانية هذا الجيش.

وبتاريخ ١٩٦٤/٩/١٥ أعلن الشقيري بدء العمل بإنشاء «جيش التحرير الفلسطيني» وتعيين المقدم وجيه المدني أول قائد لهذا الجيش ومنح فيما بعد رتبة لواء لتيسير مسؤولياته الإدارية والعسكرية كقائد لهذا الجيش. وقيل إنتهاء عام ١٩٦٤ كانت الخطط الكاملة لإنشاء جيش التحرير قد وضعت بالإشتراك مع القيادة العربية الموحدة، وأعلن أنه ليس تابعا لأية حكومة عربية. وقد مر جيش التحرير الفلسطيني بعد إنشائه بمراحل عدة:

المرحلة الأولى (١٩٦٥-١٩٦٦): أهم ما فيها تشكيل فرق خاصة بالجيش هي قوات حطين في سورية، وقوات القادسية في العراق، وقوات عين جالوت في مصر، وفتح باب التطوع أمام الفلسطينيين أينما كانوا للانضمام إليه. وقد بدأ ذلك في غزة ثم في العراق وسورية والأردن ولبنان والكويت.

وفي ١٩٦٥/٥/٣١ عقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في القاهرة وكان من أهم القرارات العسكرية التي صدرت عنه: الإسراع في تحصين القرى والخطوط الأمامية، وإنشاء إدارة للتعبئة العامة في المنظمة، وتسهيل مهمة قيادة جيش التحرير في اختيار وانتقال الضباط والعناصر العسكرية الأخرى في وحدات

الجيش المختلفة وفقاً للحاجات العسكرية للجيش. وتمكين القيادة من تدريب الفلسطينيين في أراضي تلك الدول. وقد تم على أثر المؤتمر تعيين السيد علي الحيارى مديراً عاماً للدائرة العسكرية للمنظمة في القدس.

المرحلة الثانية (عام ١٩٦٦): وقد بدأت تظهر في هذه المرحلة أزمة حقيقية بالنسبة للعمل العربي الجماعي الموحد، الذي بدأت معه ولادة منظمة التحرير الفلسطينية وجيشها، من حيث ازدياد الشكوك العربية بقدرة مؤسسات مؤتمر القمة على تلبية مهمات المرحلة التي كانت تحتازها الأمة العربية آنذاك وكان من الطبيعي أن تتأثر المنظمة بهذه الأزمة، الأمر الذي زاد الصعوبات التي واجهت تنفيذ مخططاتها ونقلها إلى حيز الممارسة العملية، ومن ضمنها السير قدماً في دعم جيش التحرير. وفي هذا العام عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثالثة في غزة في ٢٠/٥/١٩٦٦، وكان من أبرز قراراته العسكرية مناقشة الدول العربية الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه قيادة جيش التحرير واعتبار مخصصات الجيش التزامات على الدول العربية وليست وفورات من القيادة العربية الموحدة، وتحويل جميع إيرادات الصندوق القومي لحساب الجيش، ووضع الدائرة العسكرية تحت إشراف قيادته. وعلى أثر المؤتمر قام الأردن بقطع علاقته مع المنظمة. وبالرغم من سوء الأحوال المالية للمنظمة والجيش، وسوء علاقاتهما ببعض الدول العربية فقد تمت إنجازات إيجابية تلخص في تحسين مستوى الجيش تدريباً وتسليحاً، وتخريج دفعة من الضباط الفلسطينيين من الكلية الحربية العراقية بعد أن مكثوا في دوراتهم مدة ثلاث سنوات، وقيام المنظمة بتخصيص ٨٥٪ من ميزانيتها للجيش، وتحديد مدة الخدمة الإجبارية

للفلسطينيين في جيش التحرير بسنتين بدلاً من ثلاث سنوات، وإرسال دورات لتلقي التدريب في الصين الشعبية، وتطوير علاقاتها مع دول الكتلة الشرقية (الصين، روسيا، وفيتنام) وكان ذلك دافعاً إلى ظهور أول رد فعل أمريكي على لسان الناطق الصحفي للبيت الأبيض الذي أعلن أن الولايات المتحدة ستقطع عن أعضاء جيش التحرير إعاشات وكالة غوث اللاجئين. كذلك شهد هذا العام منعطفاً خاصاً في تاريخ نشأة الجيش. ففي ١٩٦٦/٦/٧ أصدر الشقيري قراراً بوضع جيش التحرير في سورية تحت أمرة القيادة السورية، وذلك أثر التهديدات والتحرشات الإسرائيلية على الجبهة السورية. وأخيراً فقد كانت العقبة المالية التي واجهت المنظمة سبباً في توقف المرحلة الثانية من خطة إنشائه في نهاية ١٩٦٦.

المرحلة الثالثة (عام حرب حزيران ١٩٦٧): وقد تميزت هذه المرحلة بحديثين هامين، أولهما:

هزة داخلية تعرض لها الجيش في شباط (فبراير) ١٩٦٧ كشفت عن وجود خلافات في وجهات النظر بين قيادة الجيش من جهة وبين القيادة السياسية لمنظمة التحرير من جهة ثانية. وثانيهما: أن اشتراك جيش التحرير في معركة حزيران كان بمثابة نقطة تحول جذري في مسيرته، إذا استنفرت قواته استنفاراً عاماً، ووضعت وحداته في سورية والعراق تحت أمرة كل من البلدين، كما وضعت في قطاع غزة تحت أمرة مصر في ١٩٦٧/٥/٢١.

وكان عدد قوات جيش التحرير في ذلك الوقت - بحسب تقديرات معهد الدراسات الإستراتيجية البريطاني - حوالي ٣٠ ألف جندي نظامي منهم حوالي ١٠ آلاف فقط كانوا مرابطين في الخنادق الأولى من الجبهة الجنوبية في قطاع غزة عشية حرب حزيران. وعند انفجار الجبهة في صباح الخامس من حزيران اختارت قوات الغزو الإسرائيلية بقيادة الجنرال «تال» مهاجمة مدينة رفح من جهة خان يونس فتصدت لها قوات جيش التحرير الفلسطيني في أول مواجهة واسعة وشاملة. وبرغم القتال الدامي سقطت مدينة رفح بيد القوات المعادية وفي صباح اليوم الثاني قام لواءان مصفحان إسرائيليان يدعمهما غطاء جوي كثيف بمهاجمة العريش، كما قامت القوات الإسرائيلية التي كانت تهدد غزة وخان يونس بالهجوم على مواقع جيش التحرير. وقد وصف الجنرال «تال» هذه المعركة «بأنها كانت وحشية، فالمواقع العربية كانت محبأة بأحكام والنيران المضادة للدبابات بصورة خاصة بالغة الدقة، لكن التفوق الجوي الإسرائيلي الكامل هو وحده الذي جعل من الممكن الاستيلاء على خط رفح - العريش بعد ٢٦ ساعة من القتال المستمر». ولم تنته مقاومة أفراد جيش التحرير في القطاع بعد الاحتلال الإسرائيلي. ورغم أنه لا توجد تفصيلات عن دور الجيش الفلسطيني خلال معارك حزيران، إلا أن المصادر الغربية والإسرائيلية أجمعت على أن القوى التي قاتلت في القطاع هي قوى جيش التحرير الفلسطيني، وأن هذا الجيش قاتل ببطولة حتى الموت.

المرحلة الرابعة (ما بعد الحرب حتى نهاية سنة ١٩٦٨): بعد انتهاء الحرب كانت الهزيمة العسكرية والسياسية التي ألحقتها إسرائيل بالدول العربية

قد أدت - على الصعيد الفلسطيني - إلى إعادة النظر في أوضاع منظمة التحرير. ومع بداية شهر كانون الأول سنة ١٩٦٧، بدأ وضع المنظمة الداخلي يتأثر بفعل التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية. وكان من نتيجتها استقالة الشقيري وتولي السيد يحيى حمودة - أحد أعضاء اللجنة التنفيذية - رئاسة المنظمة بالوكالة. كما أدت الهزيمة إلى اتساع نطاق الدعوة إلى الكفاح المسلح القائم على الحرب الفدائية، الأمر الذي تأثر به جيش التحرير بصورة خاصة بعد ظهور إتحاد في منظمة التحرير ولدى الرأي العام الفلسطيني يدعو إلى تطوير الجيش واستخدام كافة إمكاناته الفنية والبشرية والمادية بما يخدم خط الكفاح الشعبي المسلح، وقيام المنظمة بإعادة تنظيمه وتدريبه على عمليات قوات الصاعقة وتسليحه بأسلحة تلقتها من دول عدة بينها الصين الشعبية. وكان لبروز دور المنظمات الفدائية الفلسطينية بعد ذلك أثر في تبني الجيش لفكرة الكفاح المسلح من خلال إنشاء قوات فدائية هي «قوات التحرير الشعبية» التي تم تشكيلها في شباط ١٩٦٨، وأعلن عنها في بيان وجهته قيادة الجيش إلى مؤتمر الخامين العرب الذي عقد في أيلول سنة ١٩٦٨.

وقد تميزت هذه المرحلة أيضاً بدخول القيادة العامة للجيش في صراع مع القيادة السياسية للمنظمة بدأ مع أول مؤتمر وطني فلسطيني بعد الهزيمة، في ١٠/٧/١٩٦٧، الذي صدرت عنه قرارات عسكرية منها «العمل على تدعيم جيش التحرير وزيادة حجمه وتطويره وجعله حر الإرادة والقيادة وتكليف اللجنة التنفيذية باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لذلك، والعمل على تمكين قوات جيش التحرير من أن ترابط في الأماكن التي ينبغي أن ترابط فيها لصالح الثورة

الفلسطينية»، ومنها تعديل المادة (٢٢) من النظام الأساسي للمنظمة بحيث أصبحت كما يلي: «تكون لجيش التحرير الفلسطيني قيادة مستقلة تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة». ثم قامت اللجنة التنفيذية على أثر ذلك بإقرار بعض التغيرات، منها منصب رئاسة الأركان، وإجراء بعض التنقلات في صفوفه جوبهت بمعارضة داخلية انتهت باستقالة العميد الركن عبد الرزاق يحيى وتعيين العميد العميد الركن مصباح البديري رئيساً للأركان العامة، ومنحه اختصاصات القائد العام للجيش في ١٤/١٢/١٩٦٨.

المرحلة الخامسة (١٩٦٩ - حرب تشرين ١٩٧٣): حين عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخامسة في القاهرة في الفترة ما بين الأول والرابع من شباط (فبراير) سنة ١٩٦٩، شهدت هذه الدورة تديلاً هاماً في تركيب المنظمة وذلك بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة برئاسة السيد ياسر عرفات (أبو عمار) وتضم ممثلين عن معظم التنظيمات الفلسطينية، كما أسند إلى السيد ياسر عرفات رئاسة الدائرة العسكرية علاوة على رئاسة المنظمة.

وبعد إنهاء جلسات المجلس الوطني قام السيد ياسر عرفات بإرفاقه أعضاء اللجنة التنفيذية بزيارات تفقدية لجيش التحرير من جهة السويس والأردن وسورية، وأعلن أن قطاعات من جيش التحرير الفلسطيني سوف تنتقل بمعداتهما ورجالها إلى الأرض الفلسطينية وإن الجيش سيحول إلى جيش ثوري وسيتم

تطويره وزيادة عدده وأنه لن يكون مجرد جيش نظامي تقليدي بل سيكون النواة المركزية الأساسية لجيش الثورة.

وقد قوبل هذا التصريح بالإستجابة في أوساط الجيش. وفي أوائل شهر حزيران ١٩٦٩ أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قراراً يقضي بقبول استقالة العميد مصباح البديري وتعيين العقيد الركن عثمان حداد رئيساً للأركان خلفاً له، وقراراً بتعيين العميد عبد الرزاق اليحيى قائداً عاماً للجيش والعميد فتحي سعد الدين نائباً للقائد العام.

وتتميز هذه المرحلة بأن جيش التحرير الفلسطيني في ظل قيادته الجديدة أصبح أكثر التصاقاً بالأحداث الفلسطينية، كما شارك قوات الفدائيين الفلسطينيين عملياتهم ضد إسرائيل بشكل مادي ومباشر ومنها عملية «الحزام الأخضر» في آب ١٩٦٩ وعملية «البكر» في أيلول ١٩٦٩. وشارك في صد الهجمات الإسرائيلية التي شنتها إسرائيل على القوات الفلسطينية في جنوب لبنان وعلى المخيمات الفلسطينية، كما شارك مشاركة إيجابية في الدفاع عن حركة المقاومة الفلسطينية خلال أزمات نيسان وتشرين الثاني من سنة ١٩٦٩ في لبنان، وشباط وحزيران وأيلول سنة ١٩٧٠ في الأردن، وأيلول سنة ١٩٧٢ في لبنان، وأيار سنة ١٩٧٣ في لبنان.

وعلى صعيد العلاقات الداخلية الفلسطينية شهدت هذه المرحلة أيضاً فصلاً من النزاع بين القيادة الجديدة لجيش التحرير والقيادة السياسية للمنظمة حول وجهات نظر كل منهما: ومنها إعادة النظر في تشكيل المجلس الوطني

الفلسطيني. وفي النصف الأول من تموز ١٩٧١ عقد المجلس الوطني دورته التاسعة بعد أن أعيد تشكيله «تلبية لرغبة جماهير الشعب واستجابة لطلب القوى العاملة في الساحة الفلسطينية والمذكرات التي تقدم بها جيش التحرير».

وقد ألغى هذا المؤتمر منصب القائد العام للجيش وأبقى على منصب رئيس الأركان ومنحه صلاحيات القائد العام، كما عين المجلس العميد مصباح البديري رئيساً للأركان ومنحه صلاحيات قائد الجيش العميد عبد الرزاق اليحيى الذي قدم استقالته. ولكن الخلاف في وجهات النظر استمر وتبدل نوعياً إثر قيام العميد البديري بشجب عملية مقتل السيد وصفي التل رئيس وزراء الأردن السابق في أواخر تشرين الثاني ١٩٧١ التي نفذتها المقاومة الفلسطينية ومنذ ذلك الحين لم يجر أي تعديل في موقف جيش التحرير من القضايا الفلسطينية والعربية غير عودة قوات القادسية إلى العراق، وقوات عين جالوت إلى السويس، وبقاء قوات حطين في مواقعها في الأراضي السورية. كما أن هناك كتيبة من قوات جيش التحرير في الأردن بقيادة العقيد نهاد نسيبة وكتيبة أخرى في جنوب لبنان.

المرحلة السادسة (حرب تشرين ١٩٧٣): تميزت هذه المرحلة بدخول جيش التحرير الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل تحت قيادة البلاد العربية المضيفة. وعندما دخل الجيش هذه الحرب كان عبارة عن وحدات مشاة نظامية خفيفة مسلحة بأسلحة خفيفة ومتوسطة، تتمتع بمعنويات عالية وتدريب راق ومعرفة جيدة بالأراضي المحتلة، وتستطيع القيام بمهام وحدات المغاوير المحمولة

بأهليكويز ومهمات المشاة المرافقة لدبابات الإقتحام ومهمات التخريب وحرب العصابات وراء خطوط العدو. وقد أسهمت قواته إسهاماً جيداً إلى جانب الجيوش العربية وذلك بهدف تصعيد الحرب والحفاظ على استمرارها، ففي جبهة القناة ساهمت قوات عين جالوت (٣ كتائب مغاوير ووحدات إسناد ودعم) وعملت مع قطعات الجيش المصري وبقيت متمركزة عندها بعد وقف إطلاق النار. وفي الجولان قاتلت قوات حطين (٣ كتائب مغاوير ووحدات إسناد ودعم) إلى جانب قطعات الجيش السوري وساهمت في تحرير رؤوس الجبال على حدود الأرض المحتلة وهي لا تزال متمركزة معها على الجبهة السورية، كما انتقلت قوات القادسية (كتيبتا مغاوير ووحدات إسناد ودعم) برفقة قطعات الجيش العراقي إلى سوريا وشاركت في القتال وبقيت متمركزة على الجبهة السورية حتى الآن ولم تعد إلى العراق بعد وقف إطلاق النار، واشتركت كتيبة جيش التحرير المتمركزة في لبنان في العمليات عبر الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، على حين أدى الموقف الأردني، وعدم فتح الجبهة الشرقية إلى تجميد كتيبة جيش التحرير المتمركزة في الأردن.

المنظمات الفلسطينية:

في الوقت الذي تأسس فيه جيش التحرير الفلسطيني كما رأينا سابقاً كانت هناك عناصر فدائية فلسطينية ترسم مستقبل الكفاح المسلح بعيداً عن الأنظمة العربية كافة.

وقد بلغ عدد التنظيمات الفدائية أكثر من عشرين تنظيمًا مقاتلاً. ومع ذلك سوف نتحدث عن أكثرها شهرة لكونها فرضت نفسها على الساحة العربية والدولية ورسمت فيما بعد طريقها بأنفسها باستقلالها عن الأنظمة العربية.

١- حركة التحرير الوطني الفلسطيني:

حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، تنظيم فلسطيني نشأ في شهر تشرين الأول ١٩٥٧ وظل يعمل سراً حتى ١٩٦٨، حين اذيع أن ياسر عرفات، أبا عمار، وهو الناطق بلسانه. وقد توافرت المعلومات عن التنظيم ومؤسسيه وقياداته وبرنامجه وأفكاره وخطط عمله من خلال نشاط التنظيم وبياناته وكتبه ووثائقه المنشورة. ولكن قسماً من المعلومات لا يزال سراً.

ولفتح جناح عسكري إسمه «قوات العاصفة» أعلن بدء نشاطه في ١٩٦٥/١/١.

١- النشأة: كانت نشأة التنظيم نتيجة اتفاق مجموعات من الشبان الفلسطينيين الذين عاشوا النكبة في صباهم، واكتسبوا بعض الخبرات التنظيمية

في اتحادات ورابطات الطلاب الفلسطينيين، أو في أحزاب قومية عربية. وكان بعضهم أكتسب خبرات عسكرية ترجع إلى العمل الفدائي الذي انطلق من قطاع غزة سنة ١٩٥٣.



ياسر عرفات «أبو عمار»

تم في الكويت اللقاء الأول بين ممثلي هذه المجموعات في تشرين الأول ١٩٥٧، فاتفقوا وتعاهدوا على العمل من أجل تحرير فلسطين وتجسيد هوية الشعب العربي الفلسطيني ووجوده وشخصيته المستقلة. وكانت هذه القاعدة التنظيمية الأولى لحركة فتح، وكان لأعضائها امتدادات تنظيمية في مصر وغزة والاردن (وفي الضفة الغربية) وسورية ولبنان

والسعودية وقطر والكويت. وقد بدأ التوسع في الإتصالات سراً ولم يكن هناك شروط لاكتساب العضوية في التنظيم سوى التوجيه نحو فلسطين، وعدم الإلتزام بتنظيم آخر.

في الأشهر التالية للقاء الكويت نوقش اسم التنظيم، واتفق على اختيار اسم «حركة التحرير الوطني الفلسطيني»، ثم جرى فيما بعد، اختصار الاسم في كلمة «فتح» عكس «حتف»، الأحرف الأولى لأسم التنظيم.

بدأ التنظيم الجديد يصدر نشرة لأعضائه تحمل اسم «فلسطيننا» ما لبثت أن اتخذت شكل مجلة شهرية. وصدر البلاغ العسكري الأول لفتح في بداية ١٩٦٥ معلناً انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة. وكانت الإنطلاقة الثانية في ١٩٦٧/٨/٢٧ بسلسلة من العمليات العسكرية داخل فلسطين المحتلة بعد حرب ١٩٦٧.

جاء تكوين حركة فتح رداً على نكبة ١٩٤٨ وما تلاها من أحداث ولدت في النفوس شعوراً بالمرارة من عدم قدرة الزعامات الفلسطينية التقليدية على التحرك في ظل تلك الظروف، وشعوراً بخطور ذوبان الطلائع الفلسطينية في التنظيمات القطرية العربية التي انشغلت بمشكلاتها القطرية أكثر من انشغالها بقضية فلسطين. وقد دفع إلى تشكيلها نجاح الكفاح المسلح الأول في قطاع غزة (١٩٥٣-١٩٥٥)، وصمود جماهير المدينة للعدوان الصهيوني (١٩٥٥). وتعززت ثقة المجموعات التي شكلت فتح بانطلاقة الثورة الجزائرية، وبهزيمة العدوان الثلاثي على مصر في حرب ١٩٥٦، وبقيام الوحدة السورية - المصرية، وبثورة العراق (١٩٥٨)، وازدهار النشاط القومي العام.

وبالمقابل كان للإنتكاسات التي تعرض لها مسار النضال القومي، واتساع رقعة الخلاف بين الأنظمة العربية في أوائل الستينات، أثر في نفوس المجموعات

التي شكلت تنظيم فتح، إذ أكدت ضرورة التحرك فلسطينياً دون انتظار اتفاق الأنظمة العربية على خطة ما لتحرير فلسطين، في وقت كان يسيطر فيه على الرأي العام العربي شعار يقول إن الوحدة هي طريق فلسطين، ولذا يجب البدء بالنضال من أجل الوحدة وتأجيل العمل المباشر لتحرير فلسطين.

ب - تطور حركة فتح:

١- سياسياً: لظروف نشأة فتح أثر في تطور برنامجها السياسي وشكلها التنظيمي. ومنذ البداية استعبد التصنيف على أساس الخلفية الفكرية، وتم التأكيد على ثلاثة مبادئ هي: تحرير فلسطين، والكفاح المسلح هو أسلوب التحرير، والإستقلالية التنظيمية عن أي نظام أو تنظيم عربي أو دولي. ولم يحدث فيما بعد أي تغيير جوهري في هذه المبادئ الثلاثة.

ففي المرحلة الأولى (١٩٥٨-١٩٦٤) تولت افتتاحيات «فلسطيننا» تفصيل هذه المبادئ واشتملت وثيقة «هيكل البناء الثوري» إلى جانب ذلك على شعارات سياسية محددة وقواعد تنظيمية تحدد العلاقة بين المجموعات.

وبين عامي ١٩٦٤-١٩٦٨ عبرت الحركة عن آرائها السياسية في مذكراتها إلى مؤتمرات القمة العربية ومنظمة التحرير، وقد جمعت هذه المذكرات فيما بعد في سلسلة «دراسات وتجارب ثورية».

تمت في المؤتمر الثاني للحركة ١٩٦٨ صياغة وثيقة «مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح»، وهي وثيقة فكرية سياسية تعد دستور حركة فتح

الأساسي، وقد أقرها فيما بعد المؤتمر الثالث (١٩٧١) والمؤتمر الرابع (١٩٨٠). وإلى جانب هذه الوثيقة أصدرت أجهزة حركة فتح الكثير من البيانات السياسية والكتب والوثائق التي تناقش مختلف القضايا المرحلية على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية. ومن أبرز ما أكدته:

١- إن تحرير فلسطين هو الطريق إلى توحيد الوطن العربي، فهي جزء من هذا الوطن، وشعبها جزء من الأمة العربية، وكفاحه جزء من كفاحها.

٢ - إن حرب الشعب الطويلة الأمد هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين.

٣ - ضرورة تحرير الإرادة الفلسطينية والحفاظ على استقلاليتها في القرار وفي القتال.

٤ - إن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي شرط تحقيق الانتصار، وإن لمعركة التحرير الأولوية على أي تناقضات فكرية وسياسية واجتماعية.

٥ - إن الثورة الفلسطينية هي حركة تحرر وطني عربية، وهي طليعة الأمة العربية في معركة التحرير المصيرية، وإن نضال الشعب الفلسطيني هو جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والإستعمار والإمبريالية العالمية، وإن معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وإنساني.

٦ - إن حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، حركة وطنية ثورية مستقلة تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.

٧ - إن الكيان الصهيوني مؤسسة عنصرية عسكرية متكاملة دخيلة وغازية، وبقاؤه يشكل عدواناً مستمراً على الأمة العربية، وإن قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية - يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق وواجبات متساوية - على أنقاضه أمر حتمي.

وقد أضاف إلى ذلك المجلس الثوري لحركة فتح، بعد حرب ١٩٧٣:

٨ - إن للشعب الفلسطيني وحده حق ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره.

وفي عام ١٩٨٠ أكد المؤتمر الرابع لحركة فتح أن البرامج السياسية التي قررتها المجالس الوطنية الفلسطينية هي - بالإضافة إلى البرنامج السياسي لفتح - ملزمة للحركة لأنها مبنية على أساس هذا البرنامج.

وتتصف برامج فتح وخططها السياسية بالمرونة، وعدم الخوض في التفاصيل، وقبول الحد الأدنى. وهي تصرح بأنها تفضل الجوانب العملية على القضايا المجردة، وتدعو إلى تناسي الصراعات النظرية والتنظيمية في سبيل الوحدة الوطنية.

٢ - تنظيمياً: تنوعت أشكال العلاقات التنظيمية داخل فتح من مرحلة إلى مرحلة، ومن ساحة إلى ساحة، وراحت بين السرية المطلقة والعلنية والمؤسسية. وغلب عليها جانب اللامركزية بسبب ظروف الشتات والنشأة، وبسبب الإطار السياسي الذي يقول: «كل فلسطيني ليس منظماً في تنظيم آخر هو من فتح».

تميزت المرحلة الأولى (١٩٥٨-١٩٦٨) باللامركزية مع انتقالية عالية حفاظاً على السرية. ولكن الظروف بعد معركة الكرامة (١٩٦٨) كانت مناسبة للعمل العلني، فقبلت فتح في صفوفها الآلاف من مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، إلى جانب عدد من أبناء الأقطار العربية الأخرى.

ومع هذا النمو العددي والسياسي أقر المؤتمر الثالث للحركة نظاماً داخلياً ترجح بنوده جانب المركزية على الشكل المعروف في الأنظمة الداخلية للأحزاب الحديثة. وقد أكد المؤتمر الرابع فكرة المركزية الديمقراطية أساساً للنظام الداخلي.

ولحركة فتح قيادة مركزية هي اللجنة المركزية التي ينتخب المؤتمر العام أكثر من ثلثي أعضائها. ويليهما المجلس الثوري الذي يتألف من مسؤولي وقادة الأجهزة والأقاليم والقوات، إلى جانب ٢٥ عضواً منتخباً من المؤتمر العام وعشرة أعضاء من ذوي الكفايات تضمهم اللجنة المركزية. ويليه المجلس الثوري لجان الأقاليم التي يفترض أن تنتجها مؤتمرات إقليمية تعقد كل عامين، ثم المناطق، فالشعب، فالاجنحة، فالحلقات التي تعينها لجان الأقاليم.

وتعرف القوات العسكرية لحركة فتح باسم «قوات العاصفة» وتتبع في تكوينها وتحركها وجميع شؤونها القيادة العامة لقوات العاصفة التي تؤلفها اللجنة المركزية. وقد أقر المؤتمر الرابع أن ينتخب القائد العام لقوات العاصفة ونائبه المؤتمر العام بشكل مباشر. ثم قررت اللجنة المركزية أن تضم القيادة العامة لقوات العاصفة ثلاثة من أعضاء اللجنة. ولقوات العاصفة مجلس عسكري أعلى

يمارس بعض السلطات الإدارية بالإضافة إلى واجباته العسكرية، ويضم إلى جانب القيادة العامة قادة القوات ونوابهم.

ولها مجلس عسكري موسع يضم إلى المجلس الأعلى قادة الكتائب ونوابهم.

يتبع القيادة العامة جهاز للتعبئة والتوجيه السياسي يضم المفوضين السياسيين للقوات (مفوض لكل كتيبة، ولكل قوة، ومفوض عام). ويتبعها أيضاً جهاز الاستخبارات والأمن العسكري، وأجهزة أخرى تقوم بالواجبات المختلفة كالتموين والنقل والخدمات الطبية. وترتبط بالقيادة العامة أيضاً مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى، بالإضافة إلى قوات التنظيم الشعبي المسلح (الميليشيا). وتضم هذه القوات العناصر المسلحة المتفرغة وغير المتفرغة من أعضاء التنظيم غير العسكري. وتعين القيادة العامة قادة قوات الميليشيا وقياداتها، وهذه تعين قادة الميليشيا في المناطق والشعب. كذلك تتبع القيادة العامة لقوات العاصفة «مؤسسة الأشبال» التي تتولى أمور نشاط الأشبال والزهرات. والقيادة العامة تعين قيادة مؤسسة الأشبال وتفرز لها العسكريين والمشرفين اللازمين لمختلف ألوان نشاطها.

السلطة العليا في حركة فتح هي للمؤتمر العام الذي ينعقد كل ثلاثة أعوام. ولا تذكر البيانات والوثائق تاريخ المؤتمر الأول. وقد انعقد المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨ في دمشق، وانعقد المؤتمر الثالث فيها أيضاً عام ١٩٧١، ثم عقد المؤتمر الرابع في دمشق عام ١٩٨٠، بعد تسع سنوات، وحظي بتغطية إعلامية فلسطينية وعربية ودولية واسعة.

والمجلس الثوري - في حال انعقاده - سلطة أعلى من اللجنة المركزية. وأما اللجنة المركزية فيتوزع أعضائها من غير المشاركين في عضوية القيادة العامة لقوات العاصفة، يتوزعون بينهم المسؤوليات السياسية والتنظيمية والإعلامية والمالية والأمنية والإجتماعية والعلاقات الخارجية وشؤون الوطن المحتل. وهم لا يتجمعون في عاصمة واحدة أو في مكان واحد. وتتبع حركة فتح أسلوب الفصل بين الأجهزة والمؤسسات، وعند تدأخل الاختصاصات يتم التنسيق في المستوى الأعلى مركزياً. وقد يُتبع أحياناً التقسيم الجغرافي في بعض المجالات (التعبئة والأقاليم)، وفي حين يُتبع في بعضها الآخر بحسب المهام (الأرض المحتلة والأمن). ولكن يتم في معظم الأحيان الجمع بين الأسلوبين، مع تحديد الاختصاص بسلطة القرار لأحدهما.

ولحركة فتح مكاتب مختصة بمجالات النشاط الفلسطيني والعربي والدولي المختلفة، ولاسيما مجالات النشاط الفلسطيني الشعبي، كمكاتب المرأة، والعمال، والطلاب، والفنانين، والعلاقات الخارجية، والعلاقات مع حركات التحرير الوطني، والشؤون الدينية، والعشائر، والإتصالات الخاصة، وهذه المكاتب استشارية من الناحية التنظيمية.

وللعضو في حركة فتح، سواء أكان في قوات العاصفة أم في التنظيم، أم في أي جهاز أو مؤسسة من أجهزة ومؤسسات الحركة، التزام تنظيمي يضمن أمنه الإجتماعي، فيخصص له راتب إن شاء التفرغ، وتقدم له ولأسرته الخدمات الصحية والإجتماعية. كذلك يُضمن أمنه السياسي، فيُدافع عنه إن اعتقل، أو

أسر، وتساعد أسرته، ويُضمن أيضاً أمن أسرته إن استشهد. وتعد قيادة فتح هذه الضمانات من أسس العلاقات التنظيمية فيها.

٣ - عسكرياً: تطور النشاط العسكري لحركة فتح من قاعدة ارتكاز واحدة تضم نحو خمسين مقاتلاً متفرغاً في بلدة الهامة، إحدى ضواحي دمشق، إلى قوات يقدر عددها بالآلاف منتشرة في الكثير من القواعد وحول المخيمات الفلسطينية وداخل الأرض المحتلة وترى فتح أن النشاط العسكري هو النشاط الأساسي، وأن استمرار القتال مع العدو الصهيوني هو السبيل لتوحيد القوى الثورية، وأن الخلافات السياسية والفكرية بينها وبين المنظمات الفلسطينية الأخرى لا تعوق «اللقاء على أرض المعركة، ووحدة البنادق المقاتلة».

وقد تزايد النشاط العسكري لفتح من ست عمليات تمت في كانون الثاني ١٩٦٥، إلى مواجهة حربية مع القوات الصهيونية في معارك الكرامة وغور الصافي والعرقوب، وإلى مشاركة في حرب تشرين ١٩٧٣ في الجبهة الشمالية، ثم إلى حرب مواجهة شاملة للعدو الصهيوني حين حاول اجتياح جنوبي لبنان في ١٩٧٨/٣/٢٣.

واستطاعت قوات الثورة الفلسطينية فيها، إلى جانب القوات الوطنية اللبنانية، الصمود وتكبيد العدو خسائر فادحة. وبعد أن كانت العمليات قليلة العدد بلغت أكثر من ألفين عام ١٩٦٩.

وانخفضت بعد أحداث الأردن ١٩٧٠، ولكنها عادت ترتفع فبلغت ٣٦٠ عملية عام ١٩٧٨. وقد تطورت من عمليات فردية إلى حرب عصابات استخدمت فيها أحدث الأساليب ومختلف أنواع الأسلحة. وكان من أبرز عمليات المجموعات الخاصة لقوات العاصفة سافوي في تل أبيب وعملية كمال عدوان على طريق حيفا - تل أبيب بقيادة المناضلة دلال المغربي (آذار ١٩٧٨)، وبلغت فيها خسائر الصهاينة أكثر من مائتين بين قتل وجريح.

وشمل التطور التسليح، وبلغ مستوى الآليات الثقيلة وصواريخ أرض - جو، والصواريخ المضادة للدروع والطيارين المدربين. وتقوم قوات العاصفة بتصنيع بعض قطع السلاح الخفيف، وأهمها القاذف المضاد للدروع «ب ٧». وتلبية لاحتياجات النشاط العسكري في ظروف وساحات مختلفة تختلف أشكال تنظيم القوات بين مجموعات سرية داخل الأرض المحتلة لا يزيد عدد أفرادها على ثلاثة كتائب وألوية منظمة على الطريقة الحديثة.

وتشير إحصاءات مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى إلى أن عدد شهداء قوات العاصفة وميليشيا فتح يبلغ ٥٦٪ من مجموعة شهداء الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وإلى أن نسبة الأسرى من فتح في الأرض المحتلة هي بين ٧٠-٨٠٪. وقد استشهد عدد من القياديين الشباب من أعضاء المجلس الثوري للحركة.

ج - فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية: اتخذت حركة فتح موقفاً متحفظاً تغلب عليه السلبية من قرار مؤتمر القمة العربي الأول (القاهرة ١٩٦٤)

القاضي بضرورة إبراز الكيان الفلسطيني وتكليف أحمد الشقيري الإتصال بالفلسطينيين لهذا الغرض. وكانت فتح تخشى أن يصبح هذا الكيان أسير الإرادة الحكومية العربية التي أصدرت قراراً إبرازه، وهذا يعارض مبدأ الاستقلالية الذي دعت إليه الحركة. كذلك خشيت أن يكون المراد من ذلك خلق كيان سياسي يلتف ويطوق إمكانات الكفاح المسلح.

على الرغم من ذلك حضر المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول (القدس ١٩٦٤) ممثلو فتح بصفتهم الشخصية كأعضاء مستقلين.

واشتركت فتح إلى الوقت نفسه في الهيئة المشتركة التي تألفت في بيروت من عدد من المنظمات الفلسطينية السرية باسم «المكتب السياسي للقوى الثورية للعمل الفلسطيني الموحد». وقد أصدر المكتب بياناً دعا إلى توحيد الطاقات الفلسطينية الثورية، وإلى إيجاد كيان فلسطيني ثوري فعال. وأظهر البيان تحفظ فتح والمنظمات الأخرى المشاركة في إصدار البيان على الأثر الحكومي الرسمي في ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى طريقة تشكيل المؤتمر الوطني واختيار اللجنة التنفيذية. وكان بدء فتح عملياتها العسكرية في مطلع عام ١٩٦٥ دليلاً على اقتناعها بخطة قيادة منظمة التحرير القائمة آنذاك على تشكيل كتائب فلسطينية مسلحة تتبع استراتيجية العمل العربي الموحد.

ولما عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثانية (أيار ١٩٦٥) لم يحضر ممثلو فتح بصورة رسمية. وقد وجهت الحركة إلى المجلس مذكرة باسم «القيادة العامة لقوات العاصفة» بينت فيها وجهة نظرها وشرحت نقاط الخلاف بين الخطة

السياسية للمنظمة التي تضمنها الميثاق القومي الفلسطيني ومبادئ حركة فتح وأهدافها وأسايبها. وناقشت المذكورة مسألة توقيت بدء الكفاح المسلح، وفكرة «التوريث الواعي» للدول العربية في الصراع ضد العدو الصهيوني، وأكدت أن الكفاح المسلح كفيل بتعبئة الجماهير حول الثورة، وأن هذه الجماهير هي الحامية للثورة. كذلك أبرزت أهمية الوحدة الوطنية شرطاً لتحقيق الانتصار، واعتبرت الضفة الغربية قاعدة لانطلاق الكفاح المسلح مخالفة بذلك مضمون الميثاق القومي الفلسطيني. وانتقدت المذكورة بشدة خضوع جيش التحرير الفلسطيني لقيادات الجيوش المحلية، وأكدت أهمية استقلال دور الشعب الفلسطيني.

ودعت فتح إلى العمل من داخل المنظمة ومن خارجها أيضاً لأن ذلك هو الحل الوحيد لمنع إجهاض الثورة، ولأنه إذا اقتصر العمل على المنظمة فستموت الثورة قبل ولادتها، ولذا لا بد من البدء بالعمل المسلح ليكون دليلاً عملياً على الجدوية في تحرير فلسطين.

وعندما انعقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة (غزة ١٩٦٦) كان نفوذ فتح قد قوي وازداد على الساحة الفلسطينية ودخل المنظمة، وظهر ذلك في قرار المجلس الذي يطالب «بالاهتمام بقوات الفدائيين وزيادة أعدادها بالشكل الذي يتيح لها العمل السريع بما يتفق مع أبعاد المعركة واحتمالاتها والاستفادة من خبرات المجاهدين»

دخلت علاقة فتح ببعض الدول العربية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مرحلة جديدة وكسبت تأييدها في الوقت الذي قويت فيه الدعوة إلى تطوير أوضاع المنظمة. واتخذت قيادة فتح قراراً بقبول قيادة المنظمة على أن يتم التبديل داخلها. واتفق على أن يكون المجلس الوطني الفلسطيني من ١٠٠ عضو بدلاً من ٤٠٠، وتمثلت المنظمات الفدائية بثمانية وثلاثين عضواً معظمهم من فتح، بالإضافة إلى أعضائها الذين تمثلوا في المجلس مستقلين أو ممثلين لمنظمات شعبية.

وفي دورة المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة (١٩٦٨) عدل الميثاق القومي وأصبح اسمه الميثاق الوطني الفلسطيني، وأصبح أقرب إلى نظرة فتح للأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية. وعدل أيضاً النظام الأساسي فأصبح المجلس ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية بدل تسميتهم من قبل الرئيس المنتخب. وتم تعديل البند الخاص بجيش التحرير فأصبحت له قيادة مستقلة تحت إشراف اللجنة التنفيذية.

تولت فتح رئاسة اللجنة التنفيذية في الدورة الخامسة للمجلس الوطني (شباط ١٩٦٩) وتوزعت مقاعدها مع منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) وعدد من المستقلين. وتم التركيز في هذه الدورة على رفض الحلول الإسلامية.

وقد أضافت قرارات الدورة السادسة للمجلس الوطني (أيلول ١٩٦٩) فكرة فلسطين الديمقراطية التي طرحتها فتح، وفكرة تصنيف القوى العربية إلى تقدمية ورجعية، وهو ما كانت فتح ترفضه. وأكدت الدورة أن منظمة التحرير

الفلسطينية هي الإطار الوطني لجميع القوى الفلسطينية، وهو ما تطور بعد ذلك إلى شعار «الممثل الشرعي والوحيد». وتشكلت في هذه الدورة «اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية» التي ضمت فيمن ضمت ممثلاً قيادياً لكل منظمة من المنظمات الفدائية العشر التي وافقت على قرارات المجلس.

بذلت فتح جهدها لتأكيد شعار دولة فلسطين الديمقراطية ورفض إقامة دولة فلسطين فوق جزء من التراب الوطني الفلسطيني، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة التي عقدت في القاهرة في شباط ١٩٧١ بعد أشهر معدودة من أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن. وتبنت الدورة الشعار الذي طرحته فتح بالعمل على بناء جبهة عربية مساندة للثورة الفلسطينية. ولما قررت هذه الدورة إنشاء «القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية» أصبح ياسر عرفات (فتح) يحمل لقب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية بالإضافة إلى رئاسة اللجنة التنفيذية.

وعارضت فتح في الدورة التاسعة للمجلس الوطني (القاهرة، تموز ١٩٧١) شعار إسقاط النظام الأردني، واقترحت بديلاً له شعار الجبهة الوطنية الأردنية. ولكنها تنازلت عن تحفظها على شعار الإسقاط في دورة المجلس الوطني العاشرة الاستثنائية التي عقدت في نيسان ١٩٧٢ إثر إعلان مشروع المملكة العربية المتحدة.

استقرت علاقات فتح مع المنظمات الأخرى داخل اللجنة التنفيذية على أساس التمثيل الجبهوي في الدورة الحادية عشرة (كانون الثاني ١٩٧٣)

فاحتفظت فتح برئاسة اللجنة وقيادة القوات، وتمثلت كغيرها بعضو واحد بالإضافة إلى المستقلين.

وفي الدورة الثانية عشرة (حزيران ١٩٧٤) التي شهدت مناقشات واسعة حول برنامج النقاط العشر، وانسحاب ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اللجنة التنفيذية، حاولت فتح منع الانقسام بين الاتجاهات الرافضة لمرحلة الأهداف الفلسطينية والأطراف الراغبة في ذلك.

يلاحظ مما سبق أن علاقة فتح بمنظمة التحرير الفلسطينية بدأت سلبية يسيطر عليها الشك، وبلغت في الآونة الأخيرة مرحلة أقرب إلى التطابق الكامل، وأصبح عدد من مسؤولي فتح يجمعون بين مسؤولياتهم في منظمة التحرير ومسؤولياتهم في الحركة. وغدت قيادة قوات العاصفة منذ ١٩٧١ تصدر بياناتها العسكرية باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية وتؤكد بيانات فتح التمسك بمنظمة التحرير إطاراً للوحدة الوطنية وممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب العربي الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك ما يزال الكثير من الجوانب المالية والعسكرية غير موحد. وتلعب فتح في القيادة المشتركة للقوات الفلسطينية والوطنية اللبنانية، دوراً يتناسب وحجمها.

د- فتح والدول العربية: تنطلق فتح في علاقاتها مع الدول العربية من أن فلسطين فوق الخلافات العربية لأنها قضية العرب الأولى، ومن إيمانها بضرورة إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية واستقلال نضالها. ولذلك لا تتدخل في الشؤون المحلية للدول العربية، ولا تسمح لهذه الدول بالتدخل في شؤونها،

وتحرص على حرية العمل الفدائي. وعلى الرغم من ذلك أعلنت استعدادها للتنسيق مع الجيوش العربية.

لكن فتح واجهت، منفردة أو ضمن إطار منظمة التحرير، مشكلات كثيرة في علاقاتها بالدول العربية. وقد نجحت فتح منذ ١٩٦٢ في إقامة علاقات إيجابية مع القيادة السورية ومع جبهة التحرير الجزائرية، وتم افتتاح أول مكتب لحركة فتح، خارج المشرق العربي، في مدينة الجزائر سنة ١٩٦٤.

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ أصبحت علاقة فتح بجمهورية مصر العربية طيبة، الأمر الذي ساعد الحركة على الظهور العلني في عدد من الأقطار العربية الأخرى.

أما العلاقة بالحكومة الأردنية فقد شهدت توترات مبكرة ظهرت في صدامات مساحة بلغت أعلى أشكالها في صدامات أيلول ١٩٧٠ التي انتهت باتفاقيات القاهرة وعمان. وفي الوقت نفسه تزايد العمل الفدائي والوجود السياسي على الساحة اللبنانية، ووقعت صدامات بين المنظمات الفلسطينية، وفيها فتح، والسلطات اللبنانية ترسخ عبرها وجود الكفاح الفلسطيني المسلح واشتركت الجماهير اللبنانية في تأييد العمل الفدائي الفلسطيني. وانتهت اشتباكات شباط ١٩٧٠ بعقد اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير والحكومة اللبنانية.

وكانت فتح تحرص على أن تكون لها مكاتبها التمثيلية المستقلة عن منظمة التحرير في العواصم العربية التي سمحت للمنظمة بافتتاح مكاتب تمثيلية لها فيها. أما بعض البلدان العربية التي لم تعترف بمنظمة التحرير، كالمملكة العربية السعودية، فقد قام مكتب فتح فيها بمهام منظمة التحرير أيضاً.

وقد كان قوام علاقة فتح بالدول العربية الحياض بين هذه الدول، والحرص على الحصول على الدعم المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية، والحذر من محاولات فرض الوصايا على القرارات الفلسطينية.

هـ - فتح والعلاقات الدولية: تنطلق فتح في علاقاتها الدولية من مبادئها التي تقول إن نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار والإمبريالية العالمية، وإن تحرير فلسطين واجب قومي إنساني. وأكدت فتح ضرورة إقامة أوثق الصلات مع القوى التحريرية العالمية المناهضة للصهيونية والإمبريالية التي تدعم كفاح الشعب الفلسطيني المسلح العادل.

كانت علاقات فتح بالقوى السياسية العالمية تتم من خلال ممثليها في الاتحادات والروابط الطلابية والعمالية، باستثناء زيارة وفد منها لجمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٦٤ ولقائه الرئيس شو إن لاي، وافتتاح مكتب للحركة في بكين ما يزال يقوم بعمل منظمة التحرير.

وباستثناء لقاء عدد من قياديي فتح سنة ١٩٦٥ بأرنستو تشي غيفارا في الجزائر.

لم تأخذ العلاقات شكلاً رسمياً إلا ابتداء من عام ١٩٦٨ حين توثقت صلة فتح بعدد من الأحزاب الأوروبية اليسارية، ولاسيما في فرنسا وإيطاليا، ونجحت بإقامة أول معسكر دولي للتضامن عام ١٩٧٠، وزار قواعدها في الأردن وفود من الصين وكوريا الديمقراطية وفيتنام وكوبا، وبدأت الحركة ترسل أعداداً من مقاتليها للتدرب في الصين وكوبا وفيتنام.

قويت صلة فتح بيوغسلافيا وبرئيسها تيتو ووصلت إلى درجة افتتاح مكتب لمنظمة التحرير وتقديم منح دراسية ومدنية وعسكرية للمنظمة. وبعد عام ١٩٧٠ تطورت علاقات فتح مع الإتحاد السوفيتي من خلال لجنة التضامن الآسيوي - الأفريقي، ودعي وفد قيادي من الحركة لزيارة الإتحاد السوفيتي وأجرى حواراً فكرياً مع مسؤولين في الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٧٧. كذلك نجحت فتح، من خلال ممثليها أو من خلال وجودها في إطار منظمة التحرير، في إقامة علاقات ثنائية مع عدد من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، ولاسيما في النسما والسويد والسنغال. وقد تضمن البرنامج السياسي الذي أقره المؤتمر الرابع لحركة فتح (١٩٨٠) فقرة خاصة تظهر أثر هذا التطور في العلاقات الدولية وتشدد على تدعيم التحالف الإستراتيجي مع الدول الاشتراكية،

والعلاقات مع حركات التحرر في العالم، والعلاقة مع الشعوب والدول الإسلامية والإفريقية ودول عدم الإنحياز.

ومن الصعب الإحاطة بجميع علاقات فتح الدولية، لسرية بعضها، ولتداخل بعضها الآخر مع علاقات منظمة التحرير الفلسطينية. وتمارس فتح هذه العلاقات بأجهزة خاصة، كمكتب العلاقات الخارجية والإعلام الخارجي، أو بمكاتب منظمة التحرير التي يتولاها مسؤولين من فتح، كوفد المنظمة الدائم لدى منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس، أو يقوم بها قياديون من فتح لا يتولون مسؤوليات رسمية محددة.

و - خاتمة: قد تكون حركة فتح استطاعت، بعد أكثر من عشرين عاماً من تأسيسها، تحقيق الكثير من تصورات مؤسسيها عن شكل التنظيم وأسلوبه وأسلوب النضال. ولكن تصور أن الحركة ستكون «الجيبة» والإطار العام لنضال الشعب الفلسطيني لم يتحقق. وقد تطور هذا التصور إلى أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي التجسيد العملي والرسمي لهذا الإطار، وأن تقودها حركة فتح وتشكل عمودها الفقري. غير أن حركة فتح حافظت على التصور الأول في تكوينها الداخلي وكسب إسم فتح في ذاته مدلولاً جبهوياً واسعاً. وإذا كانت الحرب الشعبية الفلسطينية قد تحققت فعلاً فإن تصور فتح تفجير حرب شعبية عربية عامة بنتيجة الحرب الشعبية الفلسطينية لم يتحقق حتى الآن.

٢ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

منظمة فدائية فلسطينية انبثقت عن حركة القوميين العرب. وأمينها العام هو الدكتور جورج حبش. أعلن عن تشكيلها في تشرين الثاني - نوفمبر عام ١٩٦٧ على إثر الإتفاق بين منظمة «أبطال العودة» وشباب «الثأر» وجبهة تحرير فلسطين التي كان يقودها الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري أحمد جبريل وقد انشق هذا الأخير بعد اقل من مضي عام على تشكيلها وشكل «الجبهة الشعبية للقيادة العامة» وقد تبنت الجبهة الشعبية «الإشتراكية العلمية» كدليل نظري لها في مؤتمر آب/غسطس ١٩٦٨ إلا أن فريقاً منها إنشق عنها على أساس أنه أكثر يسارية وشكل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢١.

اتخذت الجبهة موقفاً سلبياً من منظمة التحرير الفلسطينية والأطر التنفيذية المنبثقة عنها، فلم تشارك في أعمال مؤتمري المجلس الوطني الفلسطيني الخامس والسادس. إلا أنها بدأت تتخذ مواقف أكثر إيجابية بعد أحداث شباط - فبراير ١٩٧٠ من موضوع العمل الفلسطيني الموحد، وشاركت في أعمال المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ولم تنسحب منها إلا في الفترة التي أعقبت تشكيل اللجنة الجديدة في حزيران - يونيو ١٩٧٤.

اشتهرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعملياتها الخارجية التي بدأت بخطف طائرة «إلعال» الإسرائيلية من مطار روما في ١٥/٧/١٩٨٦ كما كان لها نشاطها الهام والملاحظ في الأرض المحتلة ولاسيما في قطاع غزة (١٩٦٨-١٩٧٢) لها صلات وثيقة ببعض المنظمات الثورية العالمية في أوروبا واليابان وتصدر عنها مجلة الهدف اللبنانية. أسست مع بعض فصائل حركة المقاومة الفلسطينية الأخرى «جبهة القوى الرفضة للحلول الإستسلامية» التي تسمى اختصاراً «جبهة الرفض».

٣ - الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

منظمة فدائية فلسطينية تشكلت في ٢١/٢/١٩٦٩ بقيادة نايف حواتمة على أثر انشقاق في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سببه خلاف عقائدي بين اليمين واليسار. احتى بعد أن تبنى مؤتمر الجبهة الشعبية «الإشتراكية العلمية» في آب ١٩٦٨. وقد تعاونت الجبهة الديمقراطية منذ البداية مع «فتح» والصاعقة، ودخلت منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها المختلفة، وهي ممثلة في المجلس الوطني وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث يمثلها أديب عبد ربه الأمين العام المساعد للجبهة. حاولت الجبهة الديمقراطية أن تميز نفسها بيساريتها المتطرفة حتى أنها أقامت بعض الصلات مع اليساريين الإسرائيليين، وأيدت قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وهي

تنظر إلى مستقبلها على أساس أنها سوف تكون جزء من حزب شيوعي فلسطيني تحاول إقامته بالتحالف مع راکاح، ومع شيوعي الضفة الغربية وأبرزهم عربي عواد. أشهر عملياتها عملية «معلوت» في الجبل الأعلى وتصدر في لبنان مع منظمة العمل الشيوعي اللبنانية مجلة «الحرية».

٤ - الجبهة الشعبية - القيادة العامة:

تنظيم فدائي فلسطيني انشق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تشرين الأول ١٩٦٨ بقيادة أحمد جبريل الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري. شددت القيادة العامة «على أهمية العمل العسكري ومارست منه نوعاً معيناً، وكانت رائدة في عملية «الخالصة» (١٩٧٤) عندما اقتحم فدائيوها مستعمرة صهيونية في الجليل الأعلى قرب الحدود اللبنانية، وأخذوا بعض الرهائن، وقدموا مطالبهم بالإفراج عن عدد من المعتقلين في سجون إسرائيل. عندما رفضت السلطات الإسرائيلية طلباتهم، فجرّوا أنفسهم مع رهائنهم، الأمر الذي شكل خطأً جديداً من أنماط العمل الفدائي، كان له أثر كبير في نفسية العدو الصهيوني. أما الاتجاه العام للقيادة العامة فهو يساري وهي على علاقة طيبة بكل من العراق وسورية وليبيا والكويت. مشاركة في جبهة القوى الرافضة للحلول الإستسلامية، وفي الجبهة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتصدر في بيروت مجلة «إلى الامام» الأسبوعية.

٥- جبهة التحرير العربية

تنظيم فدائي عربي المنطلق والتكوين انبثق بمبادرة من حزب البعث العربي الاشتراكي سعيًا وراء إنشاء منظمة فدائية تمارس الكفاح الفلسطيني المسلح وتكون ذات طابع جبهوي وتركيب قومي عربي وفكر ثوري تقدمي استناداً إلى تحليل علمي لواقع الأمة العربية في مواجهتها للعدوان الصهيوني - الإستعماري - الرجعي الذي يستهدف وجودها. وتعتبر أفكارها عن الترابط الوثيق بين النضال المسلح من أجل فلسطين والنضال الجماهيري العربي من أجل الوحدة والتحرر والنهضة الحضارية : «فلسطين طريق الوحدة والوحدة طريق فلسطين» .

ظهر هذا التنظيم علناً في مطلع نيسان - إبريل ١٩٦٩ وبرز كأحد التنظيمات الرئيسة من خلال عملياته داخل الأرض المحتلة ومن حيث عدد مقاتليه واستناده إلى قواعد حزب البعث الاشتراكي في العراق والوطن العربي. لعب دوراً داخل حركة المقاومة من خلال مواقفه النضالية والموضوعية ومساهمته الجادة في رص صفوف المقاومة الفلسطينية ورصيد قاداته. وبعد سنوات قليلة أصبح للتنظيم مكانته في حركة المقاومة الفلسطينية.

شارك في المجلس الوطني الفلسطيني وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. لعب دوراً في مقاومة كل الصدامات المسلحة مع المقاومة في عمان وجرش (١٩٧٠ - ٧١) ثم في مقاومة الإعتداءات الإسرائيلية في جنوب لبنان وساهم في توثيق عرى الوحدة النضالية بين الجماهير اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية. يتولى حالياً أمانة سرها عبد الرحيم أحمد. أشهر عمليات التنظيم

عملية «كفاريفال» و«مسكاف عام». وهو ممثل في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي جبهة القوى الرافضة للحلول الإستسلامية. وله مجلة نصف شهرية تنطق باسمه هي «الثائر العربي».

٦- الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية

هي جبهة عربية شعبية تضم معظم القوى التقدمية والوطنية على امتداد الوطن العربي البثقت عن المؤتمر الشعبي لنصرة الثورة الفلسطينية الذي انعقد في بيروت في ٢٧ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٢.

وقد مهد لهذه الجبهة المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة في شهر نيسان - إبريل ١٩٧٢ وصدرت فيه عن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية العربية المشاركة مبادرة بالدعوة إلى مؤتمر شعبي عربي لنصرة الثورة الفلسطينية. ثم تشكلت إثر ذلك لجنة تحضيرية أخذت على عاتقها تحضير هذا المؤتمر وتنظيمه. وقد ضمت هذه اللجنة الأحزاب والمنظمات التقدمية العربية التالية:

الإتحاد الاشتراكي العربي في مصر - حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق - الإتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا - الجبهة القومية في اليمن الشعبية الديمقراطية - الحزب الحاكم في سوريا - الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان - حزب جبهة التحرير الجزائرية - منظمة التحرير الفلسطينية - حزب العمل الاشتراكي العربي - الحركة الوطنية في المغرب.

وقد خرج المؤتمر بقرار إقامة (جبهة من الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية التقدمية والعربية على اختلاف منطلقاتها الفكرية والإجتماعية للمشاركة في كفاح الشعب العربي الفلسطيني انطلاقاً من ضرورة تغليب التناقض الرئيسي، أي التناقض مع القوى المعادية، على التناقضات الثانوية القائمة بينها)

أهم منطلقات هذه الجبهة:

- «مقاومة كل المشاريع التصفوية التي تقوم على تكريس الكيان الصهيوني والإعتراف بدولة إسرائيل ضمن ما يسمى بالحدود الآمنة وتحويل القضية الفلسطينية من قضية تحرير قومية إلى مشكلة لاجئين»

- «إن القوى الوطنية والتقدمية ليست مدعوة فقط لدعم الثورة الفلسطينية، بل لها أيضاً الحق وعليها نفس الواجب للمشاركة فيها جنباً إلى جنب مع الشعب الفلسطيني».

- «ضمان حرية المقاومة العسكرية والتنظيمية والسياسية».

- «ضرورة النضال من أجل إسقاط النظام الهاشمي العميل في الأردن».

«إقرار لائحة داخلية تحدد قيام مؤسسات الجبهة الوطنية وطريقة عملها وإنعقادها وتصميمها في كل قطر عربي».

وتتكون إطاراتها من الأمانة العامة، وقد انتخب كمال جنبلاط زعيم الحركة الوطنية اللبنانية، أميناً عاماً للجهة، وفي المجلس العام الذي انعقد في بداية عام ١٩٧٤ في الجزائر، والمؤتمر الشعبي، والمكتب التنفيذي الذي يتخذ بيروت مقراً له في الوقت الراهن.

وتضم الجهة ٤٧ منظمة عربية من أحزاب حاكمة وهيئات رسمية وأحزاب شعبية وحركات تحرير.

٧- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

منظمة فدائية فلسطينية. نشأت في الأرض المحتلة (القدس) كمجتمع مناضل، وتبلورت في مرحلة لاحقة، ولو أنها لا تعتبر من المنظمات الفلسطينية الرئيسية.

تشارك في المجلس الوطني الفلسطيني وفي اجتماعات قيادة المقاومة الفلسطينية. قامت ببعض العمليات الخاصة.

فكرها عربي تقدمي. أبرز قادتها د. سمير غوشه - أمينها العام، وبهجت أبو غربية ذو الماضي النضالي المعروف، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. لها مجلة دورية وهي مشاركة في جبهة القوى الرافضة للحلول الإستسلامية.

الحسين بن طلال ملك الأردن



الحسين بن طلال
ملك الأردن

ملك المملكة الأردنية الهاشمية وحفيد الملك عبد الله بن الحسين. ولد في
عمّان وتلقى علومه في الإسكندرية وهارو وساندهرست العسكرية البريطانية.

كان مع جده في القدس أثناء حادثة اغتياله عام ١٩٥١.

تولى العرش بعد اضطراب والده طلال بن عبد الله التخلي عن العرش عام ١٩٥٣. تزوج قريبته الأميرة دنيا عبد المجيد عام ١٩٥٥. وطلقها بعد عامين. ثم تزوج ابنة أحد الضباط الإنكليز وأنجب منها عدة أولاد، إلا أنه مع ذلك قام بتسمية أخيه الأمير حسن بن طلال ولياً للعهد عام ١٩٦٥.

على أثر فشل خطة الدول الإستعمارية في جر الأردن إلى صفوف حلف بغداد في منتصف الخمسينات. سائر الملك الحركة الوطنية وضباطها في الجيش ووافق على طرد غلوب باشا القائد البريطاني للجيش الأردني عام ١٩٥٥. ثم على تعيين سليمان النابلسي رئيساً للوزراء بعد النجاح الذي أحرزته الحركة الوطنية في الإنتخابات النيابية عام ١٩٥٦، والحكم الوطني في سورية. ولكنه ما لبث أن اختلف مع الحركة الوطنية الأردنية في مطلع عام ١٩٥٧. فقام بمحاكمة قيادتها وأنهى خدمات عدد من كبار الضباط. وقد اعتمد في ذلك كله على ولاء الضباط والجنود البدو والقبائل والعشائر. وعلى عدم استعداد مصر وسورية لتحمل أعباء الأردن إقتصادياً ودفاعياً ولاسيما وأن للأردن أطول حدود عربية مع الكيان الصهيوني.

وعندما قامت الوحدة السورية - المصرية عام ١٩٥٨، أقدم مع ابن عمه الملك فيصل بن غازي على إنشاء الإتحاد العربي الهاشمي (الأردني - العراقي) في شباط - فبراير ١٩٥٨، إلا أن هذا الإتحاد انهار مع انهيار النظام الملكي في العراق صبيحة ثورة ١٤ تموز - يوليو ١٩٥٨. ودفع اندلاع الثورة في العراق

الملك حسين إلى طلب إنزال قوات بريطانية في الأردن. واستطاع نظام الحكم في الأردن الثبات في وجه الأحداث في العراق ولبنان، ورغم قيام الجمهورية العربية المتحدة للأسباب المذكورة آنفاً.

وعندما قررت جامعة الدول العربية إقامة منظمة التحرير الفلسطينية، اتخذ الملك حسين موقفاً متحفظاً وحاول أن يحد من تأثيرها على مملكته المتكوّنة من أغلبية فلسطينية. وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد كما تمكّن من الحيلولة دون اتخاذ الأردن قاعدة للعمل الفدائي على يد منظمة «فتح» بعد انطلاقها في مطلع عام ١٩٦٥.

على أثر توالي الأحداث في مطلع ربيع ١٩٦٧. وإقدام الرئيس عبد الناصر على طلب سحب القوات الدولية المتمركزة على الحدود المصرية - الإسرائيلية، وقّع الملك حسين حلفاً دفاعياً مع مصر ووضع قواته بإمرة القيادة العربية الموحدة وتصلح مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن ذلك الإجراء بقي شكلياً، إذ اجتاحت القوات الإسرائيلية الضفة الغربية والقدس دون كبير عناء. وبعد هزيمة ١٩٦٧. سار الملك وفق خط المطالبة بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.

ولكن دون أن يتمكن من الحصول على تسوية معقولة لمستقبل الضفة الغربية. وعندما ألهبت هزيمة حزيران - يونيو المشاعر القومية العربية وغذت إقبال عرب فلسطين على النضال والمقاومة المسلحة. حاول الملك احتواء العمل الفدائي لمصلحته. وعندما أفسح الملك حسين المجال للممارسات الطفولية

والخاطئة لفئات المقاومة المتعددة ولا سيما إزاء ضباط القوات الأردنية المسلحة، الأمر الذي مكّن الملك من مجابهة قوى المقاومة الفلسطينية بالسلاح في أيلول - سبتمبر ١٩٧٠ بعد قبول الرئيس عبد الناصر لمشروع روجرز وبداية التناقض بينه وبين الفصائل الفلسطينية. وعلى الرغم من الصمود العسكري للقوى الفدائية الفلسطينية، فإن ضعف الإستراتيجية عند قيادة المقاومة وموقف معظم الأنظمة العربية، أدّى في نهاية المطاف إلى انسحاب المقاومة من عمّان أولاً، ثم من جرش في تموز - يوليو ١٩٧١، وبالتالي انسحبت القوات الفدائية من الأردن وسيطر الملك حسين على الموقف تماماً.

وقد أعقب ذلك عودة تدريجية للعلاقات الطبيعية بين عمّان ودمشق وعندما نشبت حرب تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٣ شارك الملك حسين فيها مشاركة رمزية بإرسال أحد ألوية الجيش الأردني إلى الجبهة السورية.

وبعد الحرب عقدت اتفاقيات تعاون مع حكومة دمشق ووافق على مقررات الرباط بخصوص اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

وعندما أقدم محمد أنور السادات على زيارة القدس المحتلة ، ومن ثم التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، رفض الملك حسين تأييدها أو العمل من ضمن إطارها.

وقد شارك في مؤتمر قمة بغداد وأيد قراراتها المعارضة لخط كامب ديفيد. وحصل الأردن بموجبها على مساعدات إقتصادية كبيرة أغنته عن المساعدات الأمريكية. وقوّت الإقتصاد الأردني ومهدت الطريق أمام تقاربه مع منظمة التحرير الفلسطينية والعراق.

وقف الملك حسين بقوة إلى جانب العراق في قضية الحرب العراقية - الإيرانية ومنذ اندلاعها أيد مطالب العراق وحقوقه القومية المشروعة وقام بعدة زيارات للعراق في بداية الحرب وفتح ميناء العقبة للسفن التي تحمل البضاعة للعراق. ثم استضاف الملك حسين مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان والذي اتخذ قرارات سياسية واقتصادية هامة.

وليس هناك شك بأن الملك حسين يتمتع بمحنة سياسية نتجت عن الممارسة والخبرة. وهو يجيد فن التوازنات الداخلية والتقرّب من القوات المسلحة والعشائر وأصحاب المصالح الاقتصادية. وقد وجد الملك حسين في مؤتمر قمة بغداد الإستراتيجية العربية والدولية الملائمة وتفاهم بموجبها مع منظمة التحرير الفلسطينية واستغنى عن المساعدات الأجنبية ووقف إلى جانب العراق منذ مطلع الحرب العراقية - الإيرانية.

«مشروع النقاط الست»

وكان الملك حسين قد أعلن مشروعاً للسلام مع (إسرائيل) اشتهر لاحقاً باسم «مشروع النقاط الست». وقد اغتنم الملك فرصة وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون فاقترح أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن في ١٠/٤/١٩٦٩ خطة من ست نقاط حرص على التأكيد بأنه لا يطرحها باسمه فحسب، وإنما أيضاً باسم الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، وبتفويض منه.

وتستند خطة الملك حسين إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢. وتهدف إلى إقامة سلام «عادل ودائم» على أساس شرط وحيد هو سحب (إسرائيل) «قواتها المسلحة من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧، وتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن الأخرى». وتتلخص خطة السلام المقترحة في النقاط الست التالية:

(١) إنهاء حالة الحرب كلياً.

(٢) احترام سيادة جميع الدول في المنطقة، وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي، والإعتراف بذلك.

(٣) الإعتراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعتزف بها ومتحررة من التهديد أو أعمال الحرب.

٤) ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس.

٥) ضمان عدم انتهاك حرمة أراضي جميع دول المنطقة بأية إجراءات ضرورية، ومن ضمنها تعيين مناطق مجردة من السلاح.

٦) قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ولم يكذب يومئذ يومان على إعلان الملك حسين مشروعه حتى رفضته (إسرائيل) على لسان غولدا مائير رئيسة الوزراء عندئذ.

ومن ناحية أخرى أصدرت معظم المنظمات الفدائية الفلسطينية الرئيسة بيانا مشتركا في ١٥/٤/١٩٦٩ أعلنت فيه رفضها مشروع الملك الخاص بالتفاوض مع (إسرائيل) عن طريق السفير غونار يارنغ وعلى أساس قبول (إسرائيل) بوضوح قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وهذه المنظمات هي: قوات العاصفة التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقوات التحرير الشعبية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقوات الصاعقة التابعة لطلائع حرب التحرير الشعبية.

وفي الوقت الذي أشارت فيه بعض المصادر المطلعة إلى ارتياح بريطانيا لمشروع الملك حسين، وبعد إعلان يوسف سالم وزير الخارجية اللبناني عن تأييده للمشروع في ١١/٤/١٩٦٩، انضمت سورية على لسان رئيسها الدكتور نور

الدين الأناسي يومئذ إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في رفض مشروع الملك الأردني.

ولم يصدر عن الدول العربية الأخرى أو غيرها ما يفيد رفضها أو قبولها للمشروع.

المملكة العربية المتحدة

كما أعلن الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية عن مشروعه الخاص بإقامة «المملكة العربية المتحدة» يوم ١٥/٣/١٩٧٢. وقد أشار في معرض إعلانته إلى أن اقتراحه يأتي نتيجة «مباركة لسلسلة من الأبحاث المتصلة والمشاورات المستمرة» عقدت مع «ممثلي الشعب ورجالاته في الضفتين، وقادة الرأي ورجال الفكر فيهما» وحدد الملك مشروعه في النقاط التالية:

(١) تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة، وتسمى بهذا الاسم.

(٢) تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

(١) قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها (أي المملكة المقترحة).

(٢) قطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية.

٣) تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت نفسه تكون لقطر الأردن.

٤) تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

٥) رئيس الدولة هو الملك. ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتتألف بالملك، وبمجلس يعرف باسم مجلس الأمة. ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريق الإقتراع السري المباشر، وبعدد متساوٍ من الأعضاء لكل من القطرين.

٦) تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا مركزية.

٧) للمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى الملك.

٨) تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها.

٩) يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضا.

١٠) يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم مجلس الشعب ويتم انتخابه بطريق الإقتراع السري المباشر. وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.

١١) السلطة القضائية في القطر هي محاكم القطر، ولا سلطان لأحد عليها.

١٢) تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية. ومن الطبيعي أن يصار في تنفيذ هذه الصيغة ومركزاتها إلى الأصول الدستورية المتبعة فتحال إلى مجلس الأمة ليتولى اتخاذ الإجراءات لوضع الدستور الجديد للبلاد»

وقد أثار مشروع الملك حسين هذا زوبعة سياسية كبيرة. في الوقت الذي راجت فيه شائعات عن أن عددا من الدول العربية التي اعتصمت بالصمت، علاوة على الولايات المتحدة الأمريكية، قد وافقت ضمينا على المشروع تحدثت إشاعات أخرى عن أن المشروع قد تم بمباركة أجنبية. ومع ذلك، وعلى أثر حملة دبلوماسية قادها الأردن لصالح مشروع الملك، وحملة فلسطينية مضادة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أعلنت بعض الدول العربية والأجنبية وبعض القوى السياسية الفلسطينية والعربية مواقف محددة.

فعلى الصعيد العسكري الفلسطيني أجمعت فصائل المقاومة الفلسطينية، ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، على رفض مشروع «المملكة العربية المتحدة» وقد اعتبرت هذه الفصائل ومعها العديد من المؤسسات والهيئات الشعبية الفلسطينية ذلك المشروع جزءاً من مؤامرة تستهدف تصفية قضية فلسطين، وسلب منظمة التحرير الفلسطينية أهليتها كممثل لشعب فلسطين. وقد تجلّى الموقف الفلسطيني الراض للمشروع في البيانات المشتركة التي أصدرتها منظمة التحرير الفلسطينية مع عدد من الدول والقوى السياسية العربية، كما تجلّى في

البيانات الرسمية التي أصدرتها كل من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجهة الشعبية - القيادة العامة، والجهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين، والجهة التحرير العربية، وطلائع حرب التحرير الشعبية - الصاعقة. وتبدى أيضاً ذلك الموقف الفلسطيني الرفض في البيانات التي أصدرتها الهيئة العربية العليا لفلسطين وكل من الإتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين، والإتحاد العام لطلبة فلسطين، والإتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والإتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، واتحاد الفنانين الفلسطينيين، والهلل الأحمر الفلسطيني، والمجلس الأعلى لرعاية الشباب الفلسطينيين، والمؤتمر الشعبي الفلسطيني.

وعلى الصعيد العربي. باستثناء جمهورية السودان الديمقراطية التي دعت إلى عدم التسرع في الحكم على مشروع الملك حسين وإلى عقد مؤتمر قمة عربي لدراسته. تفاوتت مواقف الدول العربية بين الصمت ومجرد التشديد على تأييد كل ما يرتضيه الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية والرفض القاطع لذلك المشروع. وقد تبدى الموقفان الأخيران فيما أعلنته كل من جمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية، والجمهورية العراقية، والكويت. ومن ناحية ثانية أصدر عدد من الأحزاب والقوى السياسية العربية، علاوة على بعض الإتحادات النقابية العربية، بيانات أعلنوا فيها تأييدهم

للثورة الفلسطينية ولنظمة التحرير، ورفضهم مشروع الملك حسين. ومن الأمثلة على ذلك البيانات التي أصدرتها الجبهة الوطنية الأردنية. وكل من الحزب الشيوعي الأردني. وحزب الجبهة القومية في اليمن الجنوبي، والحزب السوري القومي الإجتماعي في لبنان، وحزب التحرر والاشتراكية في المغرب، وحزب البعث الإشتراكي في سورية، وحزب البعث الإشتراكي في العراق، والإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، واتحاد الصحفيين العرب، والإتحاد المهني العربي لعمال البناء.

وعلى الصعيد الدولي اختارت الولايات المتحدة الأمريكية عدم التعليق رسمياً على مشروع الملك حسين، في حين راجت تكهنات عن موقف بريطاني متعاطف معه. ومن ناحية ثانية أعلن الإتحاد السوفيتي، والصين الشعبية، وفرنسا، تضامنها مع رغبات الشعب الفلسطيني. وبالتالي رفضها مشروع المملكة العربية المتحدة.

وأما (إسرائيل) فقد أعلنت على لسان غولدا مائير رئيسة الحكومة آنذاك رفضها القاطع للمشروع، ورغم أن بعض المصادر الصحفية الإسرائيلية اعتبرته خطة تهدف إلى «إنزال ضربة سياسية قاضية» بالفدائيين الفلسطينيين.

ثورة ظفار (١٩٦٥)

تقع ظفار على شاطئ بحر العرب (على مسافة ٦٤٠ ميلاً غربى مسقط) بين المحافظة السادسة (المهرة) فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية غرباً، وصحراء جدة الحراسيس شرقاً. وتحدها من الشمال صحراء الربع الخالى فى المملكة العربية السعودية.

وتبلغ مساحة ظفار ٣٨ ألف ميل مربع، ويبلغ طول شريطها الساحلى ٢٠٠ ميل بين رأس الشوامية شرقاً ورأس خربة على غرباً. وتقع عليه المدن الرئيسية. وظفار جغرافياً، عبارة عن سلسلة جبال تنحدر نحو البحر إلى الشرق والغرب، وتنفرج عند سهل ساحلى ضيق، لكنه بالغ الخصوبة هو سهل صلالة (ويسمى أيضاً سهل جريب) تشمخ فوقه جبال القرى (بفتح القاف - وسميت كذلك نسبة إلى قبيلة القرى التى هى أكبر وأقوى القبائل العربية فى ظفار)، وهى المنطقة الوحيدة فى جنوب الجزيرة العربية التى تهطل فيها الأمطار بانتظام، إذ تجتذب سفوحها الجنوبية غيوم «الموسم» الهندية التى تتساقط مطراً غزيراً خلال أشهر الصيف، وهذا ما يجعل منها تلك «الجنة الكلسية» من الكهوف والمغاور والبحيرات والشلالات والأدغال التى فتنت الرحالة منذ القديم بروعتها. وترتفع بين جبال القرى وصحراء الربع الخالى سلسلة أخرى من الجبال.

يقدر عدد سكان ظفار بحوالي ٢٠٠ ألف نسمة، يعيشون في الريف على الزراعة الموسمية ورعي الإبل والبقر والماعز. غير أن اقتصاد الريف ليس ذا اكتفاء ذاتي، مما يضطر سكانه للإعتماد على السهل والساحل لمقايضة منتجاتهم الزراعية بالمواد الغذائية الإضافية والمنتجات الصناعية. ويعيش السكان في السهل وعلى الشاطئ على الزراعة والتجارة وصيد الأسماك.

ويسكن في مدن ظفار خليط بشري من العمانيين والأفارقة والهنود والإيرانيين والصوماليين والبلوش، بالإضافة إلى سكان ظفار الأصليين.

وبشكل العمانيون الفئة المسككة بالسلطة، وهم إما موظفوا إدارة وإما قبائل مسلحة. والأفارقة هم الأرقاء (المملوكون) وأحفادهم. والبلوش سكان بلوشستان (الواقعة على حدود إيران وباكستان) هم جنود المرتزقة في جيش السلطان. أما الهنود والإيرانيون والصوماليون فيتعاطون التجارة والخدمات والربا.

ويعتبر اقتصاد ظفار بدائياً تقليدياً، بمعنى أن مورد الطاقة الرئيسي، ووسيلة الإنتاج الرئيسية - إن لم نقل الوحيدة - هي العمل البشري. إنه اقتصاد يكاد ينعدم فيه تراكم رأس المال، ينتج للإستهلاك المباشر ولا يستعين بأية أدوات، أو هو يستخدم أدوات جد بدائية. وتكاد تنعدم التمايزات الاجتماعية بين مختلف الفئات المهنية بسبب التخلف الشديد لقوى الإنتاج، بالإضافة إلى أن هذه التمايزات تخالطها تكوينات قائمة على القرابة، أو عائدة إلى «نظام الطوائف المغلقة».

وقد جرى إلحاق ظفار رسمياً بسلطنة عمان خلال الأعوام ١٨٧٧-١٨٧٩، غير أن تدخل مسقط في شؤونها يعود لبداية القرن التاسع عشر.

وقد مارس السلاطين. منذ ذلك الوقت بتأييد من الفرس والإنكليز، سياسات لا إنسانية ضد سكان ظفار، فعاملوهم كالعبيد وفرضوا عليهم ضرائب فاحشة، وضيّقوا سبل العيش في وجوههم، وحرّموهم من أدنى حقوقهم الإنسانية، فعمت البطالة وسيطر الجهل (لم يكن يوجد في المنطقة كلها سوى مدرسة واحدة في صلالة لا يدخلها إلا أبناء المقربين من السلطان). وكانت إحدى نتائج هذا الوضع المزري أن التقى - لأول مرة - أبناء الريف مع أبناء المدن وأفراد من القبائل المتنازعة، وأعلنوا الكفاح المسلح للتخلص من العدو المشترك المتمثل بحكم آل «بو سعيد».

ويعتبر التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٦٥ يوماً تاريخياً بالنسبة إلى منطقة عمان كلها حيث أعلن فيه الكفاح المسلح ضد الحكم الإستعماري البريطاني الذي امتد أكثر من قرن ونصف تبعاً لتفاوت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وتشتت القوى الوطنية في كل إقليم.

وكان النضال الوطني قبل عام ١٩٦٥ يواجه كثيراً من الصعوبات والعثرات، وكانت الجماهير - وعلى فترات متقطعة - تهب في انتفاضات عفوية، ما تلبث أن تخمد لعدم التخطيط من جهة، وبسبب تمزق الحركة الوطنية من جهة أخرى، بالإضافة إلى الشراسة التي كانت قوات الإستعمار البريطاني تواجه بها تلك الانتفاضات. والحقيقة أن تلك الانتفاضات كانت ذات طابع إصلاحى

في الأساس، فهي لا تنطلق من نقطة افتراق كامل عن معطيات النظام القائم، ولا من تحليل دقيق للقوى المستفيدة منه أو تقف وراءه كما أنها ليست نتيجة نضج في وعي العلاقات الأجنبية والطبقية التي تتحكم بالمنطقة. ولم تكن الإنتفاضات تلجأ إلى الإصطدام المباشر بالوجود الإستعماري، الذي كان يتستر بأنظمة الحكم التي يتحالف معها ويربطها بمعاهدات الحماية، مما يجعل وجوده غير واضح المعالم، كوجود عسكري فعال (تستثنى من هذه الناحية مياه الخليج حيث كانت البوارج الحربية، وقطع الأسطول البريطاني تتواجد بشكل دائم). ولم يكن هناك تنسيق مشترك بين الإنتفاضات، أو حتى مجرد استفادة من التشابه في الإنتفاضات، مما جعل الإنتفاضات والتحركات معزولة ومتفرقة ومحصورة ضمن المناطق التي تحدث فيها.

وخلال هذه الفترة تمكنت بريطانيا من تثبيت سيطرتها على الوضع السياسي والإقتصادي لنهب ثروات المنطقة المعدنية والبترولية، والاستفادة من ممراتها التجارية البحرية والجوية، وتحويلها إلى سوق لتصرف منتجاتها.

وكي تضمن بريطانيا استتباب الأوضاع لها في منطقة الخليج، فقد أنشأت هناك عدة قواعد عسكرية: جوية وبحرية، لتكون منطلقاً للأسطولان البريطاني والأمريكي في المحيط الهندي، ومنطلقاً لسلاح الجو الملكي البريطاني في عملياته العسكرية ضد شعب ظفار، بالإضافة إلى أن تلك القواعد كانت تشكل محطات ارتباط للقواعد البريطانية في الشرق الأقصى وقبرص.

ومن أبرز تلك القواعد: قاعدة بيت الفلج الجوية البرية، وهي مقر القيادة العامة للقوات البريطانية، وقاعدة السيب الجوية البرية وهي تعد لتكون البديل للقاعدة الأولى في بيت الفلج. وقاعدة الدقم البرية المقابلة لجزيرة مصيره. وقاعدة أم الغوارف البرية قرب صلالة وهي قيادة القوات البريطانية في ظفار، ومنها توجه العمليات ضد الثورة. وقاعدة بيت نزوى. وقاعدة رأس الحد البحرية الجوية، وهي من القواعد الجديدة التي يجري تطويرها. ومراكز عسكرية عديدة في عبرى وبدبد، ومطارات عسكرية بريطانية في قلية، وخبية، وجبل الفهود، وتمريت، ومرباط، وحبروت.

ورغم هذا الوجود العسكري المكثف (وربما نتيجة لوجوده) فقد قرر فرع حركة القوميين العرب في الخليج العربي أن يبدأ الكفاح المسلح في الإقليم الجنوبي من عمان (إقليم ظفار)، وذلك رداً على الأوضاع المتردية تحت حكم سعيد بن تيمور، ولطرد الإستعمار البريطاني من المنطقة كلها. وقد حاول فرع حركة القوميين العرب في ظفار الإفادة من تجارب الإنتفاضات السابقة، عن طريق تعبئة أوسع الجماهير، والإتصال بكافة التنظيمات القائمة لتوحيد الجهد وضمان شمول الثورة والتحالف مع القوى الوطنية الأخرى.

وهكذا تم الإتصال مع «الجمعية الخيرية الظفارية» وتنظيم «الجنود الظفارين» من أجل القيام بعمل مشترك، وتشكيل جبهة نضالية واحدة تفجر الكفاح المسلح. وعقد المؤتمر التأسيسي الأول في «وادي نحيز» حيث تم تشكيل

«جبهة تحرير ظفار» التي قرت بيان إعلان الكفاح المسلح في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٥.

ويرجع اختيار الحركة لإقليم ظفار كمنطلق للثوار إلى عدة أسباب، من بينها نضوج الأوضاع الجماهيرية والسياسية لحركة مسلحة ضد الإستعمار البريطاني حيث بلغ السخط الشعبي أقصى مداه. وبعد المنطقة، نسبياً، عن قواعد الإنكليز العسكرية، ومراكز إمداداتهم، بالإضافة إلى صلاحية المنطقة لقيام حرب العصابات.

ونتيجة لرفع شعار إقليمية الثورة، مراعاة لموقف شريك «الحركة» في الكفاح المسلح، فقد عانت الثورة كثيراً من حالات الجمود والإنغلاق، واستمر الوضع كذلك إلى أن عقد المؤتمر الثاني للجبهة في وادي «حمرين» في الفترة الممتدة من ٦٨/٩/١ وحتى ١٩٦٨/٩/٢٠، حيث توصل المؤتمر إلى نتائج عدة هي:

- انتخاب قيادة جديدة، معظم عناصرها مؤيدة لحركة القوميين العرب واتجاهاتها الفكرية والطبقية.

- وضع ميثاق وطني للجبهة.

- إعلان التزام الجبهة بالعمل الثوري المنظم، باعتباره المسلك الوحيد لحرر الإمبريالية وحلفائها

وقد أدركت بريطانيا خطورة الوضع الناجم عن تفجير الثورة في عمان الداخل، بالإضافة إلى إقليم ظفار. وفي تلك الظروف خلع السلطان سعيد بن تيمور ابنه الأكبر «قابوس» بعد أن ساد انطباع عام بأن كل الولايات التي حلت بالبلاد كانت بسببه، وطرح «قابوس» برنامجاً إصلاحياً بغية سحب الأرض من تحت أقدام «الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي» التي لم يكن قد مضى على إعلان قيامها سوى أيام قليلة، مما اضطر الجبهة لإيقاف النضال العسكري الذي أعلنت عنه، والرجوع إلى العمل السياسي السري مؤقتاً.

ولكن الوضع الجديد لم يؤثر كثيراً على الإقليم الجنوبي (ظفار) حيث نجحت «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج» في تحرير الجزء الأكبر من الريف، واستطاعت أن تلف الجماهير حولها.



السلطان قابوس

وإزاء الوضع الجديد الناشئ عن تعيين السلطان قابوس بن سعيد خلفاً لوالده المخلوع، فقد أدركت الجبهتان أهمية توحيد القوى الوطنية في عمان.

ولهذا تداعت الجبهتان للقاء. وعقد مؤتمر توحيد في (اهليش) المنطقة المحررة، في

نهاية عام ١٩٧١ لتوحيد الجبهتين ودمجهما في جبهة واحدة، كي تصب كل الجهود والطاقات من أجل تصعيد النضال ضد الإستعمار البريطاني وعملاته. وقد توصل المؤتمرون إلى القرارات والإنجازات التالية:

- دمج «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل» و «الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي» في جبهة واحدة تحت إسم «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي».

- مناقشة وإقرار برنامج العمل الوطني الديمقراطي والنظام الداخلي المقدم من قبل اللجنة التحضيرية.

- انتخاب قيادة موحدة للجبهة الجديدة.

ولقد وضعت «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» أمامها عدة أهداف. وكانت أهدافها على الصعيد المحلي: تحرير المنطقة من كافة أشكال الوجود الإستعماري، وتحقيق الإستقلال الناجز، والقضاء على أنظمة الحكم العشائرية الإوتوقراطية، والقضاء على التجزئة وتحقيق وحدة المنطقة السياسية، والقضاء على الإقطاع بكافة أشكاله، وتوزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين، وإقامة التعاونيات والمزارع الجماعية، وتحطيم العبودية، وتصفية كافة بقايا علاقات الرق، وبناء نظام سلطة الديمقراطية الشعبية، وإنهاء سيطرة واستغلال الطبقة البرجوازية، وتصفية الإحتكارات الأجنبية بكافة أشكالها مع تحرير السوق الوطنية من الارتباط بعجلة السوق الرأسمالية العالمية، وبناء اقتصاد وطني مستقل

ذي قاعدة صناعية وزراعية ثقيلة، وإطلاق حريات الجماهير ومبادراتها، وتعبئة طاقات الشعب سياسياً وعسكرياً، وبناء جيش ثوري قوي، والعمل على إلغاء فوارق التخلف بين الأرياف والمدن، ومكافحة الثقافة الإستعمارية الرجعية وبناء ثقافة وطنية ثورية، والعمل على تحرير المرأة من كافة أشكال الإضطهاد السياسي والإجتماعي والعائلي، ومحاربة أسباب الفساد الخلقي والإداري والسياسي ومحاربة الجهل والمرض وكافة مظاهر التخلف في المجتمع، وضمان الحقوق الكاملة للأقليات والجاليات الأجنبية، وتأمين حرية العقائد والمذاهب الدينية.

أما أهدافها على الصعيد العربي فكانت تتمثل في تعزيز العلاقة الكفاحية بين الثورة في عمان والخليج العربي مع حركة التحرر الوطني العربية وفصائل الثورة الفلسطينية، وشن حرب الشعب ضد الدولة الصهيونية والإمبريالية العالمية من أجل إنهاء الإستعمار والكيان الصهيوني.

وكانت مواقفها على الصعيد العالمي: اعتبار الثورة الوطنية الديمقراطية في عمان والخليج العربي جزءاً من حركة الثورة الوطنية الديمقراطية العالمية، والالتزام بدعم ومساندة نضالات الشعوب في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، في صراعها العادل ضد قوى الإستعمار والإستعمار الجديد، والكيانات والحركات العنصرية في العالم، والوقوف إلى جانب القوى الاشتراكية والتقدمية في العالم في صراعها التاريخي ضد قوى الإمبريالية والرأسمالية العالمية.

وقد ترجمت «الجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» هذه المهام والمواقف عملياً من خلال ممارساتها في المناطق المحررة، حيث أقامت «مجالس شعبية» لتطوير مشاركة الجماهير ومساهمتها الفعالة في إدارة المناطق المحررة، وتطوير الأرياف في الميادين السياسية والاجتماعية والإنتاجية. ويتألف المجلس الشعبي الواحد في كل منطقة من ٨ إلى ١١ عضواً، وذلك حسب الكثافة السكانية، ويضم ممثلين عن المواطنين، وممثلين عن إدارات الميليشيا الشعبية، وممثلين عن إدارات جيش التحرير الشعبي.

ويعقد المجلس الشعبي دوراته العادية مرة كل شهر، ويحق له أن يجتمع في دورات استثنائية، في أي وقت، وتمثل مهماته في كل منطقة بتطوير مبادرات الجماهير وتشجيعها وتوثيق ارتباطها بالثورة، وتجميع آراء واقتراحات وانتقادات المواطنين ودراستها والاستفادة منها في تطوير الممارسة العملية للثورة، والمساهمة في أعمال التوعية السياسية والدعاية والتحريض في أوساط المواطنين، وملاحقة إشاعات ودعايات عناصر الثورة المضادة وتعريضها، وتبعية تحركات العناصر المضادة المندسة في أوساط الجماهير واستكشافها، والعمل على تصفيتهم، وحل المشكلات الاجتماعية في أوساط المواطنين، الناتجة عن بقايا النظام القبلي (الثار ومسائل الإرث... الخ)، وتطوير الإنتاج الزراعي، والإنتاج الحيواني، والإهتمام بتنظيم الري وتوسيع مشاريع السدود والأحواض، وتنظيم حملات التوعية في أوساط المواطنين حول أهمية رفع الإنتاج وكشف مخططات السلطة العميلة الرامية إلى ضرب الإقتصاد الريفي وتضييق الخناق الإقتصادي من حول الثورة والمواطنين في المناطق المحررة.

كما ترجمت الجبهة مهامها عملياً باللقاء مع الحركات الوطنية والثورات الشعبية، سواء في الوطن العربي أو العالم، ولكنها تعرضت لأخطاء عديدة استطاعت تجاوزها بفضل قدرتها على فهم طبيعة العدو، وتخطيطاته، ومبادراتها إلى وضع خطة مضادة تكون نتيجتها الخروج من المأزق، أقوى مما كانت، وأكثر قدرة على مواصلة الكفاح، كما حصل أثناء حركة ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، حيث جرت حركة إنقسامية في المنطقة الشرقية من ظفار، مستهدفة جر البلاد إلى حرب أهلية واسعة، ولكنها ماتت عند تصديها للحركة المذكورة.

ولقد خاضت «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» معارك واسعة مع القوات البريطانية التي كانت تهدف للقضاء على الثورة، وتمكنت من الصمود والحفاظ على المناطق المحررة من إقليم ظفار، وكانت أشد المعارك في «صرفيت» غربي ظفار، وفي «مرباط» حيث تمكنت من احتلال بعض مواقع العدو الحصينة في ٧/١٩/٧٢.

وحاول البريطانيون إبان ذلك «تعريب» القتال الذي رافقه تكثيف التدخل العسكري الإيراني بشكل مكشوف. ولجابهة هذه الأخطار سعت قيادة «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» لتنظيم الشعب حتى يصبح قادراً على شن النضالات المتعددة والمتنوعة في وجه الأعداء، وكشفت الجماهير، بحسها الثوري، في مختلف مواقع الصدام اليومية مع السلطة، طبيعة العدو ونوعية الأسلحة التي يعتمد عليها. وتتمثل الأهداف التي سعت إليها «الجبهة الشعبية

لتحرير عمان والخليج العربي» وكل القوى الوطنية في مرحلة مجابهة الأخطار التي عاشها بالنقاط التالية:

آ - دحر الغزو الإيراني الذي لا يهدد عمان فقط، وإنما منطقة الخليج العربي كلها، ويهدد السلام في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا.

ب - تصفية الوجود العسكري الأجنبي والمتمثل بالقواعد والجيش الأمريكي والإيرانية والبريطانية في منطقة: البحرين، ومصيرة، وصلالة، ورأس الحد وثمرت، وخروج الأساطيل الإستعمارية من مياه الخليج العربي.

ج - الإطاحة بالنظام الرجعي في مسقط.

د - إسترداد الحقوق الوطنية في الثروات النفطية والزراعية والتجارية، والعمل على تسخير النفط من أجل تطوير المنطقة التي تعاني من التخلف.

هـ - النضال من أجل تحقيق الحريات الديمقراطية، والسماح للجماهير بالتكتل وبناء منظماتها المستقلة للدفاع عن حقوقها أمام تكتل الإحتكاريين.

و - النضال من أجل تحويل الخليج العربي إلى بحيرة سلام، حيث تقوم العلاقة بين الدول المختلفة على أساس الإحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ سياسة الضم والإلحاق والتوسع والهيمنة التي كانت تتبعها إيران في ذلك الوقت.

ز - النضال من أجل تحويل المحيط الهندي إلى منطقة خالية من القواعد (الأساطيل الأمريكية والبريطانية).

ومنذ اندلاع الثورة، خاضت قوات جيش التحرير الشعبي والمليشيا معارك حامية ودامية مع قوات العدو التي كانت تساندها القوات البريطانية ثم الإيرانية وكان «طريق حميرين» الذي يربط قواعد العدو في سهل صلالة بمراكزه الشمالية وقواعده في عمان الداخل الميدان الرئيسي للمعارك بين الطرفين. وقد أطلق عليه الثوار اسم (الخط الأحمر) لكثرة ما أريق فيه من دماء، حيث استطاعت قوات جيش التحرير والمليشيا أن تطرد قوات العدو من الخط الواقع في ريف المنطقة الوسطى، وتحت السيطرة التامة على «طريق حميرين» وتطهيرها بشكل نهائي مع بداية النصف الثاني من عام ١٩٧٠، بعد أن قام العدو بحملات ضخمة استخدم فيها كافة أسلحته (الدبابات - المصفحات الطيران - المدفعية الثقيلة) دون جدوى. ومنذ ذلك الوقت لم يعد بإمكانه استخدامهن وأصبحت الطائرات هي الوسيلة الوحيدة للاتصال بمراكزه في الشمال وفي بقية مناطق عمان.

وبعد أن فشل العدو في تحقيق أي نصر في المنطقة الوسطى نقل الحرب إلى المنطقة الغربية، وقد خاضت معه قوات الجبهة معارك عنيفة في شعבות، اضطرت بعدها للإنسحاب، ودمر الطيران البريطاني مدينة رخيوت التي هجرها سكانها إلى الجبال المجاورة. وفي ١٤ شباط (فبراير) ١٩٧١ قامت قوات جيش التحرير الشعبي والمليشيا الشعبية بهجوم شامل على معظم قواعد العدو الأساسية في

السهل الساحلي، وفي وقت واحد، شمل القاعدة الجوية البريطانية في صلالة - ومركز آنا- قاعدة أم الغوارف للمشاة - مكر المسيلة - مواقع العدو في مدينة طاقة. وقد تكبد العدو خسائر فادحة في الأرواح والمعدات والمنشآت، وكان بين القتلى ستة ضباط بريطانيين.

وفي بداية شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١ قام العدو بحملة عسكرية ضخمة على المنطقة الشرقية بقصد إسقاطها. وقد جندت بريطانيا وقوات السلطة إمكانيات ضخمة لهذه الحملة منها استجلاب فرق الكوماندوس البريطانية (الشياطين الحمر) وطائرات «سترايك ماستر» الحديثة، ومجموعات كبيرة من المرتزقة. ومنذ اليوم الأول لنزولهم، دارت معارك عنيفة ويومية على طول المنطقة الشرقية. والتفتت الجماهير حول قوات جيش التحرير. وبعد شهرين كاملين (تشرين الأول وتشرين الثاني) من المعارك الدامية، دحرت قوات العدو وتقهقرت مهزومة إلى مواقعها الأساسية إثر تكبدها خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. وقد اعترفت الصحف البريطانية آنذاك بالهزيمة. وما كان أمام وزارة الدفاع البريطانية إلا إعلان عزل قائد قواتها في السلطنة «غراهام» الذي خطط للحملة ووعده بإنهاء الثورة، واستبدلته «بكريزي» لعله ينجح فيما فشل فيه سلفه.

وبعدما فشلت حملة (تشرين الأول - تشرين الثاني) ١٩٧١ قام العدو بحملة أخرى على الممر في بداية ١٩٧٢، بقصد قطع خطوط التموين للجهة بين المنطقة الغربية وبقية المناطق الداخلية.

ونزلت قواته في العديد من الأماكن الهامة. ونتيجة لوعورة المنطقة وقحطها، وبعد معارك متصلة استمرت أكثر من شهرين لم تستطع أثناءها قوات العدو من تحقيق أهدافها، اضطرت من جديد للإنسحاب، أو البقاء في مراكز بعيدة، معرضة لهجمات القوات الثورية باستمرار.

وفي أواخر نيسان (إبريل) ١٩٧٢ نزلت قوات العدو في شمال صرّفت بالمنطقة مستهدفة قطع خطوط مواصلات الثورة (يطلق الضباط الإنكليز على هذه المنطقة إسم «عنق الزجاجة» نظراً لأهميتها الإستراتيجية). وشتت قوات الجبهة عند ذلك هجمات عنيفة ويومية على هذا الموقع، ولم يحقق العدو هدفه الأساسي، وإنما ظلت قواته مثبتة في مواقعها.

أما في مركز ثقيبت الواقع في شمال المنطقة الغربية، فقد تواجد العدو هناك منذ قيام الثورة عام ١٩٦٥. وفي أوائل ١٩٧١ بدأ الثوار يشددون من هجماتهم على هذا المركز. وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٢ ازدادت شدة هذه الهجمات اليومية (أكثر من ٣ هجمات في اليوم الواحد). وتحت شدة ضربات الثوار اضطر العدو للإنسحاب منه في أيار (مايو) ١٩٧٢.

ويعتبر الهجوم الذي شنته قوات الثورة على مدينة مرباط (مدينة الشهداء) علامة فارقة في حياة الجبهة وقواتها المسلحة. وبالرغم من النتائج السلبية التي نجمت عن هذا الهجوم، إلا أنه برهن عن مدى تماسك قوات جيش التحرير الشعبي والمليشيا الشعبية واستبسالها، في سبيل تحقيق الأهداف الثورية للجبهة مهما بلغت التضحيات. ففي فجر التاسع عشر من تموز (يوليو) ١٩٧٢ شنت

قوات الثورة العاملة في المنطقتين الوسطى والشرقية هجوماً مشتركاً على مدينة مرباط، وطوقت المدينة، واقتحمت معاقل العدو حيث خاضت معه معارك ضارية، وهنا لجأ العدو إلى القوات الجوية، وتم إنزال المظليين خلف الثوار، واشتبكت معهم القوات الإحتياطية. واستمر القتال ١٨ ساعة، وانتهى بانسحاب الثوار بعد خسارة ٢١ قتيلاً و١٢ جريحاً.

وتابعت ثورة ظفار نضالها بعد فشل الهجوم الكبير الذي شنته قواتها على بلدة مرباط شرق ظفار. ولكنها وجدت أن عليها أيضاً أن تحارب الوجود العسكري الإيراني في المنطقة، خاصة بعد وصول حوالي ١٢٠٠ جندي إيراني من سلاح المظلات عام ١٩٧٢ لتدريب قوات السلطة، ومواجهة حرب العصابات التي شنها ثوار الجبهة. ولقد اشتركت هذه القوات الإيرانية في العمليات الحربية، ولكنها لم تستطع طوال عامي ١٩٧٢-١٩٧٣ إلا فتح الطريق بين صلالة ومسقط، والمعروفة عسكرياً باسم «ميدواي» عند بلدة قمرت. وهي طريق التموين الأساسية لكل المنطقة الجنوبية، والتي ظل الثوار يسيطرون عليها عدة أعوام.

وكانت القوات الإيرانية العاملة في ظفار عام ١٩٧٤ تملك نحو ١٥ طائرة هيلوكبتر من طراز «أوغستابل - ٢٥» مع طيارها ومهندسي الصيانة والضباط التابعين لها الذين بلغ عددهم نحو ٤٠ ضابطاً كما كانت تملك عدة طائرات نقل من طراز «هركوليس - ١٣٠ - سي» ولذا كان من الممكن اعتبارها قوات صدمة سريعة الحركة وذات اكتفاء ذاتي. وكانت تقوم مباشرة من «بندر

عباس». وتتكفل إيران بمصاريفها ورواتبها وأعبائها لكونها جزءاً من القوات المسلحة الإيرانية، وإن تكن نظرياً تحت إمرة قيادة قطاع ظفار وقوات السلطة.

ولقد تعرضت الثورة خلال كفاحها لمصاعب كثيرة، بعضها ذاتي وأكثرها خارجي، حتى تقلص عدد الثوار وأصبح مؤخراً لا يزيد عن ٦٠٠ رجل مسلح، مدرّبين تدريباً حسناً، ومتقّفين ثقافة سياسية وعقائدية جيدة، تدعمهم ميليشيا تضم (٦٠٠-١٠٠٠) رجل وامرأة، مبنية على أساس قبلي، وتشمل كل منطقة من مناطق الجبال حيث يقيم الثوار. وليست جميع عناصر الميليشيا مسلحة، ولا يقتصر دورها على المساندة في القتال، بل يتعداه إلى تأدية خدمات تموينية واستطلاعية.

وتقسم قوات الثورة استراتيجياً إلى ثلاثة أقسام:

آ) القطاع الغربي قرب الحدود مع اليمن الجنوبية، حيث تعمل فرقة «بن غوثة» وهي مؤلفة من نحو ١٢٠ مقاتلاً. ب) القطاع الأوسط في منتصف الطريق إلى صلالة حيث تعمل كتيبة ٩ حذيران (يونيو) المؤلفة من ثلاث فرق: فرقة «سهيل» وفرقة «أحمد طارش» وفرقة «بن ظهير». ج) القطاع الشرقي بالقرب من حدود عمان الداخل حيث تعمل الكتيبة الغربية المؤلفة من أربع فرق: فرقة «بن دهيم» وفرقة «سيف» والفرقة الشرقية والفرقة الجنوبية. ويبلغ عدد كل فرقة نحو ٦٠ مقاتلاً.

ويعملك الثوار أنواعاً مختلفة من الأسلحة منها رشاشات ثقيلة، ومدافع هاون، وأسلحة فردية مختلفة العيارات والمصادر، ومدافع مضادة للدبابات عيار ٧٥ مم، وصواريخ كاتيوشا السوفيتية (١٢٢ مم). وأكثر أسلحة الثوار اليوم سوفيتية الصنع، ولكنها لا تأتي مباشرة من الإتحاد السوفيتي، وإنما عن طريق الدول الصديقة. ولا تزال البؤر الثورية الظفارية تقوم ببعض العمليات العسكرية المحدودة رغم اختلال ميزان القوى.

المعاناة اليمينية

كان الضباط الأحرار يتصورون أن مجلس الرئاسة سوف يكون محل ثقة الجميع. وسيتمكن من تكوين قاعدة جماهيرية عريضة للثورة، لذلك ضموا فيه كل القوى المعارضة واليمينيين الأحرار وكافة السياسيين المعادين للنظام السابق والعديد من المهاجرين.

وقد أدرك قادة الثورة بأنهم لم يكونوا قد أعدوا العدة اللازمة للمستقبل مما دفعهم لإقامة علاقة فورية مع عبد الناصر الذي وعدهم قبل الثورة بأن يقدم لهم كل العون اللازم، حيث اعترفت مصر بالثورة في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٦٢.

أما السعودية فلم ترتاح لذلك الانفجار الشعبي، فحولت أراضيها إلى رأس جسر عدائي، حيث كانت تجند فلول المرتزقة اللذين بلغ عددهم حوالي عشرة آلاف مسلح من بقايا النظام السابق.

استطاعوا بهم القيام بهجمات شرسة على أراضي اليمن، إضافة إلى أن العديد من القبائل عارضت النظام الجمهوري منذ البداية ومنهم مثلاً قبيلة بكيل التي تمتلك لوحدها عشرة آلاف مسلح ونتيجة لذلك فقد كان من الصعب على حكومة فتية كهذه أن تدافع عن حدودها.

وقد استغلت ذلك بريطانيا فقامت بقصف بعض المناطق الحدودية بهدف تخويف الثورة من جهة، ومن جهة أخرى تخويف القبائل الجنوبية أيضاً.

أما الموقف في عدن فكان مشبعاً بالحماس، فقد حشدت الجماهير كي تقدم دعمها للثورة الشمالية متمنية الخلاص من الإستعمار البريطاني بإقامة الوحدة بين الشطرين.

وفي ٢٨ سبتمبر وصل الدعم العسكري لليمن من مصر حيث أرسلت لهم عن طريق الجو بعض من قواتها. ثم وصلت في اليوم التالي إلى ميناء الحديدة أول سفينة عسكرية مزودة بالسلاح الحديث.

وفي ٨ نوفمبر اتفقت الدولتان على عقد اتفاقية دفاع مشترك.

أصبح بموجبهما تواجد الجنود المصريين على أرض اليمن وجوداً شرعياً، حيث بلغ عدد الجنود المصريين في منتصف نوفمبر من نفس العام حوالي ثمانية آلاف جندي مصري. كما قدمت مصر معونات مالية كبيرة.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن تواجد قوات مصرية على أراضي اليمن وتدخلها في كل صغيرة وكبيرة ومشاركتها في الحروب الأهلية بدأت تدور هناك وفرض أشخاص معينين في السلطة.

كل ذلك بدأ يثير حمية البعض ثم في النفوس حسداً وكراهية. ونقاط ضعف لدى القيادة تستغلها قوى المعارضة.

إضافة إلى أن رجال الدين وقبائلهم اللذين أيدوا الثورة في بداياتها بدأوا ينقلبون إلى جانب المعارضة، تحت قيادة القوة الثالثة التي ظهرت للوجود من مشايخ وإقطاعيين وممثلين عنهم. ولم يكن ذلك لأسباب دينية وإنما لأسباب إقتصادية وسياسية محضة كانوا يلهثون خلفها فعندما أخذت السعودية تعرض عليهم الأموال مقابل وقوفهم ضد الثورة. اتبع المصريون نفس الطريقة معهم. فوجد المشايخ أنفسهم أمام ثروة كبيرة، حيث كانوا يقبضون من كلا الفريقين المتنازعين ويعلنون تأييدهم للثورة من جهة ثم تأييدهم للملكية من جهة أخرى.

ثم اضطرت الثورة إلى تقديم بعض التنازلات وذلك بإصدار المادة العاشرة من النظام الجمهوري والتي تنص على إيجاد مجلس دفاع وطني من المشايخ رتبة كل عضو فيه بدرجة وزير، مما جعل المشايخ يستغلون أيضاً هذه المناصب ويتسللون إلى الحكم، مما قوى بدوره نفوذ القوى الإقطاعية في أجهزة الدولة. لأن تلك القوى كانت تنظر للدين من خلال منظورها الرجعي الذي يخدم مصالحها الطبقية.

المعارضة الليبرالية:

عندما قضت الثورة على النظام الإمامي وقوانينه الإقطاعية الجائرة ومخلفاته الرئيسية من طائفية ومذهبية وقبلية. وغدا الجميع سواسية أمام القانون زاد تخوف الليبراليين فارتكبوا موجة كبيرة من المعارضة وبدؤا يطالبون بإخراج القوات المصرية من البلاد والتصالح مع الجيران وهم السعودية وبريطانيا، مما يدل على أن تنظيم الضباط كان يضم إلى جانب الأحرار الحقيقيين. إنتهازيين ونفعيين وقد علق أحد الساسة في حينه على أن في الثورة اتجاهان اجتماعيان وسياسيان متناقضان.

الثورة اليمنية تحت المجهر

عندما نقيم تأثير أي ثورة سلباً أم إيجابياً علينا الإحاطة بالعلاقات الإجتماعية السائدة. ففي بلد مثل اليمن يعيش أغلب أجزائه في علاقات عشائرية وقبلية متخلفة كل منها يضم الحقد والضغينة للآخر.

إضافة للفقر والإضهاد، فإن ذلك سيدفع بلاشك لإنتفاضات عديدة ليس في المناطق الزراعية والريفية فحسب، بل وفي كل المدن الأخرى.

فقد واجه زعماء الإنقلاب صعوبات همة جعلتهم غير قادرين على حل تلك المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي واجهتهم وذلك بسبب عدم امتلاكهم لأية خبرات سابقة.

ورغم هذا فإن الدولة الجديدة انتهجت طريق التطور الرأسمالي حيث فتحت الأبواب للسوق العالمية. وأطلقت العنان للبرجوازية المحلية. وتخلصت من الزعماء السياسيين السابقين، ولكنها بالمقابل أحرزت تغييراً كبيراً في إطار النظام السياسي عن طريق تشكيل النظام الجمهوري، وبفعل تأثير الجماهير أخذت القضايا الاجتماعية والتغيرات طريقها إلى أجهزة الإعلام فرفعت شعارات تقدمية في العدالة الاجتماعية وحرية المرأة وتعميم التعليم. ومشاركة العمال والفلاحين في السلطة وغرست في نفوس الشعب ثقافة وطنية تقدمية أسقطت مبادئها من واقع نضالها ضد أعداء الثورة اللذين حاولوا استغلال الدين للمناورة من أجل إضعاف هذا النظام الجديد.

وقد عملت الثورة ومن أجل تعزيز الطابع الشعبي بأن أعلنت تأييدها لنضال الشعب اليميني في الجزء الجنوبي المحتل وكانت صحافتها وإذاعتها في الشمال متنفساً لكافة المشاعر في الجنوب اليميني التي تعبر عن حالة الشعب تحت سيطرة الإستعمار والرجعية. وقد ساعد هذا كثيراً في تهيئة الأجواء المناسبة أمام الجماهير في الجنوب لكي تحطم قيود العبودية المفروضة عليها.

لكن هذا كله لا يعفيها من الأخطاء الكثيرة التي وقعت فيها بسبب انعدام الخبرة السياسية لدى القائمين بها إضافة إلى أن الثورة فقدت طابعها الطبقي الواضح منذ أيامها الأولى. لكونها عبرت عن مصالح البرجوازية الصغيرة في المجتمع. ولم تسعى لأشاعة الحريات الديمقراطية التي كانت ستساهم في تعبئة الجماهير في صفوف المقاومة الشعبية من أجل حماية الجمهورية.

كما أنها لم تسارع كما وعدت بإلغاء المعاهدات المجحفة التي عقدتها السلطة الإمامية والتي كانت تقس استقلالها وسيادة اليمن.

خاصة وأن النشاط التأمري كان يتسلل من خلال هذه الإتفاقيات والمساعدات المشبوهة، كما لم تضع أية ضوابط حقيقية لنشاط الشركات الأجنبية، ولم توسع علاقاتها مع منظومة الدول الاشتراكية، ولم تشجع الرأسمال الوطني بالشكل الفعال.

وقد ساعدت طبيعة البلاد الجبلية وطرقها غير المعبدة على تقييد حركة المواصلات بين مختلف المناطق. وكان ذلك عائقاً أمام ترسيخ المثل الثورية وأدى بالعكس إلى إنعاش الميول المعادية عند القبائل.

ويبدو أن الشعارات التي طرحتها الثورة كانت بعيدة جداً عن أرض الواقع مما شجع على أن يظل تأثير الدين والمذهبية يحتل جزءاً كبيراً في تفكير الناس وسلوكهم. خاصة بعدما ظهر مبدأ المساواة الطائفية في أجهزة الدولة حيث ضم مجلس قيادة الثورة ١١ عضواً من الطائفة اليزيدية و ١١ عضواً من الشافعية. وكان إحلال المنطق الطائفي محل المنطق الثوري أول طعنة توجه للجمهورية الوليدة. التي وجدت أصلاً للقضاء على المنطق الأسري والطائفي والعرقي والفتوي.

وكما أن إدخال رؤساء القبائل في مراكز حكومية هامة أوجد بؤرة دائمة الخطر على حياة الثورة واستمرار بقائها. أضف إلى هذا أن الثورة لم تطبق برنامج ديمقراطي شعبي. بل أنها أهملت معظم مطالب الشعب الملحة كالإصلاح الزراعي والصحة والتعليم وغيرها.

اتفاقية الخرطوم

وقد جاءت نتيجة للظروف التالية:

١- عدم استقرار النظام وذلك ناتج عن أخطاء أدت إلى تصدع الصف الجمهوري.

٢- الحساسيات التي خلفتها هذه الأخطاء والتصرفات في صفوف اليمنيين الجمهوريين مما دفع بالمتحدة للتخلص من هذا الوضع بأي شكل.

٣- المساومات الشاملة التي تجري في المنطقة هي التي فتحت قضية إعادة النظر بالنظام الجمهوري والثورة في اليمن من جديد.

٤- اشتراط السعودية إعادة النظر في قضية اليمن لكي تساهم في دفع المبالغ التي أقرت كمعونة لمصر والأردن بعد نكسة حزيران.

بنود الإتفاقية:

انبثقت بنود الإتفاقية عن المشروع السوداني القائل بقيام الحكومة اليمنية الموجودة آنذاك بمهامها حتى موعد إجراء استفتاء على هوية النظام وقد جاء في بنودها:

١- تكوين لجنة ثلاثية تناط بها مهمة معالجة المسألة اليمنية وتتكون من ثلاث دول عربية وهي العراق والمغرب والسودان.

٢- مهمة اللجنة وضع التخطيط الذي يضمن انسحاب القوات المصرية من اليمن. ووقف المساعدات العسكرية التي تقدمها السعودية لجميع اليمنيين.

٣- على اللجنة أن تبذل مساعيها لتمكين اليمنيين من التحالف والتآلف لتحقيق الاستقرار. وذلك تمثيلاً مع رغبة أهل البلد الحقيقين وثبتت حق اليمن في السيادة والاستقلال الكاملين.

٤- على اللجنة أن تستشير الجمهورية العربية المتحدة والسعودية في كافة ما يعترض مساعيها بغية تذييله والتوصل إلى تفاهم ترتضيه الأطراف لكي تزول أسباب هذا النزاع. وتصان الدماء العربية ويدعم الصف العربي.

والواقع أن هذه الإتفاقية قد فتحت أبواباً واسعة للجهات المعادية للنظام الجمهوري لتحقيق أغراضها وفرض سيطرتها على المنطقة من جديد.

ومن الواضح أن استئراء المد الإستعماري بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ كان السبب الحقيقي لهذا التراجع في صف الثورة العربية.

كما أن انسحاب الجيش المصري قبل أن يتشكل جيش يعني قوي سوف يؤدي بالضرورة إلى حرب أهلية من جديد.

مما أدى إلى ظهور مواقف متباينة بين الأطراف التي تدعم الثورة.

والأطراف التي تقف في صف العداء للنظام الجمهوري.

وقد كان للطرف المعادي من اتفاقية الخرطوم فرصة حاول من خلالها استغلال الظروف بما يضمن له تنفيذ مخططه للقضاء على القوى التقدمية أو الأخطار التي تعترض مصالحه.

إضافة إلى تدعيم الجانب الملكي في حال إخفاق الإتفاقية.

وبالمقابل فقد كان موقف الجمهورية العربية المتحدة، وبعد التوضيحات والدعم الذي قدمته للحفاظ على النظام الجمهوري، حيث بدأت تضع اليمن في أهتماماتها التي تعتبر همها الأكبر.

مواقف الأطراف اليمنية:

فقد أثار البعض عاصفة حولها واعتبرها تدخلاً في الشؤون اليمنية الداخلية، والبعض الآخر اعتبرها بداية مرحلة جديدة لصالح الثورة.

وقد حاولت الأسرة الملكية والموالين لها الإستفادة من الظروف الراهنة ومن دعم بعض الدول المجاورة، وخاصة في حال تعثر اتفاقية الخرطوم لإعادة نفوذهم عن طريق التركيز على الأمير محمد بن الحسين كوجه مقبول وبديل للإمام البدر، كما قاموا بدفع الأموال لتفرقة الصف الجمهوري مستغلين أية تصدعات داخلية فية للخروج بنتيجة مرضية لهم في الإستفتاء إذا حصل.

وفي تلك المرحلة طلب المشايخ الجمهوريين عودة جميع الجمهوريين وتشكيل حكومة جديدة والإفراج عن الجميع. وعودة الضباط إلى الجيش برتبهم. ولقي

هذا الطلب موافقة من الحكومة العسكرية. إلا أنها اعترضت على عودة بعض الضباط، وكان فريق من العائدين يرى ضرورة التمسك بالنظام الجمهوري حتى أثناء اجتماع المصالحة، وفريق آخر بإمكانية القبول بدولة يمينية يمكن تطوير مضمونها باتجاه الجمهورية. ولذلك ازداد نفوذ المعارضة بعودة المحتجزين والمعتقلين وضعفت الحكومة العسكرية بانسحاب الجيش المصري وأبدت استعدادها لقبول أي حل ينجم عن سياسة المؤتمرات لصالح النظام الجديد.

لكن تطورات سريعة أدت لحدوث تغيرات كبيرة أطاحت بالحكومة العسكرية في ١٩٦٧/١١/٥. وشكلت على الفور حكومة جديدة برئاسة محسن العيني ثم تلتها حكومة أخرى برئاسة العمري.

وقد واجهت الحكومتان ضغوطاً كثيرة لقبول وساطة اللجنة الثلاثية.

لكن هذه الضغوطات جميعها قوبلت بالرفض، فماذا كانت النتيجة؟.

حرب السبعين يوماً

بسبب رفض الحكومتان للوساطة الثلاثية خاضت قوى الثورة الوطنية حرباً ضروساً استمرت سبعين يوماً حيث حوصرت خلالها مدينة صنعاء وقصفت طيلة شهر كانون الأول وكانون الثاني واستطاعت قوى الجمهورية على الرغم من ضعف قدرتها العسكرية بعد انسحاب الجيش المصري وشدة الهجوم الملكي الساحق على صنعاء. ومن مناطق جبلية تحيط بها مسافات أقلها ٨ كم وأبعدها ٤٠ كم.

استبسلت في الدفاع عن المدينة وعن النظام. وكان للمساعدات التي قدمتها بعض الدول العربية التي تدعم النظام الجمهوري الأثر الفعال والحاسم في الحيلولة دون سقوط المدينة صنعاء.

وتسارعت الأحداث مجدداً. فقد عادت الدول الداعمة للنظام الجمهوري لتقديم دعمها. وعادت الأطراف المعادية لوضع كل ثقلها لكسب المعركة لصالح الملكية، وخلق جو من الخلافات القبلية والطائفية. مما أدى إلى ظهور انقسامات داخل القوات المسلحة أدت إلى تشكيل مجلس جمهوري بدلاً من رئيس الجمهورية وذلك تحقيقاً لمبدأ الحكم الجماعي وتألف من أربعة أعضاء وهم:

القاضي عبد الرحمن الإيراني

الفريق حسن العمري

السيد أحمد محمد نعيان

السيد محمد علي عثمان

وقد تم الإتفاق على أن تكون الرئاسة دورية بين الشخصيات الأربع حيث يترأس الدورة الأولى عبد الرحمن الإيراني، الذي كان حينها يناهز الستين عاماً. وهو ذو تاريخ سياسي حافل. حيث سبق له أن سجن في حقه من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣ وحكم عليه بالإعدام بسبب تأييده لإنقلاب ١٩٤٨. وبقي في السلطة

من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٤ لأن مجلسي الشورى كانا يصوتان على استمرار رئاسته في نهاية كل دورة.

ثم أبعد عن السلطة بانقلاب أبيض عام ١٩٧٤ بعدما قال الانقلابيون أن الأوضاع تردت في عصره حيث تولى السلطة بعده إبراهيم الحمدي حتى اغتيال عام ١٩٧٧ قبل توجهه بيوم واحد إلى عدن لبحث مشروع الوحدة.

بعده تولى السلطة أحمد الغشمي وبقي في الحكم ثمانية أشهر فقط حيث قتل بانفجار طرد كان يحمله إليه مبعوث اليمن الديمقراطية بزعامة سالم ربيع علي.

حيث تولى السلطة بعده علي عبد الله الصالح.

المعاناة السياسية في عدن

عندما سمحت بريطانيا بتأسيس أحزاب سياسية في عدن متظاهرة بأنها تريد نقل الحياة البرلمانية التي تعيشها في لندن إلى مستعمراتها. كانت ترمي من وراء ذلك إلى إلقاء الشعب اليمني في قضايا هامشية تدفع به إلى تناحر داخلي وتنسيه بالتالي قضيته الأساسية وهي الاستقلال.

خاصة وأنها قامت بتجربة مسبقة وناجحة في هذا المجال عندما أجمت نار الفتنة بين القبائل مما مكنها من كسب المزيد من الهيمنة على كافة الأطراف.

ومع أواخر الخمسينات وبداية الستينات أخذت الحياة الحزبية بالظهور، حيث ظهرت عدة أحزاب سياسية متباينة. وكانت جميعها أحزاباً وطنية ما عدا واحدة منها وهي «الجمعية العدنية» لكونها الوحيدة التي سمحت للأجانب بالإنطواء بين صفوفها.

وبغض النظر عن كافة السلبيات التي مارستها الأحزاب إلا أنها ساهمت بشكل أو بآخر بنشر الوعي بين فئات الشعب بحيث غدا المواطن العادي ينتقد الأوضاع بطريقة علنية وإن كانت ساذجة.

كما تصاعدت روح المقاومة الوطنية ضد الإستعمار البريطاني بحيث أن تلك المرحلة الإنتقالية كانت تمهيداً لظهور عمل وطني تحرري جاد.

إضافة إلى أن المواطنين باتوا قادرين على التمييز بين التنظيمات التي تخدم مصالحهم الحقيقية. وبين تلك التي تخدم أهداف الإستعمار البريطاني.

ومثال ذلك «الجمعية الإسلامية» التي برزت للوجود في أواخر الأربعينات تحت شعار توحيد المسلمين اليمنيين.

فقد كان شعارها مشرفاً لو أنها زادت عليه شعار مقاومة الإستعمار مثلاً.

ثم تلاها في الظهور «الجمعية العدنية». وكانت تطالب بتطبيق مشروع إتحاد إمارات الجنوب العربي. علماً بأن هذا المشروع يفصل عدن عن الحميات والإمارات الموجودة في شبه الجزيرة العربية. من أجل إعطائها حكماً ذاتياً.

وقد أثار هذا الطرح استياء العمال والفلاحين والحرفين إضافة إلى استياء السلاطين والأمراء والمشايخ. فقد لاحظوا جميعاً بأن هذه الطروحات لا تمثل أمانهم وطموحاتهم بقدر ما تمثل المصالح الأجنبية. وقد أدى هذا بدوره أيضاً إلى وجود تيار متميز في صفوف الحزب يرفض التعصب للعدنية ويطالب بإتحاد الجنوب العربي بجميع إماراته بما فيها عدن. وهو «الحزب الوطني الإتحادي» الذي تأسس في النصف الثاني من الخمسينات مستفيداً من الشعارات المصرية لثورة يوليو التي كانت تؤجج المشاعر الوطنية ضد الانفصالية. على عكس الجمعية العدنية التي كانت بالأصل رجعية لأنها أرادت الإرتداد عن مبادئ التوحيد التي نادت بها الجمعية الإسلامية أساساً.

ثم تلاهم في الظهور «حزب رابطة أبناء الجنوب»

وهو الحزب الوحيد الذي استطاع توسيع نشاطه ليشمل عدن الولايات المتحدة حضرموت ولحج والعوالق. لأن مطالبه أساساً كانت وحدة الجنوب العربي في مواجهة الجمعية العدنية وهزلة الجمعية الإسلامية وجهودها. كما أنه كان أول تنظيم يطرح شعارات معادية

للإستعمار البريطاني. حيث رفع شعار النضال الجماهيري عام ١٩٥٤ مما وسع بقاعدته الإجتماعية ودعا إلى المظاهرات ضد الاستعمار البريطاني فزاد من قاعدته الشعبية والسياسية حيث تصور الجميع أنه يمثل مصالحهم.

ولكن ذلك كله لم يكن كافياً لإخفاء طابعه الطبقي. فقد كان في حقيقة الأمر يعبر عن طموحات الإقطاعيين في البحث عن مكانة إقتصادية وسياسية في مستعمرة عدن. وقد أدى إلى تراجع الحزب عن أفكاره وافتتاح أمره عندما دعى إلى قيام اتحاد الجنوب العربي في كيان منفصل عن اليمن الشمالي تحت شعار القومية العربية.

وكان بالأصل قد أورد بدستوره عام ١٩٥١ بأن الجنوب العربي وحدة طبيعة سياسية واقتصادية لا تقبل التجزئة ولا التقسم وإنه أي الجنوب هو المجال الحيوي والضروري لجميع أبناء الجنوب دون استثناء.

ولكن ذلك لا يعني أن الحزب لم يترك صفحات بيضاء في تاريخه فقد كان أول حزب ينادي بإنهاء الفروق والحواجز التي تمارس ضد الفقراء القادمين من مختلف النواحي في شمال اليمن وجنوبه.

كما أنه طالب بضرورة الحد من الهجرة الأجنبية إلى عدن. وطالب بتدريس اللغة العربية داخل المدارس وخارجها، بمعنى أنه كان أحد البذور الوطنية التي أعطت ثمارها فيما بعد على مستوى الوطن اليمني.

وكان الحزب شريحة واسعة من مختلف الفئات الاجتماعية المعبرة عن مصالح الطبقات المتباينة في المجتمع.

ثم تكتشف حقيقة جديدة عندما أعلن الحزب الكفاح المسلح.

وطبعاً ليس ضد الإستعمار البريطاني. بل بدعم من الإستعمار البريطاني، ضد السلاطين مما جعل العناصر الوطنية فيه تعري سياسته تماماً حيث اسلخ عدد كبير من عناصره وعملوا على إنشاء «الجهة الوطنية المتحدة».

وكانت أفكارها وأهدافها المعلنة معاداة الإستعمار البريطاني والدعوة إلى توحيد شطري اليمن بعد القضاء على الإستعمار في الجنوب ونظام الإمام في الشمال

وقد تمكنت تلك الجهة من تنظيم الحركة العمالية اليمنية كقوة قائمة لحركة الجماهير في عدن، مما ساعد على تشكيل نقابات الطيران والمعلمين وأمانة الميناء وغيرها.

وشكلت هذه النقابات في مجموعها المؤتمر العمالي عام ١٩٥٦ ثم أخذت تفقد بريقها الوطني بسبب إجراءات القمع التي اتبعتها معها بريطانيا، إضافة إلى أن المؤتمر العمالي التي ساعدت على تأسيسه أخذ منها جماهيرها بسبب كونه كما يبدو أكثر ترابطاً. ولكن الجهة وبرغم عمرها القصير نسبياً تبقى مؤشراً من مؤشرات الوعي الوجدوي الذي

كانت تجسده الطبقة العاملة، كما أنها كانت إحدى المحاولات المبكرة لتجميع القوى الوطنية في حركة وطنية موحدة.

وبشعارات تحريرية وحدوية. بل أنها كانت ومضة من ومضات الكفاح الطبقي لمصلحة الكادحين.

وبعدها أخذت الطبقات الشعبية تبحث عن موقف سياسي واضح يترجم أهدافها وتطلعاتها مما أخاف القوى الرجعية التي حاولت تدارك الأمور قبل أن يفلت الزمام من يدها وتظهر على السطح قوى سياسية أخرى فقامت باستباق الأحداث وجذب الناس إلى صفوفها عن طريق تأسيسها لـ «حزب الأمة».. وحزب الشعب.

الذي انتحل لنفسه مختلف المبادئ الديمقراطية والاشتراكية عن طريق طرح شعارات وطنية براقية ولكنها عملياً مفرغة من محتواها الثوري كالتحرير الوطني أو العدالة الاجتماعية.

وكان واضحاً منذ البداية أن هدف الحزب تشويه المبادئ التي ادعاهها لنفسه وذلك بتدجين الطبقة العاملة والسيطرة عليها مستفيداً بالشعارات المطروحة في كل التطورات الجارية على الساحة العربية والدولية.

لذلك كانت شعاراته مزيجاً من مختلف الفلسفات السياسية في تلك المرحلة كالأفكار الناصرية والبعثية وأفكار القوميين العرب.

إضافة للنعوت الديماغوجية لمفهوم الحريات والمجتمعات التالية التي كانت تكشف حقيقة تقارب حزب الأمة من اتحاد النقابات البريطانية. وحزب العمال البريطاني.

إضافة إلى أن الأطروحة الاقتصادية التي طرحها لم تتضمن أية معالجة للملامح الطبقية التي يتوجب توفرها في الدولة. بدليل أنه ليس هناك أي تأثير من الحزب على الفقراء والعمال. ولم يكن بإمكان الحزب توجيه الحركة العمالية.

وبالرغم من الفرصة السانحة للحزب لاستغلال ثورة سبتمبر في الشمال والقواعد الثورية اليمينية، والمصرية لديه فإنه انتهج بدل ذلك سياسة مرنة مع بريطانيا فأعطى بذلك الفرصة لأعدائه لمهاجمته واتهامه بمعارضة الكفاح المسلح ضد العنف الإستعماري. والمعروف أن بريطانيا كانت تراهن منذ بداية الستينات على نجاح عبد الله الأصنج وحزب الشعب الإشتراكي لتنفيذ مخططاتها في المنطقة بطريقة سلمية كمحاولة منها لإجهاض أي عمل مسلح.

ومن جهة أخرى فإن أحداً لا ينسى موقف الحزب من الثورة المسلحة عام ١٩٦٣ عندما نعتها بقوله «إنها ثورة الدراويش العرب» بقصد التقليل من شأنها.

كما أن أحداً لن ينسى أيضاً طريقة توجيهه العمالي الخاطئة من خلال شعاراته التي تقول: أن المهمة الأولى هي النضال ضد ضم عدن إلى الإتحاد الفيدرالي للجنوب. وكذلك مطالبته بإعطاء عدن حق تقرير المصير. خاصة وأن هذه الشعارات كانت تطرح في وقت كانت فيه ثورات مسلحة فردية في كل من حضرموت ويانع والساحل والعوالق العليا.

ومن حسن الحظ أن تلك الظروف أتاحت الفرصة لبروز أحزاب وطنية جديدة على الساحة مثل اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب. وكانت هذه الأحزاب جميعها تبحث عن وسائل لتحرير الشعب من الإستعمار البريطاني. إضافة للعديد من الطروحات المشتركة بينها مثل طرد الإستعمار وتأسيس نظام وطني تقدمي تسوده العدالة الاجتماعية.

ولكن اختلافها في الأساليب. ومن ثم تحول الخلاف إلى عدااء فيما بينها لم يوقف أي منها عن متابعة النضال.

الحرب العربية - الإسرائيلية الثالثة (١٩٦٧)

خرجت مصر من حرب ١٩٥٦ منتصرة سياسياً، وتمثل انتصارها في اضطرار بريطانيا وفرنسا إلى الانسحاب من بورسعيد دون أن يحققا غرضهما الرئيسي من الحرب وهو إلغاء تأمين قناة السويس، واضطرار إسرائيل إلى الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة دون أن تحقق أي نتيجة سياسية من وراء عدوانها باستثناء ضمان الولايات المتحدة لها حرية الملاحة في خليج العقبة، عن طريق وجود قوات الطوارئ الدولية في «شرم الشيخ» و«رأس نصراني» عند مضائق تيران بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها في العام ١٩٥٧.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي لا تحقق فيها الحرب نتيجة حاسمة للطرف المنتصر عسكرياً.

ويرجع ذلك إلى وجود ظرف دولي جديد متمثل في توازن القوى بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، أصبح من الممكن له أن يؤثر في نتائج الحروب المحلية التي تخوضها دول صغرى يعتدى عليها من دول أقوى منها، متى استمرت إرادة الصمود السياسي لدى الدولة الصغرى المعتدى عليها رغم خسارتها للجولة العسكرية. واستطاعت القيادة السياسية المصرية، ممثلة في زعامة الرئيس

جمال عبد الناصر، أن توظف هذه النتيجة السياسية الباهرة في خدمة أهدافها القومية التحررية في المنطقة العربية بصفة خاصة وفي العالم الثالث بصفة عامة. وبهذا أصبحت نتائج حرب السويس عام ١٩٥٦ نقطة تحول كبرى في نضال الشعوب ضد السيطرة الإستعمارية.

العوامل غير مباشرة للحرب: كانت ابرز النتائج غير المباشرة لحرب ١٩٥٦ في المنطقة العربية تصاعد المد الثوري الوطني ضد الإمبريالية الذي صاحبه تزايد في الشعور القومي العربي، وأدى ذلك إلى قيام الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨)، ونجاح ثورة العراق في تموز (يوليو) ١٩٥٨، وانتصار الثورة الجزائرية (١٩٦٢)، والثورة في اليمن في العام نفسه، ومن ثم احتدمت التناقضات بين حركة التحرر الوطني العربي، التي كانت مصر تمثل قيادتها الفكرية، وبين الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إسرائيل التي أصبحت تشعر بتزايد الخطر على جوهر كيائها وأطماعها الصهيونية التوسعية إزاء تنامي قوة حركة التحرر الوطني العربي.

وفي الوقت نفسه كانت القوة العسكرية المصرية والسورية تتزايد كمياً ونوعياً، ففي العام ١٩٦٠ تقريباً كان قد تم إعادة تسليح وتنظيم وتدريب الجيش المصري وفقاً للنمط السوفيتي، وأثبت في تشكيله الجديد كفاءة واضحة حين تحركت منه قوة مؤلفة من فرقتي مشاة وفرقة مدرعة خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٦٠ إلى سيناء لدعم سوريا (التي كانت وقتئذ جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة) أثناء معركة «التوافيق» الواقعة قرب بحيرة «طبريا».

وكان لا بد لإسرائيل أن تسعى بسرعة لضرب هذه القوة العسكرية العربية والتي باتت تهدد قوتها العسكرية، خاصة وأن الشعب الفلسطيني بدأ يمارس دوره النضالي منذ بداية عام ١٩٦٥ من خلال منظماته الثورية، وممارسة دوره السياسي من خلال منظمة التحرير التي تشكلت في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، وبدأت في تنظيم جيش التحرير الفلسطيني.

وبقدر ما كانت هذه القوة العسكرية والسياسية العربية تثير قلق إسرائيل، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية منزوعة لل غاية من الوجود العسكري والسياسي المصري في اليمن الذي بدأ مهدداً لمصالحها البترولية والإستراتيجية في المنطقة، وكذلك من التطورات السياسية والاجتماعية والإقتصادية داخل مصر التي بدأت تتخذ مساراً غير رأسمالي منذ عام ١٩٦١، والتي صاحبها توثيق العلاقات مع الإتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية بصفة عامة في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، ولما فشلت الجهود الأمريكية المبذولة من أجل إجبار النظام المصري على التخلي عن سياسته العربية الداخلية عن طريق الضغوط الإقتصادية «قطع المعونات والقمح... الخ...» والإستنزاف العسكري غير المباشر في اليمن، قررت الولايات المتحدة في بداية ١٩٦٧ «ضرورة إسقاط عبد الناصر في مصر وعزل مصر عن بقية العالم العربي» كما قال الدبلوماسي الأمريكي «دافيد نيس» الذي كان يعمل وقتئذ في السفارة الأمريكية في القاهرة، وذلك في محاضرة له ألقاها بجامعة «كولورادو» في نيسان (إبريل) ١٩٦٨ بعد أن استقال من وظيفته احتجاجاً على السياسة الأمريكية المذكورة. ولهذا قامت أجهزة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بدراسة خطة الهجوم

الإسرائيلي المعدة من قبل بخطوطها العامة، واختبرتها في العقل الإلكتروني «الكومبيوتر» على ضوء تقديرات ميزان القوى وتقارير القدرات القتالية الفعلية، وذلك خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧.

وهكذا تلاقت مصلحة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في اجتذاب مصر إلى حرب مدبرة يتم فيها تدمير جيشها وإسقاط نظامها السياسي، ومن ثم تحطيم الجيش السوري أيضاً والإستيلاء على الجولان واحتلال الضفة الغربية لنهر الأردن التي تشكل تنوعاً داخل الأرض المحتلة في فلسطين منذ العام ١٩٤٨. وبدأ التخطيط الدقيق لاستدراج مصر إلى هذه الحرب في توقيت لا يناسبها، خاصة وأن قواتها كانت منشغلة بحرب اليمن. وكانت بداية تنفيذ المخطط الإسرائيلي - الأمريكي في أوائل نيسان (إبريل) ١٩٦٧، حين بدأت إسرائيل سلسلة من الإنتهاكات لاتفاقية الهدنة مع سوريا، وذلك بتوسيع المناطق الزراعية التابعة لها في المنطقة المنزوعة السلاح شرقي بحيرة طبريا، على حساب الأراضي التي يملكها المزارعون السوريون. وأدى الرد السوري في ٧ نيسان (إبريل) على هذا الإنتهاك المتعمد إلى نشوب قتال بالمدفعية والطيران أسفر عن إسقاط ٦ طائرات ميغ ٢١ سورية بدأت أثر ذلك سلسلة من التهديدات الإسرائيلية لسوريا. وتمت في الوقت نفسه بعض التحركات العسكرية قرب الحدود السورية توحى بأن هناك حشوداً ضخمة، مع إنكار وجود مثل هذه الحشود لمراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة.

ولما كانت مصر تربطها بسوريا معاهدة دفاع مشترك، عقدت في ١١/٤/١٩٦٦، فقد كان من الطبيعي أن تتضامن مصر مع سوريا في مواجهة التهديدات الإسرائيلية الصريحة لها بالحرب، والتي جسدتها معركة ٧/٤/١٩٦٧ الجوية، خاصة وأن إسرائيل تعمدت استفزاز قيادتها السياسية في صميم شعورها بمسؤوليتها القومية عندما كررت التهديدات العسكرية لسوريا، وأوضحت أن مصر لن تستطيع التدخل لصالح سوريا لأنها ضعيفة نتيجة تورطها في اليمن. كما تلقت القيادة السياسية المصرية يوم ١٣ أيار (مايو) معلومات من الإتحاد السوفييتي تفيد بوجود حشود إسرائيلية قوية عند الحدود السورية قدرت بنحو ١١ - ١٣ لواء، ولذلك أعلنت حالة الإستعداد القصوى داخل القوات المسلحة في الساعة ١٤,٣٠ من بعد ظهر يوم ١٤ أيار (مايو)، وبدأت عملية تحريك واسعة النطاق لقوات القيادة الشرقية المتواجدة في منطقة القناة نحو سيناء وكذلك قوات الإحتياطي الإستراتيجي قرب القاهرة، التي تعمدت أن تكون تحركاتها بصورة بالغة العلنية كإعلان مصر بأنها ستخوض الحرب إذا ما نفذت إسرائيل تهديداتها ضد سوريا. وهكذا بدأ استدراج مصر وسوريا إلى حرب ١٩٦٧، التي كانت القيادة العسكرية الإسرائيلية تستعد لها بجدية كاملة منذ اضطرارها إلى سحب قواتها من سيناء وقطاع غزة في العام ١٩٥٧ دون أن تحقق أي هدف سياسي جوهري من وراء مغامراتها العسكرية المشتركة مع بريطانيا وفرنسا. وهكذا كان تصرف إسرائيل في خطوته العريضة مخططاً ومدرساً، على حين كانت تصرفات مصر وسوريا، في جوهرها، مجرد ردود أفعال غير مدروسة أو مخطط لها بدقة. وإن كانت نابعة من موقف قومي مبدئي.

الأحداث السابقة للحرب:



الفريق محمد فوزي

بدأت القيادة العسكرية المصرية تحرك قواتها الرئيسية عبر شوارع القاهرة يوم ١٥/٥/١٩٦٧، عقب عودة الفريق محمد فوزي رئيس الأركان من زيارته السريعة إلى دمشق في اليوم السابق لتنسيق الخطط والمواقف العسكرية مع القيادة السورية. وفي يوم ١٦/٥ أرسلت القيادة السياسية المصرية رسالة إلى الجنرال «ريكي» قائد قوات الطوارئ الدولية (وكانت تضم وقتئذ ٩٧٨

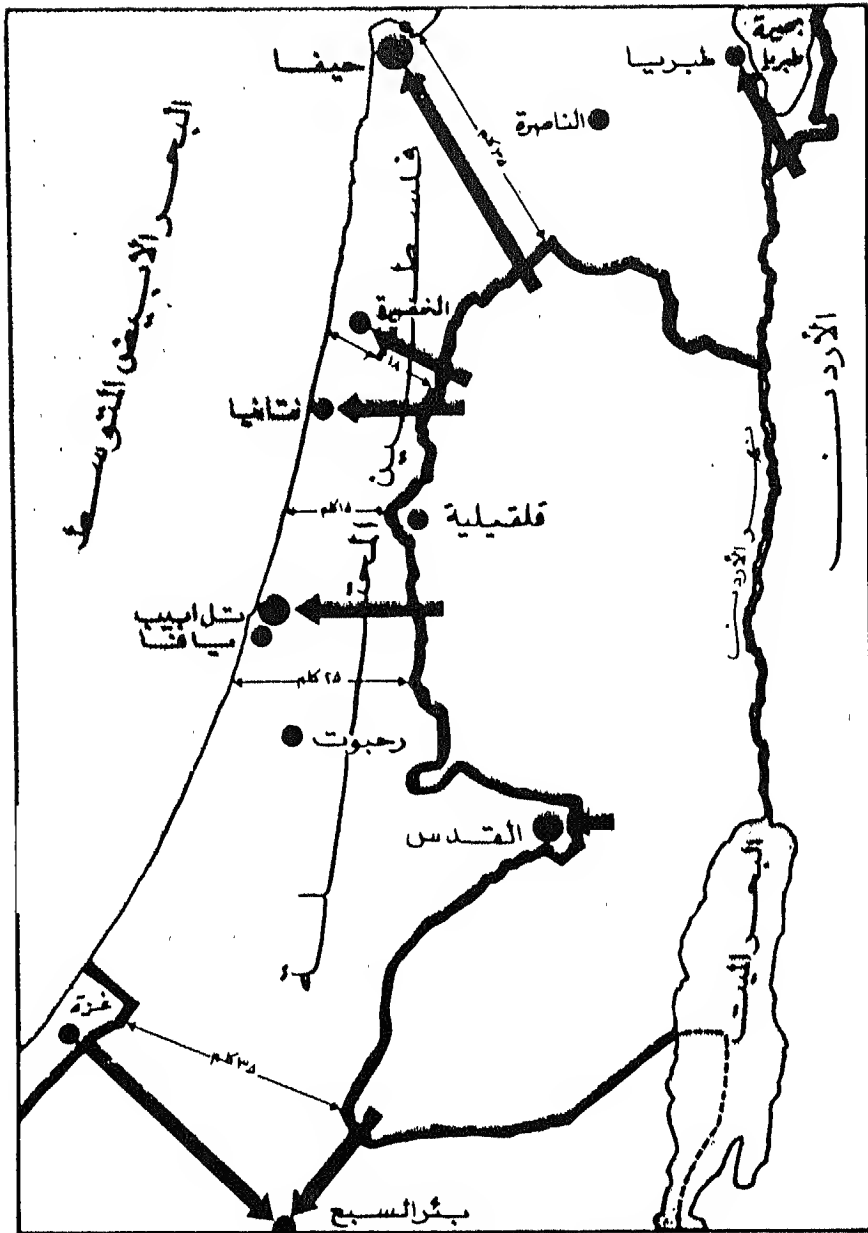
جندياً هندياً و٨٠٠ كندياً و٨٥٠ يوغسلافياً و٥٢٨ سويدياً و٤٣٢ برازيليّاً و٧٢ نرويجياً و٣ دنماركيين) تطلب منه فيها تجميع قواته في قطاع غزة وإخلاء مواقعه في «الكوتلا» و«الصبحة» و«شرم الشيخ» لتجنب وقوع خسائر بها إذا ما نشب القتال. ورفض «ريكي» الاستجابة لهذا الطلب نظراً لأنه يتلقى أوامره من السكرتير العام للأمم المتحدة. وفي الليلة نفسها دفعت إسرائيل بقوة مؤلفة من وحدة دبابات و٣ كتائب مشاة ميكانيكية إلى مقابل قطاع غزة إثر إذاعة نبأ الرسالة المصرية. وفي ١٨/٥ أرسل «يوثانت» سكرتير الأمم المتحدة، إلى إسرائيل يسألها إذا كانت تقبل بوجود قوات الطوارئ الدولية على الجانب الذي تسيطر عليه من الحدود، إلا أنها رفضت اقتراحه هذا. وائر ذلك أمر «يوثانت» الجنرال «ريكي» بتجميع قواته في قطاع غزة. وفي يوم ١٩/٥

انسحبت قوات الطوارئ الدولية من «رأس نصراني» إلى «شرم الشيخ» حيث بقيت هناك حتى يوم ٥/٢٣ ثم انسحبت نهائياً من المنطقة.

وفي يوم ٥/١٩ أيضاً وصلت إلى «شرم الشيخ» وحدة من المظليين المصريين لتحل محل القوات الدولية. وفي يوم ٥/٢٠ زار المشير عبد الحكيم عامر شبه جزيرة سيناء وتفقد المراكز السابقة لقوات الطوارئ على الحدود. وفي اليوم نفسه تمت المرحلة الأولى من التعبئة العامة في إسرائيل، وشرعت القيادة المصرية في استدعاء قوات الإحتياطي. وفي يوم ٥/٢١ قدر عدد القوات المصرية في سيناء بنحو ٨٠ ألف جندي مقابل ٣٠ ألف جندي إسرائيلي في صحراء النقب والمنطقة المواجهة لقطاع غزة.

وفي ٥/٢٣ أعلن الرئيس «جمال عبد الناصر» إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية. وفي ٥/٢٤ وصلت إلى مصر وحدات عسكرية كويتية وجزائرية وسودانية، وأعلنت أنها استكملت تعبئة قواتها وأن قوات سعودية ستصل إليها لدعمها.

وفي اليوم نفسه وصل «يوثانت» إلى القاهرة وأجرى مباحثات مع الرئيس عبد الناصر لتخفيف حدة التوتر في المنطقة، وقد أخبره انه لن يكون البادئ بالحرب وأن على إسرائيل أن تنفذ شروط اتفاقية الهدنة المعقودة في العام ١٩٤٩ وتخلي المناطق المنزوعة السلاح المتفق عليها وفقاً لهذه الإتفاقية مثل «العوجة»، وأن تنفذ القرارات الدولية المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وأعلن رئيس وزراء إسرائيل «ليفي اشكول» في اليوم نفسه أن إغلاق المضائق



وسع إسرائيل الاستراتيجي قبل حرب ١٩٦٧

يعتبر عملاً عدوانياً ضد إسرائيل. وفي ٢٦/٥ اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي «آبا ايبان» بالرئيس الأمريكي «جونسون» الذي أرسل في اليوم نفسه رسالة إلى الرئيس «عبد الناصر» يطلب منه فيها عدم البدء بالقتال وضبط النفس حتى لا تعرقل مساعي الولايات المتحدة لتحقيق السلام في المنطقة، كما أرسل في الوقت نفسه رسالة إلى الإتحاد السوفييتي يعرض عليه فيها الإشتراك مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في تشكيل قوة بحرية مشتركة لرفع الحصار عن مضائق تيران. ولكن الإتحاد السوفييتي رفض هذا العرض وأرسل «كوسيجين»، رئيس الوزراء السوفييتي، برقية إلى الرئيس عبد الناصر يحذره فيها من نوايا الولايات المتحدة المذكورة.

وفي اليوم نفسه سافر وزير الحربية المصري «شمس بدران» إلى موسكو لإجراء محادثات حول الموقف في المنطقة، وطلب أسلحة ومعدات جديدة، وغادر «يوثانت» القاهرة دون التوصل إلى أمر محدد بشأن الأزمة. وفي يوم ٢٦/٥ أبلغ السفير السوفييتي في القاهرة الرئيس «عبد الناصر» رسالة من القادة السوفييت يطلبون فيها منه ألا يبدأ عمليات حربية ضد إسرائيل، كما أرسلوا رسالة إلى «ليفني إشكول» في إسرائيل بنفس المعنى. والواقع أن الرئيس عبد الناصر كان مستقراً على قرار عدم بدء الحرب بحكم أنه كان يعتقد أن إظهار نوايا مصر الجدية بالتدخل العسكري ضد إسرائيل في حالة عدوانها على سوريا كفيل بردها، كما أنه قصد من وراء تحركه العسكري في سيناء إنهاء آخر أثر من آثار حرب ١٩٥٦، وهو استعادة سيطرة مصر الكاملة على مضائق تيران وعلى المنطقة المنزوعة السلاح على طول الحدود الفلسطينية البالغ عرضها

نحو ١٠ كلم. وقد أكد ليوثانت، في يوم ٥/٢٤، انه لن يبدأ حرباً ضد إسرائيل.

وكانت الإستراتيجية المصرية (والسورية أيضاً) في مواجهة إسرائيل استراتيجية دفاعية في الأساس، استمراراً لما كان متبعاً بالفعل. منذ انتهاء حرب ١٩٤٨ من قبل دول المواجهة العربية كلها. من حيث محاولة تجميد الأمر الواقع الإسرائيلي والحيلولة دون مزيد من التوسعات الإقليمية له، نظراً لأن الظروف الدولية وأوضاع موازين القوى العسكرية المحلية لم تكن تسمح للدول العربية بغير ذلك.

والواقع أن مصر قررت تلقي الضربة الأولى وامتصاصها والانتقال بعد ذلك إلى الهجوم لتحقيق مكاسب محدودة، يتمثل في احتلال المناطق التي استولت عليها إسرائيل بعد هدنة ١٩٤٧. ولقد انعكست هذه الإستراتيجية على توزيع القوات المصرية في سيناء عشية بدء القتال.

وفي ٥/٣٠ طار الملك «حسين» إلى القاهرة ووقع مع الرئيس «عبد الناصر» معاهدة دفاع مشترك

ووضع قواته المسلحة تحت قيادة الفريق «عبد المنعم رياض» الذي وصل إلى عمان بعد ذلك يوم ٦/١ لتولي مهام قيادته الجديدة، والتي كان من المفروض أن تلحق بها القوات العراقية التي ستصل إلى الأردن، وفي اليوم نفسه قبل «ليفى اشكول» ضغوط المؤسسة العسكرية

الإسرائيلية عليه وعين الجنرال «موشى ديان» وزيراً للدفاع، وكان هذا نذيراً واضحاً بقرب بدء الحرب من جانب إسرائيل. ولذلك عقد الرئيس «عبد الناصر» اجتماعاً موسعاً مع كبار القادة العسكريين يوم ٦/٢ وقال فيه إن احتمال الحرب أصبح مؤكداً بنسبة ١٠٠٪ وأنه يتوقع هجوماً جويماً إسرائيلياً مفاجئاً على القواعد الجوية، كما فعل السلاح الجوي البريطاني عام ١٩٥٦، وقال أن ذلك الهجوم قد يقع يوم ٤ أو ٥ حزيران (يونيو) على الأكثر إلا أن الفريق أول «محمد صدقي محمود» قائد السلاح الجوي المصري، الذي كان حاضراً الاجتماع لم يأخذ توقعات الرئيس مأخذ الجد، ولم يبلغ قيادة الدفاع الجوي أو قادة القواعد والتشكيلات الجوية بأي تحذير من مثل هذا الهجوم المحتمل.

ميزان القوى العسكرية عشية بدء الحرب:

كانت القوات المصرية المسلحة تقدر قبيل حرب ١٩٦٧ بنحو ١٩٠ ألف رجل، منهم نحو ١٦٠ ألف جندي في القوات البرية، لديهم نحو ١٠٠٠ دبابة من أنواع «ستالين ٣» و «ت ٣٤» و «ت ٥٤» و «ت ٥٥»، فضلاً عن نحو ٣٠ دبابة «سنتوريون» و ٢٠ «ام اكس - ١٣» وبعض الدبابات البرمائية الخفيفة «ب ت - ٧٦»، وحوالي ١٥٠ مدفعاً ذاتي الحركة «س يو - ١٠٠» و «س يو - ١٥٢»، ونحو ١١٦٠ ناقلة جنود مدرعة من أنواع «ب ت رئيس - ٤٠» و «ب ت ر - ١٥٢» و «ب ت ر - ٥٠ ب»، بالإضافة لنحو ١٠٠٠

مدفع من عيارات ١٢٢ مم و ١٣٠ مم وقواذف متعددة السبطانات لصواريخ «كاتيوشا» ذات عيارات مختلفة، ومئات من المدافع المضادة للدبابات عيار ٥٧ مم و ١٠٠ مم و ١٠٧ مم عديم الارتداد، وصواريخ «سنابر» الموجهة ضد الدبابات، وهاونات ثقيلة عيار ١٢٠ مم و ١٦٠ مم، ومئات من المدافع المضادة للطائرات عيار ٣٧ مم و ٨٥ مم و ١٠٠ مم فضلاً عن نحو ١٢٠ صاروخ «سام ٢». أما القوات الجوية المصرية فكان لديها نحو ١٢٠ مقاتلة «ميغ ٢١» و ٤٠ «ميغ ١٩» و ١٨٠ «ميغ ١٧ و ١٥»، و ٢٠ مقاتلة قاذفة «سوخوي ٧» و ٣٠ قاذفة قنابل متوسطة «ت يو- ١٦»، و ٤٠ قاذفة قنابل خفيفة «اليوشين ٢٨»، فضلاً عن نحو ٦٠ طائرة هيلوكبتر «مى ٢» و «مى ٤» و «مى ٦»، ونحو ٩٠ طائرة نقل «اليوشين ١٤» و «اليتوف- ١٢».

وكانت القوات البحرية المصرية تضم ٦ مدمرات (٤ منها سوفيتية من طراز «سكوري» و ٢ بريطانيتين) و ١٢ غواصة (سوفيتية الصنع) و ١٨ زورق صواريخ (سوفيتية الصنع «كومار» و «اوسا») و ١٢ زورق مضاد للغواصات (سوفيتية الصنع) و ٤٣ زورق طوربيد (سوفيتية الصنع ويوغسلافية).

وكانت القوات السورية المسلحة تتألف من نحو ٧٠ ألف جندي (فضلاً عن ٤٠ ألفاً آخرين من الإحتياطي) وتضم القوات البرية نحو ٦٠ ألف جندي من هذه القوات، ولديها نحو ٥٥٠ دبابة ونحو ٥٠٠ ناقلة جنود مدرعة (وكلها من أنواع سوفيتية) بالإضافة لعدة مئات من قطع المدفعية بمختلف أنواعها (ميدانية

و م/د و م/ط وكلها سوفيتية الصنع). أما القوات الجوية السورية فكانت تضم نحو ١٢٠ طائرة حربية منها حوالي ٢٠ «ميغ ٢١» و ٢٠ «ميغ ١٩» و ٦٠ «ميغ ١٧» و ٦ قاذفات «اليوشين ٢٨» وعدد قليل من طائرات الهليكوبتر والنقل والتدريب. أما القوة البحرية السورية فكانت تضم ٤ زوارق صواريخ «كومار» و ٣ زوارق طوربيد، كاسحتي ألغام وبعض زوارق الحراسة الساحلية. كان الأردن يملك نحو ٥٦ ألف جندي لديهم ١٧٦ دبابة «باتون» ونحو ٧٠ دبابة «سنتوريون» وحوالي ٢٥٠ ناقلة جنود مدرعة ونحو ١٥٠ مدفعاً من ٢٥ رطل و ١٥٥ مم، وقوة جوية تضم ٢٢ طائرة مقاتلة من طراز «هوكر هنتر» و ٦ طائرات نقل و ٣ طائرات هيلوكبتر.

وفي المقابل كان الجيش الإسرائيلي يضم نحو ٢٦٠ ألف جندي (عند استكمال التعبئة العامة) لديهم عدداً يتراوح بين ١٢٠٠ و ١٤٠٠ دبابة من أنواع «سنتوريون» و «باتون م-٤٨» و «ام اكس-١٣» و «سوبر شيرمان»، وعدة مئات من ناقلات الجنود المدرعة «م-٢» و «م-٣»، فضلاً عن عدة مئات من المدافع المختلفة الأنواع من عيار ٢٥ رطل و ١٠٥ مم و ١٥٥ مم الميدانية والهاوتزر والهاونات الثقيلة ١٢٠ مم و ١٦٠ مم، و ٥٧ مم و ١٧ مم رطل و ١٠٦ عذبة الإرتداد و ٩٠ وكلها مضادة للدبابات، و ٢٠ مم و ٣٠ مم و ٤٠ مم المضادة للطائرات، فضلاً عن نحو ٥٠ صاروخ أرض-جو من طراز «هوك». أما القوات الجوية الإسرائيلية فكانت تضم نحو ٩٢ طائرة «ميراج ٣ سي» و ٢٤ «سوبر ميستير» و ٥٠ «ميستير ٤» و ٢٥ «فوتوو ٢»

و٤٨ «اوراغان» و٦٠ «فوغا ماجستير»، أي ما مجموعه نحو ٣٠٠ طائرة حربية فضلاً عن نحو ٤٠ طائرة نقل و٢٥ طائرة هليكوبتر.

وكانت البحرية الإسرائيلية تتألف من ٣ مدمرات وفرقاطة مضادة للغواصات وغواصتين وسفینتی حراسة ساحلین و١٢ زورق طورید.

ولقد كانت القدرات التقنية والتكتيكية لأسلحة الطرفين، سواء في الدبابات أو الطائرات، متقاربة ومتوازنة في جملتها، ولا تحقق لأي منهما بالنسبة. للآخر تفوقاً تقنياً مطلقاً، وإنما كان الأمر يتوقف في نهاية الأمر على كفاءة استخدام هذه الأسلحة والمعدات على المستوى التكتيكي والعملياتي وضمن خطة استراتيجية ملائمة، وفقاً لمدى ارتفاع مستوى التدريب والقيادة والخدمات الإدارية والفنية المتاحة لكل طرف. وباختصار نستطيع القول أن جوهر التفوق العسكري الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧ لم يكن كامناً في حجم ونوعية السلاح، وإنما كان مرتكزاً في الأساس في عنصر المقدرة التنظيمية والقيادية التي استطاعت أن توظف عناصر القوة البشرية والوضع الجغرافي - الإستراتيجي والقوة المادية العسكرية والقيم المعنوية ضمن استراتيجية هجومية، تعتمد على: المفاجأة وحرب الحركة الخاطفة، وتستفيد من حشد قواتها في المكان والزمان الذي يحقق لها تفوقاً كمياً في كل معركة على حدة في معظم الحالات.

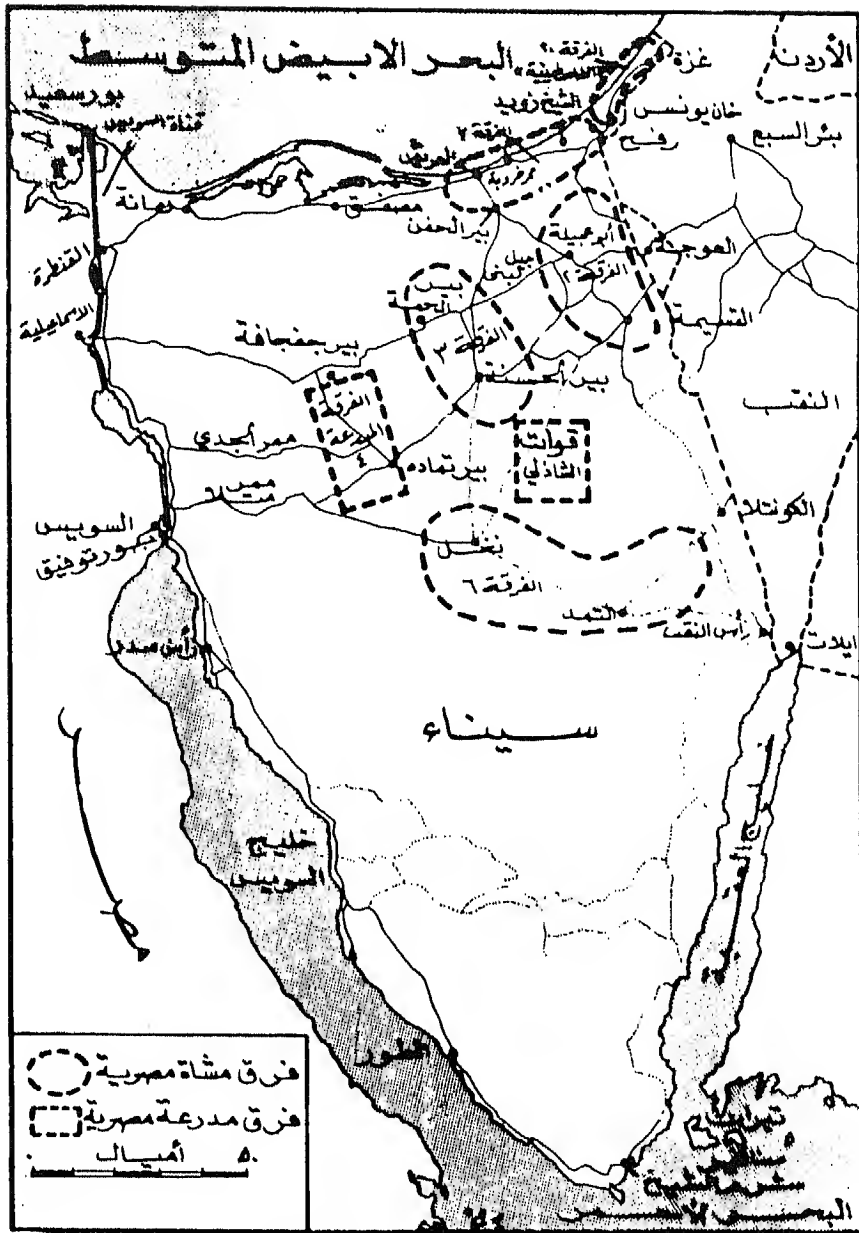
أ- الحرب على الجبهة المصرية:

توزيع القوات المصرية: قبل ١٤ أيار (مايو) ١٩٦٧ كانت القوات المصرية في سيناء وقطاع غزة تتألف من الفرقة ٢٠ الفلسطينية (في قطاع غزة) وفرقة المشاة الثانية المصرية موزعة على طول الحدود المصرية - الفلسطينية. وعقب حشد القوات الضخم في سيناء أصبحت القوات المصرية على النحو التالي:

١- الفرقة ٢٠ الفلسطينية (التابعة لجيش التحرير الفلسطيني) وكانت تتألف من لوائي مشاة وفوج مغاوير (صاعقة) تدعمها بعض بطاريات المدفعية عيار ٢٥ رطل والمدافع ٥٧ مم م/د ونحو كتيبة دبابات «شيرمان».

٢- فرقة المشاة السابعة في قطاع «رفح- العريش» وتتألف من ٤ ألوية مشاة (لواءان في رفح ولواء في ممر خروبة في بير الحفن) وفوج مدرع يضم نحو ١٠٠ دبابة «ت ٣٤» و «ستالين ٣» ومدافع «س يو ١٠٠» موزع بين «رفح» و «الشيخ زويد»، ولواء مدفعية متمركز أساساً في «رفح».

٣- فرقة المشاة الثانية في قطاع «أبو عجيلة- القسيمة» وتتألف من لوائي مشاة (أحدهما في أبو عجيلة والثاني في القسيمة) وفوجين مدرعين (أحدهما في أبو عجيلة والثاني في القسيمة) ولوائي مدفعية موزعين على النحو السابق.



انتشار القوات المصرية البرية عشية حرب ١٩٦٧

٤- فرقة المشاة الثالثة في قطاع «جبل لبنى- بير الحسنة»، على المحور الأوسط في مؤخرة الفرقة الثانية، وتتألف من ٣ ألوية مشاة محمولة وفوج مدرع ولوائى مدفعية، وكانت بمثابة خط دفاعي ثان على المحور الأوسط.

٥- فرقة المشاة السادسة في قطاع «الكونتلا- الثمد- نخل» على المحور الجنوبي، وتتألف من ٤ ألوية مشاة محمولة وفوج مدرع ولواء مدفعية، وكانت تسيطر على طرق الإقتراب المؤدية إلى جنوب صحراء النقب وميناء «إيلات» وتحمي طريق الإقتراب من «السويس» عبر «ممر متلا».

٦- وإلى الشمال الغربي من الفرقة السادسة كانت توجد مجموعة مدرعة تعرف بمجموعة «الشاذلي» المدرعة، وتتألف من لواء مغاوير ميكانيكي ولواء مدفعية، وهي معدة للهجوم، بالتعاون مع وحدات من الفرقة السادسة لقطع طريق «بئر السبع- إيلات».

٧- الفرقة المدرعة الرابعة في قطاع «بير جفجافة- بير تماده»، وتتألف من لوائين مدرعين ولواء مشاة محمول ولواء مدفعية، وتشكل خط دفاع ثالث في العمق العملياتي قرب ممر «جفجافة» و «الجدى» وتعد أيضاً كاحتياطي إستراتيجي. كما كان يوجد لواء «مغاوير» في «رمانه» و «بالوظه» على المحور الشمالي، ولواء مشاة آخر في «جبل الطور» على الساحل الشرقي لخليج السويس، فضلاً عن قوة أخرى مؤلفة من كتيبي مشاة في «شرم الشيخ» حللتا محل وحدة المظليين التي أمنت الموقع عند بدء إخلاء قوات الطوارئ الدولية.

ويبلغ العدد الإجمالي لهذه القوات نحو ٩٠ ألف جندي لديهم حوالي ٩٥٠ دبابة ومدفع ذاتي الحركة وقانص للدبابات ونحو ١٠٠٠ مدفع، فضلاً عن نحو ١٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة. إلا أن أكثر من ثلث هؤلاء الجنود كانوا من قوات الإحتياط التي استدعيت على عجل ولم يعاد تدريبها بصورة مرضية، ثم جرى دمجها داخل التشكيلات العاملة الأصلية في عديد من الفرق، مما أدى إلى إضعاف القدرة القتالية لهذه الفرق إلى حد كبير، كما أن عديداً من قادة التشكيلات نقلوا إليها أو عينوا عليها قبيل نشوب القتال بوقت قصير، مما جعلهم لا يعرفون حقيقة مستوى تشكيلاتهم القتالية ولا يعرفهم رجالها في الوقت نفسه.

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع الدبابات والقانصات غير صالحة للقتال عند بدء الهجوم الإسرائيلي، وكذلك حوالي ٢٥٠ ناقلة جنود مدرعة، ونحو ٢٥٪ من المدافع، وذلك بسبب الأعطال الميكانيكية والفنية الناتجة عن كثرة الحركة وطول المسافات التي قطعتها الوحدات خلال الفترة السابقة لنشوب القتال، ولنقص قطع الغيار المترتب على اضطراب نظام الإمداد والتموين والشؤون الإدارية بصفة عامة نتيجة لسرعة وفجائية حشد القوات. وعموماً كان عديد من التشكيلات يعاني من نقص في الوقود والمؤن والذخيرة واضطراب نظام الإتصالات والمواصلات نتيجة لسرعة التحرك، وكثرة تنقلات التشكيلات من مكان إلى آخر نتيجة للتعديلات العديدة التي كانت القيادة العامة تدخلها على الخطة الموضوعة. فمثلاً كانت مجموعة «الشاذلي» المدرعة موجودة قبل بدء الحرب بأيام قليلة في منطقة

«الشيخ زويد» كقوة ضاربة إحتياطية في عمق دفاعات الفرقة السابعة في رفح لتستخدم في الهجوم المعاكس بالقطاع الشمالي، ثم نقلت إلى الجنوب بالقرب من «الكونتلا» لشن هجوم معاكس يقطع طريق «بئر السبع- إيلات» ولذلك معظم دباباتها وآلياتها مرهقة، وبعضها معطل عند نشوب القتال. كما أدت كثرة التنقلات إلى عدم توفر الوقت أو الاهتمام الكافيين من قبل قادة وضباط التشكيلات لدراسة طبيعة الأرض التي يقيمون فيها وإحكام الرقابة والسيطرة على الأجنحة وإجادة إعداد الإستحكامات اللازمة. هذا فضلاً عن سريان شعور كبير لديهم بأن العملية كلها ليست أكثر من مظاهر عسكرية ذات أهداف سياسية فحسب.

ويعكس توزيع القوات المصرية على النحو المذكور آنفاً اضطراباً وعدم وضوح في الخطة الإستراتيجية العامة، التي كان من المفترض فيها تحقيق القدرة على امتصاص الضربة الأولى وتقليل نتائجها إلى أقصى حد مستطاع، ثم الانتقال إلى هجوم مضاد فعال يزيل أي آثار للضربة الإسرائيلية الأولى، ويلحق خسائر كبيرة بالمهاجمين كافية لردعهم عن مواصلة العدوان والتوسع، والقبول بحدود ونتائج حرب ١٩٤٨ على أقل تقدير. ذلك لأن الخط الدفاعي الأول كان محتشداً بقوات كبيرة نسبياً لا تملك وسائل هجومية كافية، وذلك بحكم مهمتها الأساسية وهي الدفاع، ولا تستطيع في الوقت نفسه حماية أجنحتها المهددة بالإلتفات بكفاءة وسرعة، وخاصة وأنها ليست لديها إحتياطات مدرعة قوية في عمق دفاعاتها قادرة على الحركة السريعة المضادة لحركات الإلتفات، هذا فضلاً عن أن مواقعها الدفاعية المتقدمة لم تكن قوية بدرجة كافية للصمود في

وجه هجمات المدرعات والمدفعية والطيران المكثفة (خاصة في «رفح» و «خان يونس» و «الكونتلا»)، كما أنها كانت متباعدة عن بعضها بدرجة كبيرة تسهل على العدو تحقيق اختراق بالمدرعات إلى العمق العملياتي، وقطع خطوط مواصلاتها وتطوير وتدمير كل موقع على حدة، دون أن يستطيع الموقع الآخر مساندته. وذلك مثلما كان حال مواقع الفرقة السابعة في «رفح» التي يفصلها نحو ٥٠ كلم عن مواقع الفرقة الثانية في «أبو عجيلة»، ومواقع نصف الفرقة الثانية في «أم قطف» و «أبو عجيلة» التي كانت شبه معزولة عن مواقع النصف الثاني من الفرقة في «القسيمة» حيث كانت توجد قيادة الفرقة نفسها.

بالإضافة إلى أن القسم الرئيسي من القوات المدرعة، الذي كان موزعاً على مجموعة «الشاذلي» والفرقة المدرعة الرابعة، كان محتشداً في مواقع بعيدة للغاية عن القطاع الرئيسي للعمليات الذي حشدت فيه القوات الإسرائيلية الأساسية في المنطقة الممتدة بين «أبو عجيلة» و «رفح» ومن ثم كان تحريك هذه المدرعات لتشن هجمات مضادة فعالة يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً، ويفترض وجود حماية جوية قوية.

وكان الإعتماد على قوة فرقة المشاة الميكانيكية الثالثة في «جبل لبنى» و «بير الحسنة» وحدها في التصدي للإختراق المتوقع من جانب مدرعات ثلاث مجموعات ألوية إسرائيلية (مجموعات «تال» و «يوفه» و «شارون») في القطاعين الشمالي والأوسط البالغ عددها نحو ٧٠٠ دبابة، لا يشكل حلاً ملائماً لمشكلة نقص القوى المدرعة في هذا القطاع، نظراً لعدم وجود أي تكافؤ

في قوى الطرفين في هذه الحالة. والأرجح أن توزيع القوات المصرية على النحو الذي تم به لم يكن يستند إلى توفر معلومات دقيقة عن حشود العدو، والتي كانت تعكس بالضرورة نواياه الهجومية، والاتجاهات الرئيسية المتوقعة، التي لم تكن في المحور الجنوبي على الإطلاق.

وكان حشد لواء مدرع مع «الشاذلي» شمال غرب «الكونتلا»، ولواء مدرع آخر مع الفرقة السادسة في «الكونتلا» و «التمد» للقيام بضربة ثانوية تعزل «إيلات» عن «بئر السبع»، في الوقت الذي تدور فيه رحى المعركة الرئيسية في الشمال وتتواجد فيه الفرقة المدرعة الرابعة بعيداً عنها في «بئر جفجافة» و «بئر تماده»، تخطيطاً لا يخدم الدفاع لامتصاص الضربة الإسرائيلية الأولى، ولا يحقق أي إمكانية عملية فعالة لتوجيه ضربة مضادة مؤثرة ذلك لأن القيادة الإسرائيلية كانت تستطيع تجاهل مثل هذه الضربة الثانوية التي ستتم على أقصى جناحها الجنوبي، حتى لو أدت جدلاً إلى تطويق إيلات، وتمضي قدماً في الضغط بقوة على مواقع «رفح» و «أبو عجيل» لتفتح المحورين الشمالي والأوسط على مصراعيها بسرعة، وقبل أن تتدخل قوات الفرقة المدرعة الرابعة، لتزحف في اقتراب غير مباشر ضد قوات المحور الجنوبي، وتقطع طرق مواصلاتها عند مدخلي ممري «الجدي» و «متلا»، بعد تدمير الفرقة المدرعة الرابعة عند «جفجافة» و «بئر تماده».

إجراءات الخداع الإسرائيلية:

اتخذت القيادة الإسرائيلية عدة إجراءات قبيل شن هجومها المفاجئ يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وكان أهم هذه الإجراءات:

١- دعوة الإحتياط بصورة تدريجية سرية خلال الأسابيع الثلاثة قبل بداية الحرب.

٢- منح الإجازات إلى الجنود قبل الحرب بأيام قليلة ودعوة الصحفيين الأجانب لمشاهدة هؤلاء الجنود وهم يستحمون على شواطئ البحر.

٣- وقف الإستطلاع الجوي قبل الحرب بخمسة أيام.

٤- إرسال تشكيلات قوية من الطائرات قبل الحرب باتجاه خليج العقبة وجنوب سيناء لحمل المصريين على الإعتقاد بأن الهجوم سيتم من ذلك الاتجاه.

٥- التركيز في الإذاعات ووسائل الأعلام الإسرائيلية على لجوء إسرائيل إلى المحافل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة والقوة البحرية التي أذيع عن تشكيلها لفتح تيران من قبل أميركا وإنكلترا، وفاء لالتزاماتها بتأمين الملاحة الإسرائيلية.

٦- إتقان أعمال الإخفاء والتمويه للقوات والتشكيلات في مواقع الهجوم. وبذلك استطاعت إسرائيل تحقيق المباغته والإمساك بالمبادأة.

العمليات الجوية على الجبهة المصرية:

بدأت القوات الجوية الإسرائيلية في الساعة ٨,٤٥ (بتوقيت القاهرة) من صباح يوم الاثنين ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هجوما على القواعد الجوية لجمهورية مصر العربية. وفي الساعة ٩,٠٠ أعلنت إذاعة إسرائيل أنها أصبحت في حالة حرب مع مصر. كانت خطة الهجوم الإسرائيلية تحمل الاسم الرمزي (حركة الحمامة) أما اصطلاح بداية الهجوم الجوي فهو الاسم الرمزي (كولومب). وبموجب خطة (حركة الحمامة) أطلقت إسرائيل جميع طائراتها بحيث لم تحتفظ إلا باثني عشرة طائرة (ثمانية طائرات كمظلة لحماية سماء إسرائيل، وأربعة طائرات على الأرض لمجابهة الطوارئ). وقد شمل الهجوم الإسرائيلي ٩ مطارات رئيسية هي (العريش، جبل لبنى، بير جفجافة، بير تماده، وكلها في سيناء، وكذلك أبو صوير، وكبريت وفايد ومطار غرب القاهرة وبني سويف وكلها غرب القناة). وخصص لمهاجمة كل مطار رف مؤلف من أربع طائرات كانت تطير بأزواج.

وقد أقلعت هذه الطائرات من عدة مطارات تقع جوار تل أبيب وفي أوقات متباعدة ليتسنى لها الوصول إلى أهدافها في وقت واحد. وشن الطيران الإسرائيلي هجومه الجوي على المطارات المصرية بموجات متعاقبة بين كل موجة وأخرى عشرة دقائق. فبينما كانت طائرات الموجة الأولى تهاجم أهدافها كانت الموجة الثانية في طريقها إلى أهدافها، والموجة الثالثة قد بدأت في الإقلاع وهكذا... وقد استمرت موجات طائرات إسرائيل في الهجوم على المطارات المصرية دون

انقطاع من الساعة ٨,٤٥ حتى الساعة ١١,٣٥ وحلقت الطائرات المغيرة على ارتفاع منخفض جداً بلغ أحياناً ثلاثين قدماً فوق مستوى البحر أو الأرض (عشرة أمتار تقريباً)، وذلك حتى تبقى تحت مستوى رصد أجهزة الرادار العربية، (وغير العربية أيضاً. فقد كانت محطات الرادار الأمريكية والروسية والبريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط وكلها كانت تعمل بيقظة تامة ورصد مستمر وبأقصى فاعلية). كان لجمهورية مصر العربية في شبه جزيرة سيناء وحدها ستة عشر محطة رادار. لكن إسرائيل لم تهاجم جميع هذه المحطات في بداية الأمر، بل هاجمت اثنتين منها فقط وهما محطة الحسنة وطلعة البدن. وخصصت القيادة الجوية الإسرائيلية لكل رف من طائراتها فترة سبع دقائق للبقاء فوق الهدف، وهي تكفي لثلاث أو أربع جولات هجومية، أحدها لقصف المدرج بالقنابل واثنتين أو ثلاث لتخريب الطائرات المصرية بنيران المدافع أو لتدمير ملاجئ الطائرات ومراكز السيطرة والمرافق الأخرى بالصواريخ. وخصص لكل رف ثلاث دقائق احتياطية، بهدف التعويض عن أخطاء الملاحه أو للقيام بجولة إضافية فوق الهدف عند الحاجة.

وكانت الطائرات تقصف مدرج المطارات أولاً لتمنع الطائرات المصرية من الطيران، ثم تصلي الطائرات الجاثمة على الأرض بنيران مدافعها. وكانت الطائرات الإسرائيلية جميعها تقترب نحو أهدافها عن طريق البحر الأبيض المتوسط، فكانت تتجه بعد إقلاعها نحو الغرب محاذية ساحل سيناء وعلى بعد خمسين كيلومتراً منه تقريباً، وتم استخدام ستة زوارق بحرية لتوجيه الطائرات. وكانت هذه الزوارق قد أخذت مواقعها المحددة لها في عرض البحر منذ صباح

يوم ٥ حزيران (يونيو). فإذا كانت أهداف الطائرات الإسرائيلية مطارات سيناء، استدارت الطائرات جنوباً قرب العريش لمهاجمتها، أما إذا كانت أهدافها مطارات القناة أو دلتا فإنها تستدير فوق منطقة بور سعيد أو مصب النيل وتوجه نحو الجنوب لمهاجمتها. وكانت التعليمات قد صدرت إلى طياري الموجة الأولى بالصمت اللاسلكي وبالعودة إلى قواعدهم في حالة اكتشاف هجومهم قبل أوانه، نظراً لأن نجاح العملية بكاملها يعتمد على تحقيق المباغتة.

وأعطيت لطياري هذه الموجة الأوامر بالعودة لجرد سماع كلمة السر (محكري حاكم) أي ليقف كل في محله. وقد استخدمت القوات الجوية الإسرائيلية في تدميرها للمطارات العربية نوعاً جديداً من القنابل لم يستخدم من قبل Concrete «Dibber Bomb» المصممة بصورة خاصة لتدمير مهابط الطائرات والتحصينات البيتونية. وزعمت إسرائيل أنها هي التي صممت هذه القنابل ولكن الواقع أنها قنابل إفرنسية الصنع صممتها شركة (ماترا) لتسليح طائرات الميراج والفوتور، وتزن القنبلة ٣٦٥ رطلاً، وتطلقها الطائرة من ارتفاع ٢٠٠ قدم، وهي تطير بسرعة تقل عن ستمائة ميل. وتمتاز في أنها تحتوي على صاروخ مرجع (Booster) ينطلق تلقائياً فور إطلاق الطائرة للقنبلة فوق المدرج، فيكون له تأثير معاكس يحول دون اندفاع القنبلة باتجاه محرك سير الطائرة ويساعد على الهبوط رأسياً على المدرج. وقبل أن تصل هذه القنبلة إلى الأرض ينطلق منها صاروخ ثان فيزودها بقوة إندفاعية تقرب من سرعة الصوت وهو الأمر الذي يساعد على اختراق أرض المدرج المصنوع من البيتون المسلح إلى مسافة تقرب من أربعة أمتار ونصف. وبعد اختراقها المدرج تنفجر بواسطة صمامة توقيت، ويمكن

تنظيم الضمامة بحيث تنفجر آتياً أو بعد وقت معين، وهو الأمر الذي يزيد في صعوبة تصليح المدرج. وقد ساعد هذا النوع من القنابل الطيارين الإسرائيليين على قذف قنابلهم من ارتفاع منخفض جداً دون التعرض لخطر الإصابة بشظايا القنابل عند انفجارها. ولم تستخدم هذه القنابل إلا في الهجوم على المطارات التسعة سابقة الذكر. أما في الهجوم على المطارات الأخرى فقد استخدمت الطائرات الإسرائيلية القنابل العادية، وكان المطار الوحيد الذي لم يقصف العدو مدرجه هو مطار العريش. وقد أبقاه العدو سالماً حتى يستطيع استخدامه كقاعدة تكوين متقدمة كمطار لهبوط طائراته. وقد بدأت القوات الإسرائيلية في استخدام مطار العريش بفاعلية اعتباراً من مساء يوم ٦ حزيران (يونيو). وتميز هجوم الطائرات الإسرائيلية بالتنظيم الجديد في دقة توقيتاته، وبما أن الساعة (س) لبدء الهجوم هي ٨,٤٥، ونظراً لأن رحلة الذهاب بين المطارات (الأهداف) وبين قواعد الانطلاق تتطلب ٢٢ دقيقة طيران، فقد بدأ إقلاع الموجة الأولى في الساعة ٨,٢٣، وبدأ الهجوم ٨,٤٥، وانتهى الساعة ٨,٥٢، لتصل إلى قاعدتها الساعة ٩,١٢ (نظراً لأن رحلة العودة تستغرق مدة أقل من رحلة الذهاب)، حيث تبدأ مرحلة تفتيش الطائرات وتزويدها بالوقود والعتاد والأوكسجين وأفلام الطائرات للتصوير وتحميل القنابل. وتدعي المصادر الإسرائيلية أن جماعات الصيانة الإسرائيلية استطاعت إنجاز ذلك كله في فترة سبعة دقائق ونصف في حين أن هذه العملية تتطلب في بقية جيوش العالم فترة نصف ساعة. وقد استمرت القوات الجوية الإسرائيلية الأولى مدة ثمانين دقيقة دون توقف (أي حتى الساعة ١٠,٠٥) بعد فترة عشر دقائق بدأت الضربة الجوية الثانية على المطارات نفسها واستمرت نحو ثمانين دقيقة أخرى، أي حتى الساعة

١١,٤٥. كما هاجمت الطائرات الإسرائيلية عند الظهر مطار إنشاص وبليس، وفي الساعة ١٢,١٥ مطار الغردقة على ساحل البحر الأحمر، وفي الساعة ١٢,٣٠ مطار الأقصر في صعيد مصر. وأخيراً انتهت عمليات الهجوم كلها في الساعة ١٢,٣٠.

وفي ساعات بعد الظهر هاجمت الطائرات الإسرائيلية مطار القاهرة الدولي ومطار رأس بانياس بالبحر الأحمر. وكانت خسائر القوات الجوية المصرية حتى نهاية اليوم الثاني ٢٦٤ طائرة قتال و ٣٢ طائرة نقل و ٩ طائرات هيلكوبتر. وكانت الخسائر حتى نهاية الحرب ٣٣٨ طائرة، يقابل ذلك في الجانب الإسرائيلي ١٩ طائرة قتال و ١١ طائرة نقل. وفي نهاية الحرب كانت خسائر إسرائيل في سلاحها الجوي ٢٦ طائرة قتال و ١١ طائرة نقل. وبذلك يمكن القول أن سلاح الجو الإسرائيلي استطاع وضع سلاح الجو المصري خارج المعركة منذ الساعات الأولى لبداية القتال بخسارة لا تكاد تذكر، بفضل المباغتة والحفاظ على المبادرة، وبفضل التنظيم الجيد لعمليات الهجوم ولأعمال الصيانة والتموين. ومقابل ذلك كان الإهمال واللامبالاة وضعف الاستعدادات في الجانب المصري من الأسباب التي ساعدت على نجاح المباغتة. كما كانت المعلومات الدقيقة التي توفرت للقيادة الإسرائيلية عن القواعد الجوية المصرية وعن قادة هذا السلاح عاملاً حاسماً في تحقيق المباغتة.

ويظهر ذلك بصورة واضحة من خلال تحديد ساعة الهجوم (س). ففي هذه الساعة تكون القوات الجوية في حالة شبه عدم استعداد، لأن القوة الجوية المصرية اعتادت أن تكون في أوج يقظتها وفاعليتها قبل هذه الساعة من كل يوم، ولقد افترض العدو بأن القيادة الجوية المصرية تخصص عدة رفوف من طائرات ميغ ٢١ في وضع الإنتظار عند نهاية المدرج وهي جاهزة للإقلاع بعد انذار خمس دقائق اعتباراً من فجر كل يوم. كما افترض بأن الطيران المصري يدفع دورية أو دوريتين من طائرات ميغ ٢١ لتحلق في الجو في ذلك الوقت أيضاً لأنه أكثر أوقات النهار احتمالاً للهجوم الجوي. وقد قدر العدو أن درجة الإستعداد هذه لا يمكن أن تستمر طويلاً، فإن لم يقع هجوم جوي خلال ساعتين أو ثلاث ساعات بعد الفجر فمن المحتمل أن تخفف القيادة الجوية المصرية تدابير الإستعداد، وتغلق بعض محطات الرادار العربية أجهزتها، ومن ثم تبدأ القوة الجوية المصرية في تخفيف تدابير اليقظة نسبياً اعتباراً من الساعة ٨,٣٠ صباحاً.

خطة الهجوم البري الإسرائيلي في الجبهة المصرية:

وضعت القيادة العسكرية الإسرائيلية خطتها للعمليات البرية في سيناء وقطاع غزة على أساس أنها لن تبدأ إلا بعد عودة طائرات الموجة الأولى من الهجوم الجوي المفاجئ على المطارات المصرية، والتأكد من نجاح الضربة الجوية.

وقد قامت الخطة العامة للعمليات البرية على أساس توجيه الضربة الرئيسية في المحور الشمالي، وخرق الدفاعات في «أم قطف» و «أبو عجيلة»، لفتح طريق المحور الأوسط، وتأمين الجناح الجنوبي للهجوم الرئيسي في الشمال، الذي

سيستخدم شعبتي تقدم، واحدة أساسية على المحور «خان يونس - رفح - العريش» والأخرى ثانوية عبر وادي «الحريضين» الواقع إلى الجنوب من «رفح» بنحو ٢٠ كلم في اتجاه «بئر الحفن» للإلتفاف حول «العريش» من الجنوب و حول «أبو عجيلة» من الشمال. وبعد أن تخترق المواقع الأمامية على الحدود، أو ما نستطيع أن نسميه الخط الدفاعي الأول، الذي يتحكم في مداخل الطريقين الأساسيين في شمال ووسط سيناء المؤديين إلى «القنطرة» و «الإسماعيلية» يتم الإندفاع بسرعة ودون مرحلة توقف مؤقتة لإعادة التجميع والتنظيم نحو الممرات الأربعة المتحكممة في طرق المواصلات. وبقفل الممرات تعزل بقية القوات المصرية التي لم يجر تخطيطها خلال معارك المرحلة الأولى، ويجري تدميرها أو إجبارها على الإستسلام أثناء محاولتها الإنسحاب عبر الممرات نحو القناة، خاصة عبر ممري «الجدى» و «متلا».

أما الاستيلاء على «شرم الشيخ» وفتح الملاحه في «مضائق تيران»، الذي كان المبرر والذريعة الأصلية لنشوب الحرب، فقد ترك أمرهما لعملية تكميلية صغيرة تقوم بها قوة من مشاة البحرية والمظليين بعد الإنتهاء من العمليات الرئيسية في شمال ووسط «سيناء» ولكن اتخذت عدة تدابير لإشعار القيادة المصرية أن «شرم الشيخ» ستكون لها الأولوية في العمليات التعرضية وذلك عن طريق مضاعفة نسبة الإستطلاع الجوي فوقها بالنسبة للطلعات فوق «قطاع غزة»، وبواسطة إعطاء انطباع مبالغ فيه عن قوة الحشد المدرع على المحور الجنوبي عند «الكونتلا»، حيث حشد هناك في الحقيقة لواء مدرع واحد معزز بقوة إضافية (في مواجهة القوة المدرعة التي يقودها الشاذلي وفرقة المشاة

السادسة) إلا أنه جرى حشد لواء من الدبابات الهيكلية على مقربة منه وبطريقة تمويه لم تراع فيها الدقة الكاملة حتى يبدو واضحاً في الصور الجوية لطائرات الإستطلاع المصرية.

وتركت مهمة الإستيلاء على قطاع غزة لعملية تكميلية أخرى تقوم بها قوة خاصة من المشاة والمظليين تعززهم كتيبة دبابات «أم اكس- ١٢» وبعض دبابات «شيرمان» القديمة طراز «م- ٣» غير المعدلة، بعد الضربة الرئيسية الأولى بالقطاع الشمالي.

وحشدت القيادة الإسرائيلية الجزء الرئيسي من قوات جيشها تجاه الجبهة المصرية لتنفيذ هذا المخطط (الذي ستسبقه ضربة الطيران المفاجئة) والذي ضم ٧ ألوية مدرعة و٣- ٤ كتائب دبابات مستقلة، وذلك من جملة ١١ لواء مدرع كانت لدى سلاح المدرعات الإسرائيلي وقتئذ، و٣- ٤ ألوية مشاة ميكانيكية ولواء مشاة مظلي ميكانيكي، وذلك من جملة ١٠ ألوية مشاة صف أول و٣ ألوية مظليين كانت لدى الجيش الإسرائيلي عشية الحرب. هذا فضلاً عن ما يوازي قوة ٦ ألوية مدفعية (بخلاف المدفعية ذاتية الحركة الموجودة مع الألوية المدرعة) من جملة حوالي ١٢ لواء مدفعية كانت لدى الجيش الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك ٣ ألوية مشاة صف ثان تقوم بمهام في الدفاع عن مستعمرات الجنوب وحماية طرق المواصلات من جملة ١٤ لواء مشاة صف ثان (من القوات الاحتياطية) كان موجوداً عند إتمام التعبئة العامة.

وبلغت جملة هذه القوات نحو ٦٥ ألف جندي لديهم حوالي ٩٠٠ دبابة. وأخضعت هذه القوات لقائد المنطقة الجنوبية العميد «يشعيا هو جافيش»، الذي قام بتوزيع وقواته في شكل ٣ مجموعات قتال لها قوة الفرقة، ويطلق عليها بالعبرية اسم «Ugda»، وهي تشكيلات متباينة الحجم والتشكيل وفقاً لطبيعة مهمة كل مجموعة، وكانت كل منها ذات اكتفاء ذاتي من وحدات المهندسين والخدمات الطبية والإشارة ووحدات الشؤون الإدارية (التي كانت تضم شاحنات تحمل إمداد وتأمين يكفي للقوات المقاتلة لمدة ثلاثة أيام بخلاف الكميات المخزونة في القاعدة الإدارية للمجموعة). وقد سميت كل مجموعة من المجموعات الثلاث باسم قائدها كما هي عادة الجيش الإسرائيلي، وكانت مشكلة على النحو التالي:

١ - مجموعة «تال»: وكانت مؤلفة من أفضل ألوية الجيش الإسرائيلي، وتضم: اللوائين المدرعين السابع والثالث، ولواء مظليين ميكانيكي (باستثناء كتيبة)، ولواء مشاة ميكانيكي، وتدعمها كتائب مدفعية وكتيبة مهندسين، فضلاً عن كتيبة دبابات مستقلة لدعم وحدات المظليين الميكانيكية، وكتيبة دبابات أخرى لدعم لواء المشاة الذي سيهاجم قطاع غزة، وتقدر مجموعة «تال» بنحو ٣٠٠ دبابة و ١٠٠ عربة مدرعة ونصف مجنزرة ونحو ٦٠ مدفعاً.

وكانت مهمة هذه المجموعة خلال المرحلة الأولى من العمليات (وهي مرحلة اختراق خط الدفاع الأول عند الحدود) خرق دفاعات كل من الفرقة الفلسطينية العشرين في «خان يونس» والفرقة المصرية السابعة في «رفح»، ثم

الإندفاع بعد ذلك، لتحقيق أهداف المرحلة الثانية، نحو العمق العملياتي للفرقة في «العريش» من خلال اختراق مواقع «الشيخ زايد» و«تمر خروبة» التي تشكل امتداداً في العمق للفرقة المصرية السابعة، وذلك كجزء من أهداف المرحلة الثانية من العمليات، وهي اختراق خط الدفاع الثاني بسرعة قبل أن تتوفر الفرصة والوقت الكافي للقيادة المصرية كي تعيد توزيع قواتها فيه وتدفع إليه باحتياطياتها المدرعة والميكانيكية بعد أن تفيق من أثر الضربة الأولى. وبعد ذلك كان على قوة «تال» أن تنقسم إلى قسمين: إحداهما ثانوي يواصل الزحف على المحور الشمالي صوب «رمانه» و«القنطرة»، والآخر رئيسي يزحف جنوباً نحو «بئر الحفن» ثم «جبل لبنى» ليشارك مجموعة «يوفه» في تدمير الفرقة الثالثة، ثم يزحف على المحور الأوسط تجاه «بئر جفجافة» ليدمر الفرقة المدرعة الرابعة، وبذلك ينهي مهام المرحلة الثالثة، ويواصل الزحف بعد ذلك نحو القناة في مواجهة الإسماعيلية.

٢ - مجموعة «شارون»: وكانت مؤلفة من لواء مدرع، ولواء مشاة، وكتيبة مظليين (هي الكتيبة الثالثة من اللواء المظلي الموجود ضمن قوات جافيش)، ومجموعة خاصة تضم كتيبة دبابات ووحدة استطلاع ووحدة مشاة ميكانيكية، و٦ كتائب مدفعية، ووحدات مهندسين اقتحام. وتقدر قوة «شارون» بنحو ٢٠٠ دبابة و١٠٠ عربة مدرعة نصف مجنزرة و١٠٠ مدفع.

وكانت مهمة هذه القوة خلال المرحلة الأولى من العمليات هي اختراق دفاعات «أم قطف - أبو عجيبة» التي تدافع عنها فرقة المشاة الثانية بحوالي نصف

قوتها، وفي الوقت نفسه يجري تثبيت النصف الآخر من الفرقة في دفاعات «القسيمة» بواسطة لواء مدرع مستقل، إلى أن تنهي مجموعة «شارون» مهمة المرحلة الأولى وتقوم بعد ذلك في المرحلة الثانية، بمهاجمة دفاعات «القسيمة» من الشمال الغربي. وبعد تصفية هذه الدفاعات تندفع الوحدات المدرعة والميكانيكية من هذه القوة بسرعة نحو «نخل» على المحور الجنوبي لتقيم كميناً هناك لقوات «مجموعة الشاذلي» وفرقة المشاة السادسة أثناء انسحابها المتوقع نحو «ممر متلا»، وبهذا تتم هذه القوة مهامها في المرحلة الثالثة من العمليات، ثم تشارك بعد ذلك في عمليات المطاردة الأخيرة نحو قناة السويس عبر ممر «متلا» و«الجدى» مع قوات مجموعة «يوفه»، وبذلك ينتهي دورها في المرحلة الرابعة والأخيرة من العمليات في سيناء.

٢ - مجموعة «يوفه»: وكانت مؤلفة من لوائين مدرعين فقط، بدون وحدات مشاة أو مدفعية مقطورة (كان بكل لواء كتيبة من المشاة الميكانيكية ومدفعية ذاتية الحركة، ومعظمها من النوع الفرنسي عيار ١٠٥ مم المحمل على هيكل دبابة «أم اكس - ١٣»). ولقد حشد لواء من هذه المجموعة في المنطقة الواقعة بين «رفح» و«أبو عجيلة» على مسافة نحو ٣٠ كيلومتراً إلى الجنوب من مواقع «رفح» الدفاعية للقيام بزحف عبر وادي «الحريصين»، الذي كان عبارة عن مجرى ماء جاف ممتد بين كثبان الرمال غير الصالحة لسير الآليات، الممتدة من جنوب «رفح» حتى «أبو عجيلة»، وذلك لمهاجمة الموقع الدفاعي المصري في «بئر الحفن»، في بداية المرحلة الثانية من العمليات التي تعقب اختراق مواقع «رفح» و«أبو عجيلة»، وصد الهجمات المعاكسة التي قد تحاول فرقة المشاة

الثالثة القيام بها من منطقة «جبل لبنى» ضد قوات «تال» من الجنوب أو قوات «شارون» من الغرب. وكانت القيادة الإسرائيلية أثناء احتلالها سيناء عام ١٩٥٦ قد أرسلت جماعة استطلاع لدراسة طبيعة أرض هذا الوادي وتأكدت من إمكانية اجتيازه بعربات نصف مجنزرة بشيء من الصعوبة.

أما اللواء المدرع الثاني التابع لمجموعة «يوفه» فقد حشد في مؤخرة «مجموعة شارون» وتقرر أن يبقى هناك حتى يتم اختراق دفاعات «أم قطف» - أبو عجيبة»، ثم يندفع عبر هذه القوات، ويلتقي باللواء الأول الزاحف من اتجاه الفرقة الثالثة، أي الخط الدفاعي الثاني، ثم يزحف صوب «بئر الحسنة» ليتقدما من هناك نحو «بئر تمادا» و«ممر متلا» للمشاركة في تصفية الفرقة المدرعة الرابعة والقوات المنسحبة عبر «ممر متلا»، وبذلك ينهي مهام المرحلة الثالثة من العمليات، وتزحف القوة بعد ذلك عبر ممر «الجلي» و«متلا» نحو قناة السويس في قطاعها الجنوبي، وبذلك ينهي مهام المرحلة الرابعة والأخيرة من العمليات. وقدرت «مجموعة يوفه» هذه بنحو ٢٠٠ دبابة، و١٠٠ عربة مدرعة نصف مجنزرة.

وبالإضافة إلى هذه المجموعات الرئيسية الثلاث التي ستركز ضرباتها الأولى على المحورين الشمالي والأوسط، ثم تطوق المحور الجنوبي بمناورة اقتراب غير مباشر تستهدف القضاء على القوة الرئيسية المصرية هناك عن طريق قطع خطوط مواصلاتها وغلق طرق انسحابها، كان هناك لواء مدرع مستقل حشد أمام «القسيمة». وكانت مهمته المناورة دون التورط في قتال فعلي، وذلك

لخصت قوات النصف الثاني من فرقة المشاة الثانية أثناء الهجوم على النصف الأول من الفرقة في «أبو عجيله». كما كان هناك لواء مستقل مدعم حشد أمام «الكونتلا» لمشاغلة قوة «الشاذلي» المدرعة وفرقة المشاة السادسة الموجودة هناك إلى أن تصل قوات «شارون» إلى مؤخرتها عند «نخل» ثم يقوم بمطاردة هذه القوات أثناء انسحابها عبر طريق «الكونتلا- التمد- نخل».

وحشدت كتيبة مشاة معززة ببعض الوحدات الصغيرة الأخرى في «إيلات» لحمايتها أثناء العمليات الهجومية التي تجري بعيداً عنها. كما حشد لواء مشاة وكتيبة مظليين وكتيبة دبابات «أم اكس- ١٣» ووحدات مدفعية في مواجهة «قطاع غزة» (بخلاف قوات الدفاع المحلي الموجود داخل المستعمرات الاثني عشرة القائمة هناك)، وذلك لمهاجمته خلال المرحلة الثانية من العمليات عقب اختراق دفاعات «خان يونس» بواسطة قوات مجموعة «تال».

سير العمليات بالقطاع الشمالي:

اختزقت مجموعة ألوية «تال» المحور الشمالي في «خان يونس» و«رفح» وفقاً للخطة الموضوعة تقريباً. ثم قامت كتيبة مدرعة من اللواء السابع المدرع (كانت تضم ١٧ دبابة «سنتوريون» و ٢ «باتون») بالتقدم من منطقة «الشيخ زويد» نحو «ممر خروبة»، حيث كان يوجد لواء مشاة مصري من قوات الإحتياطي، واقتحمت الممر في حوالي الساعة ٢,٣٠ من بعد ظهر يوم ٦/٥ وهي تسير على الطريق المعبد بالإسفلت بأقصى سرعة وتطلق دباباتها النار على المواقع الدفاعية. وقد وصلت بالفعل إلى مشارف «العريش» في حوالي الرابعة والنصف، وتوقفت

بعيداً عنها نظراً لأنها كانت في حاجة إلى إمداد بالدخيرة والوقود وإصلاح الأعطاب التي لحقت بها على حين أن المدافعين عن الممر أعادوا إغلاق الطريق مرة أخرى وعزلوا الكتيبة المذكورة عن بقية وحدات اللواء، التي توقفت على مقربة من مدخله الشرقي. وبعد ساعتين من اقتحام الكتيبة المدرعة المذكورة لممر خروبة وصل «غونين»، قائد اللواء المدرع السابع، إلى مقربة من الممر وأمر كتيبة دبابات «الباتون» التابعة له، والتي سبق لها أن هاجمت دفاعات القطاع الشمالي في «رفح»، بمهاجمة دفاعات الممر من جهة اليسار أثناء مشاغلها بالنيران من المواجهة، إلا أن الهجوم فشل ودمرت بعض الدبابات بنيران المدافع م/د وتعطلت بعضها بواسطة الألغام وقتل قائد الكتيبة وجرح ثلاثة قادة سرايا، وبعد تهديد مركز من نيران المدفعية وطائرات «فوغا ماجستر» اندفعت سرية دبابات «باتون» أخرى (كانت تقاتل في القطاع الجنوبي لدفاعات رفح) بأقصى سرعة على الطريق وسط الممر وهي تطلق النار بغزارة، ثم توقفت بعض دباباتها على يسار الطريق داخل الممر بنحو ٢ كلم، وأخذت تطلق النار على مواقع المدافع المصرية من الخلف، ثم تابعت المسير مع بقية السرية إلى خارج الممر والتحقت بكتيبة «السنطوريون». وعندما وصلت السرية المذكورة إلى خارج الممر لم يكن لديها سوى ٧ دبابات كلها مصابة إصابات مختلفة. وإثر ذلك حاول «غونين» اجتياز الممر مع مجموعته القيادية وبعض الدبابات على أن تتبعه أرتال الإمداد والتموين، إلا أنه اضطر إلى التراجع لموقعه السابق بعد أن أطلق عليه المدافعون نيراناً حامية بعد أن أعادوا تنظيم أنفسهم للمرة الثانية. وقد حاول «تال» أن يدفع باللواء المدرع الآخر الذي لديه للزحف عبر الكثبان الرملية جنوب الممر إلا أن نعومة الرمال حالت دون ذلك. وفي نهاية الأمر نظم

«غونين» هجوماً تم في منتصف الليل بواسطة كتيبة المشاة الميكانيكية التابعة له تساندها المدفعية برمي تمهيدي وقنابل مضیئة، وبعد قتال عنيف استمر ٤ ساعات أمكن للقوة الإسرائيلية أن تظهر المواقع الدفاعية في «ممر خروبة» وبقيت فيها لضمان عدم إغلاقه مرة أخرى. وبدأت أرتل التموين تحتجاز الممر وتصل إلى الدبابات المعزولة في غرب الممر عند مشارف «العريش». وفي حوالي الساعة السابعة من صباح يوم ٦/٦ استولت الدبابات المذكورة على مطار العريش بعد معركة قصيرة مع بعض الدبابات والمدافع م/ط الموجودة حوله. وهكذا أمكن لمجموعة ألوية «تال» أن تصل إلى عمق نحو ٦٠ كلم خلال نحو ٢٤ ساعة فقط، وانفتح لها طريق التقدم على المحور الشمالي نحو «رمانة» و «بالوطة» و «القنطرة شرق»، وأيضاً نحو المحور الأوسط عبر الطريق العرضي الممتد من العريش إلى كل من «أبو عجيلة» و «جبل لبنى»، ولكن ذلك كان يتطلب اختراق دفاعات «بئر الحقن» التي كانت تشتبك معها من الجنوب وقتئذ وحدات من اللواء المدرع التابع لمجموعة ألوية «يوفه» الذي زحف عبر وادي «الحريضين» خلال اليوم السابق وقطع الطريق المذكور واعترض تقدم وحدات فرقة المشاة الميكانيكية الثالثة من «جبل لبنى» إلى «العريش». هذا وقد تم احتلال قطاع غزة خلال هذه الأثناء بعد قتال عنيف في «خان يونس» وقصف مدفعي في غزة.

عمليات مجموعة «يوفه»: حيث العميد «إبراهيم يوفه» فرقته في منطقة العوجة بالقرب من فرقة «شارون»، ووضع خطته على أساس قيام أحد لوائيه بسير اقتراب عبر «وادي الحريضين» الواقع إلى الشمال عند «العريش» و «ممر

خروبة»، وهو عبارة عن مجرى جاف ممتد بين كثبان الرمال وغير صالح لسير الآليات بحشود كبيرة، وغير صالح لسير الدبابات وفقاً لتقديرات القيادة المصرية، ولذلك لم يكن هناك سوى مفرزة استطلاع مصرية صغيرة في سيارات تابعة لسلاح الحدود عند مدخل الوادي، وسرية مشاة تدعمها بعض المدافع المضادة للدبابات عند نهاية الوادي قرب طريق «أبو عجيلة - العريش»، وكان على هذا اللواء المدرع يشاغل موقع «بئر الحفن» من الجنوب إلى أن تهاجمه قوات «تال» من الشمال، ويصد في الوقت نفسه زحف أية قوات من الفرقة المصرية الثالثة تتقدم من ناحية «جبل لبنى»، وذلك إلى أن تتم فرقة شارون اختراق موقع «أم قطف - أبو عجيلة» فيقوم اللواء المدرع الآخر باجتياز طريق «العوجة - أبو عجيلة» ليلتقي باللواء الأول ويكملان معاً مهمة تدمير الفرقة الثالثة ثم يتقدمان جنوباً نحو «بئر تمادا».

وقد بدأ اللواء الأول زحفه عبر الحدود من منطقة العوجة في العاشرة (التاسعة بتوقيت إسرائيل) من صباح يوم ٥ حزيران (يونيو)، وتقدم على الطريق القديم الممتد من العوجة إلى رفح، ثم انحرف غرباً داخل وادي الحريضين، فانسحبت مفرزة الاستطلاع المصرية مسرعة، ولكن اللواء واجه صعوبة جديدة في السير داخل الوادي، وقد اشتبكت طلائع اللواء مع سرية المشاة المصرية التي كانت ترابط عند مخرج وادي الحريضين على مبعده نحو ١٦ كلم من طريق «العريش - أبو عجيلة» في حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر. وبعد تبادل قصير للنيران انسحبت السرية المصرية، ولم تستطع المدرعات الإسرائيلية مواصلة التقدم فوراً نظراً لصعوبة اجتياز الرمال الناعمة في المنطقة،

ولذلك لم تصل طلائع اللواء المدرع المذكور الذي كان يقوده العتيد «ايكسا» إلى الطريق إلا في حوالي السادسة مساءً، أي بعد ٩ ساعات من بدء تقدمه عند الحدود، قطع خلالها ٥٠ كلم فقط.

وكانت النقطة التي قطع اللواء المدرع الإسرائيلي فيها طريق «العريش - أبو عجيلة» تبعد نحو ١,٥ كلم عن تقاطع «بير الحفن» حيث يلتقي طريق «العريش - أبو عجيلة» بالطريق المؤدي إلى «جبل لبنى». وقد تعرضت إحدى كتائب اللواء، وكانت تضم ٢٤ دبابة سنتوريون، لنيران مدفعية موقع «بير الحفن» وهي في طريقها لقطع الطريق المؤدي إلى «جبل لبنى» لاعتراض تقدم أي قوات من فرقة المشاة المصرية الثالثة، واشتبكت الكتيبة هناك مع موقع رادار مصري مقام فوق تل، وتدافع عنه سرية مشاة مدعمة ببعض المدافع المضادة للطائرات، وتمكنت من احتلاله بعد معركة عنيفة استمرت نحو ثلاثة أرباع الساعة، ثم اتخذت لنفسها موقعاً على طريق جبل لبنى وهي تناور لتتجنب قذائف مدفعية موقع «بير الحفن» التي كانت تبعد نحو ٢٧٠٠ متر.

وعند هبوط الظلام توقف القصف المدفعي المصري، وتقدمت كتيبة الدبابات الثانية ولحقت بالأولى تتبعها بقية وحدات اللواء من المشاة الميكانيكية والمدفعية ذاتية الحركة. ونظراً للصعوبات التي كانت مجموعة «شارون» تواجهها في «أبو عجيلة»، فقد طلب من «يوفه» أن يرسل كتيبة دبابات لتعاون كتيبة «السنتوريون» التي التفت إلى مؤخرة «أبو عجيلة»، وتحركت كتيبة من لواء «ايكسا» نحو «أبو عجيلة» في الساعة الثانية عشرة مساءً. وبعد ذلك بقليل

لاحت على الطريق القادم من «جبل لبنى» أنوار قافلة طويلة من الدبابات والعربات المدرعة المصرية، فأطلقت عليها كتيبة الدبابات الإسرائيلية الكامنة قرب الطريق النار وأصاب بعض دباباتها مستخدمة أضواءها الكاشفة التي سرعان ما اجتذبت إليها نيران الدبابات المصرية.

ودار اشتباك بالنيران طوال الليل بين الدبابات الإسرائيلية والمصرية، التي فوجئت بوجود الإسرائيليين في هذا المكان، ولذلك ترددت القوة المصرية في مهاجمة الكتيبة الإسرائيلية لأنها كانت تجهل حقيقة قوتها، واستدعى قائد اللواء المدرع الإسرائيلي كتيبته الثانية المتوجهة إلى «أبو عجيلة» خشية قيام المدرعات المصرية بهجوم عند الفجر، خاصة وأنه كان يعتقد أنها تتألف من لوائين مدرعين تابعين للفرقة المدرعة الرابعة، إلا أنه عندما بدأ ضوء النهار يكشف مواقع القوة المصرية اتضح أنها تتألف من نحو ٦٥ دبابة تسعة منها تشتعل فيها النيران (الأرجح أنها كانت المجموعة المدرعة التابعة لفرقة المشاة الثالثة)، ومع ضوء النهار بدأت مدفعية موقع «بئر الحفن» قصفها مرة أخرى ضد الدبابات الإسرائيلية، كما تجدد الاشتباك بين الدبابات المصرية والإسرائيلية، إلا أن موقع «بئر الحفن» اضطر بعد ذلك لوقف الرمي المدفعي بسبب الهجوم عليه من الشمال بواسطة اللواء المدرع السابع التابع لمجموعة «تال» الذي استولى على «العريش» عند الفجر، ثم استنجد «إيسكا»، قائد اللواء المدرع الإسرائيلي المشتبك مع مدرعات الفرقة المصرية الثالثة، بالطيران لتدمير المدرعات المصرية، وقد ظهرت طائرات «الميسر» في سماء المعركة حوالي الساعة السادسة صباحاً

ولكن المدافع المضادة للطائرات الموجودة مع المدرعات المصرية أتاح لها دفاعاً جويّاً جيداً، واستطاعت أن تسقط طائرة «ميسر».

وفي حوالي الحادية عشرة صباحاً، انسحبت القوة المصرية نحو مواقعها الأصلية في «جبل لبنى»، دون أن تحاول القوة الإسرائيلية مطاردتها لأنها كانت بحاجة إلى التزود بالوقود، وفي هذا الوقت كان اللواء المدرع السابع التابع لمجموعة «تال» قد اقتحم دفاعات «بير الحفن» وانضم إلى لواء «ايسكا» عند مفرق طرق «جبل لبنى - أبو عجيلة» عند الظهر تقريباً، وفي حوالي الساعة الخامسة من بعد الظهر وصل اللواءان المدرعان إلى مشارف منطقة «جبل لبنى» حيث اصطدما بمقاومة عنيفة من مجموعة مدرعة مصرية تضم دبابات «ت ٥٤، ٥٥» وقانصات «من يو ١٠٠» محتمية داخل حفر لا تظهر سوى مدافعها وقد أوقعت هذه المجموعة عدة خسائر بالدبابات الإسرائيلية وأجبرتها على التراجع بعيداً عن مرمى نيرانها. وبقيت المدرعات الإسرائيلية طوال ليلة ٥-٦ متوقفة عن التقدم، وتزودت بالوقود خلال الليل وكانت الدبابات المصرية تطلق عليها النار من حين لآخر. وبعد ظهر اليوم الثاني للقتال (٦/٦/٦٧) علمت القيادة الإسرائيلية بصدور أمر الانسحاب العام الصادر من القيادة المصرية العليا، ودفعها ذلك إلى الإسراع بدفع ألويتها المدرعة والميكانيكية على محاور سيناء، خاصة المحور الأوسط والطرق المؤدية منه إلى المحور الجنوبي لتغلق ممري «الجدى» و «متلا» في وجه القوات المنسحبة على المحور المذكور.

مرحلة المطاردة على المحورين الأوسط والشمالى:

قبل أن تصل معلومات قرار الإنسحاب المصري العام إلى القيادة الإسرائيلية، كانت القوة الرئيسية لمجموعة «تال» لا تزال موجودة في «العريش» (باستثناء اللواء المدرع السابع الذي كان متوقفاً في منطقة جبل لبنى) ولديها أوامر البقاء هناك إلى أن يتضح موقف معركة «القدس» على الجبهة الأردنية التي كانت تشير بعض القلق لدى القيادة العليا الإسرائيلية، ولكن بمجرد علم القيادة المذكورة بقرار الإنسحاب المصري أصدرت أوامرها لمجموعة «تال» بأن تركز قواها لنزحف بسرعة على المحور الأوسط بهدف احتلال «بير جفجافة»: للحيلولة دون إمكان إقامة خط دفاعي مصري أخير في سيناء هناك وفي الممرات الموازية لها جنوباً («الجدى» و «متلا») وأن تدفع قوة ثانية على المحور الشمالى بهدف الوصول إلى «القنطرة» شرق. وقد تشكلت القوة المذكورة من وحدة الإستطلاع الخاصة باللواء المدرع السابع وسرية دبابات خفيفة و ٦ مدافع ذاتية الحركة.

وقد تحركت هذه القوات من «العريش» في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم ٦/٥. وعند الفجر قام اللواء المدرع السابع واللواء المدرع الآخر التابع لمجموعة «يوفه» بمهاجمة الموقع الدفاعي المصري عند «جبل لبنى» في حركة كماشة حول الجناحين، بعد أن قدم لهما الطيران دعماً قريباً مكثفاً، مما اضطر المدرعات المصرية إلى الإنسحاب غرباً. وأثر ذلك اتجه لواء مجموعة «يوفه» نحو الجنوب

الغربي للإستيلاء على «بئر الحسنة»، على حين تقدم اللواء المدرع السابع على المحور الأوسط قاصداً مطار «بئر الحمة» الذي يبعد نحو ٣٢ كلم إلى الغرب من «جبل لبنى» والذي كانت تدافع عنه قوة من فرقة المشاة الثالثة تدعمها بعض الدبابات «ت - ٣٤» وقانصات الدبابات «س يو - ١٠٠»، وعدد من المدافع، وقبل أن تشتبك مع القوة المذكورة طلب قائد اللواء دعماً جوياً قريباً ترتب عليه تسهيل اقتحام الدبابات للمطار بعد معركة استغرقت نصف ساعة انسحبت بعدها القوة المصرية، وواصلت المدرعات الإسرائيلية بعد ذلك تقدمها على المحور الأوسط نحو «بئر روض سالم» التي تبعد نحو ٤٠ كلم إلى الغرب من «بئر الحمة»، واستولت عليها بعد اشتباك قصير مع بعض الدبابات المصرية «ت - ٥٥»، وأثر ذلك تلقت المدرعات الإسرائيلية هناك وقود أو ذخيرة أسقطت إليها بالمظلات لتواصل تقدمها السريع دون انتظار لقوافل سيارات الإمداد والتموين.

وفي هذه الأثناء لحق بقيادة المجموعة عند «جبل لبنى» اللواء المدرع الآخر التابع لمجموعة «تال»، والذي كان متورطاً في الكتيبان الرملية إلى الجنوب من ممر خروبة، فأصدر «تال» له أمراً بمتابعة التقدم نحو «بئر جفجافة»، على حين يقوم اللواء المدرع السابع بالتزود بالوقود ثم يزحف وراءه ليستكمل تطهير المواقع الدفاعية التي لم تصف مقاومتها.

واشتبك اللواء المدرع الإسرائيلي الزاحف نحو «بير جفجافة» بموقع رادار كان مقاماً على تل شمال الطريق قرب مطار «بير جفجافة» في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر (يوم ٦٧/٦/٧)، ثم بدأت كتيبة مدرعة منه الإلتفاف حول المواقع المصرية من الشمال، على حين بقيت كتيبة مدرعة ثانية تهاجمها من المواجهة شمال الطريق، وفي هذه الأثناء هاجمت طائرات «الميج» المصرية الدبابات الإسرائيلية وألحقت بها بعض الخسائر، وكذلك ألحقت بها الدبابات المصرية عدة خسائر أخرى، وقد تصدت طائرات «سوبر ميستر» إسرائيلية للطائرات المصرية ولكنها فشلت في ذلك وسقطت منها واحدة في خلال الإشتباك مع الطائرات المصرية. وفي حوالي الساعة ٦ مساء اليوم نفسه كانت هناك قوة مدرعة وميكانيكية مصرية كبيرة من الفرقة المصرية الرابعة تتقدم من منطقة «بير تماده» نحو الطريق الأوسط في طريقها للإنسحاب إلى الإسماعيلية، متجنبة المرور بمفرق الطرق عند «بير جفجافة» الذي كانت تشرف عليه نيران كتيبة دبابات «ام اكس ١٣»، ولذلك أمر «تال» عناصر اللواء المدرع السابع الموجودة معه بمهاجمة القوة المصرية المذكورة من جناحها الشرقي، وأثر ذلك تقدمت هذه العناصر المؤلفة من كتيبة دبابات «باتون» وسرية من «السنثوريون» للقيام بهذا الهجوم، ولكن معظم القوة المصرية كانت قد وصلت إلى الطريق الأوسط والأرض القريبة منه قبل أن تبدأ الدبابات الإسرائيلية في إطلاق النار، ودارت معركة دبابات عنيفة بين الطرفين استمرت ساعتين حتى حل الظلام، وكانت نتيجة المعركة متعادلة إذ تكبدت المدرعات الإسرائيلية خسائر ماثلة تقريباً للخسائر المصرية التي بلغت ١٢ دبابة «ت - ٥٥» و ١٢ عربة مدرعة ناقلة جنود مصفحة، كما تدخل الطيران المصري أيضاً خلال هذه المعركة، وعند

الغسق شنت المدرعات المصرية هجوماً معاكساً أجبر كتيبة «الباتون» على الانسحاب وإفساح المجال لحركة الآليات والمدرعات المصرية القادمة من «بير تمادا».

وفي حوالي الساعة الرابعة صباحاً تعرضت كتيبة دبابات «ام اكس - ١١» المرابطة على مقربة من مفرق طرق «بير جفجافة - بير تمادا» لهجوم مدرع معاكس قامت به قوة من الدبابات «ت - ٥٥» (المزودة بأجهزة رؤية ليلية)، أسفر عن تدمير ٧ دبابات و٤ عربات نصف مجنزرة وقتل عدد كبير من جنودها، وعلى أثر ذلك انسحبت الكتيبة الإسرائيلية المدرعة بسرعة لمسافة ٣ كيلو مترات تقريباً. ولحقت بها بعض دبابات كتيبة «سوبر شيرمان» لمساعدتها في وقف الهجوم المصري، ولكن الدبابات المصرية لم تواصل هجومها، وتوقفت في مواقعها حيث دعمتها دفاعياً لصد الهجوم الإسرائيلي. وكانت هذه المواقع تشكل سلسلة من المراكز الدفاعية الميدانية المعدة بسرعة التي تمتد على جانبي الطريق قرب «بير جفجافة» لعمق نحو ٧ كلم، وتدعمها نحو ١٠٠ دبابة. وقبل الفجر بقليل تسللت كتيبة «ام اكس - ١٣» إلى مقربة من موقعها القديم مرة أخرى، وتهيأ اللواء السابع للهجوم بعد أن تزود بالوقود، كما كانت كتيبة «السوبر شيرمان» تقف قريباً من مفرق «الطرق». وفي الساعات الأولى من نهار (٦/٨) نشب قتال عنيف بين المدرعات الإسرائيلية المهاجمة والمدرعات المصرية المدافعة، وكانت دبابات «الباتون» خلال هذا الهجوم تلتف إلى مؤخرة المواقع المصرية عبر الكثبان الرملية التي كانت القيادة المصرية تعتقد انها غير صالحة لسير الدبابات. وقد تم الهجوم على كل موقع على حدة وكانت تدعمه

دائماً الهجمات الجوية القريبة المركزة، وكانت المقاومة عنيفة بصورة جعلت اللواء المدرع السابع يتقدم ٥ كلم خلال ٦ ساعات، وعند الغسق إنهار التنظيم الدفاعي المصري وتدفقت الدبابات والمركبات منسحبة بسرعة نحو الإسماعيلية وهي تتعرض لقصف جوي عنيف كثر فيه استخدام النابالم. وفي الوقت نفسه كان اللواء المدرع الآخر يظهر المواقع الدفاعية الموجودة في مطار ومعسكر «بير جفجافة».

وبدأ أثر ذلك سباق الدبابات الإسرائيلية نحو قناة السويس، ولم تصادف هذه الدبابات مقاومة جديّة إلا عند نقطة تبعد نحو ٣ كلم من القناة حيث كانت توجد سرية مشاة و٤ دبابات تدافع عن تقاطع طرق استطاعت أن توقف الدبابات الإسرائيلية بعض الوقت. وعند الفجر كانت قوات «تال» تواجه الإسماعيلية، واتصلت وحدات الإستطلاع التابعة له بالقوة الزاحفة على المحور الشمالي والتي وصلت إلى القنطرة شرق في العاشرة من صباح يوم الخامس للحرب (١٩٦٧/٦/٩). ولم تواجه القوة الزاحفة على المحور الشمالي أي مقاومة فعالة لأن القوات المصرية كانت تنسحب بسرعة بدون نظام، ولذلك وصلت القوة المذكورة إلى «رمانة» عند غروب اليوم الثالث بعد أن تعرضت لهجوم جوي مصري، وهناك تزودت بالوقود الذي ألقى إليها بالمظلات من طائرات النقل. وفي الثامنة من صباح اليوم التالي اشتبكت القوة مع قوة من جنود الصاعقة تدعمهم ٢٠ دبابة «ت-٥٥» ولكنها استطاعت أن تواصل تقدمها مرة أخرى بعد انسحاب القوة المصرية. ثم واجهت مقاومة عنيفة من موقع دفاعي آخر يبعد نحو ١٩ كلم عن «القنطرة شرق». فاضطرت إلى التوقف

حتى وصلت إليها تعزيزات ضمت كتيبة مظليين ميكانيكية وسرية دبابات «باتون» وقامت «الباتون» بهجوم على الموقع المصري الذي سمح لها بالخول وسط دفاعاته ثم أطلق عليها صواريخ «سنابر» المضادة للدبابات مصيياً العديد منها، وحاولت وحدات الإستقلال اختراق حلقة الحصار إلا أنها اضطرت للترجع بسرعة بسبب شدة خسائرها في الرجال وعربات الجيب، كما حاولت سرية دبابات «ام اكس - ١٣» الالتفاف حول الموقع الدفاعي وتورطت داخل الكثبان الرملية وتعطلت عن الحركة. وهاجمت الطائرات المصرية القوة الإسرائيلية وألحقت بها بعض الخسائر التي خففت منها سرعة تدخل الطيران الإسرائيلي وسيطرته على سماء المعركة.

وفي حوالي الساعة ١٢,٣٠ حاولت كتيبة المظليين اقتحام الموقع الدفاعي المصري تحت حماية دعم جوي مركز، إلا أنها فشلت وردت على أعقابها ومعها قائدها جريحاً، وأثر ذلك ركز الطيران الإسرائيلي هجماته على الموقع المصري مدمراً دباباته واحدة تلو الأخرى في سلسلة من الغارات حتى الساعة الرابعة بعد الظهر، حيث قام المظليون بهجوم آخر واحتلوا الموقع بعد انسحاب القوة المصرية منه، وأمضت القوة الإسرائيلية ساعتين بعد ذلك في انتشار الدبابات والمركبات من الكثبان الرملية ثم واصلت التقدم نحو «القنطرة»، حيث أصبحت على مسافة ٦ كلم تقريباً منها حوالي السادسة مساءً، وهناك هوجمت بواسطة قوة مصرية صغيرة مؤلفة من مظليين محمولين في عربات مدرعة تدعمهم بعض الدبابات، ودارت معركة استمرت نحو ساعة حتى الغسق ثم انسحبت القوة المصرية، ودخلت القوة الإسرائيلية مدينة القنطرة شرق في حوالي الساعة

التاسعة مساء فوجدتها خالية. وأثر ذلك زحفت القوة جنوباً، بعد أن تركت سريتين من المظليين وسرية «باتون»، واقتربت خلال الليل من جسر «الفردان» الذي يمر فوقه خط سكة الحديد المؤدي إلى «العريش» و«رفح»، وهناك اصطدمت بموقع دفاعي مصري كان يحمي طريق الإقتراب من الجسر ويمكن القوات المنسحبة من عبور القناة، وتوقفت القوة تراقب الموقع طوال الليل ثم هاجمته عند الفجر بعد أن أمنت دعماً جويّاً قريباً، ووصلت إلى مواجهة الجسر الذي كان قد فتح وسط القناة بواسطة المصريين بعد انسحابهم، وهناك تعرضت لنيران المدفعية والصواريخ المضادة للدبابات من الضفة الغربية لقناة السويس (وكذلك كان الحال في القنطرة شرق) إلى أن التقت بقوة «تال» في التاسعة من صباح يوم ٦٧/٦/٩.

عمليات مجموعة «شارون»: استطاعت مجموعة ألوية «شارون» اقتحام دفاعات «أم قطف» واحتلال «أبو عجيلة»، وعزل قوات «القسيمة» خلال هذه المعركة، وفقاً للمخطط الموضوع، باستثناء أن فاعلية المظليين الذين أنزلوا بطائرات الهليكوبتر قرب مواقع المدفعية المصرية لتدمير أكبر عدد ممكن منها كانت أقل مما كان متوقعاً لها عند التخطيط العملية. وقد انتهت معركة «أبو عجيلة» بصورة رئيسية في الساعة التاسعة من صباح يوم ٦/٦. وعقب انتهاء المعركة الرئيسية تقدم اللواء المدرع ومعه «شارون» صوب الجنوب تجاه «القسيمة» مخلفاً وراءه لواء المشاة والمدفعية لاستكمال تطهير المواقع المصرية في «أم قطف» و«أم شيخان» و«المعسكر»، إلا أن «شارون» أمضى ليلة ٦-٧ حزيران (يونيو) في موقع إلى الجنوب من «أم قطف»، ولم يحاول مهاجمة حامية

«القسيمة» من المؤخرة (كانت تضم النصف الآخر من فرقة المشاة الثانية ومؤلفة من لواء المشاة ومجموعة مدرعة ولواء مدفعية). وعند الفجر تحرك اللواء المدرع الذي كان محتشداً في مواجهة دفاعات «القسيمة» من جهة الشرق على مقربة من جبل «الصباح» لتثبت حاميتها أثناء معركة أبو عجيلة، وتقدم عبر الحدود تسبقه هجمات جوية مركزة على مواقع «القسيمة» التي لم ترد على الغارات الجوية المتكررة بطلقة واحدة، نظراً لأن قواتها كانت قد انسحبت خلال الليل (تنفيذاً لأمر الإنسحاب العام الصادر من القيادة العليا المصرية في اليوم السابق) بعد أن دفنت في الرمال ١٢ دبابة «ستالين - ٣» و ٣٠ دبابة «ت - ٣٤» وعدداً من المدافع والعربات الأخرى حتى لا تلفت ضجة محرقاتها انتباه العدو لعمليات الإنسحاب المفاجئ الجارية (لم تعثر القوات الإسرائيلية على هذا العتاد إلا بعد عدة أسابيع عندما كشفت الريح بعض الرمال التي كانت تغطيه). وقد تقدمت وحدات اللواء المدرع المذكور، في شكل كمامة تزحف بحذر وسط حقول الألغام نحو «القسيمة» التي تبعد نحو ١٦ كلم من الحدود، والتقى طرفا الكمامة عند البلدة المذكورة حوالي الساعة العاشرة صباحاً يوم ٦/٧ لتجد أنها قد أطبقت على مواقع خالية تماماً من القوات.

وأثر ذلك واصل اللواء «شارون» تقدمه جنوباً نحو «نخل» بهدف تطويق مجموعة «الشاذلي» المدرعة، متخذاً أثناء سيره شكل ثلاثة أرتال متوازية. وفي خلال الليل واصل اللواء المدرع تقدمه مضيئاً أنوار الدبابات والآليات، واصطدم بنيران موقع دفاعي لأحد ألوية فرقة المشاة السادسة عند جبل

«كريم» على مبعدة نحو ٣٢ كلم إلى الشمال الشرقي من «نخل»، فأصبحت بعض الآليات كما تورطت أخرى داخل حقل الغام، وقرر «شارون» الإنتظار مكانه حتى بزوغ ضوء النهار. وفي هذه الليلة كانت آخر عناصر مجموعة الشاذلي قد أقمت انسحابها غرباً نحو «بير تمادا» دون أن يشعر بها اللواء «شارون».

في فجر يوم ٦/٨ وجد «شارون» الموقع المصري خالياً تقريباً من القوات التي انسحبت خلال الليل نحو «ممر متلا» تاركة وراءها بعض الدبابات، فواصل تقدمه دون قتال نحو «نخل».

وفي هذه الأثناء كان آخر ألوية فرقة المشاة السادسة قد انسحب من «الكونتلا» خلال الليل. وعند الفجر تابع اللواء المدرع الإسرائيلي الذي كان يقف إلى الشرق منها لحماية الالتفاف حول «إيلات» حركة الإنسحاب هذه، تسانده الطائرات الإسرائيلية التي أخذت تهاجم آليات اللواء المصري المنسحب بصورة متواصلة. وفي الساعة الثالثة من بعد الظهر وصل اللواء الإسرائيلي الزاحف من «الكونتلا» إلى «التمد»، ووجد بعض المواقع الدفاعية المصرية هناك، فطلب دعماً جوياً قريباً، ثم واصل تقدمه بعد انسحاب العناصر المصرية من هذه المواقع. وفي ذلك الوقت كان «شارون» قد دفع كتيبة الدبابات «سوبر شيرمان» إلى الشرق من «نخل» لتقطع الطريق هناك، ثم هاجم بكتيبة دبابات «سنتوريون» وكتيبة المشاة الميكانيكية جناح اللواء المصري المنسحب من «التمد» عند «نخل»، حيث دارت معركة استمرت نحو ساعة حسمتها

الطائرات الإسرائيلية، ولكن أعمال تطهير بعض جيوب المقاومة استمرت بمعاونة الطائرات طوال ساعات بعد الظهر، وفي السادسة مساءً أرسل «شارون» كتيبة دبابات السنتوريون نحو «ممر متلا»، وعند الغسق لحقت بها قوات اللواء الزاحف من «التمد».

أما مجموعة «يوفه» فقد تحرك لواؤها المدرع، الذي شارك اللواء المدرع السابع في معركة جبل لبنى، نحو «بئر الحسنة» في حوالي الساعة التاسعة من صباح يوم ٦٧/٦/٧، ولم يصادف في زحفه أية مقاومة تقريباً. واختلطت الدبابات الإسرائيلية في عديد من المرات بالمركبات والدبابات المصرية المنسحبة بسرعة نحو «بئر تمادا»، وكان يجري تبادل إطلاق نار فوضوي بين الطرفين المهاجم والمنسحب، يؤدي في معظم الحالات إلى اتجاه الدبابات المصرية نحو الصحراء المفتوحة على جانبي الطريق. وفي حوالي الساعة ١٣,٠٠ ظهراً وصل اللواء المدرع المذكور إلى «بئر الحسنة» واحتلها بعد مقاومة قصيرة، والتقى هناك أثر ذلك مباشرة باللواء المدرع الثاني التابع للمجموعة، والذي كان قد زحف عبر قوات «شارون» أثر احتلالها لموقع «ام قطف». فواصل اللواء الأول زحفه نحو «بئر تمادا» في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر ومعه نحو ٢٠ دبابة فقط، نظراً لأن باقي دبابات اللوائين كانت نافذة الوقود، ولم تصادف الدبابات مقاومة في «بئر تمادا»، وعثرت هناك على مستودع وقود مهجور فتزودت بالوقود وواصلت تقدمها بسرعة نحو «بئر تمادا» الذي وصلته حوالي الساعة السادسة مساءً، حيث لم تجد هناك عند «نصب باركر» أي مواقع دفاعية مصرية. وكانت القوة الإسرائيلية التي وصلت إلى النصب المذكور قد تقلصت،

نتيجة لنقص الوقود، إلى ٩ دبابات فقط، أربع منها تقطرها الدبابات الأخرى نظراً لنفاذ وقودها.

وفي السادسة والنصف مساء وصل رتل مصري آخر من الفرقة السادسة من اتجاه «نخل» فأطلقت عليه الدبابات الإسرائيلية النار، إلا أنها لم تصب شيئاً من آلياته نظراً لبعده المسافة، ولذلك واصل الرتل انسحابه داخل الممر، ولكنه تعرض في اللحظات الأخيرة من النهار لقصف جوي مركز استخدم فيه النابالم والصواريخ والقنابل شديدة الانفجار. وقامت بعض دبابات اللواء المدرع الإسرائيلي بدفع بعض الآليات والدبابات المصرية المهجورة إلى مدخل الممر لتضيق طريق المرور، وأتمت عملها هذا نحو حوالي الثامنة مساء.

وفي خلال الليل وصلت بعض الدبابات الإسرائيلية الأخرى، التي تزودت بالوقود من معسكر مصري صغير مهجور يبعد نحو ٢٢ كلم، إلى الشمال من «متلا». وأدى نقص الوقود وقلة عدد الدبابات العاملة لدى مجموعة «يوفه» في هذه الليلة إلى عدم إغلاق «ممر الجدي» القريب من «بير تمادا» ونجاح كثير من الآليات المصرية في الانسحاب عبره نحو قناة السويس.

وفي فجر يوم ٦/٨ كان أحد لوائي مجموعة «يوفه» قد أتم تجمعه عند المدخل الشرقي لممر متلا، على حين كان اللواء الآخر محتشداً عند «بير تمادا» قرب المدخل الشرقي لممر الجدي. وقد تلقى «يوفه» معلومات من القيادة الجنوبية تفيد أن هناك هجوماً مضاداً مصرياً يجري ترتيبه غرب ممر متلا، فقام بدفع كتيبة سنتوريون (باستثناء سرية تركها عند المدخل الشرقي للممر لحراسة مؤخرته)،

وعبر الممر بأقصى سرعة ممكنة وسط حطام الآليات المصرية التي دمرتها الطائرات حتى وصل إلى المدخل الغربي للممر تاهباً لصد الهجوم المصري. ولكن الهجوم المنتظر لم يحدث، نظراً لأن الهجمات الجوية الإسرائيلية أدت إلى تدمير معظم آلات القوة المصرية في الأرض المكشوفة الواقعة بين القناة ومدخل ممر متلا الغربي.

وفي هذا الوقت وصلت كتيبة السنتوريون التابعة لمجموعة «شارون» وحلت محل السرية التابعة ليوفه عند المدخل الشرقي للممر، على حين كانت الكتيبة الثانية من لواء «يوفه» تزحف نحو «رأس سدر» عبر الطريق المتفرع جنوب «ممر متلا» لتدعم سرية مظليين هبطت بالهليكوبتر هناك حيث واجهت مقاومة مصرية عنيفة استمرت لعدة ساعات. وفي حوالي الساعة ١٣,٣٠ تمكنت كتيبة الدبابات (وكانت سنتوريون أيضاً) أن تحتل «رأس سدر» ووقع في الأسر حوالي ١٠٠ جندي مصري من المشاة الذين ثبتوا أمام المظليين منذ الفجر.

وفي الوقت نفسه تقدم اللواء الثاني التابع ليوفه عبر ممر الجدي عند الظهر، حيث اشتبك في قتال عنيف مع نحو ٣٠ دبابة مصرية «ت ٥٥،٥٤» استطاعت أن توقفه عن التقدم، خاصة وأن بعض الطائرات المصرية ساندتها خلال المعركة، ولم تستطع الدبابات الإسرائيلية الوصول إلى المدخل الغربي للممر إلا عند الغسق بعد أن تدخل الطيران الإسرائيلي وأبعد الطائرات المصرية ودمر العديد من الدبابات. وفي الساعة الثالثة والنصف بعد منتصف ليلة ٨-٩/٦، وصلت بعض

دبابات «يوفه» إلى القناة في ثلاث نقاط تحسباً لصدور قرار وقف إطلاق النار من مجلس الأمن، حتى تثبت وجودها عند القناة وفي مواجهة مدينة السويس مباشرة. وقد قدرت خسائر القوات المصرية في الأفراد بنحو ١٠ آلاف جندي قتلوا أو فقدوا بالإضافة لنحو ١٥٠٠ ضابط و ٤٠٠ طياراً، كما فقد نحو ٨٠٪ من أعتدة الجيش المصري، من بينها نحو ٨٠٠ دبابة وقناص، وحوالي ٤٥ مدفعاً ونحو ١٠ آلاف مركبة من مختلف الأنواع. وتقول المصادر الإسرائيلية أن خسائرها في سيناء بلغت ٢٧٥ قتيلاً و ٨٠٠ جريح و ٣ طيارين وقعوا في الأسر عند تدمير ٦١ دبابة.

ب- الحرب على الجبهة الشرقية:

كانت القوات الأردنية الموجودة في الضفة الغربية من نهر الأردن، تتألف من ٦ ألوية مشاة ولوائين مدرعين. وكان توزيعها في صباح يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على النحو التالي:

١- لواء المشاة ٢٥ مع كتيبة دبابات «م٤٧» في منطقة حنين.

٢- لواء مشاة «الأميرة عالية» في منطقة نابلس وطولكرم وقلقيلية.

٣- لواء مشاة «اللواء الهاشمي» في منطقة رام الله.

٤- لواء مشاة «علي بن أبي طالب» في منطقة القدس.

٥- لواء مشاة «حطين» في منطقة الخليل.

٦- لواء المشاة ٢٧ بين أريحا والقدس.

٧- اللواء المدرع ٦٠ في منطقة «الخان الأحمر» غرب أريحا.

٨- اللواء المدرع ٤ في منطقة جسر دامية.

كما كان هناك لواء مشاة آخر في الضفة الغربية الشرقية موزعاً بين عمان العقبة، ولواء الحرس الملكي في عمان.

وبالإضافة إلى القوات الأردنية، فقد كان على الجبهة الشرقية قوات عربية (عراقية ومصرية وسعودية وسورية). وكانت القوة العراقية عبارة عن لواء مشاة ميكانيكي متمركز في «المفرق» ثم توجه إلى جسر دامية بعد ظهر يوم ٥ حزيران (يونيو). وكانت القوة المصرية تضم كتيبتين صاعقة (مغاوير) وصلتا على مطار عمان يوم ٣ حزيران (يونيو) ألحقت إحداهما بلواء المشاة ٢٥ في جنين، وألحقت الثانية باللواء الهاشمي في منطقة رام الله. أما القوة السعودية فكانت تضم لواء مشاة غير كامل، وصلت طلائعه يوم ٦ حزيران (يونيو) إلى المدورة وبقي هناك دون أن يشترك في الحرب، ولقد وصل لواء مدرع سوري (اللواء المدرع ١٧) على الأراضي الأردنية مساء يوم ٧ حزيران (يونيو) ولم يشترك في القتال الذي دار على الجبهة الأردنية.

وكان كل من اللوائين المدرعين الأردنيين يتألف من كتيبتين دبابات، بكل منها نحو ٤٠ دبابة، وكتيبة مشاة ميكانيكية، والوحدات المساعدة الأخرى.

وتقدر قوة المدرعات الأردنية بنحو ٢٠٠ دبابة معظمها من طراز «باتون» «م-٤٧» و«م-٤٨» بالإضافة لعدد من دبابات «الستوريون»، ونحو ٢٥٠ ناقلة جنود مدرعة معظمها من طراز «م-١١٣» الأمريكية، كما كان لدى الجيش الأردني نحو ٢٠٠ مدفع ميدان معظمها عيار ٢٥ رطل بريطاني، وبعض المدافع الأمريكية. أما المدافع المضادة للدبابات فكانت من عيار ١٧ رطل بريطاني و١٠٦ مم عديمة الارتداد.

وأدى امتداد الجبهة الأردنية (نحو ٦٥٠ كلم) إلى ضعف كثافة القوات الأردنية الموزعة دفاعياً على طول المواجهة، وبالتالي سهل على القوات الإسرائيلية التي أخذت المبادرة الهجومية أن تحشد قواها الرئيسية على محاور تقدم معينة، فحققت لها نسبة تفوق محلية عالية للغاية، بالقياس إلى النسبة العامة للتفوق بين إجمالي القوات الأردنية المقاتلة في الضفة الغربية والقوات الإسرائيلية المعدة للهجوم على الجبهة الأردنية، والتي بلغت في جملتها ٣ ألوية مدرعة وكتيبة دبابات مستقلة على الأقل، و٤ ألوية مشاة، ولواء مظلي ميكانيكي، بالإضافة لوححدات الناحل والدفاع الإقليمي. أي أن النسبة العامة لعلاقات القوى بين الطرفين كانت متساوية تقريباً في وحدات المشاة (٦ ألوية أردنية مقابل ٥ ألوية إسرائيلية) وفي المدرعات كانت الوحدات الإسرائيلية متفوقة بنسبة ٣:٢ تقريباً، أما في المدفعية فإن العلاقة بين القوى غير معروفة بدقة، نظراً لعدم توفر معلومات كافية عن وحدات المدفعية الإسرائيلية التي استخدمت في الجبهة الأردنية. وفي مجال الطيران كان التفوق مطلقاً للجانب الإسرائيلي، خاصة بعد أن دمرت جميع طائرات السلاح الجوي الأردني (٣٢ طائرة هوكر هنتر) في مطاري «عمان» و«المفرق» ظهر يوم ٥ حزيران (يونيو)، بعد أن قامت بعضها

بعدة غارات على المطارات الإسرائيلية (ناتانيا وبتاح تكفا وسكرين)، ودمرت ٤ طائرات نقل على الأرض في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً. وقد أدت بعثة الألوية الأردنية على طول الجبهة وافتقاد قيادة الجيش الأردني إلى خطة هجومية ضد إسرائيل، رغم وجود نتوءات من أرض الضفة الغربية تشكل نقاط انطلاق هجومية ممتازة من الناحية الجغرافية (مثل نتوء قليلية الذي يبعد عن شاطئ البحر المتوسط بنحو ١٥ كلم فقط ويقع في وسط المنطقة الحيوية من الأرض المحتلة)، إلى ضعف الدفاع الأردني في كل مكان تقريباً، خاصة وأن الأردنيين لم يعدوا مسبقاً موانع هندسية وحقول الغام كثيفة على المخابر الرئيسية للتقدم الإسرائيلي المحتمل، والتي كانت تجتاز عديداً من نقاط الاختناق بين التلال والجبال المنتشرة في الضفة الغربية. وساعد عدم وجود أي تنظيم للمقاومة الشعبية الفلسطينية على تسهيل الزحف الإسرائيلي عبر هذه المخابر (على خلاف الحال في قطاع غزة) والاستيلاء على مدن وقرى المنطقة.

خطة الهجوم الإسرائيلي على الضفة الغربية:

قامت الخطة الإسرائيلية في احتلال الضفة الغربية ومدينة القدس القديمة على أساس توجيه ضربة رئيسية إلى شمال القدس للسيطرة على سلسلة التلال الحيوية الموجودة هناك، والتي تسهل عملية تطويق المدينة والإشراف على طرق المواصلات التي تربطها بالأردن، كما تفتح التقدم شمالاً نحو نابلس عبر محور «رام الله». واتخذت هذه الضربة شكل شعب ثلاث للتقدم، واحدة من منطقة «الشيخ عبد العزيز» نحو «النبي صموئيل». وثانية تتجه نحو تل الرادار ثم تزحف شرقاً نحو «النبي صموئيل» أيضاً حيث تلتقي بالشعبة الأولى ويزحفان

معاً شرقاً إلى «بيت حنينا» ليقطعا طريق «القدس - رام الله» ويتوزعا إلى قوتين: واحدة تتجه جنوباً نحو جبل سكوبس شمال القدس مباشرة والأخرى تتجه شمالاً نحو «رام الله». أما الشعبة الثالثة للضربة المذكورة فقد حددت لانطلاقها منطقة «اللطرون»، ثم تزحف شرقاً نحو «رام الله» حيث تلتقي هناك بالقوة الزاحفة من «بين حنينا». ومن «رام الله» تتجه قوة أخرى إلى الجنوب الشرقي نحو «أريحا» الواقعة بين «القدس» ونهر الأردن. وفي الوقت نفسه كان على قوة إسرائيلية أن تطوق القدس من الجنوب بعد الإستيلاء على قرية «صور ياهر»، ثم تفتح المدينة من جهة الشرق.

وقد أسندت هذه المهام القتالية إلى قيادة الجبهة الوسطى التي شكلت مجموعة قتالية ضمت لواء مدرعاً ولواء مظلياً (كان من المفروض أن يحتل العريش بعملية إنزال جوي ثم ألغيت العملية نظراً لسرعة استيلاء قوات تال عليها) و٣ ألوية مشاة. وخضعت هذه المجموعة لقيادة قائد المنطقة الوسطى العميد «ناركيس». وقد عهد ناركيس للواء المدرع بقيادة «يوري بن آري» (القائد السابق للواء السابع المدرع الذي استدعي من الإحتياط عشية الحرب) باحتلال «تل الرادار» و«الشيخ عبد العزيز» وقطع طريق «القدس - رام الله»، على أن يقوم اللواء المظلي ولواء مشاة آخر من مجندي القدس الجديدة، بتنفيذ المهام القتالية حول المدينة وداخلها بالتعاون مع اللواء المدرع وكتيبة دبابات «شيرمان» مساندة للواء المشاة. أما منطقة «اللطرون» فقد عهد بها إلى لواء مشاة ميكانيكي. وفي القطاع الشمالي من الضفة الغربية، حيث توجد مدن «نابلس» و«جنين»

و«طولكرم» وبلدة «قلقيلية»، فقد عهدت القيادة الإسرائيلية إلى مجموعة العميد «العاديلىد» بمهام القضاء على القوات الأردنية الرئيسية الموجودة هناك، واحتلال هذا القطاع، والوصول إلى نهر الأردن. وكانت هذه المجموعة تتألف من لوائين مدرعين تابعين للقيادة الشمالية أصلاً ولوائى مشاة: أحدهما من القيادة الشمالية أيضاً والآخر من القيادة الوسطى، فضلاً عن كتيبة دبابات مستقلة ووحدات أخرى تضم: كتيبة استطلاع مدرعة، و ٣ كتائب مدفعية، وكتيبة هندسية، و ٨ كتائب ناحال، و ٣ حاميات دفاع إقليمي.

ووضعت الخطة الإسرائيلية على أساس توجيه ضربتين أساسيتين بلوائى المدرعات غرب جنين وشرقها، على أن تتقدم الأولى من الشمالي الغربي لجنين نحو قرية «اليامون»، ثم تتجه شرقاً حتى تقطع طريق «جنين - نابلس» وتهاجم جنين من الجنوب عبر سهل عرابة، ويقود الثانية اللواء المدرع الثاني الذي يتقدم من شمال جنين على طريق «عفولة»، ثم يتجه شرقاً إلى قرية «دير أبو ضعيف» ثم جنوباً إلى قرية «جلقموس» و«تلفيت» ثم قرية «الزبادة» حيث يقطع طريق «طوباس - قباطيا - جنين». وهناك يتجه رتل من اللواء المدرع شمالاً نحو «قباطيا»، ورتل آخر جنوباً نحو «طوباس» و«نابلس»، وفي الوقت نفسه يزحف لواء مشاة ميكانيكي نحو «جنين» مباشرة عن طريق «حيفا». كما خطط لتوجيه ضربة ثالثة إلى الغرب من «جنين» بواسطة كتيبة دبابات وقوة من المشاة الميكانيكية من اتجاه «سيلة الحارثة» و«يعبد» بهدف قطع طريق «جنين - نابلس» عند «عرابة» ثم التقدم جنوباً نحو «سيلة الظهر» ثم مهاجمة «نابلس» من الغرب، وبذلك يتم تطويق «نابلس» من الشمال بواسطة المدرعات الراحفة

من «طوباس» ومن الجنوب بواسطة قوة مدرعة من لواء «بن آرى» تزحف من «رام الله» ومن الغرب كما سبقت الإشارة.

وكانت جميع الضربات الثلاث المذكورة تقع في قطاع لواء المشاة الأردني ٢٥ الذي كانت تعززه سريتا دبابات باتون من الكتيبة المدرعة ١٢.

ولقد خطط العدو أيضاً لتوجيه ضربتين ثانويتين بواسطة لواء مشاة (من المنطقة الوسطى) ضد «قلقيلية» و«طولكرم»، تعزهما سريتا دبابات شيرمان، أي في قطاع لواء «الأميرة عالية» ثم تزحف الوحدات المهاجمة على هذين المحورين نحو نابلس أيضاً. كما خطط بالإضافة إلى ذلك هجوماً مخادعاً تقوم به وحدة مشاة من إتجاه «بيسان» قرب نهر الأردن في إتجاه جسر «دامية».

معركة القدس: هاجم العدو مدينة القدس في ٦/٥. وفي الوقت الذي كانت به معركة القدس محتدمة، كان لواء مشاة إسرائيلي تدعمه وحدة من دبابات «شيرمان» يهاجم ممر باب الوادي الضيق ومركز شرطة اللطرون المحصن، ولقد تم الإستيلاء عليها في صباح اليوم التالي، ٦ حزيران (يونيو)، وبعد ظهر اليوم نفسه، تقدمت وحدة استطلاع اللواء جنوباً على طريق رام الله، واستولت على مطار القدس (مطار قلنديا)، على حين اشتركت بقية وحدات اللواء مع كتيبي دبابات من اللواء المدرع الذي يقوده «بن آرى» مساء اليوم نفسه في معركة القدس.

معركة جنين: كانت وحدات لواء المشاة ٢٥ الأردني موزعة شمال جنين لتحمي طرق الإقتراب منها، خاصة محور عفولة الواقع إلى الشمال الشرقي والذي يمر عبر أرض سهلية، وتعززها سريتا دبابات باتون «م-٤٧» تابعة لكتيبة الدبابات ١٢ وزعتا على محاور التقدم الثلاثة: محور «حيفا - جنين»، ومحور «عين السهلة - يعبد»، ومحور «زرعين - جنين». وقد فتحت المدفعية والدبابات الأردنية النار على الأهداف الإسرائيلية المواجهة لها، ومنها مطار «رامات دافيد» الواقع إلى الغرب من جنين، منذ الساعة العاشرة من صباح ٥ حزيران (يونيو) لمدة ساعتين تقريباً. وفي الخامسة مساءً بدأ اللواء المدرع الإسرائيلي التابع لمجموعة «بيليد» هجومه على قطاع جنين من الشمال الغربي نحو قرية اليامون بواسطة كتيبة دبابات «شيرمان» وكتيبة مشاة ميكانيكية (تنقصها سرية» ووحدة استطلاع. وفي الوقت نفسه كانت كتيبة دبابات أخرى ومعها سرية مشاة ميكانيكية (أي بقية اللواء المدرع) تهاجم من اتجاه «سيلة الحارثة» نحو قرية «يعبد» إلى الغرب من جنين، كما كان الهجوم المخادع الذي قامت به وحدة مشاة إسرائيلية من اتجاه «بيسان» نحو «جسر دامية» قد بدأ في حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر وحقق تقدماً على الضفة الغربية لنهر الأردن بلغ نحو ١٦ كلم حتى حلول الظلام. وتوقفت القوة الإسرائيلية عن مواصلة التقدم بعد أن تبادلت بعض الطلقات مع وحدة أردنية صغيرة كانت تحرس حدود هذه المنطقة.

وقد وصلت المدرعات الإسرائيلية التي هاجمت قرية الياقون بعد حلول الظلام إلى طريق. جنين - نابلس، وأخذت تتقدم نحو جنين من الجنوب عبر سهل

عرابة بعد أن واجهت مقاومة أردنية محدودة، ثم توقفت لإعادة التنظيم. أما القوة المدرعة الإسرائيلية الأخرى التي تقدمت نحو قرية يعبد فقد واجهت مقاومة من قوة أردنية صغيرة قاتلت بشدة حتى تم اجتياحها عملياً، ثم توقفت على مبعدة ٦ كلم من القرية عند حلول الظلام. وكانت المدفعية والطائرات الإسرائيلية تقدم في جميع هذه العمليات الهجومية الإسرائيلية دعماً قوياً بالنيران للمدركات المهاجمة.

وفي حوالي الساعة الثالثة من بعد منتصف ليلة ٥ - ٦ حزيران (يونيو) بدأت كتيبة الدبابات الإسرائيلية التي تدعمها غالبية كتيبة المشاة الميكانيكية التابعة للواء المدرع، والتي سبق لها أن توقفت في سهل عرابة، هجومها نحو جنين، إلا أنها اصطدمت بمواقع دفاعية أردنية بها نحو كتيبة مشاة، و ١٥ دبابة «باتون م٤٧» كانت مخفية داخل أشجار الزيتون، ففشل الهجوم، ودمرت بعض الدبابات والآليات الإسرائيلية. وشنّت المدرعات الإسرائيلية هجوماً ثانياً إلا أنه فشل أيضاً، وبدأت الدبابات الإسرائيلية تنسحب عند بزوغ الفجر فقامت الدبابات الأردنية بمطاردتها إلا أنها تعرضت لقصف جوي معاد، وتكبّدت خسائر شديدة قُتل في إصابة ٨ دبابات. وبعد ذلك عاودت المدرعات الإسرائيلية ومشايتها الميكانيكية الهجوم وأمكن صدها عدة مرات بنيران المدافع المضادة للدبابات، إلا أنها استطاعت اختراق الدفاعات الأردنية في حوالي الساعة السابعة من صباح ٦ حزيران (يونيو)، وأخذت تهاجم جنين نفسها، حيث دارت بعض معارك الشوارع خاصة عند مركز الشرطة المحصن، استمرت حتى الساعة والنصف صباحاً، وسقطت جنين إثر ذلك في أيدي القوات

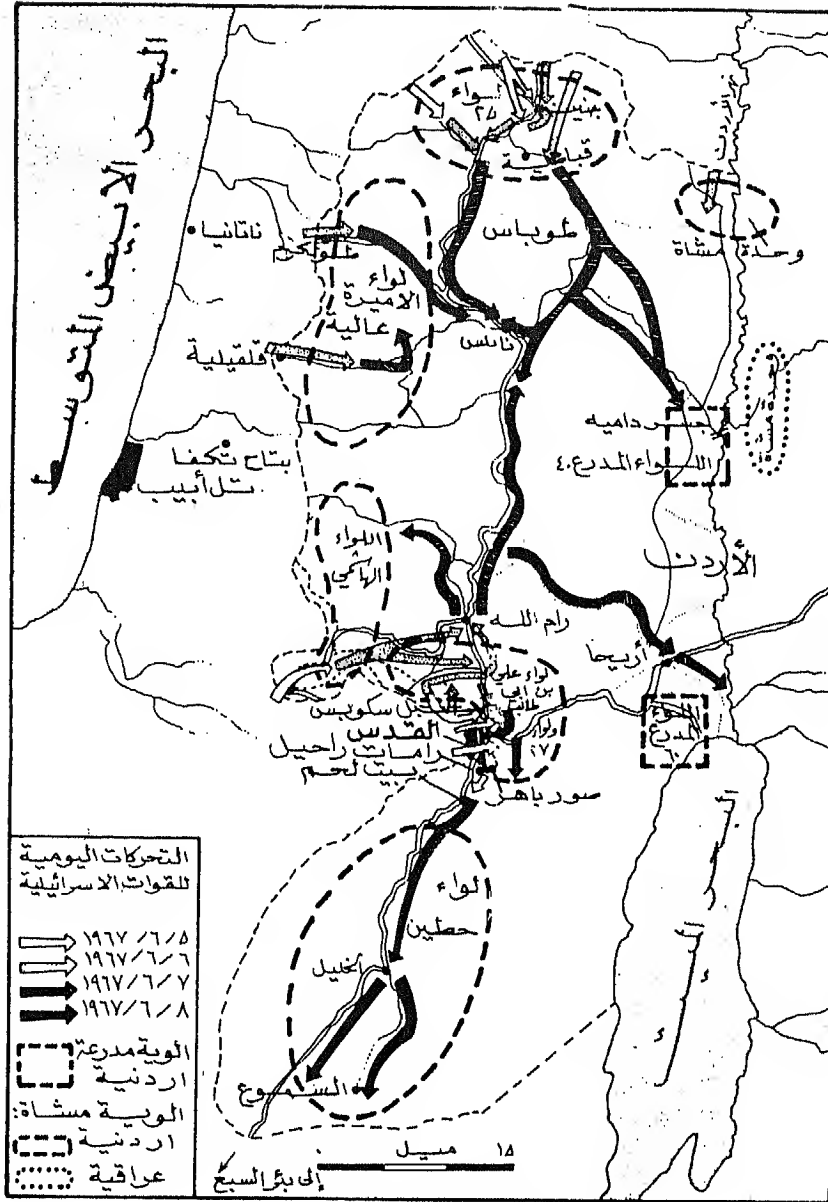
الإسرائيلية التي هاجمت المدينة من الشمال أيضاً عند الفجر عبر طريق حيفا بلواء مشاة ميكانيكي، وكانت جميع الدبابات الأردنية التابعة للكتيبة المدرعة ١٢ قد دمرت عند سقوط المدينة.

معارك اللواء المدرع الأردني ٤٠: كان هذا اللواء يتكون من كتيبي الدبابات الثانية والرابعة (لديهما معاً حوالي ٩٠ دبابة «باتون م — ٤٨»).

وكتيبة المشاة الميكانيكية الأولى (محمولة على عربات مدرعة م - ١١٣) وكتيبة المدافع ذاتية الحركة الثامنة. وكان اللواء المدرع المذكور محتشداً عند بدء القتال في منطقة جسر دامية. وقد أمره الفريق عبد المنعم رياض ظهر يوم ٥ حزيران (يونيو) بالتوجه نحو أريحا لكي يحل محل اللواء المدرع الأردني ٦٠ الذي أمر بالزحف إلى «الخليل» لمواجهة احتمال وقوع هجوم مدرع إسرائيلي من منطقة «بئر السبع»، أو الاشتراك في هجوم مضاد نحوها للإلتقاء بمجموعة الشاذلي المدرعة حال قيامها بهجومها عبر الكونتلا نحو «بئر السبع» لتطويق «إيلات». ولقد رأى الفريق رياض أن من الضروري أن يحل محل اللواء المدرع ٤٠ في جسر دامية اللواء الميكانيكي الثامن العراقي الذي كان قد وصل إلى منطقة المفرق قرب الحدود الأردنية - العراقية. وقد وصل اللواء المدرع ٤٠ إلى «أريحا» وأراد مواصلة التقدم خلال الليل نحو منطقة «الخان الأحمر» إلا أن طيران العدو هاجمه أثناء تحركه، وعدل اللواء عن مواصلة

تقدمه بعد تلقيه أمراً جديداً بالتحرك إلى قطاع «جنين» لصد هجوم العدو هناك في الساعة الثامنة من مساء يوم ٥ حزيران (يونيو). وبدأ اللواء في التحرك من «أريحا» في حوالي الساعة التاسعة والنصف من مساء اليوم نفسه، وقد انقسم إلى رتلين: الرتل الأول ويتألف من الكتيبة المدرعة الرابعة ومعها قيادة اللواء وغالبية كتيبة المشاة الميكانيكية الأولى وبطاريات مدفعية ذاتية الحركة، وقد تقدم على طريق «طوباس - جنين» في اتجاه مفترق قباطيا. أما الرتل الثاني، ويتألف من الكتيبة المدرعة الثانية وسرية مشاة ميكانيكية وبطارية مدفعية ذاتية الحركة، فقد تقدم على طريق «نابلس - دير شرف» في اتجاه مفترق «عرابة».

وعند وصول الرتل المدرع المتقدم على طريق «طوباس - جنين» إلى قرية «الزبادة»، انقسم إلى قوتين: ضمت القوة الأولى سريتي دبابات وسرية مشاة ميكانيكية. ولقد وصلت هذه القوة تقدمها حتى مفترق «قباطيا»، وضمت القوة الثانية سرية دبابات وسريتا مشاة ميكانيكية وبطاريتي مدفعية ذاتية الحركة ولقد بقيت هذه القوة في منطقة قرية «الزبادة» لصد هجوم اللواء المدرع الإسرائيلي الآخر المتقدم نحو قريتي «جلقموس» و«تلفيت».



المجبات الإسرائيلية على الجبهة الأردنية (١٩٦٧)

معركة قباطيا؛ وصلت سريتا دبابات الكتيبة الرابعة ومعها سرية مشاة ميكانيكية إلى مفترق «قباطيا» في حوالي الساعة ٤,٣٠ من صباح ٦/٦/٦٧، وهاجمت سرية دبابات إسرائيلية كانت هناك وأنزلت بها خسائر فادحة اضطرتها للانسحاب نحو جنين، وفي حوالي الساعة ٧,٣٠ من الصباح المذكور، كانت المدرعات الأردنية قد استكملت سيطرتها على المفترق، ولكنها توقفت عن مواصلة التقدم نظراً لحاجاتها إلى إعادة التزويد بالوقود والذخيرة، ولذلك أخذ قائد الكتيبة يرسل دباباته إلى المؤخرة القريبة واحدة تلو الأخرى لإتمام هذه المهمة، الأمر الذي أتاح لقائد اللواء المدرع الإسرائيلي في «جنين» أن يحشد قواته ويتقدم بها نحو مفترق «قباطيا» لمهاجمة القوة الأردنية.

وفي حوالي الحادية عشرة من صباح اليوم نفسه تقدمت الدبابات الإسرائيلية نحو مفترق «قباطيا» فتراجعت الدبابات الأردنية أمامها وانتشرت في الحقول والتلال الواقعة في جنوب سهل عرابة، وتبعتها الدبابات والآليات الإسرائيلية حيث وقعت في كمين من نيران «الباتون» الأردنية، نتج عنه تدمير وإصابة نحو ٣٠ مركبة مدرعة إسرائيلية، من بينها ١٧ دبابة «شيرمان». واثّر ذلك شنت المدرعات الإسرائيلية هجوماً آخر لتتمكن من سحب آلياتها المعطلة وجرحها، ولكن الهجوم الثاني فشل أيضاً، ولذلك قامت الطائرات الإسرائيلية بشن غارتين بعد ظهر اليوم نفسه لتمكين رجال المدرعات من سحب آلياتهم المصابة، وعند حلول الظلام كان الموقف التكتيكي سيئاً بالنسبة للإسرائيليين الذين كانوا منتشرين في الوادي على حين كانت المدرعات الأردنية لا تزال مسيطرة على المفترق والوادي من التلال المشرفة عليه، وتوقف القتال خلال الليل. وفي

الوقت نفسه كان اللواء المدرع الإسرائيلي الثاني (ضمن مجموعة بيليد) قد اخترق الحدود عند الفجر يوم ٧٦/٦/٦ إلى الغرب من جبل «جلبوع»، وقد اصطدم بموقع دفاعي أردني مجهز ببعض المدافع المضادة للدبابات قرب قرية «أبو ضعيف»، حيث أصيبت بعض الدبابات الإسرائيلية في محاولة اقتحامه الأولى الفاشلة، ثم وجهت نيران المدفعية والطيران إلى الموقع المذكور على حين هاجمته الدبابات من الجناح ونجحت في اختراقه. وفي حوالي الساعة ١٥، ١٠ من صباح اليوم نفسه كان اللواء المدرع الإسرائيلي قد استولى على قريتي «جلقموس» و«تلفيت» ثم تقدم نحو قريتي «الكفير» و«الزبابدة»، وفي «الكفير» اشتبك في معركة عنيفة مع السرية المدرعة الثالثة الأردنية التابعة للكتيبة الرابعة والتي تركت لحماية مؤخرتها في قرية «الزبابدة». وقد أسفر الاشتباك عن إصابة ٣ دبابات سنطوريون إسرائيلية، وتراجع الباقي إلى الخلف بعض الشيء، واستمر تبادل إطلاق النار بين الدبابات الأردنية المحتمية في مواقع جيدة الإعداد، والدبابات الإسرائيلية المكشوفة، حتى حلول الظلام، دون أن يحرز اللواء المدرع الإسرائيلي أي تقدم جديد.

انسحاب اللواء المدرع ٤٠؛ ولكن قائد اللواء المدرع ٤٠ الأردني بات يشعر بخرج موقعه في «قباطيا» من جراء تهديد اللواء الإسرائيلي الآخر لقرية «الزبابدة» التي سترتب على سقوطها قطع خط انسحاب بقية الكتيبة المدرعة الرابعة. ولذلك قرر الانسحاب من «قباطيا»، وبدأت الكتيبة تنفذ أوامر الانسحاب في الساعة الثالثة النصف من بعد ظهر يوم ٦/٦، بعد أن كانت قد فقدت عشر دبابات نتيجة للقصف الجوي المعادي، بالإضافة للدبابات الأربع

التي كانت قد فقدتها خلال قتال الدبابات، وعندما وصلت إلى قرية «الزبادة» أصيبت دبابتان أخريتان، ثم شاركت في القتال الدائر عند «الكفير» بالتعاون مع سرية الدبابات الثالثة التابعة لها التي كانت لا تزال توقف تقدم اللواء المدرع الإسرائيلي الثاني، حيث ركز الطيران الإسرائيلي ضرباته طوال ساعات المساء وخلال الليل أيضاً، ونتج عن ذلك تدمير ٥ دبابات أخرى و٦ ناقلات من كتيبة المشاة الميكانيكية، كما دمر عدد من شاحنات الوقود والذخيرة وهي في طريقها لإمداد اللواء المدرع بحاجاته، ولذلك أصبح لدى كل دبابة خلال ليلة ٦-٧ عدد قليل من القنابل لا يتجاوز ٦ قنابل للمدفع الرئيسي، وقليل من ذخيرة الرشاشات. ولذلك سحبت القوة المدرعة الأردنية المتبقية إلى «سد عقابة» خلال ليلة ٦-٧، وقد واصلت بقايا سريتي الدبابات التي كانت أصلاً في «قباطيا» انسحابها حتى وصلت إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن. وكان فيها ٨ دبابات فقط، أما السرية المدرعة الثالثة وبقايا سريتي المشاة الميكانيكية التي كانت تقاوم أصلاً في «الكفير»، فقد توقفت في «سد عقابة» لعرقلة تقدم المدرعات الإسرائيلية التي هاجمتها هناك في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة ٦-٧، ولكنها لم تنجح في اختراق مواقعها، ولذلك قامت المدفعية الإسرائيلية بقصف المواقع الأردنية المذكورة في الساعة الرابعة من صباح ٦/٧. واستمر القصف لمدة ١٥ دقيقة، وأعقبه عند طلوع الضوء قصف جوي، وفي الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة بدأت المدرعات الإسرائيلية هجومها. ولكنها لم تواجه أي مقاومة نظراً لانسحاب المدرعات الأردنية المتبقية إلى الضفة الشرقية عبر جسر دامية. وعلى أثر ذلك أعادت المدرعات الإسرائيلية تنظيم صفوفها

وتقدمت نحو «طوباس»، ثم اتجهت سرّيتا دبابات منها نحو جسر دامية فبلغته في الساعة العاشرة من صباح ٧ حزيران (يونيو) .

وفي الوقت نفسه كانت وحدات أخرى من المشاة الإسرائيلية تعززها وحدات من دبابات «الشيرمان» قد استولت على كل من قلقيلية وطولكرم، خلال المعارك الرئيسية التي كان اللواء المدرع ٤٠ منشغلاً بها عند جنين ونابلس، ولقد جوبه الإسرائيليون خلال احتلال المدينتين بمقاومة أردنية ومقاومة فلسطينية عنيفة أيدتها قوة صغيرة من رجال المقاومة الشعبية في «طولكرم» رغم انسحاب الحامية الأردنية من البلدة قبل الإقتحام الإسرائيلي لها بعدة ساعات.

معركة «عرابة»: وصلت الكتيبة المدرعة الثانية الأردنية ومعها سرية مشاة ميكانيكية، وبطارية مدفعية ذاتية الحركة، إلى مفترق «عرابة» في حوالي الساعة السادسة من صباح يوم ٦/٦/٦٧، وسيطرت فوراً على المفترق، بحيث كانت هناك سرية دبابات قرب المفترق وسرية أخرى قرب سهل عرابة والسرية الثالثة أبقى كاحتياطي على مفترق «صانور» على مسافة ٨ كلم إلى الجنوب عن مفترق «عرابة»، وكانت مهمتها مواجهة احتمال وقوع هجوم إسرائيلي من اتجاه «سهل صانور» أو من اتجاه «عرابة» نحو خط «قباطيا». وفي هذه الأثناء كان الرتل الإسرائيلي الزاحف نحو قرية «يعبد» قد استولى عليها فجر يوم ٦/٦ بعد قتال عنيف مع قوة أردنية من المشاة كانت تحمي التل ٣٣٤ المشرف على القرية انتهى في حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة ٥-٦، ثم تقدم نحو طريق نابلس - جنين حيث اصطدم مع سرية الدبابات «باتون» الأردنية قرب

مفترق «عرابة». وحاولت المدرعات الإسرائيلية عبر ثلاث هجمات أن تخترق الدفاع الأردني إلا أنها صدت عن التقدم في كل مرة، وأصيب عديد من معدات العدو من بينها ٣ دبابات «شيرمان»، مما اضطر الرتل المدرع الإسرائيلي إلى التوقف عن التقدم بقية اليوم وطوال ليلة ٦-٧، ولم تخسر الكتيبة المدرعة الثانية خلال قتال يوم ٦/٦ المذكور سوى ٤ دبابات. إلا أن صدور أمر الانسحاب العام وبدء تنفيذه بالنسبة للكتيبة المدرعة الرابعة عند «قباطيا» في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم ٦/٦، أدى إلى صدور أمر من قيادة اللواء المدرع ٤٠ إلى قائد الكتيبة المدرعة الثانية بالانسحاب هو الآخر من مفترق «عرابة» إلى قرية «سيلة الظهر».

وفي الساعة الثامنة من مساء يوم ٦/٦ اتمت الكتيبة انسحابها واحتلت مواقع



قائد الجبهة الأردنية
الفريق عبد المنعم رياض

جديدة عند القرية المذكورة. وفي حوالي الساعة الثامنة من صباح يوم ٦/٧ اشتبكت إحدى سرايا الكتيبة بالرتل المدرع الإسرائيلي المتقدم من «عرابة»، ودمرت دبابتين إسرائيليتين وأجبرت الباقي على التوقف.

ثم صدر أمر جديد للكتيبة بالانسحاب إلى المشارف الغربية لمدينة «نابلس» ووصلت غالبية الكتيبة إلى قرية «دير شرف» في حوالي الساعة التاسعة والنصف من الصباح نفسه،

بعد أن فقدت ٦ دبابات نتيجة للهجمات الجوية الإسرائيلية التي تعرضت لها خلال الإنسحاب. وفي قرية «دير شرف» أبقى الكتيبة سرية واحدة كحرس مؤخرة وواصلت إنسحابها نحو «نابلس» حيث اصطدمت فجأة مع قوة من الدبابات الإسرائيلية كانت قد دخلت المدينة من الجهة الشرقية (جزء من اللواء المدرع الذي كان يهاجم الكفير والزبائدة نجح في الوصول إلى نابلس من الشرق بعد الكتيبة المدرعة الرابعة) وفقدت ٥ دبابات نتيجة لذلك الإشتباك المفاجئ، كما أصيب عدد آخر من الدبابات الأردنية في كرم زيتون غربي نابلس بواسطة طيران العدو، وهنا شعر قائد الكتيبة بخطورة موقفة، فحاول الإندفاع عبر أحد مداخل المدينة، إلا أن دبابته أصيبت إصابة مباشرة وقتل جميع من كانوا فيها، وأثر ذلك تولى نائبه القيادة واستمر في الإشتباك مع طيران العدو ومدرعاته المهاجمة من الشمال والجنوب حتى الساعة الخامسة من مساء اليوم نفسه، ثم أمر رجاله بتدمير الدبابات بواسطة القنابل اليدوية، وبعد أن نفذت الذخيرة والوقود، تم الإنسحاب سيراً على الأقدام عبر المرتفعات نحو الضفة الشرقية للأردن. ويبدو أن عمليات التخريب المطلوبة للدبابات لم تكن ناجحة بالقدر الكافي، إذ عثرت القوات الإسرائيلية على ١٥ دبابة «باتون» أردنية سليمة في الممر الجبلي الضيق غربي نابلس، فضلاً عن ١٣ دبابة أخرى وجدت معطلة قرب قرية «سبسطية» تحركات اللواء المدرع ٦٠ : تعرض اللواء المدرع ٦٠ الأردني لقصف الطائرات الإسرائيلية أثناء الزحف من «أريحا» إلى «الخليل» تنفيذاً لأوامر الفريق عبد المنعم رياض الأولى، وكذلك خلال انسحابه مرة أخرى إلى «أريحا» عندما فهمت القيادة الأردنية حقيقة ثقل الهجوم الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتركزه قرب «جنين» في الشمال. وقد حاولت قوة إسرائيلية

تابعة لمجموعة «ناركيس» في منطقة القدس (كانت تضم كتيبة مشاة وسرية دبابات «شيرمان») أن تقطع طريق «بيت لحم - القدس» قرب قرية «صور باهر» فجر يوم ٦ حزيران (يونيو)، وأن تحول دون انسحاب بقية اللواء المدرع ٦٠، ولكنها فشلت في تحقيق هدفها، واستطاعت وحدات اللواء الأردني المذكور أن تصل إلى «أريحا» مرة أخرى، حيث اشتبكت بعد ظهر يوم ٧ حزيران (يونيو) مع وحدة الإستطلاع التي تقدمت زحف كتيبي دبابات إسرائيلية تابعتين اللواء المدرع الذي اشترك في معركة القدس واستولى على رام الله، أي لواء العقيد «بن آري». وقد انتشرت الدبابات الإسرائيلية فور إطلاق الدبابات الأردنية النار على وحدة الإستطلاع المقتربة من «أريحا»، وقام الطيران الإسرائيلي على الفور بتقديم الدعم القريب بنيرانه، ثم التفت الدبابات الإسرائيلية حول «أريحا» بحركة كماشه، واندفعت وحدة دبابات منها إلى داخل المدينة وهي تطلق نيران مدافعها بعد أن انسحبت مدرعات اللواء المدرع الأردني ٦٠ إلى الضفة الشرقية، وهكذا سقطت «أريحا» بيد القوات الإسرائيلية في حوالي الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ٧ حزيران (يونيو).

لقد كانت سيطرة الطيران الإسرائيلي على الأجواء بشكل مطلق، وعدم امتلاك المدرعات الأردنية لأسلحة متطورة مضادة للطائرات ومضادة للدبابات، هما السبب الرئيسي لاندحار المدرعات الأردنية أمام المدرعات والقوات الإسرائيلية التي حققت في الضفة الغربية انتصارات لا تستحقها، ولا يسمح بها ميزان القوى البري. وقدرت الخسائر في الجانب الأردني بنحو ٦٠٩٤ قتيلًا. ومفقوداً ٧٩٢ جريحاً

و٤٦٣ أسيراً، فضلاً عن نحو ١٥٠ دبابة «باتون» و٢٥ دبابة «سنتورين» وحوالي ١٥٠ مدفعاً. أما الإسرائيليون فيقولون أنهم خسروا على الجبهة الأردنية ٣٠٢ قتيلاً و١٤٥٣ جريحاً فضلاً عن تدمير أو إعطاب نحو ١٠٠ دبابة. هذا وقد فقدت كتيبتا المغاوير (الصاعقة) المصريتان في عملياتهما التي جرت في عمق الاراضي المحتلة بالقرب من مطار «اللد» ومن مدينة «الرملة» نحو ٤٠ قتيلاً و٤٠ أسيراً من مجموع قوتهم البالغ عددها نحو ٢٤٠ جندياً.

ج - الحرب على الجبهة السورية:

كان للقيادة السورية عشية بدء القتال خمسة ألوية مشاة، ولواء مشاة ميكانيكية، ولواءان مدرعان، جرى توزيعهما على النحو التالي:

لواء المشاة ١١ في القطاع الشمالي، ولواء المشاة ٨٠ في القطاع الأوسط، ولواء المشاة ١٩ في القطاع الجنوبي، ولواء المشاة ١٢٣ في منطقة مسعدة في عمق القطاع الشمالي، ولواء المشاة ٩٠ شمالي القنيطرة، ولواء المشاة ٣٢ (ميكانيكي على الأرجح) جنوبي القنيطرة في منطقة البطمية، واللواء المدرع ٧٠ غربي القنيطرة على المحور الأوسط.

وكان اللواء المدرع ١٧، واللواء المشاة الميكانيكي ٢٥ في الإحتياطي العام شرقي القنيطرة.

وكان لدى كل لواء مشاة كتيبة من دبابات «ت ٣٤» وقناصات الدبابات «س يو-»، كما كانت هناك نحو ٣٠ دبابة من دبابات «الفهد» الألمانية القديمة موزعة في مواقع ثابتة (معظمها في القطاع الشمالي) كمدافع مضادة للدبابات، وبلغت جملة المدرعات السورية في الجولان نحو ٣٦٠ دبابة وقناص، وجملة المدفعية المساندة للقوات نحو ٢٦٥ مدفعاً من عيار ١٢٢ مم، ١٥٢ مم، ١٣٠ مم. ونحو ١٠٠ مدفع مضاد للطائرات. وكانت هذه القوات، خاصة الموجودة منها في الخط الدفاعي الأمامي، موزعة داخل مواقع محصنة، تضم خنادق ومنعات للرمي وملاجئ تحت الأرض مشيدة بالإسمنت المسلح، ومراكز قيادة محمية تماماً ضد قصف الطائرات والمدفعية والقصف الكيميائي، وتحيط بالمواقع أسلاك شائكة وحقول ألغام وموانع أخرى ضد الدبابات.

ولم تكن كثافة القوات في الخط الامامي كافية لتحقيق سيطرة قوية على طول الخط، إذ كان كل لواء من الألوية الثلاثة المسند إليها دفاعات هذا الخط موزعاً على مواجهة عرضها نحو ٢٠ كلم في المتوسط نظراً لأنها تقوم بالدفاع على جبهة جبلية عريضة. وتركزت الدفاعات الرئيسية على المحور الأوسط الذي اعتبر أكثر المحاور أهمية نظراً لسهولة اختراقه نسبياً بالمدرعات.

وكانت القيادة السورية تعتمد، فيما يبدو، على توجيه هجمات مضادة بواسطة ألوية المشاة الأربعة الموجودة في العمق العملياتي، ولوائي المدرعات المدعمن لها، الأمر الذي يفترض تحقق درجة معينة من السيطرة الجوية السورية على هضبة الجولان، التي يتعذر بدونها شن مثل هذه الهجمات المضادة خلال ساعات النهار.

الخططة الإسرائيلية للهجوم:

عند بدء الحرب في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لم يكن لدى قيادة المنطقة الشمالية، التي كان يتولاها العميد «دافيد العازر»، سوى لواء مشاة واحد (هو لواء غولاني)، ولواء مدرع واحد بقيادة العقيد «ابراهيم مندلر».

وعقب انتهاء العمليات الحربية في الجبهة الأردنية دفعت الألوية الثلاثة التي كانت مشتركة في القتال هناك إلى الجبهة السورية، كما نقل إليها لواء المظليين الذي اشترك في معركة القدس ولواء مشاة آخر ووحدات أخرى، بحيث أصبح لدى القيادة الشمالية عشية بدء الهجوم على الجولان يوم ٩/٦/٦٧ ما جملته ٤ ألوية مدرعة وكتيبة دبابات «باتون» مستقلة، ولواء مظليين وكتيبة مظليين مستقلة، و٣ ألوية مشاة، (أحدها ميكانيكي وهو لواء غولاني) وكتائب مدفعية وهندسة ونقل الخ، تضم جميعاً نحو ٣٠ ألف جندي، وحوالي ٢٥٠ دبابة (وذلك نتيجة للخسائر المختلفة التي نتجت خلال معارك الجبهة الأردنية). ووضعت خطة الهجوم الإسرائيلي على أساس اختراق الدفاعات السورية بضربة رئيسية في القطاع الشمالي من الجولان حيث الأرض أكثر وعورة من القطاع الأوسط، ومن ثم فإن الإختراق هناك أقل توقعاً من جانب السوريين. وكانت القوى المكلفة بتنفيذ هذه الضربة تضم كل من اللواء المدرع الذي يقوده العقيد «مندلر» ولواء «غولاني» ويسندهما في الاحتياطي لواء مدرع آخر (وهو اللواء الذي احتل جنين) بقيادة العقيد «موشى» ولقد وضعت خطة الهجوم المذكور على النحو التالي : - يقوم الجزء الرئيسي من لواء «مندلر» المدرع بحرق الدفاعات السورية عند موقع البحيرات ، ثم يندفع عبر مواقع «غور

العسكر» و«نعموش» نحو «زعورة» لمهاجمة موقع «القلع» من الشمال، على حين تشاغلة قوة أخرى من اللواء نفسه من اتجاه موقع «سراديبي» الواقع إلى الشمال الغربي منه. وبعد الإستيلاء على «القلع» يتقدم اللواء المدرع جنوباً إلى «واسط» ومن هناك يزحف غرباً للإستيلاء على «القنيطرة».

ب - وفي الوقت نفسه يقوم اللواء «غولاني» بتأمين الجناح الشمالي لهجوم اللواء المدرع بواسطة إحتلال موقعي «تل الفخار» و«العزيزات»، وتطهير منطقة «بانياس»، وتدعمه في عملياته هذه سريتا دبابات «شرمان» من اللواء المدرع المذكور .

ولتثبيت الجهود السورية وتحويل انتباهها من اتجاه الهجوم الرئيسي قررت القيادة الإسرائيلية توجيه بعض الهجمات الثانوية على المحور الأوسط تجاه مواقع «راويه» و«تل هلال» و«عشمورة» و«الدرباسية» و«جليبنة» بواسطة وحدات مختلطة من لواء مشاة وفوج مظليين ولواء مدرع. أما في الجنوب فقد خطط لتوجيه ضربة رئيسية أخرى، يتم تنفيذها بعد بدء الهجوم في القطاع الشمالي، وتقوم بها قوة تضم لواء مدرعاً ولواء مشاة محمول، وفوج مظليين منقول بطائرات هليكوبتر يتم إنزاله في العمق العملياتي على المحور الجنوبي في كل من «فيق» و«العال» ثم «البطينة»، وتعاون قوات هذه المجموعة قوة مدرعة من ضمن قوات المحور الأوسط تتقدم من «الدرباسية» جنوباً نحو «البطمية». كما تتقدم قوات مدرعه أخرى من قوات المحور الأوسط من «راويه» إلى «واسط»، ثم تتجه نحو «القنيطرة» مروراً «بكفرنفاخ» لتدعيم عمليات قوات «مندلر» المدرعة الزاحفة نحو «القنيطرة» من «القلع».

عمليات القطاع الشمالي:

بدأت القيادة الإسرائيلية هجومها البري في الجبهة السورية في فجر يوم ٦/٩ بقصف جوي مركز على المواقع الدفاعية السورية الأمامية وذلك بعد أن تم حسم الموقف العسكري نهائياً في الجبهتين المصرية والأردنية. وقد بقيت الجبهة السورية شبه راکدة طوال الأيام السابقة للحرب باستثناء بعض الهجمات الجوية التي قامت بها الطائرات السورية (١٢ طائرة ميغ ٢١) في الساعة ١١,٤٥ من صباح ٦/٥ على مصافي البترول في حيفا ومطار مجدو، وقد ردت الطائرات الإسرائيلية بهجوم في الساعة ١٢,١٥ من اليوم نفسه على المطارات السورية القريبة من دمشق ومن الجبهة عموماً أسفر عن تدمير نحو ٦٠ طائرة سورية من مختلف الأنواع، وانسحاب باقي الطيران السوري إلى مطارات الشمال البعيدة عن الجبهة ومدى طيران العدو. كما قامت وحدات مشاة سورية صغيرة بشن ثلاث هجمات على مستعمرات «شرباشوف» و«دان» و«دفا» صباح يوم ٦/٥ وأمكن صدها بسهولة. بعد أن اقتصر نشاط الجبهة السورية على القصف المدفعي للمستعمرات الإسرائيلية التي تشرف عليها هضبة الجولان.

وابتداء من الساعة ٩,٤٠ صباحاً، ركزت الطائرات الإسرائيلية قصفها على بطاريات المدفعية والاستحكامات الموجودة في الخط الأمامي المباشر. وفي تمام الساعة ١٠ صباحاً بدأت وحدات اللواء العقيد «مندلر» المدرع تقدمها عبر الحدود السورية من مستعمرة «كفرسلط» في شكل ٣ مجموعات قتال مدرعة تضم كتيبة الدبابات «شرمان» رقم أ/١، ٢، ومجموعة دبابات «بلمج»، وكتيبة

المشاة الميكانيكية التابعة للواء المدرع. ورغم الدعم الجوي القريب للهجوم فقد تكبدت وحدة الإستطلاع ووحدة المهندسين، التي كانت تتركب في ٨ جرافات (بولدوزرات)، خسائر شديدة نتيجة رمي مدافع الهاوتزر السورية الذي بدء فور بدأ تقدم المدرعات والعربات المدرعة الإسرائيلية، كما دمرت ثلاث جرافات وقتل العديد من جنودها وهم يشقون طريقاً للدبابات والآليات وسط حقول الألغام السورية. وأصبحت كذلك عدة سيارات جيب لجماعة الاستطلاع التي كانت تبحث عن الممر الذي تستخدمه الدوريات السورية وسط حقول الألغام، حتى يتسنى لكتيبة الدبابات أ/١١٢ الانحراف شرقاً بالوقت المناسب والتقدم مباشرة نحو «زعورة» وتحاشي الإصطدام مع موقع «سراذيب» الدفاعي القوي أو التعرض لنيران مواقع «القلع» المنيع التي تليه في العمق. ولكن جماعة الإستطلاع المذكورة أخفقت في تحديد مكان ممر الدوريات في الوقت المناسب. وقد نجحت دبابات الكتيبة المشار إليها في التغلب على مقاومة مواقع «غور العسكر» و«نعموش» و«عقدة» الأمامية مستخدمة أسلوب الخرق بالحركة والنيران، تاركة للمشاة الميكانيكية الزاحفة في أثرها مهام تصفية المقاومة المتبقية في المواقع المذكورة.

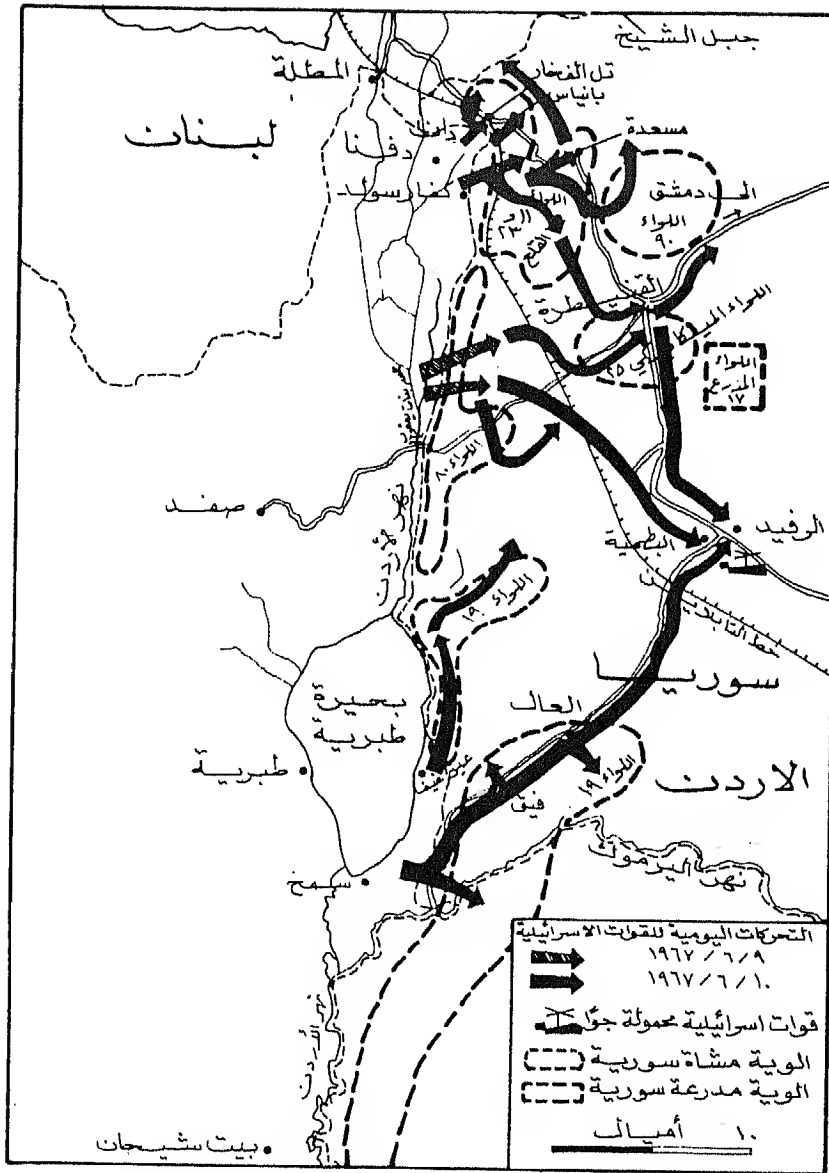
وكان من نتيجة اقتحام الدبابات لموقع «العقدة» أن تقدمت نحو موقع «سراذيب» بدلاً من أن تتجه يساراً نحو «زعورة»، وهناك تعرضت لنيران شديدة من المدافع المضادة للدبابات التي نجحت في إصابة عدد من الدبابات.

وفي حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر اصطدمت الكتيبة بموقع «القلع» المنيع، الذي ألحقت نيران مدافعه خسائر فادحة بالكتيبة، وأصبحت قوتها تضم

٢١ دبابة فقط، وجرح قائدها وقتل نائبه وتولى قيادتها أثر ذلك قائد إحدى السرايا.

معركة القلع: وفور تولي قائد السرية قيادة الكتيبة ربط سريره ببقية سرايا الكتيبة لاسلكياً واستعلم منها عن موقفها، ثم اتصل بالعقيد «البرت مندلر» قائد اللواء المدرع، وأخبره بموقف الكتيبة الحرج أمام تحصينات «القلع». وقد أمره «مندلر» بالإستمرار في مهاجمة «القلع»، على حين تولى هو قيادة بقية وحدات اللواء، واتجه يساراً نحو «زعورة» تنفيذاً لخطته الأصلية للالتفاف حول «القلع» من المؤخرة.

والقلع عبارة عن قرية صغيرة تقع على هضبة مرتفعة تسيطر على المنطقة المحيطة بها سيطرة تامة، وينحدر الطريق المؤدي من «سرايب» إلى «القلع» إنحداراً شديداً ثم يرتفع فجأة ويستدير يمينا نحو القمة حيث يقل الإنحدار ثم يستدير يساراً ويمينا حتى مدخل القرية. وفي وسط المنحدر شيدت القوات السورية حواجز من الإسمنت المسلح مضادة للدبابات (أسنان التين) على مسافة نحو ١٨٠٠ متر من مرتفع «القلع» وحول الطريق كانت تتناثر مجموعة من المنعات المبنية بالإسمنت المسلح، وعند القرية نفسها كانت توجد بعض الدبابات والمدافع م/د الموزعة بين المنازل بطريقة جيدة الإخفاء وبحيث تسيطر بالنيران على الطريق المؤدي إلى القلع. وإلى الشمال من القرية كان يوجد موقعان دفاعيان بهما دبابات ومدافع م/د أحدهما يسمى «جيب الميس» والآخر مرتفع يشبه نعل الفرس، وفي جنوب القرية قمة أخرى منبسطة وضعت فيها مدافع م/د أيضاً.



المهجمات الإسرائيلية على الجبهة السورية (١٩٦٧)

وكانت الإحدى وعشرين دبابة الإسرائيلية المتبقية لدى كتيبة الدبابات ١٢٢/أ موزعة على ٣ سرايا، وقد عهد قائد الكتيبة إلى إحدى سرايا دباباته بمهاجمة الموقع الشمالي الشبيه بنعل الفرس بعد قيام الطيران بقصفه، ثم قامت سريتا الدبابات الاخرتان بإطلاق دخان لتحجب رؤية المدافع السورية المضادة للدبابات الموجودة جنوبي الطريق، على حين قدمت دبابات السرية الأولى دعماً نارياً من فوق موقع نعل الفرس لدبابات السريتين الاخرتين أثناء زحفها عبر الطريق وإطلاقها النار بمدافعها عيار ١٠٥ مم على المنعآت الدفاعية برمي مستقيم من مسافات قصيرة. وفي الوقت ذاته كانت المدفعية الإسرائيلية تقدم دعماً بالنيران يقوم بتصحيح اتجاه قائد كتيبة الدبابات لاسلكياً، ثم أصاب مدفع م/د دبابة فعملها وأصاب القائد نفسه بجروح خفيفة، وانقطع اتصاله اللاسلكي بالمدفعية، فاضطر لمغادرة الدبابة وانتقل إلى دبابة قائد الفصيلة، حيث أمر السرية الموجودة على المرتفع الشمالي بالنزول إلى الطريق للمشاركة في اقتحامه بعد أن تعطل ودمر العديد من دبابات السريتين الاخرتين. وعهد إلى عشر دبابات كانت لاتزال قادرة على الحركة بمواصلة الهجوم تحت حماية نيران بقية الدبابات المصابة وغير القادرة على الحركة، ولم تصل قرية «القلع» سوى ٣ دبابات أصيبت إحداها في أزقة القرية بقذيفة «رب ج - ٧». في مؤخرتها وأشعلت فيها النيران. وأثر ذلك شاهد قائد الكتيبة دبابة سورية من طراز «ت ٣٤» وقانصي دبابات «س يو ١٠٠» تتقدم نحو القرية كطليعة لقوة من ٧ دبابات سورية جاءت لتعزيز «القلع». وشعر على الفور بحرج موقفه، خاصة وأنه لم يعد لديه غير دبابتين، وما زالت منازل عدة في القرية مليئة بجنود سوريين يطلقون نيران

رشاشاتهم وقذائف القواذف المضادة للدبابات، ولذلك سارع بالاتصال لاسلكياً بقائد اللواء المدرع، العقيد «مندلر»، الذي كان يستكمل احتلال موقع «زعورة» طالباً منه سرعة تقديم دعم جوي قريب وإلا تعرضت دباباته للفناء المؤكد، ولكن «مندلر» أخبره أنه لا تتوفر طائرات حالياً، وأن عليه أن يصمد قليلاً حتى يصل هو بمدرعاته من «زعورة» ويهاجم «القلع» من الخلف.

وظهرت الطائرات الإسرائيلية في آخر لحظات النهار وأدى ظهورها إلى رفع معنويات جنود الدبابات الإسرائيلية، وبدء انسحاب الدبابات السورية قبل أن تعثر على الدبابات الإسرائيلية المختفية داخل «القلع»، ولاحقتها الطائرات بنيرانها وكذلك دبابات «مندلر» التي وصلت من «زعورة» وهاجمت «القلع» من الخلف، وكانت الساعة قد بلغت السادسة والنصف، وهكذا أنقذت بقايا القوة الإسرائيلية المدرعة وسقطت القلع بعد دفاع عنيد أبدته حاميتها، تحت قيادة ضابط برتبة رائد يدعى «محمد سعيد يونس»، استشهد مع عدد كبير من رجاله خلال المعركة، ولقد أدى هذا الدفاع إلى تدمير وتعطيل أكثر من ٤٠ دبابة إسرائيلية. ولكن بسالة هذا الموقع لم تثمر في وقف الإختراق الإسرائيلي للقطاع الشمالي، نظراً لأن سيطرة العدو الجوية حالت دون دفع المدرعات السورية الاحتياطية لشن هجمات معاكسة أو تعزيز دفاع المواقع الحصينة الأخرى مثل «زعورة» و«تل الفخار»، والتي اضطرت أن تواصل معاركها الضارية بصورة منفصلة عن دعم بعضها البعض ودعم القوات الاحتياطية المدرعة والميكانيكية لها، فضلاً عن انعدام المساندة الجوية، بل وضعف دعم المدفعية خلال المرحلة الأولى من خط الدفاع الأمامي، نظراً لأن الكتلة الرئيسية

من المدفعية السورية استمرت خلال هذه المرحلة الحرجة من الهجوم الإسرائيلي تركيز نيرانها على المستعمرات الإسرائيلية.

الاستيلاء على زعورة وتل الفخار: وفي الوقت نفسه خاضت حامية «زعورة»، التي كانت تقدر بقوة كتيبة مشاة، معركة ضارية استغرقت نحو ٥ ساعات هاجمتها خلالها دبابات الكتيبة المدرعة الثانية ومعها بقية اللواء المدرع بقيادة «مندلر» نفسه. ولقد اصطدم المهاجمون بمواقع الدفاع السورية التي كانت موزعة أسفل القرية وأعلىها، وتم الهجوم تحت دعم جوي قريب فعال تماماً، لم يقابله من الجانب السوري دعم مدفعي كاف للقوات المدافعة، ولذلك أمكن للدبابات الإسرائيلية أن تستولي على «زعورة» في حوالي الساعة الرابعة مساءً.

وفي هذه الأثناء كان لواء المشاة الميكانيكي «غولاني» يهاجم مواقع لـ «تل الفخار» و«برج بابل» و«تل العزيريات»، إبتداء من الساعة الثانية بعد ظهر اليوم نفسه، وذلك عبر الثغرة التي فتحتها اللواء المدرع في خط الدفاع السوري، وأمكن لهذا اللواء الميكانيكي أن يستولي على «تل الفخار» في حوالي الساعة السادسة والنصف بعد قتال عنيف أسفر عن قتل ٣٠ جندياً إسرائيلياً وجرح ٧٠ آخرين مقابل ٦٠ قتيلاً سورياً و ٢٠ أسيراً، كما استولى اللواء بعد ذلك على موقعي «برج بابل» و«تل العزيريات» بفضل هجوم مدعوم بدعم جوي قريب استخدم فيه النابالم على نطاق واسع، وقد تم الاستيلاء على «تل العزيريات» خلال الليل، وبذلك تم تأمين الجناح الشمالي لهجوم اللواء المدرع،

وفتح الطريق إلى «مسعدة» و«بانياس»، واستكمل خرق القطاع الشمالي من الجبهة السورية في «الجولان».

العمليات في القطاعات الأخرى:

إلى الجنوب من الثغرة التي أحدثها لواء «مندلر» المدرع بكيلومترات قليلة، فتح سلاح المهندسين الإسرائيلي خلال ساعات الصباح وجزء من ساعات بعد الظهر ممرات وسط حقول الألغام الإسرائيلية والسورية، عبرت من خلالها بعد ذلك وحدة من دبابات «أم اكس - ١٣»، تابعة للواء المدرع الذي اشترك من قبل في معركة «الكفير» بالجبهة الأردنية، وبعض وحدات من لواء مشاة حيث هاجمت موقعين سوريين صغيرين تحت دعم جوي كامل. واستولت على قرية «راوية»، بعد أن أصيبت ٣ دبابات إسرائيلية بنيران المدافع المضادة للدبابات، وأصبحت عاجزة عن الاستمرار في القتال، وتوقفت هذه القوة بعد ذلك عن التقدم، وكانت الساعة قد بلغت السادسة مساء. وإلى الجنوب نحو ٩ كيلومترات أخرى قامت سرايا أخرى من المشاة تعززها سرية من دبابات «أم اكس - ١٣» بالإستيلاء على قرية «الدرباسية» في الساعة السادسة مساء، بعد أن اجتازت ممرات في حقول الألغام إلى الشمال مباشرة من بحيرة «الحولة» المجففة مستفيدة من دعم جوي قوي. واستولت وحدات أخرى من المشاة على «تل هلال» ومواقع أخرى كانت تشرف على مستعمرة «شامير» في وادي «الحولة».

وهاجمت سريتا مظليين تدعمهما سرية دبابات «شرمان»، من اللواء المدرع المذكور أيضاً، المواقع السورية القريبة من محور الأوسط، واستولت خلال معركة بدأت في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل على قرية «جليبنة» كخطوة تمهيدية لفتح الطريق العام المار من جسر بنات يعقوب، وذلك في حوالي الساعة الرابعة والنصف فجراً، وكانت هذه الهجمات كلها، تشكل أعمالاً ثانوية مساعدة للإختراق الرئيسي في القطاع الشمالي، فضلاً عن كونها تهدف إلى تشتيت جهود المدافعين. وهكذا تم اختراق خط الدفاع الأول السوري في أكثر من مكان في الشمال والوسط.

عمليات يوم ١٠ حزيران (يونيو): لم تقم القوات السورية خلال ليلة ٩-١٠ حزيران (يونيو) بأي هجوم معاكس، واكتفت بقصف القوات الإسرائيلية قصفاً متقطعاً بنيران المدفعية، رغم نشاط المدفعية والطيران الإسرائيلي المضاد طوال الليل، ويرجع ذلك إلى عدم وجود عدد كاف من الدبابات «ت ٥٥» المجهزة بمعدات الرؤية الليلية وانخفاض مستوى تدريب المشاة والمدفعية بالنسبة للقتال الليلي، فضلاً عن حالة الإرتباك المعنوي الذي أصاب القيادات السياسية العسكرية. وفي فجر يوم ١٠ حزيران (يونيو) واصل لواء «مندلر» المدرع تقدمه من «القلع» نحو «واسط» تحت حماية دعم جوي، واشتبك مع بعض الدبابات السورية من طراز «ت ٥٤»، إلا أن القصف الجوي والهجمات على الأجنحة دفعت هذه الدبابات (وهي جزء من لواء مدرع سوري) إلى الانسحاب. واحتل اللواء المدرع الإسرائيلي أثر ذلك «واسط» ثم أعاد تنظيم صفوفه، وواصل تقدمه نحو قرية «المنصورة» التي تبعد نحو ٨ كلم إلى الشرق من «واسط»، واستولى عليها بعد اشتباك قصير. ثم واصل اللواء المدرع انطلاقه

بسرعة نحو «القنيطرة»، وذلك اثر بدء حركة إنسحاب عام سورية من «الجولان» بدأت حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً، استطاعت خلالها الأربعة ألوية الإحتياطية التي لم تشارك في القتال أن تنسحب بنظام.

وفي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه دخلت المدرعات الإسرائيلية مدينة «القنيطرة» فوجدتها خالية من أي قوات سورية. وانتشرت معظم المدرعات الإسرائيلية شرقي المدينة لقطع الطريق المؤدي إلى «دمشق»، على حين اتجهت دورية مدرعة إلى بلدة «البطمية» على المحور الجنوبي، ووصلتها في الساعة الرابعة والنصف، حيث التقت هناك بوحدات المظليين الذين انزلوا بطائرات الهليكوبتر على طول المحور الجنوبي. وفي الوقت نفسه كان لواء «غولاني» يدعمه لواء مدرع لم يسبق له الاشتراك في معارك اليوم السابق، قد هاجم «بانياس» واستولى عليها في الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه، ثم هاجم «مسعدة» واستولى عليها في ساعات بعد الظهر دون قتال، بسبب انسحاب القوات السورية منها وقيامها بنسف وتريب الطريق المؤدي إليها، الأمر الذي أخر استيلاء القوات الإسرائيلية عليها حتى بعد الظهر لأنها اضطرت الجيش لاستخدام المسالك الترابية الوعرة جنوبية «زعورة».

وأثر ذلك شكلت قوة ضمت كتيبة دبابات «شيرمان» وسريتي مشاة ميكانيكية من لواء «غولاني» زحفت نحو «جبل الشيخ» وسيطرت على القمة الجنوبية في ساعات النهار الأخيرة. وهكذا جرى الإستيلاء على شمال «الجولان» كله حتى «النخيلة» عند الحدود اللبنانية.

وزحفت كتيبتا دبابات اللواء المدرع الذي استولى على «راويه» في اليوم السابق، بعد تمهيد جوي قوي، نحو قرية «قنّعه» و«واسط» حيث التقت هناك بقوة من لواء «مندلر» المدرع، ولذلك اتجهت كتيبتا الدبابات جنوباً نحو «كفر نفاخ»، واشتبكتا أثناء ذلك التقدم بنحو ١٥ دبابة سورية بالقرب من تل مشيبان الأمر الذي اضطرهما للقيام بحركة التفاف لتجنب القتال بالمواجهة مع الدبابات السورية، ولذلك تم لهما الإستيلاء على «كفر نفاخ» في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر، حيث كانت القوات السورية قد أخلت مواقعها قبل ذلك بنحو ساعتين أثر صدور الأمر العام بالانسحاب من القيادة السورية، التي كانت قد أعلنت في الساعة ٨,٤٥ من صباح يوم ٦/١٠ سقوط «القنيطرة».

وفي يوم ٦/١٠ ألقى «دافيد اليغازر» بلواء العقيد «بن آرى» المدرع، الذي كان يشكل احتياطيه المدرع الوحيد المتبقي بعد زج ٣ ألوية مدرعة في القتال، وذلك في منطقة «الدرباسية» ومن هناك تقدم جنوباً نحو «البطمية» حيث التقى في نهاية اليوم بقوات المظليين الإسرائيليين الذين أنزلوا بطائرات الهيلكوبتر، وتقدم إثر ذلك ليحتل قرية «الرفيد». وقد توقف القتال في «الجولان» في حوالي الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم نفسه تنفيذاً لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار. ويقول الإسرائيليون أنهم دمروا وأعطبوا نحو ٧٠ دبابة سورية واستولوا على ٤٠ دبابة أخرى سليمة، وإذا صحت هذه الأرقام، فإن السوريين يكونون قد نجحوا في سحب ١٥٠ دبابة تقريباً سالمة من «الجولان» من جملة ٢٦٠ دبابة وقانص مدرع كانت لديهم هناك عشية بدء الهجوم الإسرائيلي. وزعم الإسرائيليون أيضاً أن الخسائر السورية في الرجال بلغت نحو ١٠٠٠ قتيل و٥٦٠ أسيراً، وذلك مقابل مقتل ١٥٢ إسرائيلياً وجرح ٣٠٦.

آخرين. ولم تعلن المصادر الإسرائيلية أرقاماً نهائياً عن خسائرها في المدرعات والنصف مجنزرات، إلا أنها تقدر بأكثر من ١٠٠ دبابة ونصف مجنزرة أمكن إصلاح العديد منها.

النتائج العامة للحرب:

أسفرت الحرب العربية - الإسرائيلية الثالثة عن عدة نتائج عسكرية واستراتيجية كان أبرزها النتائج التالية:

١ - حطمت القوة العسكرية الرئيسية لمصر والأردن وجانباً هاماً من القوة العسكرية السورية، على حين أن الخسائر الإسرائيلية في الأسلحة والعتاد والأفراد كانت ضئيلة للغاية بالقياس للخسائر العربية الفادحة. وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى اختلال ميزان القوى العسكري العربي - الإسرائيلي بدرجة خطيرة خلال العام التالي للحرب حين أن أتم الاتحاد السوفيتي إعادة تسليح مصر وسوريا.

٢ - كان لهذه النتيجة العسكرية المادية آثارها المعنوية السيئة في الجانب العربي، كما أنها رفعت في الوقت نفسه معنويات الشعب والجيش في إسرائيل إلى درجة كبيرة وأوجدت ثقة مبالغ فيها في القدرة العسكرية الإسرائيلية داخل وخارج إسرائيل، بل وفي قطاعات هامة من الرأي العام العربي أيضاً.

٣ - سيطرت إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي العربية المحتلة تفوق بكثير مساحتها الأصلية البالغ قدرها ٢٠٧٠٠ كلم مربع عشية حرب ١٩٦٧، إذ تبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء ٦٠٠٩٨ كلم مربع ومساحة قطاع

غزة ٣٦٣ كلم مربع، ومساحة الضفة الغربية ٥٨٧٨ كلم مربع، ومساحة الجولان ١١٥٠ كلم مربع، وبذلك أصبحت جملة الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل ٨٩٣٥٩ كلم مربع، وأدى ذلك إلى تحسين الوضع الجغرافي - الإستراتيجي لإسرائيل إلى درجة كبيرة، نظراً إلى أن هذه الأراضي أضافت عمقاً استراتيجياً أفضل بكثير مما كان متاحاً لها قبل ذلك، بحيث أصبح في مقدورها اتباع إستراتيجية دفاعية على الجبهة المصرية في بداية حرب ١٩٧٣ دون أن يشكل ذلك خطراً مباشراً على أمنها، كما تحسن وضعها الدفاعي كثيراً على الجبهة الشرقية بعد إزالة نتوء الضفة الغربية، الذي كان يمثل خطراً كبيراً على قلب إسرائيل في حالة تواجد قوات عسكرية عربية فعالة هناك، وتقلص حدودها مع الأردن من ٦٥٠ كلم إلى ٤٨٠ كلم فقط (من بينها ٨٣,٥ كلم طول البحر الميت). هذا فضلاً عن زوال الخطر العسكري السوري المباشر على مستعمرات سهلي الحولة وطبريا.

٤ - نتيجة لاحتلال شبه جزيرة سيناء والجولان والضفة الغربية أصبح الطيران الإسرائيلي في وضع وقدرة أفضل على مهاجمة العمق العربي، خاصة بالنسبة لمصر بعد أن أصبحت له قواعد جوية متقدمة، وقلت الفترة الزمنية للإنذار بالنسبة لأجهزة الرادار العربية. وبالمقابل تحسن وضع الدفاع الجوي الإسرائيلي نتيجة ابتعاد القواعد الجوية المصرية المتقدمة مسافة لا تقل عن ٢٠٠ كلم عما كانت، ولإقامة أجهزة رادار إسرائيلية متقدمة فوق الجبال والمرتفعات القائمة في سيناء والضفة الغربية والجولان، ومن ثم زادت فترة الإنذار بالهجوم الجوي العربي كثيراً عما كانت عليه من قبل.

٥ - فتحت إسرائيل الملاحة في مضائق تيران وسيطرت على شرم الشيخ بشكل يضمن لها حماية الملاحة إلى ميناء إيلات الحيوي.

٦ - احتلت إسرائيل منابع النفط في سيناء وصار بوسعها تأمين حاجاتها النفطية محلياً.

٧ - وصلت إسرائيل إلى خطوط دفاعية طبيعية منيعة (قناة السويس ونهر الأردن ومرتفعات الجولان وجبل الشيخ) بحيث صار بوسعها تطبيق المناورة على الخطوط الداخلية بكفاءة أكبر.

٨ - رجت إسرائيل أعتدة حربية كثيرة (دبابات ومدافع وصواريخ) لم تلبث أن عدلتها وأدخلتها في الخدمة داخل قواتها المسلحة.

٩ - زاد عدد العرب الخاضعين للإحتلال، وزادت مساحة الأرض المحتلة، الأمر الذي خلق ظروف أكثر ملاءمة لنمو الثورة الفلسطينية.

١٠ - حصلت إسرائيل على رهينة كبيرة (أراضي وسكان عرب)، وأخذت تساوّم على هذه الرهينة في سبيل إخضاع الدول العربية وإجبارها على قبول السلم الإسرائيلي، الأمر الذي أعد المناخ الملائم للحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة (١٩٧٣).

فهرس الجزء الخامس

٥	مقدمة
	سوريا ما بعد الإستقلال
٧	رئاسة القوتلي الثانية
٩	إنقلاب حسني الزعيم
٢٢	الإنقلاب الثاني ومصرع الزعيم
٢٦	إنقلاب الشيشكلي الأول
٣٩	إنقلاب الشيشكلي الثاني
٤٥	الشيشكلي رئيساً للجمهورية
٥٣	الإطاحة بالشيشكلي
٦٠	لبنان الكبير
٧٥	تطورات ومشاكل تحت ظل الإستقلال
٩٤	عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو
١١١	بروز عبد الناصر
١٢٤	الجلء البريطاني عن مصر
١٢٧	عبد الناصر يحكم
١٣٣	الزعامة العالمية

١٣٨	تأميم قناة السويس
١٤٠	العدوان الثلاثي
١٦٨	نتائج حملة السويس
١٧١	عودة الحياة النيابية إلى سوريا
١٨٦	مشروع دالس
١٨٩	إنتخاب القوتللي رئيساً للجمهورية
١٩٢	اتفاقية الدفاع السورية المصرية
١٩٨	الميثاق الثلاثي
٢٠٠	محادثات الوحدة مع مصر
٢٠٣	المؤامرة العراقية ضد سوريا
٢٠٩	ماذا في العراق....؟
٢١٩	ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨
٢٢٣	الزحف إلى بغداد
٢٢٨	القضاء على الملكية
٢٣٢	حكومة الثورة
٢٣٥	الإنتفاضة الشعبية
٢٤٧	حلف بغداد
٢٥٧	مصرع نوري السعيد
٢٦٧	عودة إلى الساحة السورية
٢٦٨	مبدأ ايزنهاور

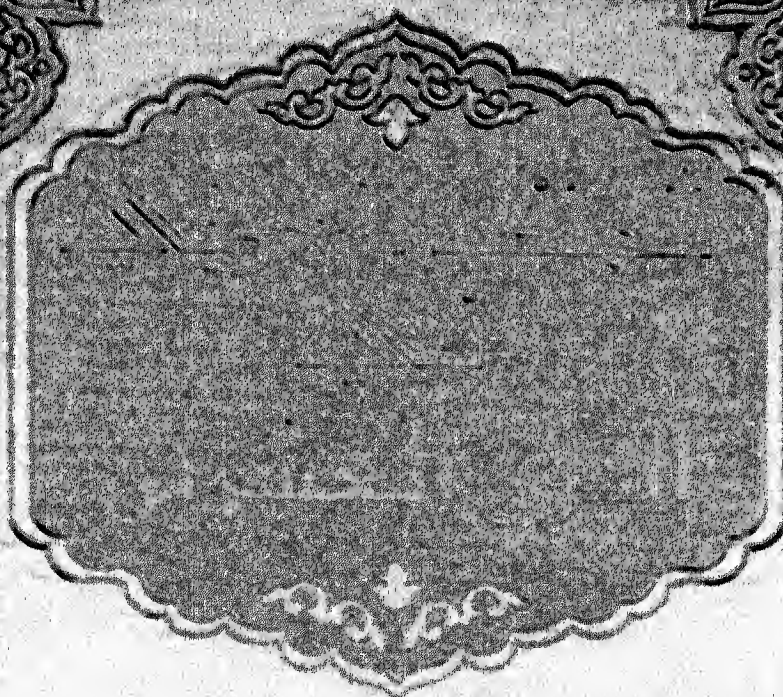
٢٧٢	الانتخابات التكميلية
٢٧٤	الإنفاقات الإقتصادية مع الإتحاد السوفيتي
٢٧٥	المؤامرة الأمريكية على سوريا
٢٧٨	بعثة أندرسون
٢٨٥	على طريق الوحدة
٢٩٧	الوحدة
٣٠٣	مقتل الإمام يحيى في اليمن
٣٠٥	إنقلاب ١٩٥٥
٣٠٩	عهد ما قبل الثورة
٣١٢	الضباط الأحرار وثورة عام ١٩٦٢

فهرس الجزء السادس

٣٢٣	الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨
٣٣١	الخلاف العراقي الكويتي عام ١٩٦١
٣٤٣	المشكلة الكردية
٣٥٥	سقوط عبد الكريم قاسم
٣٩٥	البعث يحكم العراق
٣٦٥	الانتفاضة على البعث
٣٧٠	حكم عبد السلام عارف
٣٧٦	مصرع عبد السلام عارف
٣٨٠	أيام الوحدة السورية المصرية
٣٩٢	وجهات نظر وخلافات
٣٩٩	البعث والعسكريين المصريين
٤٠٢	الضباط المصريين
٤٠٥	مطاردة البعث
٤٠٨	القوانين الاشتراكية
٤١٢	مأساة الانفصال
٤٣٩	ثورة آذار في سوريا
٤٦٤	مؤامرة ١٨ تموز
٤٧٣	إنقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦

٤٨٢	مؤامرة ٨ ايلول ١٩٦٦
	مؤتمرات القمة العربية
٤٨٧	قمة القاهرة الأولى
٤٩٠	مقررات مؤتمر القمة العربية الأول
٤٩٤	قمة الإسكندرية
٤٩٥	بيان مؤتمر القمة العربي الثاني
٥٠١	قمة الدار البيضاء
٥٠١	جيش التحرير الفلسطيني
٥١٢	المنظمات الفلسطينية
٥١٢	١- حركة التحرير الوطني الفلسطيني
٥٣٢	٢- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
٥٣٣	٣- الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين
٥٣٤	٤- الجبهة الشعبية «القيادة العامة»
٥٣٥	٥- جبهة التحرير العربية
٥٣٦	٦- الجبهة العربية المشاركة
٥٣٨	٧- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
٥٣٩	الحسين بن طلال ملك الأردن
٥٤٦	المملكة العربية المتحدة
٥٥١	ثورة ظفار (١٩٦٥)
٥٦٨	المعانات اليمنية
٥٧٧	حرب السبعين يوماً
٥٧٩	المعاناة السياسية في عدن

٥٨٧	حرب حزيران ١٩٦٧
٥٩٢	الأحداث السابقة للحرب
٥٩٧	ميزان القوى العسكرية عشية الحرب
٦٠١	الحرب على الجبهة المصرية
٦٠٨	اجراءات الخداع الإسرائيلية
٦٠٩	العمليات الجوية على الجبهة المصرية
٦١٥	خطة الهجوم البري الإسرائيلي
٦٢٢	سير العمليات بالقطاع الشمالي
٦٢٩	مرحلة المطاردة على المحورين
٦٤١	الحرب على الجبهة الشرقية
٦٤٤	خطة الهجوم على الضفة الغربية
٦٤٨	معركة القدس
٦٥٤	معركة قباطيا
٦٥٧	معركة عرابة
٦٦١	الحرب على الجبهة السورية
٦٦٣	الخطة الإسرائيلية للهجوم
٦٦٦	عمليات القطاع الشمالي
٦٦٨	معركة القلع
٦٧٢	الإستيلاء على زعורה وتل الفخار
٦٧٣	العمليات في القطاعات الأخرى
٦٧٤	عمليات ١٠ حزيران
٦٧٧	النتائج العامة للحرب



د. سليمان الدداني

المجلد الخامس

المناصرة